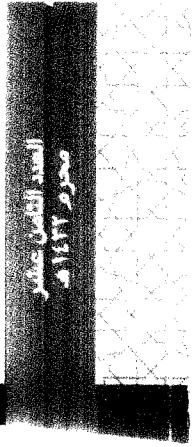




مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة



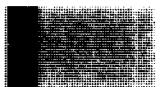
- التهدي إلى معنى التعدي
لإمام أبي الحسن تقى الدين السُّبْكِي (٦٨٢ - ٧٥٦ هـ) دراسة وتحقيقاً
د. يوسف عبدالله الجوارنة
- آراء الزمخشري في المفضل التي خالفها في الكشاف
د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
- أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧ هـ)
حياته وأثاره وأراؤه النحوية والتصريفية
د. عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل
- الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها
في التنمية المهنية لمعلمي اللغة
د. صالح بن ناصر الشويرخ

مجلة العلوم العربية

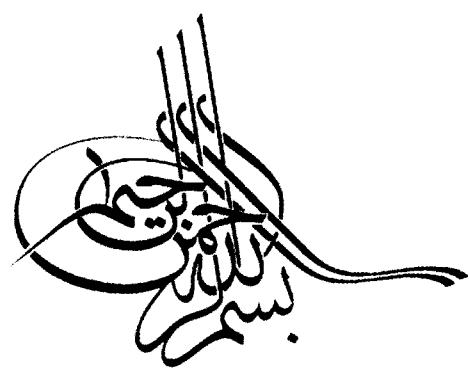
مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن عشر

محرم ١٤٣٢هـ



رقم الإيداع: ٣٥٦٣ / ١٤٢٩ / ١٩ بتاريخ ٠٦ / ١٤٢٩ هـ
الرقم الدولي المعياري (إردم) ٤١٩٨ - ١٦٥٨



المشرف العام

معالي الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبد الله أبو الخيل
مدير الجامعة

نائب المشرف العام

الدكتور / عبد الله بن حمد الخلف
وكييل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر
عميد البحث العلمي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. حالف بن محمد الجديع

الأستاذ في قسم الأدب - كلية اللغة العربية

أ.د. صالح بن محمد الزهراني

الأستاذ في قسم البلاغة والتقد ومنهج الأدب الإسلامي - كلية اللغة العربية

أ.د. عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

الأستاذ في معهد تعليم اللغة العربية

د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة.
تصدر عن هيئة البحث العلمي بالجامعة. وتغطي نشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

- ١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .
- ٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله .
- ٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخرج .
- ٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .
- ٥- لا يكون قد سبق نشره .
- ٦- لا يكون مستلماً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه،
أو لغيره .

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

- ١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية(مختصرة) وإقراراً
يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم
نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .
- ٢- لا تزيد صفحات البحث عن (١٠) صفحة مقاس (٤ A).
- ٣- أن يكون بنط المتن (١٧) Traditional Arabic. والهوامش بنط (١٣) وأن
يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً) .
- ٤- يقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة من البحث، مع ملخص باللغتين العربية
والإنجليزية. لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة ..

ثالثاً: التوثيق :

- ١- توضع الهوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بأخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً: عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى .

خامساً: عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

سادساً: تُحَكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سابعاً: تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

ثامناً: لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

تاسعاً: يعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشرون مستلات من بحثه،
عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم عميد البحث العلمي

الرياض - ١١٤٣٢ - ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٢٣٠ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

www.imamu.edu.sa

E.mail: journal@imamu.edu.sa

المحتويات

١٣ **النهضي إلى معنى التعذيب
للإمام أبي الحسن تقى الدين السبكي (٦٨٢ - ٧٥٦ هـ) دراسة وتحقيقاً**
د. يوسف عبدالله الجوارنة

١٤ **آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف**
د. عبدالعزيز بن محمد الحرب

١٠٩ **أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ)
حياته وأطواره وأراؤه التحوية والتصريفية**
د. عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل

٢٢٩ **الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها
في التنمية المهنية لمعلمي اللغة**
د. صالح بن ناصر الشويرخ

التهدى إلى معنى التعدي
للإمام أبي الحسن تقى الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ)
دراسة وتحقيقاً

د. يوسف عبدالله الجوارنة
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة الزرقاء الخاصة . الأردن

**التهدي إلى معنى التعدي
للإمام أبي الحسن تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ)**

دراسة وتحقيقاً

د. يوسف بن عبدالله الجوارنة

قسم اللغة العربية

كلية الآداب

جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى الوقوف على الرسالة النفيسة للإمام تقي الدين السبكي "التهدي إلى معنى التعدي" دراسة وتحقيقاً، وهي رسالة نحا فيها المؤلف طريقة الأصوليين في مفهوم المعن للأفعال العامة والخاصة، وخالف طريقة النحويين القائمة على توسيع الحركات الإعرابية، بصرف النظر عن كون الفعل عاماً أو خاصاً لذلك. قسم السبكي الأفعال إلى أفعال عامّة وأخرى خاصة، والفرق بينهما أنك في الفعل الخاص (كالضرب مثلاً) تعديه بوصول الضرب إلى المضروب، دون أن يكون الضارب موجوداً لذاته المضروب. أما الفعل العام ك (عمل)، فتعديه بوصول معناه العام (العمل)، وهو معنٌ عامٌ في الذات وصفاتها. من هنا اختلف الأصوليون والنحويون في إعراب (العام) في قوله: خلق الله العالم، باختلاف نظرتهم إلى الفعل عاماً كان أو خاصاً. وفي الدراسة قدمت بين يدي الرسالة تمهيداً كشفت فيه عن الفكرة العامة لموضوعها، ثم عَطَّلت بحديث عن المؤلف ورسائله في العربية، ومن بينها رسالة "التهدي" التي تمثل حركة مغایرة لما دَرَجَ عليه النحويون في التأليف.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على سيد المرسلين، محمدٌ – صلى الله عليه وسلم – أفضل من نطق بالضاد لساناً. وأبلغ من أقام الكلام بيائناً. وبعد: فإن للإمام المتفنن تقي الدين السبكي المتوفى سنة (٦٧٥هـ) – فضلاً عن كونه فقيهاً وأصولياً لا يشق له غبار – رسائل نفيسة في اللغة العربية. حرص فيها على تقييد كثير من المسائل التي خاض فيها الأصوليون وخالفوا فيها النحوين. كرسالته "الإعمال في معنى الإبدال" التي أثبت فيها بخول باء الباء على المأمور كدخولها على المتروك. يستشهد لما قيده بنماذج من كلام العرب الفصحاء، ورسالته هذه التي حاول فيها أن يبين مفهوماً جديداً للمفعول المطلق. من خلال تقسيمه الأفعال إلى قسمين: أفعال عامة وأفعال خاصة.

ولعل ما دعاني إلى الاهتمام بالرسالة هو طرافة موضوعها. وقيمتها العلمية. وتقييدها لمسألة مهمة طالما وقف عندها بعض النحوين ممن تأثروا بطريقة الأصوليين كالجرجاني. وابن الحاجب. لذلك انصب عملي فيها من جانبيين: الأول: الدراسة. كشفت فيها عن الفكرة التي تعالجها الرسالة. ثم تحدثت عن المؤلف السبكي ورسالته "التهدي". والتزمت منهجاً راوح فيه بين الوصف تارةً والتحليل تارةً أخرى.

الثاني: ابن المحقق. وصدرته بالحديث عن المخطوط وعملي فيه. وبعد. فارجو أن أكون قد وفقت في إخراج هذه الرسالة إلى عالم النور والمطبوعات. فإن كان ذلك فنعمة من الله ومنّة. وإن كان غيرها فمن نفسي وتصيري.

ويطيب لي في هذا المقام أن أنقدم بالشكر الجزييل لكل من ساعده على إخراج الرسالة. وخص منهم المحكمين العالمين الجليلين. الذين أفادت من ملحوظاتهما إفادات عديدة كان لها كبير أثر في تقويم البحث. والمحققين الكريمين إياك العوج وعمر القيم.

والله ولي التوفيق

القسم الأول: الدراسة:

تُتصل رسالة الإمام السبكي -رحمه الله- بالمفعول المطلق من وجهة نظر الأصوليين. ولعلّ الحديث عن "المفعول المطلق" في هذا السياق، يقودنا إلى مجلسٍ جمَعَ بين أبي محمدِ عبدِ الله بنِ السيدِ البطليوسِيِّ (ت ٥٢١هـ) ورجلٍ من أهلِ الأدب، تناولاً فيه أطراضاً من الحديث في مسائل نحويةٍ، فلما خرج الرَّجُل عن سياق البحثِ موضوع المنازرة، وجعل يُكثِرُ من ذِكرِ المحمولِ والموضوعِ والألفاظ المنطقيةِ، قال له أبو محمدٌ: "صناعةُ النحو فيها مجازاتٌ ومسامحاتٌ لا يستعملها أهلُ المنطق". مستدلاً على ذلك بما قاله الفلاسفة في ذاتِ السياق^(١):

إنَّ كُلَّ صناعةٍ يجب أنْ تُحمل على القوانين المتعارفة بينها، وذلك لأنَّ إدخال بعض الصناعات في بعضٍ، إنما يكون من جَهَلِ المتكلِّم، أو عن قَصْدٍ منه للمغالطة والاستراحةِ بالانتقال من صناعةٍ إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرقُ الكلام.

وصناعةُ النحو قد تكون فيها الألفاظُ مطابقةً للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فَهِمَ السَّامِعُ المرادَ، فيقع الإسناد في اللُّفظِ إلى شيءٍ وهو في المعنى مسندٌ إلى شيءٍ آخر إذا عَلِمَ المخاطبُ غرض المتكلِّم، وكانت الفائدةُ في كلتا الحالين واحدةً.

أما في علم المنطق، فإنَّ الأمر مختلفٌ عنه في علم النحو، قال ابنُ السيدِ البطليوسِيِّ في ما يرويه عن المنطقين: "إنَّ في القضايا المنطقية قضايا تتعكس، فيصير موضوعُها محمولاً ومحمولةً موضوعاً، والفائدة في كلتا الحالين واحدةً، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها، فإذا انعكست ولم يُحفظ الصدقُ والكيفية سمى ذلك انقلابَ القضية لا انعكاسَها"^(٢).

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص١٢٠-٢١. وصون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٤٧، ص٢٠٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص١٢٢.

هذا الكلام له أهميته في سياق الحديث عن تداخل العلوم وتأثير بعضها بعضٍ. وذلك لأنَّ بعض النحويين ممَّن نزعوا في النحو نَزَعاتٍ منطقيةً أو كلاميةً، حرصوا أنْ يُحَكِّموا قواعد المنطق في مسائل النحو وفروعه، فخرجوا بذلك عن القواعد التي قعَّدها النحوة مُسْتَبِطَةً من كلام العرب، فغدا المنهج الذي اتبَّعوه خليطًا من مناهج أخرى. بل هو رُكَامٌ هائل من الثقافات المختلفة، التي لم يَجْمِع بينها غَيْرُ عقولٍ خصبةٍ وَعَنْتَ معارفَ عصورها^(١). ففتح عن ذلك تناقصٌ في الظواهر والاحكام، ولعلَّ المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السيرافي النحوي (ت ٣٦٨ هـ)، وبين أبي بشر متن بن يونس المنطقي (ت ٣٢٨ هـ)، التي انتصر فيها أبو سعيد تدلَّ دلالة مباشرة على أنَّ النحو العربيٍّ ولِيدٌ نَزَعةٌ عربيةٌ وعقليةٌ عربيةٌ إِذْ قال: النحو منطقٌ ولكنه مَسْلُوخٌ عن العربية^(٢). غير أنَّ النحويين لما استعنوا في مناهجهم بمناهج العلوم المختلفة، أسلَّمُوا ذلك "إِلَى اضطرابٍ" في تشكيل مادة هذا العلم، وتتناقضٌ في نتائجه معاً^(٣). بل إنَّ المنطق الأرسطي الذي يقوم على خصائص اللغة اليونانية لما طَبِقَ على الأبحاث الإسلامية، أدى هذا التطبيق – كما يقول الدكتور علي سامي النشار – إلى متناقضاتٍ عدَّة^(٤): لذلك تقدَّته طوائف علماء المسلمين لأنَّه يقوم على المنهج القياسي، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائي (التجريبي) الذي أقامَ أساسَه المسلمون.

وإنما قدَّمت بهذه المقدمة لأنَّ رسالة السبكي اختلطت فيها مفاهيم علوم الأصول بال نحو بالمنطق. حتى غدت لغة الرسالة فيها من العسر ما لا يخفى على القارئ اللبيب.

المسألة:

تُعرِّب دَلْعَمَة (السموات) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ الْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٤٤]. مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٢١٣.

(٢) انظر: فتحي الدجني، التَّرْزُعَةُ الْمَنْطَقِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، ص ٢٢.

(٣) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٢١٧.

(٤) انظر له: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٣٥٢ وما بعدها.

وذلك لأنّ مفعول الفعل إذا كان لا يوجد إلا بوجود فعله، كان مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

ولعلّ أول من أشار إلى ذلك من النحويين هو الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٧٥٦ھـ)، ففي حديثه عن الأفعال جعلها قسمين^(١): متعدّية وغير متعدّية، والممتعدّية ما تعددت إلى شيءٍ هو مفعولٍ به كقولك: ضربت زيداً، وما تعددت إلى شيءٍ هو مفعول على الإطلاق، وذهب إلى أن كلّ فعلٍ يدلّ على معنى عامّ غير مشتقٍ من معنى خاصٍ، كصنع، وعمل، وأوجد، وأنشأ، ليس كضرب المتشقّ من الضرب، أو أعلم الماخوذ من العلم.

ويرى الجرجاني أن هذه الأفعال العامة إذا أُسندت إلى شيءٍ، كان المفعول له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق. كأنْ تقول: خلقَ اللهُ الإنساني، وأنشأَ العالم، وخلقَ الموتَ والحياةَ، فالمنصوبُ عنده في هذا كله مفعولٌ مطلقٌ لا تقييد فيه^(٢). لأنّه إذا كان يجوز أن تفعل الضربَ بزيدٍ في قوله: ضربت زيداً، فإنّه من المحال أن تفعل الخلقَ في العالم في قوله: خلقَ اللهُ العالم. قال الجرجاني: "وهكذا إذا قلت: أحيا اللهُ زيداً، كنتَ في هذا الكلامِ مُثبّتاً الحياةَ فعلاً للهِ تعالى في (زيد)، فاما ذاتُ زيدٍ فلم تثبتها فعلاً للهِ بِهذا الكلام، وإنما يتأتّي لك ذلك بكلامٍ آخر، نحو أن تقول: خلقَ اللهُ زيداً وأوجده، وما شاكله مما لا يشتقّ من معنى خاصٍ كالحياة والموت ونحوهما من المعانٍ"^(٣).

إذن، فالجرجاني جعلها مفعولاً مطلقاً - كما يقول الصيّان - "بناءً على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر"^(٤).

(١) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدنى، القاهرة، دار المدنى، جدة، ١٩٩١، ص ٣٦٨-٣٧٠.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتضى في شرح الإيضاح، تحقيق ظاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ج١، ص ٥٨٠.

(٣) الجرجاني، أسرار البلاغة، ٣٧٠.

(٤) الصيّان، محمد علي، حاشية الصيّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ١١٠، وانظر: المقتضى للجرجاني، ١/٨٠-٨١، وأسرار البلاغة، ص ٣٦٩.

وسار على نهج الجرجاني غير واحدٍ من النحويين، منهم الإمام أبو عمرو جمال الدين المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). ففي كتابه "الأمالي النحوية"^{١١}. راح يفصل القول في المسألة من خلال مسائلتين. أولاهما: الخلق هو المخلوق. وثانيةهما: الخلق غير المخلوق، وبرى أنَّ من قال: إنَّ الخلق هو المخلوق، وجَبَ أن تكون "السموات" مفعولاً مطلقاً لبيان النوع. فلا فرق عنده بين قوله: خَلَقَ اللَّهُ خَلْقاً، وقولك: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ. فهما مثل قوله: قَعَدَتْ قَعُودًا، وَقَعَدَتْ الْقَرْفَصَاءُ، فَإِنَّ أَحَدَهُمَا لِلتَّأكِيدِ وَالْأُخْرَ لِبَيَانِ النَّوْعِ وَإِنْ اسْتَوْيَا فِي حَقِيقَةِ الْمَصْدِرِيَّةِ.

ويرى أنَّ من ذهب إلى أنَّ المخلوق غيرُ الخلق، وجَبَ أن تكون (السموات) مفعولاً به كقولك: ضربت زيداً. وذلك لا يستقيم عنده، لأنَّ المخلوق لا يكون متعلقاً بالخلق، لأنَّه لو كانه لأدى ذلك إلى الدخول في جدلية عقدية. يمكن أن تؤدي بمرتكبها إلى الكفر والنار. وذلك لأنَّه -في نظر ابن الحاجب- لو كان متعلقاً له لم يخل أن يكون الخلق المتعلق قدِيمًا أو مخلوقاً، فإنَّ كان مخلوقاً تسلسلَ فكان باطلًا، وإنْ كان قدِيمًا باطل، لأنَّه يجب أن يكون متعلقاً معه، إذ خلق ولا مخلوق محال. فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزليةً وهو باطل.

ويجيب ابن الحاجب على النحويين أنَّ وهمهم في عَدِ (السموات) مفعولاً به. إنما جاء من أنهem لم يعهدوا في الشاهد مصدرًا إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك ، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها لذلك. ورأوا تعلق الفعل بها. فحملوه على المفعول به.

ومن النحويين الذين تابعوا الجرجاني في مسألة المفعول المطلق ابن هشام الانصاري (ت ٧٦٢هـ). فقد ذهب^{١٢} إلى أنَّ ما أوقع النحويين في خطأ هذه المسألة. هو

(١) انظر: ابن الحاجب. أبو عمرو جمال الدين. الأمالي النحوية. تحقيق هادي حسن حمودي. ط١. عالم الكتب. بيروت. ١٢٨٥. ص ٢٧-٢٨.

(٢) انظر: الانصاري. ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعaries. تحقيق مازن مبارك. ومحمد علي حمد الله. ط١. دار المكر. بيروت. ١٢٨٥. ص ٨٦٧، ٨٦٨.

أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد الذين يجْرِي على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذّوات، فتوهّمُوا—والقولُ له—أنَّ المفعول المطلق لا يكونُ إلَّا حدًّا.

ويرى أنّهم لو توسيعوا في ضرب الأمثلة، ومثّلوا للمفعول المطلق بأفعال الله تعالى، لتبين لهم أنَّ المفعول المطلق لا يختصُ بالمصدر وحده، لأنَّ الله موجودٌ للأفعال والذّوات جميعًا، لا موجودٌ لها في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى. وعليه، فقد عرَّف المفعول به بأنَّه: ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثمَّ أوقعَ الفاعلُ فيه فعلًا. وعرَّف المفعول المطلق بأنَّه: ما كان الفعل العامل فيه هو فعلٌ إيجاده^(١)، لذلك أعرَب (السمّوات) في الآية الكريمة "مفعولاً مطلقاً" لا "مفعولاً به".

تلك واحدةٌ من المسائل الجدلية عند علماء الأصول ومن سار على طريقتهم من النحوين. تُفضي إلى خلطٍ كبيرٍ واضطراـبٍ في منهج النحوين القائمٍ على نظرية العامل والمعمول، التي ما زال لها الـقـدحـ المـعـلـىـ في تفسيرـ كـثـيرـ منـ الطـوـاهـرـ الـلـغـوـيـةـ فيـ كـلـامـ الـعـرـبـ. وإنـ فيـ تقـسـيمـ الـأـفـعـالـ إـلـىـ (ـعـامـةـ)ـ وـ(ـخـاصـةـ)ـ عـلـىـ مـاـ طـرـحـهـ الـأـصـوـلـيـونـ،ـ فـيـهـ توـسيـعـ لـحدـ "ـالـمـفـعـولـ الـمـطـلـقـ"ـ ليـشـمـلـ "ـكـلـ ماـ كـانـ غـيرـ مـوـجـودـ ثـمـ وـجـدـ بـفـعـلـ إـيجـادـ^(٢)ـ.

لذلك، قسم ابن العلجم (ت: ٧٦هـ) في كتابه "البسيط في النحو" المصدر المنتصب إلى أقسامٍ ثلاثةٍ^(٣): مطلق، ومؤكّد، ومتّسع؛ فالمفعول المطلق ما كان عنده من الأفعال العامة نحو: فعلتُ، وصنعتُ، وعملتُ، وأوقعتُ. فإذا قلتَ: فعلتُ فعلًا فالواقع ذات الفعل، لأنَّ الذّوات الواقعه منّاهي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنا فلا تكون مطلقةً في حقّ الله كقولك: خلق الله زيدًا، فإنه "مفعولٌ مطلقٌ".

(١) ابن هشام، مغني اللبيب. ص ٨٦٧.

(٢) محمد حسن عواد، رأي في المفعول المطلق، مجلة مجمع العربية الأردني، عمان، ع (١٤-١٢)، ١٩٨١، ص ١٧٠.

(٣) انظر: السيوطي، حلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الهوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج. ٢، ص ٩٤، ومحمد حسن عواد، ابن العلجم وكتابه البسيط، مجلة مجمع العربية الأردني، عمان، ع (٤٧)، ١٩٩٤، ص ٢١٨.

فلذلك كان "المفعول المطلق" أعمّ من المصدر المطلق، أي ما كان فعله عاماً كصنعت وفَعَلت.

والنحويون ينظرون إلى الأفعال عامةً كانت أو خاصةً، فيسمون مصدر الفعل فيها "مفعولاً مطلقاً"، غير أن بعض النحويين - ومنهم ابن العلج - خصصوا "المطلق" بمصدر الأفعال العامة. قال أبو حيان في المفعول المطلق: "هو المصدر. وتسميه مطلقاً هو قول النحويين. إلا خلافاً شاداً في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عاماً كصنعت وفَعَلت".^(١)

ولعل ما يقصده ابن العلج بالقسم الثاني "المؤكد" والقسم الثالث "المتسع". ما جاء عند النحويين من أن "المفعول المطلق" يعني به لتأكيد فعله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. من هنا، جاء الفعل المطلق أكثر شمولاً من المصدر المطلق. في أنه يشمل المصدر وغيره، وذلك ما عليه الأصوليون ومن تبعهم من النحويين المتأثرين بمحاجتهم وأصولهم.

وهنا تبرز اشكالية في التطبيق على حد النحويين للمفعول المطلق والمفعول به. فإذا سلمنا أن "السموات" في قوله تعالى "خلق الله السموات" لم تكن موجودة، وكان الفعل العام فيها هو فعل إيجادها وإن كانت ذاتاً، لأن الله موجود للأفعال والذوات جميعاً. وأعربناه لذلك "مفعولاً مطلقاً".

وإذا سلمنا في الجدلية ذاتها أن (زياداً) في قوله: ضربت زيداً مفعول به، لأنّه وقع عليه فعل الفاعل... فكيف نطرد هذه القاعدة على غير هذه الأمثلة التي لا يتضح فيها "المفعول به". كقولك مثلاً: سمع بكر خالداً، وجاء زيد عمراً، ولدت المرأة طفلاً، وأنجبت عالياً... الخ.^(٢)

فهل المرأة هي من وقع منها فعل الولادة والإنجاب على (الطفل) والعالم) في حال

(١) انظر: الاندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، ط١، مكتبة الحانجي، القاهرة، ١٩٢٨، ج٢، ص١٣٥٢.

إعرابهما "مفعولاً به"؟ وإذا أعرنا "مفعولاً مطلقاً". فهل الفعل الحاصل من الولادة والإنجاب فعل للخالق أو للمخلوق؟ وهل وقع في (سمع بـكـرـ خـالـدـ) فعل من الفاعل على المفعول؟

وهل الجدال في (جادـلـ زـيـدـ عـمـراـ) خـاصـ بالفـاعـل دون المـفعـولـ. أـمـ أنـ المـجـادـلـةـ عمـلـيـةـ تـشـارـكـ بـيـنـ الـاثـنـيـنـ؟ـ إـذـ كـانـ ذـلـكـ كـذـلـكـ.ـ فـمـنـ الـفـاعـلـ وـمـنـ الـمـفعـولـ بـهـ؟ـ إـذـاـ لمـ يـكـنـ كـذـلـكـ.ـ فـمـاـذاـ نـعـربـ (عـمـراـ)ـ؟ـ مـفـعـولاـ مـطـلـقاـ أـمـ مـفـعـولاـ بـهـ؟ـ

لـكـنـ الـمـسـأـلـةـ فـيـ هـذـاـ المـثـالـ وـاضـحةـ عـنـ النـحـوـيـنـ،ـ إـذـ تـمـ إـسـنـادـ أـصـلـ (جادـلـ)ـ أـيـ الجـدـالــ إـلـىـ زـيـدــ.ـ وـهـوــ أـيـ جـادـلــ.ـ فـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ مـتـعـلـقـ بـعـمـرـوـ.ـ وـتـعـلـقـ بـهـ كـمـاـ يقولـ الرـضـيـ "لـأـجـلـ الـمـشـارـكـةـ التـيـ تـضـمـنـهـاـ،ـ فـاـنـتـصـبـ الثـانـيـ لـأـنـهـ مـشـارـكـ فـيـ الـضـرـبـ لـأـنـهـ مـضـرـوبـ،ـ وـالـمـشـارـكـ مـفـعـولـ"ـ^{١١}ـ،ـ وـهـذـاـ فـهـمـ فـيـ الـمـعـنـيـ دـقـيقـ.

أـمـاـ فـيـ قـوـلـكـ (سمـعـ بـكـرـ خـالـدـ)،ـ إـنـ مـفـهـومـ الـجـملـةـ يـعـنـيـ:ـ صـاحـأـوـ تـكـلـمـ خـالـدــ.ـ لـكـنـ السـمـاعـ مـسـتـدـ إـلـىـ (بـكـراـ).ـ وـخـالـدـ فـيـ الـمـعـنـيـ مـسـمـوـعـ،ـ لـذـلـكـ أـعـربـ مـفـعـولاـ بـهــ.ـ وـكـيـفـ يـمـكـنـ لـمـعـربـ أـنـ يـعـربـ:ـ خـلـقـ اللـهـ السـمـوـاتـ خـلـقـاـ؟ـ هـلـ يـتـعـدـ هـنـاـ الـمـفـعـولــ الـمـطـلـقـ بـنـاءـ عـلـىـ ماـ التـزـمـهـ بـعـضـ الـمـعـرـيـنـ مـنـ أـنـ السـمـوـاتـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ؟ـ وـمـثـلـهـ خـطـطـ الـمـهـنـدـسـ الـحـدـيـقـةـ تـخـطـيـطـاـ حـسـنـاـ.ـ وـبـنـيـ زـيـدـ الـبـيـتـ بـنـاءـ مـحـكـمـاـ...ـالـخــ.

لـعـلـ الـوـقـوفـ عـلـىـ كـثـيرـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ التـيـ تـخـرـجـ مـنـ إـسـارـ مـنـ وـقـعـ عـلـيـهـ فـعـلـ الـفـاعـلــ.ـ يـؤـديـ إـلـىـ الـخـرـوجـ عـلـىـ الـقـوـاعـدـ التـيـ قـعـدـهـاـ النـحـوـيـنــ.ـ وـبـالـتـالـيـ فـلـاـ يـكـونـ ثـمـةـ مـنـهـجـ مـطـرـدــ يـحـكـمـ الـقـوـاعـدـ عـلـىـ الـأـمـثـلـةـ إـحـكـامـاـ تـامـاــ.ـ وـعـلـيـهـ،ـ إـنـ مـاـ أـورـدـتـهـ مـنـ الـمـحاـوـرـةـ بـيـنـ الـبـطـلـيـوـسـيـ وـرـجـلـ الـأـدـبـ فـيـ جـدـلـيـةـ التـعـدـيـ بـيـنـ النـحـوـيـنـ وـالـأـصـوـلـيـنــ.ـ لـهـ أـهـمـيـتـهـ فـيـ تـأـصـيلـ الـعـلـومـ وـتـقـعـيدـ قـوـاعـدـهـاـ،ـ لـأـنـ حـمـلـ عـلـوـمـ عـلـىـ أـصـوـلـ عـلـوـمـ أـخـرـىـ فـيـهـ خـلـطـاــ.ـ وـاـضـطـرـابـ وـابـتـعـادـ عـنـ ثـبـاتـ الـقـوـاعـدـ وـاـطـرـادـهــ.

لـذـلـكـ،ـ فـيـنـهـ إـذـاـ كـانـ (زـيـدـاـ)ـ فـيـ قـوـلـكـ:ـ ضـرـبـ زـيـدـاـ مـفـعـولاـ بـهـ مـنـ ضـرـبـ زـيـداــ.

١) شـرـحـ الشـافـيـةـ لـلـرـضـيـ الـأـسـتـرـابـازـيـ،ـ ٩٦١ـ.

فإنَّ (السموات) في قوله تعالى "خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ" مفعولٌ به بالنسبة لله سبحانه وتعالى. لأنَّها كلُّها ذاتُها وصفتها من فعله جلَّ وعزٌّ وذلك لأنَّ ما لم يكن موجوداً ثمْ وجد بفعل موجودٍ هو مفعولٌ به بالنسبة للموجود. لأنَّه هو القادر على إنشائه وإيجاده. كقولك: أنشأت كتاباً، ورسمت لوحه. فكلُّ ذلك تحت سيطرتك وإيجادك، وعليه في "كتابَ الحيوان" في قولك: **أَلْفُ الْجَاحِظُ** كتابَ الحيوان: مفعولٌ به بالنسبة لموجوده (الجاحظ). وفي قولك: حَقَّ عَبْدُ السَّلَامَ هَارُونَ كِتَابَ الْحَيْوَانِ: مفعولٌ به بالنسبة لمن وقع منه الفعل عليه. وهكذا.

وعليه. فأنَّه لما كانت مقاصد علم النحو تقوم على أساس ضبط اللسان من الوقوع في اللحن. فإنَّ (السموات، والأنسي، وكتاباً، والصالحات) في الأمثلة: خَلَقَ الله السَّمَاوَاتِ، و خَلَقَ الله الأنسي، وأنشأت كتاباً، وعملوا الصالحات - تجري مجرى زيد في: ضربت زيداً، وإن لم يقع عليها فعل الفاعل^(١). لأنَّ المفعولٌ به ما وقع عليه فعل الفاعل أو ما جرى مجرى الواقع.

إنَّ هذا المسلك يطرد القواعد ولا يشتتها. ومن هذا المنطلق أجاب الشيخ تاج الدين التبريزى (ت ٧٤٦هـ) أنه لا يسلِّم أنَّ من شرط المفعولٌ به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل. وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه. سواء كان موجوداً في الخارج نحو: ضربت زيداً و ما ضربته. أمرٌ لم يكن موجوداً نحو: بنىت الدار، فإنَّ الأشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته. ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد. وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به^(٢).

وأعتقد أنَّ هذه الكلمة من التبريزى فيها قولٌ فَصَلٌ في التخلص -في مسائل معينة- من جدلية الشكّل عند التحويين ومضمونها عند الأصوليين. تطرد القواعد ولا تشتبه. وتسير بال المتعلمين على العادة. بما ينسجم وكلام العرب.

(١) انظر: محمد حسن عواد. (رأي في المفعول المطلق). ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) انظر: السبوطي. الأشياء والنظائر في التحوى. ج ١. ص ١٠٠.

مصطلح "المفعول":

إذا كان جمهور النحويين يطلقون على "المفعول المطلق" مفعولاً مطلقاً، فلأنه من بين المفعولات الأخرى لا يحتاج إلى جارٌ بعده. فهو "المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يُحدِثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعددةٌ إليه سواءً كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقام زيد قياماً، وليس كذلك غيره من المفعولين"^(١). أي سواءً كان الفعل لازماً أو متعدياً.

وهنا يحصل لبس في الدرس النحوِي؛ فإن إطلاق المفعول من غير تقييد بحرفٍ أو كلمة "مطلق"، ينصرف فيه الذهن مباشرةً إلى "المفعول به". فكما أن المفعولات مقيدات بحرف جرٍ، فإن "المفعول المطلق" عند النحويين مقيد بـ"مطلق"، وهو الذي يُقال في حَدَّه: الاسم الذي يُؤتَى به لتوكييد عامله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. لذلك، فإن ما دَرَجَ عليه الأصوليون من إطلاق "المفعول" على "المفعول المطلق"، إنما كان ذلك لأن المساحة المباحة له عندهم أوسع منها عند النحويين؛ ذلك أنه يشتمل على المصدر وما ينوب عنه (المقتصر عليهما عند النحويين)، وغيره من الأسماء الأخرى التي تكون معمولةً للأفعال العامة. لذلك أثبت السبكي في رسالته هذه أن "كل مصدر مفعول مطلق، وليس كل مفعول مطلق مصدرًا".

ومع ذلك، وبصرف النظر عن مباحث الأصوليين في هذه البابة، فإن استعمال مصطلح "مفعول مطلق" مقابل مصطلح "مفعول" لا مفرّ منه، حتى يكون هذا القيد "مطلق" مُخرجاً للمفعول به مراعاةً لشيوعه. "واحترازاً من خلط الدلالات واضطراب المفاهيم"^(٢)، لأن إطلاق كلمة "مفعول" تنصرف إلى المفعول به لا المفعول المطلق، فكأنما هي عُرفٌ لغويٌ عامٌ.

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ١٠١.

(٢) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص ١٦٧.

اللازم والمتعدي:

إن ارتباط المفعول المطلق بمسألة اللزوم والتعدّي له دلالته في رسالة "السبكي".

إذا كان النحوين يقسمون الأفعال إلى قسمين:

١. فعل لازم: لا يتعدّى أثره فاعلاته ولا يتجاوزه إلى المفعول به.

٢. فعل متعدّد: يصل إلى المفعول به بغير حرف الجر.

فإن الفعل لازماً كان أو متعدّياً. عاماً كان أو خاصاً- يصل إلى المصدر المفعول المطلق أو ما ينوب عنه. على طريقة النحوين في بحث اللازم والمتعدي. دونما حاجة إلى بسط تفريعاتهم في هذا المقام.

أما الأفعال عند الأصوليين -فكما عرضها السبكي- تنقسم إلى قسمين: أفعالٍ عامة، وأفعالٍ خاصة؛ وليس ثمة مشكلة في الأفعال الخاصة. فهم يتلقون فيها مع النحوين في بحث اللازم والمتعدي. بيد أن المغایرة بينهم تتصل بالأفعال العامة. المرتبطة بأفعال الخالق وأفعال العباد.

ولمعرفة تعرّي الأفعال العامة أو لزومها. فإنه ينظر إليها من حيث مدلولها. فهي يعبر بها تارة عن الفعل المتعدّي. وتارة أخرى عن الفعل اللازم.

لكن مدلولها أعمّ من اللازم والمتعدي. لذلك لا يُوصَف هذا المدلول بأنه لازم ولا بأنه متعدّ. لأنّه يمكن أن يكون واحداً منها: فالفعل (عمل) مدلوله مطلق العمل. وهذا المدلول العام لا يتعدّى. لكن إذا أريدَ به (عمل خاص) تعرّي هذا العمل الخاص لا مطلق العمل.

ثمة فرق بين قولك: عملتَ الخلَّ وخلَّتَ الخلَّ. ففي الثاني أردتَ بالعمل عملاً خاصاً فتعدّى إلى ما بعده. لا مطلق العمل الموجود في المثال الأول. ومثله عملتَ طعاماً وأكلتَ طعاماً. إذ أردتَ بالأكل معنىً خاصاً فتعدّى. ولم يتحقق هذا المعنى في المثال الأول المنصرف إلى مطلق العمل.

من هنا نشأ الخلاف في تعرّي الأفعال العامة ولزومها. وصار المنصوب في الأفعال

العامة التي ليس لها دالة خاصة يُعربُ مفعولاً مطلقاً، في حين إذا تَحَصّصت صارت كالأفعال الخاصة المتعددة، فینصب ما بعدها على المفعول به على طريقة النحوين. عليه. فإنَّ الأفعال العامة موجودةٌ بالفعل، بعكس الأفعال الخاصة (كالضرب والأكل والشرب). فإنَّها ليست موجودةٌ بالفعل بل الفعل واقع عليها.

* * *

مؤلف الرسالة:

الإمام تقى الدين السبكي (٧٥٦هـ)

هو الإمام، الفقيه، الحافظ، المفسر، النحووي، اللغوي، الشيخ أبو الحسن، تقى الدين، علي بن عبد الكافي، السبكي^(١). ولد بـ(سبك)^(٢) سنة (٦٨٢هـ)، وقدّم به والده^(٣) إلى القاهرة، فتلمذ فيها على كبار العلماء والأئمة، فأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدين الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)، والفقه عن شيخ الشافعية نجم الدين بن الرفعة (ت ٧١٠هـ)، وحفظ "التبنيه لأبي إسحاق الشيرازي" (ت ٧٤٤هـ)، والأصول عن الإمام النظار علاء الدين الباقي (ت ٧١١هـ)، وقرأ النحو والعربية على الشيخ الإمام أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وصَحِيب في التصوّف الإمام ابن عطاء الله السكندرى (ت ٧٠٩هـ). وقرأ القراءات على الشيخ تقى الدين بن الصائغ (ت ٧٢٥هـ).

كان رحمه الله ذا حافظة قوية، مكنته أن يكون بارعاً في الفقه والأصول والعربية وشتي أنواع العلوم، فغدا عالماً يُحْرِرُ بِشَارِيهِ وَيُرْجِلُ، فقد تَفَقَّهَ به جماعةً من الفقهاء والأئمة الكبار، كالشيخ جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، والقاضي شمس الدين بن القليب (ت ٧٤٥هـ). وسمع منه الحفاظُ الذين طارت شهرتهم فعممت الآفاق:

(١) اعتمدت في ترجمة السبكي على: السبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ج. ١٠، ص ١٢٩ - ٢٣٨، وابن قاضي شعبه، طبقات المقهاء الشافعية، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ج. ٢، ١٢٠ - ١٦٠، وله تراجم في: طبقات الشافعية للإسنوي ج. ٢، ص ٧٥، وطبقات القراء لابن الجوزي ج. ١، ص ١٤٤، والدرر الكامنة لابن حجر ج. ٣، ص ٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ج. ٢، ص ١٧٦، وطبقات المفسرين للداورى ج. ١٢، وشذرات الذهب ج. ٦، ص ١٨، والبدر الطالع ج. ١، ص ٤٦٧، وغيرها.

(٢) بضم أوله وسكون ثانيه: اسم موضع من أعمال الشرقيه في مصر (الحموي، ياقوت، معجم البلدان)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧، ج. ٦، ص ١٩.

(٣) القاضي الكبير زين الدين السبكي، له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي، ج. ١٠.

أبو محمد البرزالي (ت ٧٢٩هـ)، وأبو الحجاج المري (ت ٧٤٢هـ)، وأبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ) وغيرهم كثير.

وتفقد وظائف علمية وقضائية، إذ أفتى وصنف ودرس في القاهرة بالمدرستين المنصورية والسيفية وغيرهما. ثم انتقل إلى الشام، فولى قضاء دمشق بعد وفاة القاضي جلال الدين القزويني سنة (ت ٧٢٩هـ)، فأزال عطاله، وأراح خطاله، وأصلح فاسدَه، ونفق كاسِدَه على حد تعبير الأديب ابن فضل الله العجمي^(١) (ت ٧٤٩هـ). وكذلك أُسِّيَت إليه فيها خطابة الجامع الأموي، وهو منصب لا يعتليه إلا العلماء ذوو الشأن الكبار. قال الذهبي لولده التاج: إنَّه ما صَعِدَ هذا المنبر بعد ابن عبد السلام أعظم منه^(٢).

ثم انتهت إليه بعد وفاة الحافظ المري مشيخة دار الحديث الأشرفية بالاستحقاق، قال ولده تاج الدين: إنَّه ما دخلها أعلم منه، ولا أحفظ من المري، ولا أروع من النووي (ت ٧٦١هـ) وابن الصلاح^(٣) (ت ٦٤٢هـ).

وقد روى التاج السبكي عن الإمام الذهبي أنَّه قال في والده: كان صادقاً متبناً، خيراً دينَاً متواضعاً، حسناً السمت، مِنْ أُوعية العلم، يَدْرِي الفقهَ وَيَقْرَرُه، وَعَلِمَ الْحَدِيثَ وَيَحْرِرُه، وَالْأَصْوَلَ وَيَقْرَئُهَا، وَالْعَرَبِيَّةَ وَيَحْمَقُهَا... وقد بقي في زمانه الملحوظ إليه بالتحقيق والفضل^(٤).

عاد الإمام السبكي إلى القاهرة بعد علة أصابته، وبقي فيها لم يغادرها إلى أن وافته

(١) انظر: العمري، ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد خريسات وأخرين. ط.١، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠١، ج.٥، ص.٥١١.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج.١٠، ص.١٦٩.

(٣) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج.١٠، ص.١٦٩. ودار الحديث: بناها في سوق العصرونية القديمة بدمشق - الملك الأشرف موسى بن العادل الأيوبي (ت ٦٢٥هـ) سنة (٦٢٤هـ)، فنسبت إليه. وكان الشيخ ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ) أول من نسلم مشيخة الدار، والنووي (ت ٧٦١هـ) رابعهم بعد أبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، والحافظ المري (ت ٧٤٢هـ) التاسع منهم. انظر: النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس. ط.١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ج.١، ص.١٥ وما بعدها.

(٤) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج.١٠، ص.١٤٨.

المنية سنة (٦٧٥هـ). تَغْمِدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَأَسْكِنَهُ فَسِيحَ جَنَانَهُ.

كان السُّبْكِيُّ فَضْلًا عَنْ كُونِهِ عَلَمًا مُبِرًّا مُتَفَرِّدًا فِي الْعِلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَصْوَلِ - إِمَامًا كَبِيرًا فِي الْعَرَبِيَّةِ. لَهُ فِيهَا إِسْهَاماتٌ وَمِبَاحَثَاتٌ دَقِيقَةٌ. إِنْ دَلَّتْ فَإِنَّمَا تَدَلُّ عَلَى رَسُوخِهِ فِي الْعِلْمِ، وَطَوْلِ بَاعِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. ذَلِكَ أَنَّهُ فَقِيهٌ حَافِظٌ مُفْسِرٌ جَدِيلٌ نَظَارٌ وَلَا مَنْدُوحةٌ لِمَنْ حَوَى هَذِهِ الْعِلُومَ وَغَيْرَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُبَرَّزِينَ فِي عِلُومِ الْآلَةِ.

فَالْآنَ فِي تَلْمِيذَةِ الصَّفْدِيِّ (ت١٤٧٤هـ) يَكْشِفُ عَنْ شَخْصِيَّتِهِ فِي النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ: وَأَمَّا النَّحْوُ فَالْفَارَسِيُّ (ت٢٧٧هـ) تَرْجَلَ إِلَيْهِ يَطْلَبُ إِعْظَامَهُ، وَالْزَّحَاجِيُّ (ت٢٣٧هـ) تَكْسِرُ جَمِيعَهُ وَمَا فَازَ بِالسَّلَامَةِ. وَأَمَّا الْلِّغَةُ فَالْجَوْهَرِيُّ (ت٤٠٠هـ) مَا لِصَاحِبِهِ قِيمَةٌ. وَالْأَزْهَرِيُّ (ت٣٧٠هـ) أَظْلَمَتْ لِيَالِيهِ الْبَهِيمَةَ^(١). بَلْ إِنَّهُ - كَمَا يَرْوِي وَلَدُهُ التَّاجُ عَنْ تَلَامِيذهِ - قُدْوَةٌ النَّحَاءِ، وَرَحْلَةُ الْأَدَبِ، وَتَرْجِمَانُ لِغَةِ الْعَرَبِ^(٢).

وَيَقُولُ التَّاجُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ تَطَلُّعِ وَالْدَّهِ مِنْ عِلُومِ الْعَرَبِيَّةِ: «وَأَمَّا اسْتِحْضَارُهُ لِأَبِيَاتِ الْعَرَبِ وَأَمْتَالِهَا وَلُغْتِهَا فَأَمْرٌ غَرِيبٌ، لَقَدْ كَانُوا يَقْرَؤُونَ عَلَيْهِ "الْكَشَافَ"^(٣). فَإِذَا أَمْرَ بِهِمْ بَيْتٌ مِنَ الشِّعْرِ سَرَّدَ الْقَصِيدَةَ غَالِبَهَا أَوْ عَامِتَهَا مِنْ حَفْظِهِ، وَعَزَّاهَا عَلَى قَاتِلِهَا. وَرِبَّمَا أَخَذَ فِي ذِكْرِ نَظَائِرِهَا. وَأَمَّا اسْتِحْضَارُهُ لِكِتَابِ سِيَبوِيَّهِ (ت١٨٠هـ)، وَكِتَابِ الْمُقرَبِ لَابْنِ عَصْفُورِ (ت٦٦٣هـ)، فَكَانَ عَجِيبًا، وَلَعِلَّهُ دَرْسٌ عَلَيْهِمَا^(٤).

(١) الصَّفْدِيُّ، صَلَاحُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ أَبِيِّكَ، أَعْيَانُ الْعَصْرِ وَأَعْوَانُ النَّصْرِ، تَحْقِيقُ عَلِيِّ أَبُوزَيْدِ وَآخَرِينَ، ط١، دَارُ الْفَكْرِ الْمُعَاصِرِ، بَيْرُوتُ، دَارُ الْفَكْرِ، دَمْشَقُ، ١٩٩٨، ج٢، ص٤١٩.

(٢) السُّبْكِيُّ، طَبِيبَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرِيَّةِ، ج١٠، ص١٦١.

(٣) لِلإِمامِ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ كِتَابُ عَلَى الْكَشَافِ عِنْوَانُهُ: "سَبِيبُ الْإِنْكَماْفِ عَنِ إِقْرَاءِ الْكَشَافِ". يَعُودُ سَبِيبُ تَالِيفِهِ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا انتَهَى إِلَى الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى "إِنَّهُ لَقُولُ رَسُولِ كَرِيمٍ" فِي سُورَةِ التَّكْوِينِ. أَعْرَضَ عَنِهِ، وَكَتَبَ كِتَابَهُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَقَالَ فِيهِ: "قَدْ رَأَيْتَ كَلَامَهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى "عَفَا اللَّهُ عَنِكَ" (الْتَّوْبَةُ: ٤٢) . وَكَلَامَهُ فِي سُورَةِ التَّحْرِيرِ فِي الْرَّلَةِ. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي أَسَاءَ أَدْبِهِ فِيهَا عَلَى خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَعْرَضَتْ عَنِ اقْرَاءِ كِتَابِهِ حَيَاةً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَعَ مَا فِي كِتَابِهِ مِنَ الْفَوَادِهِ وَالنَّكِتِ الْبَدِيعَةِ".

نظَرُ السُّبْكِيِّ، تَاجُ الدِّينِ (ت٦٧٧١هـ/١٣٦٩م)، مَعِيدُ النَّعْمَ وَمُبَيِّدُ النَّقْرَ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ عَلَيِّ التَّجَارِ وَآخَرِينَ، ط٢، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٩٣، ص٨٠-٨١.

(٤) السُّبْكِيُّ، طَبِيبَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرِيَّةِ، ج١٠، ص١٩٨.

رسائله في العربية :

لقد غابت العلوم الشرعية والأصول وما هو من بابتها على شخصية الإمام تقىي الدين السبكي، فكانت له فيها مطولات وشروح^(١). لذلك، فإن إسهامه في العربية جاء من خلال رسائل تعالج قضايا محددة في اللغة والنحو ذات صلةٍ وثيقةٍ بعلوم الشرع والدين. وأذكر هنا ثباتاً بما تيسّر لي الاطلاع عليه، مرتبأ على حروف الهجاء:

- ١- الاتساق في بقاء وجه الاشتقاق.
- ٢- أحكام (كل) وما عليه تدل^(٢).
- ٣- الإعمال في معنى الإبدال^(٣).
- ٤- الإغريض في الحقيقة والمجاز والكتابية والتعريف.
- ٥- الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص.
- ٦- الإقناع في الكلام على أنَّ (لو) لامتناع^(٤).
- ٧- الألفاظ: هل وضعت بإزاء المعاني الذهنية أو الخارجية ؟
- ٨- أمثلة المشتق: أرجوزة أسمها "لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق"^(٥).
- ٩- بذل الهمة في إفراد العم وجمع العم^(٦).
- ١٠- بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط^(٧).

(١) انظر مصنفاته: السبكي. طبقات الشافعية الكبرى. ج. ١٠. ص ٣٠٧ - ٣١٥ . وهي بين رسائل قصيرة ذات موضوع محدد، ومجلدات ضخمة تعالج علوماً بطولها. وهي في جملتها تزيد على (١٥٠) مئة وخمسين كتاباً.

(٢) طبع مرتين: الأولى في مصر بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيم سنة ١٩٨٥، والثانية في العراق بتحقيق طه محسن سنة ٢٠٠٠.

(٣) قمت بتحقيقها، وقبلت للنشر في مجلة الأحمدية - دبي (العدد ٢٥).

(٤) أدرجها التاج السبكي في طبقاته. ٢٨٧-٢٧٧/١٠.

(٥) انظر: الطبقات للسبكي. (١٩٦٠-١٨٦/١٠).

(٦) انظر: السبكي، تقى الدين. فتاوى السبكي. تحقيق حسام الدين القدسي. ط١. دار الجيل. بيروت. ٩١-٨٧/١.١٩٩٢

(٧) حُقِّقت ضمن رسالة جامعية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ.

- ١١- بيان المُحتمل في تَعْدِيَةِ (عَمِلٍ)^(١).
- ١٢- التعظيم والمِنَّةُ في "لتُؤمِنُنَّ بِهِ ولتُنَصِّرْنَهُ"^(٢).
- ١٣- التَّهْدِي إلى معنى التَّعْدِي، وهي الرِّسالَةُ التي بين أيدينا.
- ١٤- حِكْمَةُ وَضُعُوفَةُ الظَّاهِرِ بَدْلَ الْمُضْمِرِ في "اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا"^(٣).
- ١٥- الْحَلْمُ وَالْأَنَّةُ فِي إِعْرَابِ "غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَّا"^(٤).
- ١٦- الرِّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَةِ^(٥).
- ١٧- مَسَأْلَةُ فِي الْإِسْتِئْنَاعَاتِ النَّحُوِيَّةِ^(٦).
- ١٨- مَسَأْلَةُ لُغُوِيَّةٍ فِي "يَهَرِيقُ الْمَاءِ"^(٧).
- ١٩- مَسَأْلَةُ نَحُوِيَّةٍ: هَلْ يُقَالُ العَشْرُ الْأَوَّلُ؟^(٨)؟
- ٢٠- مَسَأْلَةُ نَحُوِيَّةٍ فَقِيهِيَّةٍ: طَلَقْتُكَ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ، وَإِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ طَلَقْتُكَ^(٩).
- ٢١- مَسَأْلَةُ نَحُوِيَّةٍ فَقِيهِيَّةٍ: هَلْ يُقَالُ: مَا أَعْظَمَ اللَّهُ^(١٠)؟
- ٢٢- مَنْ أَذْسِطُوا وَمَنْ غَلَّوْا فِي حُكْمِ مَنْ يَقُولُ (الْوَ)^(١١).

(١) أدرجها السيوطي في: الأشباه والنظائر، ٤، ٩٢-٩٩.

(٢) مدرجة في "فتاوی السبکی" ، ١١-٢٨/١، ونشرها الشيخ علی اسعد رياجي ضمن مجموعة رسائل بعنوان: الرسائل المصطفية في الرسائل المحمدية.

(٣) مدرجة في "فتاوی السبکی" ، ١٢٥-١٢٣/٤، ١٠٢-١٠٤.

(٤) مترجمة في "فتاوی السبکی" ، ٩٥-١٠٢/١، و"الأشباه والنظائر للسيوطی" ، ٤، ١٢٦-١٢٣.

(٥) أدرجها السيوطي في "الأشباه والنظائر" ، ٤، ١١٢-١١٧، وأدرج بعضها في عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوی، تحقيق سلمان القضاة، ط. ١، دار الجيل، بيروت، ٢٨٦-٢٨٧، ١٩٩٤، ونشرها الدكتور عبد الإله نهفان في مجلة التراث العربي، ع ١٧-١٩٨٤.

(٦) طبعت مع رسالة (نيل العلا بالعطاف بـ (الـ)) في كتاب واحد، بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ٨٩-٩٨.

(٧) انظر: فتاوى السبکی، ٢، ٦٣٥-٦٣٢.

(٨) انظر: السابیق، ٢، ٦٤١-٦٤٢.

(٩) انظر: السابیق، ١، ٦٤٢-٦٤٣.

(١٠) انظر: السابیق، ٢، ٢٢٠-٢٢٣، والأشباه والنظائر للسيوطی، ٤، ١٠٨-١١٠.

(١١) أدرجها السيوطي في عقود الزبرجد، ٢، ٤٥٨-٤٦٢.

٢٣- نيل العلا بالعطاف بـ (لا) ^(١).

٢٤- وشي الحل في تأكيد النفي بـ (لا).

ومن يطالع في "فتاوي السبكي" ويُمْعِن النظر فيها، يلوح له مدى اهتمام الإمام السبكي بعلوم العربية، فقد حوى كثيراً من المسائل اللغوية والقواعد النحوية، التي هي أدواتٌ مُجلّية بين يدي أبحاث الفقه والتفسير ^(٢).

وللسُّنْدُقَةِ تقي الدين آراءً مُتفردةً في البيان والنحو، ذكر التاج السبكي بعضاً منها في "الطبقات" ^(٣)، مثل: الجار والمجرور يأتي عمدَةً في الكلام، وتقديم المعمول يفيد الاختصاص، والاختصاص غير الحصر، وتعظيم النكرة في سياق النفي يكون باللزم لا بالوضع، وشبَهَ الجملة إذا وقع خبراً يكون خبراً دون تقدير "كائنٍ" أو "استقرَّ" و(من) الاستفهامية ليست للعموم في الإفراد بل للماهية، وقولك: من عندك؟ يُطلب به التصورُ لا التصديقُ، والجوابُ فيها مفردٌ لا مركبٌ، ولا يُقدر له مبدأً ولا خبرٌ.

رسالة التهدى :

تعد هذه الرسالة التي عالج فيها الإمام السبكي لطيفة من اللطائف اللغوية، واحدة من بين الرسائل الكثيرة التي احتلت فيها مصطلحات العلوم المختلفة، ذلك أنه فضلاً عن إمامته في الفقه والأصول، كان ذا دراية منقطعة النظير، واتقان لعلوم أخرى ومنها علم النحو والعربية، وعلم المنطق الذي يقول شيخ السبكي سيف الدين

(١) أدرجها السيوطي في الأشيه والنظائر، ٤ / ١١٧ - ١٢٥. وطبعت بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ١٩٨٩.

(٢) للباحث سعيد بن خلف أطروحة علمية، كتبها في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان: "آراء تقي الدين السبكي النحوية والتصريفية في كتابه "الفتاوى" و"إبراز الحكم" جمعاً ودراسة". وللباحثة نورة أمين البساطي أطروحة أخرى بعنوان: "تقي الدين السبكي وجهوده النحوية" مع تحقيق رسالته "بيان حكم الربط في اعتراض الشرط". تقدّمت بها لنيل درجة الماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٤١٤هـ. لم أتمكن من الظفر بهما.

(٣) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج. ١٠، ص ٢٨٧ - ٣٠٤.

البغدادي (ت ٥٧٠هـ) فيه: "لم أر في العجم ولا في العرب من يَعْرِفُ المعقولاتِ مثْلَه"!^{١٦} اعتمد السبكي في الرسالة على علم المنطق مستخدماً بعض المصطلحات مثل: الذات. والجوهر. والعرض. والعالم. والعلة. وغيرها. كما أن اعتماده على مبحث "الحقيقة والمجاز" من مباحث علم أصول الفقه. كان واضحًا جلياً عندما تحدث على الأفعال العامة والأفعال الخاصة. وبوحي من هذه الأفعال كان ثمة تداخل في مصطلحات المفعول به والمفعول المطلق. وأيًّا منها يطلق عليه مصطلح "المفعول" من غير تقييد؟!

أصل هذه الرسالة سؤال طرَحَه أحد الحاضرين في مجلسِ للشيخ تقي الدين السبكي سله فيه: لم لا قيل في قوله تعالى: «يَأَيُّهَا الْرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيَّبَاتِ وَاعْتَلُوا صَلِحًا» ([المؤمنون: ١٤]). كلوا طيباً واعملوا صالحاً؟ فاجابه: لو قال ذلك لاحتفل "طيباً" أن يكون مفعولاً به معنى لمصدر مذوق (نعتاً). والتقدير: كلوا أكلأ طيباً. فنازעהه السائل بقوله: اعملوا صالحاً. فاجابه: لا، لأن الصالح هو نفس العمل. كالصلة فإنها نفس فعل المصطلح وعمله لا معموله.

ولما طال الحديث في المجلس. وافق إلى جدال واعتراض. أخذ السبكي في الرد على المتسائلين المعارضين بكتابة هذه الرسالة القيمة. التي لم يخرج فيها عن طريقة الأصوليين في تقسيمه الأفعال إلى قسمين: عامة وخاصة. وما يحدث في "الأفعال العامة" عن فعل الفاعل من ذاته. وهذا لا يكون من فعل العباد لأن الذوات ليست من فعلهم. وما يحدث فيها عن فعل الفاعل من الصور الصناعية في المحاريب والتماثيل. وهذه ليست مادتها من فعل العباد كالخشب وال الحديد مثلاً. وإنما فعلهم ما حصل بأثر الصنعة فصار جسمًا وصورة. فجعل السبكي أربع مراتب ينظر فيها في الأفعال العامة. وهي المعاني الأربع: المعنى اللازم لها. والمعنى المتعدى. وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات. وما يحدث عن فعله من الصور الصناعية.

^{١٦}طبقات الشافعية المختصرى للسبكي. ج. ١٠، ص ١٩٧.

لذلك. وجد أن الفعل (عمل) -من الأفعال العامة- إن كان معموله ذاتاً أو صفةً غير صناعية تَعَدُّ؛ وذلك إذا انتسب إلى الله تعالى. وتسمية ما تَعَدُّ إليه في هذه الحالة مفعولاً به على مقتضى صناعة النحو، وإلا فهو مفعولٌ مطلقاً.

وإن كان معمولها صفة صناعية، فيصح إعرابه "مفعولاً به" لوقوع الفعل، ويصح جعله "مفعولاً مطلقاً" كالذات على سبيل المجاز.

وإن كان معمولها ليس ذاتاً ولا صفة طبيعية ولا صناعية، لم يكن إلا نفس العمل؛ فلا تكون متعدية بل تكون لازمة كقوله: «أَعْمَلُوا صَالِحًا» [المؤمنون: ٥١]. وعملت صلاة وصوماً ونحو ذلك.

ويرى أنه لا فرق بين قوله: عملت صلاة وبين: صليت صلاة، فكل منهما لازم، وذهب إلى أن من يزعم خلاف ذلك لم يعرِف النحو ولا المفعول من وجهة نظره التي لا تتوافق هوى عند النحويين، لذلك ذهب إلى أنك لو قلت: صليت الظهر، فإن انتطابه يكون على المصدر كقولك: رجعَ الْقَهْقَرَى، لأن الظهر نوع الصلاة. ويرى أنه لا يصح أن يكون مفعولاً به إلا على نوع من المجاز، ولا ضرورة إليه.

أما الأفعال الخاصة، فهي ضربان كذلك: متعدية لازمة، وهي عنده الأكثر مثل: قام وقعد وخرج في اللازم، وضرب وأكل وشرب في المتعدي. ويرى^(١) أنه إنما كثُر هذا الضرب الخاص لازماً ومتعدياً، لأن الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص، والأمر به، والنهي عنه، ونحو ذلك.

والسبكي مع أنه كان يدور في فلك النحويين في بعض الأحيان، إلا أنه كان يمثل رأي الأصوليين خير تمثيل في الأفعال العامة والخاصة، ولعل الفرق بين الفريقين يعود إلى الفرق بين الشكل والمعنى؛ فإذا كان الأصوليون اعتمدوا المعنى في تحرير الأمثلة وإعرابها، فلا شك أن النحويين كان معيارهم في ضبط القواعد، المتمثل في المصطلح وتسوية الحركات الإعرابية هادِيهم وذَلِيلهم في تحرير الأمثلة وإعرابها.

(١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٤، ص ٩٧.

القسم الثاني: النص المحقق

منهج التحقيق :

للإمام تقي الدين السبكي رسالتان -من بين رسائل كثيرة في الشريعة والعربية- أوردهما ولده التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى^(١). الأولى: (التهدي إلى معنى التعدي)، والثانية: (بيان المحتمل في تعديه عمل). قال فيهما الإمام السيوطي في مصنفه (الحاوي للفتاوى): وقد رأيت للشيخ تقي الدين السبكي في هذه المسألة - يقصد مسألة (خلق الله السموات) - بخصوصها تأليفين نفيسين، أحدهما مطول سماه (التهدي إلى معنى التعدي) أتر فيه بنفائس وغرائب، ثم لحّصه في كتاب أحصر منه سماه (بيان المحتمل في تعديه عمل)^(٢). ولعل من يمعن النظر في الرسائلتين يلحظ أن رسالة "التهدي" هي الملخصة من الأخرى، لا ما ذهب إليه السيوطي.

وقد رجعت في تحقيق هذه الرسالة إلى مخطوطين:

الأول: مجموع يحتوي على غير رسالة للسبكي. تبدأ فيه رسالة "التهدي" من بداية الورقة (٦٠)، وتنتهي بنهاية الورقة (٦٢)، وفي كل ورقة صفحتان. في كل صفحة (٢٥) خمسة وعشرون سطراً. وكتب المجموع بخط واضح مقروء اعتمدت^(٣) فيه بعض الكلمات. وذلك فيما يتصل بالرسم من تسهيل الهمزة تارة وحذفه أخرى، واستخدام الرموز للدلالة على بعض الكلمات. فضلاً عن اتصال الكلام بعضه ببعض دون ترقيم أو تفاصير. وقد رتبت له بالرمز (مر).

الثاني: مخطوط يتكون من ست صفحات^(٤) (٢١٢a-٢١٢b-٢٠٩b) كما هو مثبت على صفحة حقوق الملكية - ضمن مجموع مستنسخ عن أميكروفيش. مصدره المكتبة

(١) انظر: ج. ١٠، ص ٣١٢.

(٢) السيوطي، الحاوي للمتأowi، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ج. ١، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) اعتراض الأمر: لم يهدى فيه لجهة الصواب، والكلمة العَبُودِيَّة: العربية.

البريطانية (قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية). رممت له بالرمز (ب). ونسخه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد المؤمن السبّاك سنة (٧٦٩ هـ) تسع وستين وسبعين مئة للهجرة، أي بعد موت المؤلف بثلاث عشرة سنة. ولما كان المجموع أكثراً وضوحاً من المجموع (ب)، فقد جعلته أصلًا اعتمد عليه في المقابلة.

وكانت تحرّيت في البحث عن نسخة مطبوعة من هذه الرسالة القيمة للإمام السبّاك، قام بنشرها أحد الباحثين المخلصين المنشغلين بإحياء التراث ونشره، فلم أظر بشيء من ذلك في حدود ما علمت وبحثت، ذلك أنّ هذه الرسالة كما وصفها أحد العلماء الأجلاء “تميّز بصعوبة عباراتها، وعمق المعانى والقضايا التي تحدث عنها الإمام السبّاك، وعسر فهم المراد في كثير من المواطن بسهولة، إضافة إلى وجود بعض الخلل في أسلوب الرسالة، ووجود بعض التراكيب المضطربة، أو الأساليب والتراكيب التي كانت سائدة في تلك الحقبة التاريخية. ثم لم تعد مستعملة بعد ذلك حتى عصرنا الحاضر”.

ومع ذلك، فقد حرصت على إخراج النص بصورة حسنة، فقمت بتصويب الأخطاء مبيناً وجه الصواب فيها، وضبط النص وتفقيره بحسب مقتضيات المعنى والسياق، وتوثيق الآيات القرآنية، وتخریج الآراء النحوية في مطانها من كتب النحوين، وترجمة الأعلام، وشرح بعض المصطلحات التي استخدمها السبّاك في الرسالة، والتعليق على بعض المواطن التي مسّت الحاجة إلى التعليق عليها، وتوضيح ما كان مبهماً من خلال ربط أجزاء النص وعناصره ببعض.

نماذج من المخطوط

اعلم و مهادى الاول ٦٤٣ انتى الحمد لله حمد ابوى نعمه و يعاقب
 مزدیده الحمد لله حمد و يشكره على عد دخلوقاته و سلوباته و ملئ
 الصالحة بسید ناصح و علام افضل صفات و على سائر الانبياء والصالحين
 وسلم تسليمه لسم الله الرازق رب ربتدی اى معنى العبدی
 الحمد لله و مصل الله على سید ناصح و علام و سلم و يسرد
 فان قد دعیت الى درس في اول اجلس فبرى الكلام في تفسیر
 توله تعالی ياها الموسی کل ائمۃ الطیبات و اعلموا ماذا كان افضل
 لما اتيت و کلوا المیا و اعلموا ماذا فاتت لوقاذا لا احمد طیبان
 تكون من نوابه معنی المدر رجذوف و عجبت بقوله معنی المدر رجذوف
 لاما جماره اکثر المعربین و ان كان المنشور عن معنی اشال ذلك
 اشاله و بعمل الفارسیید را الى صدر المدر فقال معنی المادرین
 هکذا اقوله و اعلموا ماذا فاتت لا الان المصالح هو نفس اهل کالملاة
 فما يانتی فعل المصل رجذفه لاسعو انتازع المتعرض في ذلك و قال
 بل مسؤول موند اما منشور ماذا الاترخ في ذلك و کون عمل معنی
 او لا يتعدی فناک ای و من الماء فوالله تعالى يقولون لما ياشمین
 محارب و يقاشرل فاذهنه افرى بين الدواز و السنن فلم يبعث الرت
 لذلك تم بالتفق عن بعض الفضلاء من ایکن خامونا في ذلك الجلس
 تهیب من هذا الا ش و عن افریکیعوان افعی بقوله اهل سامد سخت
 من هو لا الفضلا کیت پیشون آل شر هذہ الكلام و تنبیه ان الکتب
 ساعدی في ذلك ليستیده من لم یصیره فما قول وبایله التوفیت
 الاقبال - هلو تنسن اهدا الاقبال الماس من شر عمل و مصل و منع
 فمذہ ییجیر بهاتاره من فعل مسجد و تاریخ عن فعل لازم و مید لاما
 ایم من المهدی و الازم و الیمن - من الیوم و من غدیر
 فداریم الاعلام لیومست ما مسجد و لاما لازم الاما عن ایما کین
 ان تكون كذلك و مساجد ما ایم لاما لازم الاما عن ایما کین

الصفحة الأولى (مر)

المصدر إلى معنى قائم بالفاعل غير مصدر رغبة الكفيف والمذر والمسار
 منه كالغرب والخط خيبة كان قد ذكرناه أو مجاز الأداء كقوله سأنت
 زليمو واقرأوا إن المصروف على الأبدان يكون تابعاً للفاعل وإن
 بين وبين غيره ولاحتاج إلى المضي بالجهاز لأن الموت قائم على سنته
 الله الفعل وهو المراهن بالفاعل وتسبيس فاعلاً اصطلاحاً ولهم وأمان
 كثيرة مما يحيى فاعلاً من صدر من الفعل سأنت مصدره منه
 بعمله خيبة كفعل الله تعالى أو تسبيس كفعل العيادة والأفعال الماء
 وهي الفعل وال فعل والمعنى أن المايد يعني التهدى، كات من قبل
 المايد فيحكم لها حكم **خامسة** من الأفعال المعدية ما يشبه
 اللازم كما وجد التعدي فيه وذلك بخواص قال قابل يقول قلت زيد
 سفين بحى الجلد بقولك قلت و تكون الجلد في يوم المغول بالتعدي
 في ذلك ظاهر و يقول ثلثة ولا يفتأمل أن ينبع على المدروان
 يكون سفيلاً إما جوراً إما التوك في المزد وكذا دهناً إما المغول
 به لابداً وان يكون غير الفعل على المسوakan إنما الماخوذ أو
 بخلاف المغير و المقول قد يقال أنه المقول فالماغيره والجاوز
 والجاوز اذ بين المقول والمقول معايره فالقول هو المثلم وهو
 المدروان وهو فعل المتكلم يعني كلام الناس ونحوه بالصوت المتصدر
 والمقول هذاك العبرة المخصوص بالمعاييره حامله وإن المخاوره
 عن الفاعل إلى عمر فهو ليست حامله وهذا المانفة والمنوط ببيان
 والفرق بين ما ذكرناه في المقول والمقول وادعافه قلت قوله
 لفظت لقطا جذلتك في أعراض وجهان باعتبار أن ارتدت المثلث
 أعني سمدراً وأن نارة المثلث به أعني سفولة هذه أنا يسود ذكره
 والله أعلم الأغريق في الحقيقة والجهاز والتعريف
 لا لي الحسن التي المسئ رحمة الله
 لـ الله الرحمن الرحيم المنظري يسمى الحقيقة وعبارة الحقيقة التي
 هي

الصفحة الأخيرة (مر)

وَقَرِيبَةَ كَانَتْ لِجُمِيعِ الْكُفَّارِ وَكُلِّ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ وَرَفِيقُهُ الظَّفَرُوُالْمَلِكُ وَشَاهِدُهُ
 الْإِيمَانُ فِي الْأَرْضِ وَدَحْشَتُهُ دَكَّالٌ ذَرَابِيٌّ وَنَصَافِيُّ الْمَلِكِ وَالْمَلِكُ وَالْمَلِكُ
 يُبَذِّلُنَّ الْعَزَّةَ وَهُدَىً بَعْدَهُ حِلَّةَ سَاعَةٍ حِلَّةَ سَاعَةٍ وَهُدَىً بَعْدَهُ حِلَّةَ
 لِجُمِيعِ الْعَلَمِينَ وَهُدَىً بَعْدَهُ حِلَّةَ مَلِكِ الْمُطْلُقِ حِلَّةَ عَلِيٍّ وَهُدَىً بَعْدَهُ حِلَّةَ
 جَمِيعِ الْمُقْتَلِيِّينَ الْمُهَدِّيِّ وَأَشْلَمَ الْمُغْلَبِ وَخَلَّدَ الْمُغْلَبِ الْمُخْلَصِ وَمُحَمَّدَ الْأَكْبَرِ
 وَقَدْعَنَ زَرَاعَ صَفَّ الْمُكَفَّرِ بِالْمَكَافِرِ وَالْمَلِكُ
 شَاهِدُهُ وَشَاهِدُهُ شَاهِدُهُ مُحَمَّدُ وَهُدَىً
 سَاصَفَ حِلَّةَ الْمُرْسَلِ وَسَاصَفَ
 كَسَدَ الْمُعَذَّبِ وَسَاصَفَ
 عَدَمَ الْمُرْسَلِ وَسَاصَفَ

الشَّهَادَةُ وَرَثَتْ لِكَ مَعْنَى الْتَّعَدِيِّ

مَسْجِعُ الْإِمامِ الرَّبَّابِيِّ سَعِيدِ الْجَوَارِيِّ
 وَسَقِيَّةُ الْمَنَارِ الْمَهْرَبِيِّ لِلشَّعْمِ

صَاحِبُهُ مَعِنَّهُ مَنْ سَدَّ مَهْوَالَ الْمُصْبَحَيْنَ لِمَعْدِلِهِ فِي زَقْبَتِ الْمَرْبَطِ أَوْلَى الْمَلَامِرِ فِي إِذَارَةِ
 شَيْوَنَ شَيْرَهُ رَبِّيَّهُ سَتَّ نَاصَارَلِلْمُكَافِرِ مِنَ الْأَهْلَةِ وَاهْلَهَا مَلِكُهُمْ بِإِذْلِيلِهِنَّ
 وَاهْلِهِنَّ وَاهْلِهِنَّ هَذِهِنَّ لَوْمَاتُ رَبِّكَ لَأَخْلَمَ بَلَانَكَهُرُ حَوْذُونَ مُنْلَسَدِهِنَّ وَعَرِبَهُ -
 حَسَانَسِيَّهُ عَدِيفَ لَأَهْلِهِنَّ وَاهْلِهِنَّ دَارَانَ الْمَقْعُولَ رَسُوبَهُ وَاهْلَهَا مَلَانَهُ جَاءَهُ
 دِحْمَسِيَّهُ حَمِيَّهُ الْمَدَدَهُ مَفَاتِحُهُ تَدَمَّرَ حَسَدَهُ قَوْلَهُ وَاهْلَهَا دَلَاهَسَهُ
 لَأَنَّ إِيمَانَهُ مُونَظَّهُ أَعْلَمَهُ مَا يَمْسِرُهُ مَلِلُهُ وَهُلَهُ حَطَّهُ فَارِعَهُ الْمُخَفَّهُ -
 بِلَرَمْوَهُ سَوَّهُ تَهَمَّلُهُ مَارِسَالَهُ تَرَعُهُ فِي نَلَكَ وَلَوْنَ ثَمَّجَهُ مَدَدَهُ أَوْلَادَهُ مَالَاهَنَهُ -
 فَاسَعَهُنَّ تَلَوَنَ بِاسْلَهُ مَرَحَهُ وَهَمَّلَهُ مَادَتَ أَفْرُورِيَّهُ وَأَصَارَهُمْ سَاجِنَهُ -

الصفحة الأولى (ب)

بيان المخالفة في تعريف تشتمل



مُسَعِّي الْأَنْوَافِ إِلَيْهِ الْمُخْتَارِ بَنْجِي الْأَسْلَمِي

$\frac{1}{2} \times 10^3 = 5 \times 10^2$

الصفحة الأخيرة (ب)

النص المحقق:

١٦٠/ التهدي إلى معنى التعدي

[للشيخ الإمام الرباني تقى الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعى المشار إليه رضي الله عنه]^(١)

(١) في "ب". ولعلها زيادة من الناسخ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وبعده:

فَإِنَّمَا [قد]^(١) دُعِيتُ إِلَى دُرْسٍ فِي أَوْلَى إِجْلَاسٍ. فَجَرَى الْكَلَامُ فِيهِ فِي تَفْسِيرِ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا أَرْلُوسُلُكُلُوا مِنَ الطَّلَبِيَّتِ وَاعْمَلُوا صَلِحًا﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٦]. فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ: لِمَ لَا قِيلَ: كَلُوا^(٢) طَيِّبًا وَاعْمَلُوا صَالِحًا؟

فَقَلَّتْ لِوَقَالَ ذَلِكَ لَا حَتَّمَ طَيِّبًا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ مَعْنَى^(٣) لِلْمَصْدِرِ مَحْذُوفٍ. وَعَبَرَتْ بِقُولِي: مَعْنَى^(٤) لِلْمَصْدِرِ مَحْذُوفٍ. لَا تَهَا عِبَارَةُ أَكْثَرِ الْمُعَرِّبِينَ^(٥). وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ عَنْ سَيِّبَوِيَّهِ^(٦) فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ أَنَّهُ حَالٌ^(٧). وَيَجْعَلُ^(٨) الْفَعْلَ مَتَعْدِيًّا إِلَى ضَمِيرِ الْمَصْدِرِ.

(١) سقط من تَبَّ.

(٢) في تَمَّ: وَكَلُوا.

(٣) في تَمَّ: معناً. ويقصد هنا بالمفهوم به معنى: النَّعْتُ. أي: كَلُوا أَكْلًا طَيِّبًا.

(٤) في تَبَّ: معناً.

(٥) يقصد مُعَرِّبِيُّ القراءِ الْكَرِيمِ اِنْظَرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: مُشَكِّلِ اِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِيِّ الْقِيسِيِّ، ١/٢٢٣، ٢/٤٠٩، ٢/٧٨٧، ١/٤٠٩، ٢/٤١٦. وَالتَّبَيَّانُ فِي اِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْعَكْرِيِّ، ١/٢٦٤، ١/٢٧٧، ١/٤٠٩، ٢/٧٨٧، ١/٤١٦. فَتَمَّ نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

(٦) في تَمَّ: سَرُّ، وَهُوَ رَمْزُ لِإِلَامِ النَّعْتَةِ أَبِي بَشِّرِ عُمَرِ بْنِ قَبْرِ الْمَتَوْفِيِّ سَنَةَ ١٤٠ هـ.

(٧) انظر: سَيِّبَوِيَّهُ، الْكِتَابُ. تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، ط٢. مَكْتَبَةُ الْخَاجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٨٨. ج١. ص٢٧٠: تَبَّتْ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ لَأَنَّهُ حَالٌ. وَذَلِكَ قُولَكَ: قَتَلَتْهُ صِرًا. وَأَتَيْتَهُ مَشِيًّا وَرَكْطًا. وَلَقِيْتَهُ فَجَاهَةً. وَكَلَمْتَهُ مَشَافِهَةً... الْخ. وَعَلَيْهِ جاءَ قُولَكَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَاتِينَكُمْ سَعِيًّا ﴾ [الْبَقْرَةُ: ٢٦٠]. وَقُولَكَ: ﴿ إِذَا عُودْ حَوْفًا وَطَمْعًا ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٦]. وَقُولَكَ عَلَى لِسَانِ نُوحٍ: ﴿ أَتَيْتُهُمْ جَهَارًا ﴾ [نُوحٌ: ٨]... الْخ. وَعَرَبُ سَيِّبَوِيَّهُ وَجَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ الْمَصَدِرُ حَالًا. وَوَرَدَ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْمُبَرَّدِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ لِفَعْلٍ، مَحْذُوفٌ تَقْعُدُ جَمْلَتِهِ حَالًا. فَتَأْوِيلُ قُولَكَ: طَلَعَ زَيْدٌ بِغَتَّةٍ: طَلَعَ زَيْدٌ بِيَغْتَةٍ. وَمَذَهَبُ الْحَوْفَيْنِ: مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ مُبَيِّنٌ لِنَوْعِ عَامِلِهِ، فَالْأَرْكَصُ فِي قُولَكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَكْطًا. يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمُجَمِّعَةِ. وَانْظُرْ إِلَيْهِ الْمُبَرَّدَ، أَبُو الْعَبَّاسِ، الْمَقْتَضِبُ. تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةِ. عَالَمُ الْكِتَابِ، بَيْرُوتٌ، ج٢. ص٢٢٥-٢٢٤، وَابْنِ بَعِيشَ، شَرْحُ الْمُفْصَلِ، ج٢. ص٥٥. وَابْنِ مَالِكٍ، جَمَالُ الدِّينِ، شَرْحُ التَّسْعِيلِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَّالٍ، ط١. دَارُ الْكِتَابِ الْعَلَمِيَّةِ، بَيْرُوتٌ، ج٢. ص٢٤٥. وَالْأَسْتَرايَانِيُّ، رَضِيَ الدِّينُ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ فِي النَّحْوِ، تَحْقِيقُ إِمِيلِ بَدِيعِ يَعْقُوبِ، ط١، دَارُ الْكِتَابِ الْعَلَمِيَّةِ، بَيْرُوتٌ، ج٢. ص١٩٩٨-١٩٩٩. وَالْأَنْدَلُسِيُّ، اِرْتَشَافُ الظَّرَبِ، ج٢. ص١٧٢-١٧٣. وَابْنِ هَشَامَ، مَعْنَى الْلَّبِيبِ، ص٧٢٩. وَالسَّيِّوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ، ج٢. ص٢٩٨-٢٩٩. وَالصَّبَانِيُّ، حَاشِيَتِهِ عَلَى النَّصْرِيَّعِ، ج٢. ص١٧٣-١٧٢. وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَبِّي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، حَواشِيَهِ عَلَى أَوْصَعِ الْمَسَالَكِ لِأَسْنَنِ هَنْتَامِ الْإِسْطَارِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتٌ، ج٢. ص٣٠٦-٣٠٧.

(٨) في سَرٍّ: وَجَعَلَ.

فقال بعض الحاضرين: هكذا قوله: واعملوا صالحًا؟ فقلت: لا، لأنَّ الصالح هو نفسُ العمل، كالصلة فإنها نفسُ فعل المُطلي وعمله لا معنده، فنارع المعترض في ذلك وقال: بل معنده، يريد أنها مفعول بها، وطال النزاع في ذلك، وكُونَ عَمِلَ يَتَعَدَّى أَوْ لَا يَتَعَدَّ، فقال آخرٌ من الحاضرين: قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ حَكْرِبَ وَتَمَثِيلَ﴾ [سبأ: ١٢]. فأخذتُ أفرقُ بين الذواتِ والصفاتِ، فلم يُتسَعِ الوقتُ لذلك.

ثمَّ بلَغَني عن بعضِ الفضلاءِ مِنْ لم يكن حاضرًا في ذلك المجلس تَعَجَّبَ من هذا البحث، وعن (١) آخرَ كَبِيرَ أَنَّهُ احتجَ بقوله تعالى: ﴿أَعْمَلْ سَبِيْغَتِ﴾ [سبأ: ١١]. فتعجبتُ من هؤلاءِ الفضلاءِ كيف يتسرّعون إلى مثلِ هذا الكلام، وتعينَ أَنْ أكتبَ ما عندي في ذلك ليستفده من له بصيرةٌ، فأقول وبالله التوفيق:

الأفعال على قسمين:

أحدهما الأفعال العامةُ (٢) مثل: عَمِلَ، وفَعَلَ، وصَنَعَ، فهذه يُعبرُ بها تارةً عن فعل متعدّ وتارةً عن فعلٍ لازمٍ، ومدلولها أعمُّ من المتعدي واللازم، والأعمُّ من شيئاً لا يُوصَفُ بشيءٍ منهما، فمدلولها الأعمُ لا يُوصَفُ بأنه متعدّ ولا بأنه لازمٌ باعتبار أنه يمكن أن يكون كذلك (٣). ومصادرُها (٤): العَمَلُ، والفَعْلُ، والصَّنْعُ أسماءٌ عاممةٌ تدخل / ٦٠ / بـ

(١) في بـ: عن.

(٢) هي أقل من الأفعال الخاصة ولم يجيء منها إلا الفاظ معدودة مثل: فَعَلَ، وعَمِلَ، وصَنَعَ، قال السبكي في رسالته له موسومة بـ: "بيان المحتمل في تعديعة عَمِلَ": وإنما جاءت هذه الأفعال لأنَّه قد يقصد الإخبار عن جنس فَعَلَ بدون تخصيص نوعه، إما للعلم بالجنس دون النوع، وإما لغرض آخر، وكذلك الأمر به والتنهي عنه، وما أشبه ذلك، ولكنَّ هذا القصد أقل من قصد كمال الفائدة، المنتحقق من الأفعال الخاصة، انظر: الأشياء والنظائر للسيوطني، ٩٧/٤، والظاهر أنه أراد بها ما يصلح أن يطلق على كلِّ حدثٍ (عَمِلَ)، فيشمل: قال، وأكل، وشرب ...

(٣) قال السبكي في رسالته السابقة: مت وجد في كلام أحدٍ من الفضلاء أنَّ (عَمِلَ) متعدية وجَبَ حَمْلةً على ذلك، وأنَّ مراده أنها قد تكون متعدية، وكذلك إذا قيل: لازمة أو غير متعدية وأريدُ بها اللزوم، كما هو غالباً الاصطلاح يعني اصطلاح الأصوليين، لأنَّ الغالب فيما عندهم أن تكون لازمة، بدليل قوله في الموضع نفسه من الرسالة: قد يراد بغير المتعدي أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو، فيصبح بهذا الاعتبار أن يقول: إنَّ (عَمِلَ) لا تتعدى لأنَّ معناها العمل، والعَمَلُ مِنْ حيثُ هو هو لا يتعدى إلا إذا أريد به عمل خاص، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق العمل، ومدلول (عَمِلَ) إنما هو مطلق العمل، فيصبح أنَّ مدلوله لا يتعدى، وهذا فَعَلَ وصَنَعَ، السيوطني، الأشياء والنظائر في النحو، ج ٤، ص ٩٧.

(٤) في مـ: ومصادرهما.

تحتها المعاني المتعددة والمعاني الازمة.

وأتفق النحاة في هذه الأفعال العامة على أن مصادرها تسمى "مفعولات مطلقة".
بحلاف الأفعال الخاصة فإنهم اختلفوا فيها، فقال جمهورهم بطلاق المفعول
المطلق على المصدر فيها أيضًا وانكره بعضهم^(١)، ولعلنا نتعرض له فيما بعد إن شاء
الله تعالى.

وانما اتفقا على اطلاق "المفعول المطلق" في مصادر هذه الأفعال العامة لأن
حقيقة المفعول ما يوجده الفاعل خلماً أو كستاً^(٢). وفعل الفاعل هو الذي أوجده فهو
مفعوله، وكذا المعمول والمصنوع. وهذا مطرد في هذه الأفعال سواء أريد بها الأفعال
الخاصة الازمة أو^(٣) المتعددة. فاسم المفعول والمعمول والمصنوع صادر على الفعل
والعمل والدنس حقيقة. باعتبار أنه مفعول مطلق لا مفعول له.

والمفعول به لا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز. فصار للفعل والعمل والصنع -
بحسب ما ذكرناه - معنian: أحدهما المعنى اللازم كالقيام، والثاني المعنى المتعدد
كالضرب. وكلاهما مصدر ليس خارجًا عن ذات الفاعل. أعني ليس [في]^(٤) محل خارج

(١) ورد عن ابن الجعج أنه قسم المصدر المتضمن إلى ثلاثة أنواع منها "المطلق". وارد به ما كان من
الأفعال العامة، نحو فعلت، وصنعت... انظر: همزة الهوامش للسيوطى، ج. ٢، ص ٤٤. ومحمد حسن
عواد، ابن الجعج وكتابه البسيط، مجلة مجمع العربية الأردنى، ع (٤٧)، ص ٢٨. وليس على ذلك
جمهور التحويين. قال أبو حيان شيخ السبكي في باب المفعول المطلق: "هو المصدر. وتسميه
مطلقاً هو قول التحويين. إلا خلافاً شائعاً في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عاماً كصنعت
و فعلت". انظر له: ارتشاف الضرب، ج. ٢، ص ١٣٥. وقال السبكي في رسالته "بيان المحتمل في تعدي
عمل": "اتفق النحاة على أن يطلق على مصادر هذه الأفعال - يقصد العامة - اسم المفعول المطلق
بحلاف الأفعال الخاصة، لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم وإن كان هو مفعولاً في
الحقيقة، ولا شك أنه لا يصدق عليه مصروف بلا خلاف". التسيوطى، الآشياه والنظائر في النحو، ج. ٤،
ص ٢٧.

(٢) المفعول على الحقيقة - كما يقولون الجرجاني - ما أخرج الفاعل من العدم إلى الوجود. والمصدر
بهذه الصفة، وإذا كان ذلك سفي المطلق. انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج. ١،
ص ٣٨.

(٣) في بـ: آه.

(٤) ساقصة من مر.

عن ذاته، بل هو إِمَّا مَعْنَى قَائِمٌ بِالْفَاعِلِ أَوْ نِسْبَةً صَادِرَةً عَنْهُ^(١)، وَكُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسَمِّي مَفْعُولًا فِي الصَّنَاعَةِ^(٢) لَا يُبَيِّنُ لَهُ اسْمُ مَفْعُولٍ؛ فَلَذِكَ لَا يُوصَفُ فَعْلَهُ بِالْتَّعْدِيِّ، لَأَنَّ شَرْطَ الْفَعْلِ الْمُتَعْدِيِّ أَنْ يُبَيِّنَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ، وَهُنَّا^(٣) مَعْنَى بَعْضِ آخِرَانِ

أَحَدِهِمَا:

مَا^(٤) يَحْدُثُ عَنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ مِنْ ذَاتٍ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي فِعْلِ الْعِبَادِ لِقِيَامِ الْإِجْمَاعِ وَدَلِيلِ الْعُقْلِ عَلَى أَنَّ الْذَّوَاتِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ^(٥)، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ عَنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلِهِ^(٦) وَصَنْعِهِ، فَإِطْلَاقُ الْمَصْنُوعِ وَالْمَعْمُولِ وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْعَالَمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً.
وَإِذَا قُلْتَ: صَنَعَ اللَّهُ الْعَالَمَ، أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ عَمَلَهُ، أَوْ خَلَقَهُ، أَوْ أَوْجَدَهُ، يُعَدُّ اخْتِيَارُ ابْنِ

(١)المصدر - على ما يقول ابن مالك - اسم دال على معنى قائم بفاعل كحسن وفهم. دال على معنى صادر عن فاعل خطأ وخيانة. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج. ٢، ص. ١٠٧. وكلمة (نسبة) الواردة في كلام السبيكي، هي مدلوّل للفعل أضافه متّاخرو النّحاة لمدلوليه الآخرين (الحدث والزمن). وإنما ذلك في النحو بتغيير من أصول الفقه. انظر: البحث النحوى عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص. ١٤٤، ١٤٥.

(٢)يقصد مفعولاً به عند أهل الصنعة. لأن المفعول به كما يقول السبيكي في "بيان المحتمل في تعددية عمل": "هو الذي بن النّحاة له اسم مفعول كمحظوظ وأماكن ومشروب، فزيد المضروب، والخبز المأكل، والماء المشروب. هو محل تلك الأفعال وليس مفعولة. وإنما هي مفعول بها... ومنع قول النّحاة "مفعول به": أنه مفعول به شيء من الأحداث. والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به، وهو المصدر. وسمّاه النّحاة مفعولاً مطلقاً". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج. ٤، ص. ٩٢-٩٣.

(٣)في مر + ب: وهما، والصواب ما أثبتناه.

(٤)في مر: لا.

(٥)أجمع العقلاة من الأنام في الجاهلية والإسلام - كما يقول السبهيلي - على أنَّ أفعال الآدميين لا تتعلق بالجواهر والأجسام، لا تقول: عملت جبلاً ولا صنعت جملًا، ولا حديداً، ولا حجرًا، ولا قرابةً، ولا شجراً، فإذا ثبت ذلك وقلت: أعيجني ما عملت، وما فعل زيد، فإنما تعني الحديث. انظر: السبهيلي، أبو القاسم، نتاج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤، ص. ١٨٩. وابن هشام، مغني اللبيب، ص. ٨٦٧.

(٦)في مر: وعلمه، وصوابه ما في ب لاقتراح العمل بالفعل والصنع، كما هو مطرد في الرسالة.

الحاجب^(١) في "أمالية" أنه يتصور على المصدر بناءً على أنَّ الْخَلَقَ هُوَ الْمُخْلُوقُ^(٢). وهذا الاختيار على هذا القدر صحيح.

وأمّا إذا قلنا الْخَلَقَ غَيْرَ الْمُخْلُوقِ، وَهُوَ الَّذِي يَفْرَغُ عَلَيْهِ التَّحْوِيْنَ، فَالْعَالَمُ مَفْعُولٌ بِهِ فِي جُمِيعِ ذَلِكَ، وَالإِطْلَاقُ فِي جُمِيعِ /٦٧١/ ذَلِكَ صَحِيحٌ، وَالْمَفْعُولُ هُنَا غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِخَلْفِهِ فِي الْمَعْنَيِّينِ الْأَوَّلَيْنِ^(٣)؛ فَإِنَّ الْفَعْلَ فِي الْمَعْنَيِّينِ الْأَوَّلَيْنِ أَطْلَقٌ عَلَيْهِ "مَفْعُولٌ"

باعتبار أنه دعاءٌ عن الفاعل، وأَطْلَقَ عَلَيْهِ "فِعْلٌ" لَأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ^(٤).

وَأَمَّا هُنَا فَلَا يَصُدِّقُ عَلَيْهِ "فِعْلٌ" لَأَنَّ الْفَعْلَ عَرَضٌ قَانِمٌ بِالْفَاعِلِ، وَهُنَا غَيْرُ قَانِمٍ بِالْفَاعِلِ بِلِ خَارِجٍ عَنْهُ، وَيَصُدِّقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَيُوَضِّفُ الْفَعْلَ بِسَبِيلِ التَّعْدِيِّ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَدِدُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى^(٥)، وَهُنَا مُطْرَدٌ^(٦) فِي الْجَوَاهِرِ كُلُّهَا؛ فَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ مِّنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَكَذَّا الْأَعْرَاضُ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالظَّعُومَ وَنَحْوُهَا.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ كُلَّ مَا فِي الدُّوَّاتِ مِنْ مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ طَبِيعِيَّةٍ فَلَيْسَتْ مِنْ "فِعْلِ الْعِبَادِ" –

(١) أبو عمرو - عثمان بن عمر، المتوفى عام ٦٤١هـ، جَمَعَ بَيْنَ التَّحْوِيْنِ وَالْأَصْوَلِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ الْمَائِدَةِ، فَمِنْهَا عَنْ مَتْوِنِهِ الشَّهِيرِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ.

(٢) أي يُعدَّ صحيحاً بدليل قوله السبكي؛ وهذا الاختيار على هذا القدر صحيح. قال ابن الحاجب في قوله لهم "خَلَقَ اللَّهُ لِسَمْوَاتٍ": "مَنْ قَالَ أَنَّ الْخَلَقَ هُوَ الْمُخْلُوقُ، فَوَاجَبَ أَنْ تَكُونَ (السموات) مَفْعُولاً مُطْلَقاً لِسَبَابِ التَّنْوِيَّةِ، إِذْ حَقِيقَةُ الْمَصْدَرِ الْمُسْسَمُ بِالْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ فَعْلُ الْفَاعِلِ الْمُذَكُورِ، هَذَا كُلُّ ذَلِكَ لَأَنَّ بَيْنَنَا عَلَى أَنَّ الْمُخْلُوقَ هُوَ الْخَلَقُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: خَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ، إِلَّا مَا فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَفِي الثَّانِي مِنَ التَّحْصِيصِ، فَهَذَا مِثْلُ قَوْلِكَ: قَدْعَةٌ قَعُودًا، وَفَعَدَتِ الْقَرْفَصَاءُ، فَانْأَدَهُمَا لِلتَّاكِيدِ وَالْأُخْرِ لِبَيَانِ النَّوْعِ وَانْسْتَوْيَا فِي الْمَصْدِرِيَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُمْطَوِّعٌ بَعْدِ اثْبَاتِ أَنَّ الْمُخْلُوقَ هُوَ الْخَلَقُ". ابن الحاجب، الإمامي التَّحْوِيَّة، ج. ٢، ص. ٢٧-٢٨.

(٣) المعنى اللازم كاقياً، والمعنى المتعدي كالضرب الواردان في الفقرة السابقة.

(٤) في مِنْ حَقِيقَةِ.

(٥) أفال ابن هشام: "الَّذِي غَرَّ أَكْثَرَ التَّحْوِيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ أَنَّهُمْ يَمْثُلُونَ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَهُمْ أَنَّهَا يَحْرِي عَلَى أَيْدِيهِمْ إِنْشَاءِ الْأَفْعَالِ لَا الْأَذْوَاتِ، فَتَوَهَّمُوا أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَدَّا، وَلَمْ يَمْثُلْ بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَظَهَرَ لَهُمْ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِنُ بِذَلِكَ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوْحَدٌ لِلْأَفْعَالِ وَلَا دُوَّاتِ حَمِيقَةٍ، لَا مُوجَدٌ نَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ سَوَاهِ سَبِيجَانَهُ وَعَالَيَّهُ". اسْتَرْ: مَعْنَى الْمُسَبِّبِ، ص. ٦٧-٦٨.

(٦) وقال السعدي: "وَحَصِيبُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْعَامَةُ لَا تَنْعَدِي إِلَى الْجَوَاهِرِ وَلَا حَسَامِ، إِلَّا يَخْرُجُ بِهَا عَنْ حَالِقِ الْجَوَاهِرِ وَالْحَسَامِ، وَفَاعْلَهَا فِي الْحَقِيقَةِ". اسْتَرْ: تَنَاجِي الشَّفَّافِ، ص. ٦٣-٦٤.

(٧) في مِنْ حَصْنِ.

وإن حصلت بعض تلك الصور من فعلهم كتخلل الخمر بفعل العباد - بالإجماع^(١). وإنما هو صورة تحدث عند فعلهم، فليست الخل ولا شيء من أجزائها المادية أو الصورية من فعل العباد. فليست مفهولة لهم ولا معمولة وإن كانت مخللة. وفرق بين قولنا "مخللة" وقولنا "معمولة"؛ فإن اسم المفعول المأمور من الأفعال الخاصة، يوصل معاني تلك الأفعال الخاصة إلى الذوات المفعول بها. كإيصال المضروب بالمضروبة، وإيصال الخل بوصول أثر التخلل إليه. وليس التخلل إلا بمحاولة أسباب الخلية^(٢). وأما معنى "عمل"؛ فإنه يقتضي اتحاداً لمعنى المفعول حقيقة، لا بد أن يكون ذاته، وصفته ناشئة عن فعل الفاعل^(٣).

إنما أطلنا في هذا للاستنكر الناظر قولنا^(٤) في الفرق بين: خلل الخل، وعملت الخل. وأن الأول صحيح وهو مفعول به، والثاني غير صحيح. وبما أشرنا إليه يندفع هذا الإشكال. ويمكن الإطالة في تقريره أكثر من هذا.

المعنى الثاني:

ما يحدث عن فعل الفاعل من الصور الصناعية في المحاريب والتماثيل والسابغات ونحوها. ففي هذه الذوات^(٥) شيئاً: أحدهما ليس من فعل العباد قطعاً. وهو الخشب والحديد مثلاً، والثاني ما حصل^(٦) بالصنعة من الصورة التي صار بها^(٧) مجراباً وتمنلاً وسراباً سابغاً ونحو ذلك. وهو أمرٌ نسبيٌ لا حقيقة له في الخارج. فلم يحصل /٦١ ب/

(١) أي "ليست من فعل العباد بالإجماع" كما هو في ب.

(٢) في م: الحيلة. ولا وجه لها ظاهراً هنا. وإن كان محتملاً على بعد.

(٣) فرق السبكي بين الأفعال والأفعال الخاصة بقوله في رسالته "بيان المحتمل في تعدية عمل": "تعدي الفعل إلى المفعول معناه: وصول معناه إليه، فالفعل الخاص كالضرب مثلاً. تعديه بوصول الضرب إلى المضروب. ولا يلزم من ذلك أن يكون الطارب مؤثراً في ذات المضروب. أعني موجوداً لها. والفعل العام ك (عمل) مثلاً. تعديه بوصول معناه. وهو العمل. والعمل معنى عام في الذات وصفاتها. فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعنوم حتى يقوم دليل على خلافه، فمتى أشار الفرق إنما هو من معانى الأفعال ووصولها إلى المفعول". السيوطي، الأشيه والنظائر في التحوجه، ص ٩٩.

(٤) في م: الناطقون لنا.

(٥) في م: الأدوات.

(٦) في ب: حدث.

(٧) في م: لها.

من الصانع إلا بعين فعله.

فإذا قلتَ عَمِلَ اللَّهُ مُحَرَّبًا. فالمحراب مفعولٌ به^(١). وهو مفعولٌ حقيقةً^(٢). لأنَّ كُلَّهُ ذاتَه وصفَتَه من فِعلِ اللَّهِ تَعَالَى. واستعمالُ "عَمِلَ"^(٣) في ذَلِكَ حقيقةٌ على مَذَهَبِ أَهْلِ السُّنْنَةِ^(٤).

وإذا عملتَ أنا محراباً. لا يجوز أن تُريد الخَشَبَ لأنَّه ليس من صَنْعِكَ. ولا مجموعَ الخَشَبِ - وأنَّ الصَّنْعَةَ كُلُّكَ أعني على سَبِيلِ الحقيقةِ - ولا آثَرَ الصَّنْعَةِ^(٥) وَحْدَه لأنَّه ليس أمراً وجدياً. ولأنَّه غير المحراب الذي سَلَطَتَ الفِعلَ عَلَيْهِ، فَتَعْيِنَ أَنْ يكونَ مجموعَ الخَشَبِ وأَثَرَ الصَّنْعَةَ على سَبِيلِ المجازِ.

[وَوَجْهُ الْمَحَازِرِ]^(٦):

إِمَّا لَأَنَّه استعملَ "عَمِلَ" بِمَعْنَى [الْتَّجْرِيرِ]^(٧) كَائِنَه قال: نَجَرْتُ مُحَرَّبًا.
وَإِمَّا لَأَنَّ المحرابَ مَحَلُّ الصَّنْعَةِ، فَأَطْلَقَ اسْمَهَا عَلَيْهِ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْحَالِ عَلَى
الْمَحَلِّ. أَوْ اسْمِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَى الْمُتَعَلِّقِ.

وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ. كَائِنَه قال: عَمِلْتُ صَنْعَةَ المحرابِ عَلَى سَبِيلِ المجازِ.
وَإِمَّا لَأَنَّ المفعولَ بِه لَا يَسْتَدِعِي وجودَه بِذَلِكَ الفِعلِ. بل وَقْوَعُ الفِعلِ عَلَيْهِ، وَالْعَمَلُ
وَاقِعٌ عَلَى المحرابِ. غَيْرَ أَنَّ وَقْوَعَ الفِعلِ عَلَى المفعولِ بِه مُخْتَلِفٌ: تَارَةً يَكُونُ وَقْوَعُه
عَلَيْهِ سَبِيبًا لِصَيْرورَتِهِ كُلُّكَ كَمَا نَحْنُ فِيهِ. وَكَقُولَكَ: خَطَطْتُ خَطًا. وَتَارَةً لَا يَكُونُ

(١) على طريقة لنجوبيين.

(٢) على طريقة الأصوليين.

(٣) في م + ب، على، والصواب ما اثبتناه.

(٤) أي استعمالُ اللفظِ فيما وضع له في اصطلاح التخاطبِ من غير بحث عن المجاز. انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للنقي السبكي. ٢٧١/١، ٢٧٢/٢. والبحر المحيط للزرκشي. ١٤٢/١.

(٥) في م: لصنعته.

(٦) زيادة من بـ، والمجاز: اللفظ المستعمل في معنى غير موضوع له ب المناسب المصطلح. واطلاقه على هذا المعنى على، سبيل التشبيه. انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للنقي السبكي. ٢٧٢/١، ٢٧٣/٢. والبحر المحيط للزرκشي. ١٧٨/٢.

(٧) العلها الصواب بدليل كلامه بعد ذلك. مع أنها وردت في النسختين (الأخير).

كذلك كضربت زيداً، وهذا بعيدٌ لما قدمناه من الفرق بين الأفعال العامة والخاصة. فهذه أربع^{۱۱} مراتب ينظر فيها في الأفعال العامة، وفي المرتبة الرابعة –أعني المتعلقة بالصور الصناعية– جاء قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ۹۱]. أي: وما تَنْحِتونَ، فجعل أصحابنا "ما" مصدرية، أي: ونَحْتَكُم^{۱۲}. فتكون حجّة لأن الله تعالى خالق أفعال العباد.

وَجَعَلَهَا الْمَعْتَزِلَةُ مَوْصِلَة^{۱۳}، لَا يُفِيدُهُمْ ذَلِكُ، لَأَنَّهُ إِنْ أَرِيدَ النَّحْتَ الَّذِي يَنْحِتُونَ فَهِيَ كَالْمَصْدِرِيَّةِ، وَإِنْ أَرِيدَ الْمَنْحُوتَ مِنْ حِيثُ مَادِتُهُ، وَإِنْ [أَرِيدَ]^{۱۴} مِنْ حِيثُ صُورَتُهُ، فَقَيْدٌ النَّحْتِ مَقْصُودٌ، فَنَعُودُ إِلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَضَافِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا يَعْمَلُونَ فِي الْمَنْحُوتِ مِنَ النَّحْتِ وَالتَّصْوِيرِ.

وقد تلخص لنا من^{۱۵} هذا أن "عَمِلَّ":

إِنْ كَانَ مَعْمَلُهَا ذَاتًا أَوْ صِفَةً غَيْرَ صَنَاعِيَّةً تَعَدُّتْ، فَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكُ إِذَا انتَسَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَسْمِيَّةُ مَا تَعَدُّتْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى مَقْتَضِيِّ صَنَاعَةِ النَّحْوِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَفْعُولٌ حَقِيقَةً وَلَيْسَ مَصْدَرًا، بَلْ هُوَ ۱۶۲/۱۰۰ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَأَعْنِي بِالْمُطْلَقِ أَنَّهُ لَيْسَ "مَفْعُولًا بِهِ" وَلَا "فِيهِ" وَلَا "لَهُ" وَلَا "مَعَهُ" إِذْ كُلُّ مِنْهَا^{۱۶} مَقْيَدٌ.

(۱۱) في م + ب: أربعة، وهو مخالف لقاعدة العدد، والصواب ما أثبتناه. والمراتب الأربع هي المعاني الأربع التي فضل السبكي الحديث فيها: المعنى اللازم، والمعنى المتعدي، وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات. وما يحدث عن فعله من الصور الصناعية.

(۱۲) قال السهيلي عندما عرض لأية الصافات ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: "لَا يَصْحُ فِي تَأْوِيلِهَا إِلَّا قَوْلُ أَهْلِ السَّيْنَةِ: إِنَّ الْمَعْنَى: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَأَعْمَلَكُمْ." انظر: نتائج الفكر، ص ۱۸۹.

(۱۳) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غواصات التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط ۲، دار الكتاب العربي، بيروت، ۱۹۸۷، ج ۴، ص ۵۰. ۱۵. قال في تفسير الآية: "يَعْنِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ مَا تَعْمَلُونَ مِنَ الْأَصْنَامِ." واحتج المعتزلة بأن نظراً الكلام يقتضي ما ذهبوا إليه، لأنَّه تقدَّم الآية قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتونَ﴾ [الصافات: ۹۵]. (اما) فيها "موصلولة لا مقال فيها، فلا يُعَدِّلُ بها عن أختها إلَّا مَتَعْسِفٌ مَتَعَصِّبٌ لِمَذْهِبِهِ." انظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص ۱۹۰.

(۱۴) ازايادة يقتضيها السياق.

(۱۵) في م: في.

(۱۶) في م + ب: منها، وصوابه ما أثبتناه لعود الضمير على مجموع لا مثنى. قال الرضا: "إِنَّمَا سَمِّيَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، لَأَنَّهُ لَيْسَ مَقْيَدًا -لِكُونِهِ مَفْعُولًا حَقِيقِيًّا- بِحَرْفِ جَرِّ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولِ

ومن هذا يظهر أنَّ كُلَّ مُصْدِرٍ مفْعُولٌ مُطلِقًا، وليُسْ كُلُّ مفْعُولٌ مُطلِقًا مَصْدَرًا^(١).
هذا هو الحقيقة، لكنَّا سنذكر أنَّا نُوافق النحاة في تسمية ذلك مفعولاً به.

وإنْ كان معمولها صفةٌ صناعيةٌ، فيصحُّ إعرابه "مفعولاً به" لوقوع الفعل، ويَصْحُّ
جَعْلُه "مفعولاً مطلقاً" كالذَّات على سبيل المجاز، وعلى هذا قال الرَّمْخَشْرِي^(٢) في:
﴿أَعْمَلُوا إِلَى دَوْدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٢]؛ إنَّه يَجُوزُ أن يكون "مفعولاً به" على طريق
الْمُشَاكَلَة^(٣). وإنْ كان قد مَرَّ ما هو الأولى، وهو أنه "مفعول له"^(٤).

وإنْ كان معمولها ليس ذاتاً ولا صفةً طبيعيةً ولا صناعيةً، لم يكن إلا نفسَ العمل،
فلا تكون معديةً بل تكون لازمةً كقوله: **﴿أَعْمَلُوا صَالِحًا﴾** [المؤمنون: ١١]. وعملتُ
صلَّةً، وصُوماً ونحو ذلك، ولا فرق بين قوله: عملتُ صَلَّةً وبين: صَلَّيتُ صَلَّةً، كُلُّ منهما
لازمٌ، ومن رَأَمَ خلافَ ذلك لم يَعْرِفِ النحوَ ولا المفعول^(٥).

بل أقول: لو جعلتَ موضعَ الصَّلَّةِ الظَّهِيرَةَ^(٦)، كان انتصارَه على المصدرِ كقولك: رَجَعَ

فيه، والمفعول له، والمفعول معه. انظر: شرح الكافية، ج. ١، ص. ٢٦٦. وقال في مثله الأشمعوني: "وانما
سمى مفعولاً مطلقاً، لأنَّ حمل المفعول عليه لا يَحْوِي إلى صلة، لأنَّه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف
سائر المفعولات فإنَّها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كُلُّ منها مفعولاً إنما هو باعتبار الصَّاق
الفعل به، ووقوعه لأجله، أو فيه، أو معه، فلذلك احتاجت في حَمْلِ المفعول عليها إلى التقييد
بـحرف الجر". انظر: شرح الأشمعوني بhashiya الصيان، ج. ٢، ص. ١٠٦.

(١) في م: مصدرٌ مثلك أنَّ النائب عن المصدر المفعول المطلق، يعرب نابياً عنه أو مفعولاً مطلقاً.
ومثله ما يسيطه السبكي في هذه الرسالة فيما يتصل بالذوات والصفات عند إسنادها إلى الحالات
سبحانه واعالي. انظر: شرح الأشمعوني، ج. ٢، ص. ١٠٩. وحسن، عباس، النحو الوافي، ج. ٢، ص. ٢١.
هامش٢. وفيه يقول عباس حسن: "المصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً في بعض الحالات
فقط، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر".

(٢) صاحب التفسير الشهير "الكساف"، الذي جاء فيه بفاسد من الفوائد عظيمة، توفي سن (٣٨).

(٣) المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا. انظر: الإتقان في علوم
القرآن للسوطي، ط. ٢، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٢، ٢١٢، والكليلات للحفاوي، ص ٤٣-٤٤.

(٤) انظر: الرَّمْخَشْرِي، الكساف، ج. ٢، ص. ٥٧٣.

(٥) ان من لا يعرف النحو ولا المفعول او يقصد المفعول المطلق، إنما هو بوجي من منهجه الأصولي، الذي
لا يقام له وبيان في منهج الحواليين وطريقتهم في تعريف الفوائد والتصرير عليها.

(٦) اي: صلبان، الظاهر.

القهقري، لأنَّ الظُّهُرَ نوعُ الصَّلَاةِ. ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ إِلَّا عَلَى نَوْعٍ مِّنَ الْمَجَازِ،
وَلَا ضَرُورَةٌ إِلَيْهِ.

القسم الثاني: الأفعال الخاصة^(١) وهي ضربان: متعدية ولازمة.

الضَّرْبُ الْأُولُ: الْمُتَعَدِّي

وَمَعْنَى التَّعْدِي الْمَجاوزَةِ، فَالضَّرْبُ فِعْلٌ قَائِمٌ بِالْفَاعِلِ. وَيَتَجَاهُزُ فِي وَجَدٍ أَثْرُهُ فِي
الْمَضْرُوبِ. وَكَذَا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَنَحْوُهُمَا. وَلَيْسَ الْمَضْرُوبُ وَالْمَأْكُولُ وَالْمَشْرُوبُ
مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ، بَلْ الْفِعْلُ وَاقِعٌ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ مَعْنَى التَّعْدِي فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ مَتَعَلِّمٌ بِهِ، وَنِسْبَةً بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْفَاعِلِ وَالْخَلْقِ
وَالْإِيجَادِ وَنَحْوِهِمَا^(٢). وَنَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّ الْمَخْلُوقَ وَالْمَوْجُودَ وَنَحْوُهُمَا مَوْجُودَةٌ^(٣) بِذَلِكَ
الْفِعْلِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تُسَمَّى "مَفْعُولَةً"^(٤) لَا "مَفْعُولًا بِهَا"؛ وَلَكِنَّ النَّحَاةَ سَمَّوهَا مَفْعُولًا بِهَا:
إِمَّا لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ذَلِكَ. فَالْحِقُّ هَذَا النَّوْعُ بِالْأَغْلَبِ وَسَمِّيَ بِاسْمِهِ.
إِمَّا لِأَنَّ الْمَعْنَى: الْفِعْلُ^(٥) وَاقِعٌ بِهِ أَيْضًا. وَلَكِنَّ الْوَقْوَعَ مُخْتَلِفٌ. وَالْخَلْفَ يَدْلِيلُ عَلَيْهِ

(١) قال السبكي في رسالته "بيان المحتمل في تعرية عمل عن الأفعال الخاصة": "هي الأكثر، مثل قام وقعد وخرج في اللازم. وضرب وأكل وشرب في المتعددي، وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازماً ومتعددياً، لأنَّه الذي يحصل به كمال الفائد في الخبر عن فعل خاص، والأمر به، والنهي عنه، ونحو ذلك". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٤، ص ٩٧.

(٢) قال السبكي في الرسالة السابقة: "معنى التعدي أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل. كقولنا: عَلِمَ اللَّهُ كَذَا، فَعَلِمَهُ مَتَعَلِّمٌ بِالْمَعْلُومِ، وَتَسْمِيَتِهِ تَعَالَى فَاعِلًا فِي هَذَا الْمَثَلِ لِيُسَمِّيَ الْمَرَادُ بِهِ أَنَّهُ فَاعِلُ الْعِلْمِ. لِأَنَّ عِلْمَهُ لِيُسَمِّي بِمَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى اصطلاح النَّحَاةِ فِي أَنَّ مَنْ أَسْنَدَ إِلَيْهِ فَعَلَ على وَجْهِ مَخْصُوصٍ يُسَمِّي فَاعِلًا". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٤، ص ٩٥.

(٣) في م + ب: بوجوده، ولعلَ الصواب ما أبنته. يدلُّ عليه ما قبله: "ليُسَمِّي الْمَضْرُوبُ وَالْمَأْكُولُ وَالْمَشْرُوبُ مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ".

(٤) يقصد "مفاعيل مطلقة" في أفعال الحلق والإيجاد على طريقة الأصوليين لأنَّها موحودة بذاته الأفعال.

(٥) يقصد بالفعل هنا: المفعول الذي نشأ عن الفاعل. وهو المصدر. انظر رسالة السبكي السابقة، الأشباه والنظائر للسيوطى، ٤ / ٩٤. والفعل الحقيقي هو المصدر كالضرب مثلاً. بخلاف الفعل الاصطلاحي القائم بالتألف من ضرب. انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، ٢٠١٤هـ، ص ٢١٦.

لفظ الفعل، ففي "ضرب" ونحوه: الواقع الضرب، وبين المعلوم أن الضرب لا يقع إلا على موجودٍ قبله وفي "أوحد" الواقع الإيجاد، والإيجاد لا يقع على موجودٍ / ٦٢ بـ قبله، والآن لزمن تحصيل الحال، وهذا الوجه هو المعتمد.

واما لأن كثيراً من النحاة معتزلة، والمعتزلة يقولون: إن المعدوم شيء ذاتٍ، وإنما يكيدوه الفاعل الوجود^(١)، فيكون الخالق لا فعل له في الذات بل في اتصافها بالوجود، فالوجود واقع عليها كالضرب على زيد.

والمحترر الثاني^(٢): فان معنى الواقع عليه أعم من أن يكون علة سابقة كزيد المضروب أو مقارنة كالوجود، جمعاً بين مذهب أهل السنة واصطلاح أهل الصنعة، ولو لا هذا لكان المخلوق ونحوه أحق باسم المفعول المطلق من اسم المفعول به، وقد قدمنا الإشارة إلى هذا.

ومع هذا فلا بد في المفعول به ان يكون مما يصح ان يبنى له اسم مفعول من^(٣) غير تقييد بحرف، كما تقول مضروب وما كول ومتى لم يصح ذلك لا يجوز اعرابه مفعولاً به، ولا يقال: [إن الفعل الذي سلط عليه متعد^(٤)].

والصلة والصوم ونحوهما من الأعمال، لا يصح بناء اسم المفعول لها، ولا يقال: إنها معمولة، فلا يصح أن يكون عمل المتسلط عليها متعداً، لاجماع النحاة على أن الفعل

(١) المعدوم: مسألة خلافية بين أهل السنة والمعتزلة، ففي حين يرى الاولون أن المعدوم نفي محض لا وجود له، يرى المعتزلة أن المعدوم شيء ذات... انظر: محض أفكار المتقدمين والمتاخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للحضر الرازي (ت ١٦٠ هـ)، ج ٢ وما بعدها، والكليات لأنبي البقاء الكفوري (ت ١٠٩٢ هـ)، ص ٢٢٣.

(٢) قال التبيع شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ) في شرح الحاجبية: "المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي بان يكون موجوداً، ثم أوحد الفاعل فيه شيئاً آخر... وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي ان يكون موجوداً ثم أوحد الفاعل فيه الوجود، بل يقتضي الا يكون موجوداً".

(٣) وهو قوله: وما لأن المعن: الفعل واقع به... الوارد في الفقرة قبل السابقة.

(٤) اعني مد: ومن.

(٥) اعني مد: انه سلط عليه يتعد.

المتعدي هو الذي يُبني منه اسم مفعولٍ غير مقيّد^(١) بظرفٍ ونحوه^(٢).

الضرب الثاني: اللازم:

وهو الذي لا يتعدي إلى مفعولٍ به مثل: قام، ونام، وصل، وصام، ونحوها. وجميع ذلك يتعدى إلى المصدر.

وقال جُمْهُورُ النَّحَاةِ: إنَّ المَفْعُولَ الْمُطْلَقَ [يُطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ الْمَصَادِرِ]. وقال بعضُهُمْ: لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ كُّ: عَمِيلٌ، وَفَعَلٌ، وَصَنَعٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ^(٣) كَالشَّاذُ عِنْهُمْ، لَكُنْ لَهُ وَجْهٌ.

والتحقيق أنَّ بحثَ عن المراد بالمطلق فيقال: قد يُراد بالمطلق^(٤) ما هو صادرٌ عن الفاعل، وذلك هو الفعلُ الحقيقِي مطلقاً، والذوات والصفات الحقيقة في فعل الله تعالى؛ فالمعنى على هذا أعمَّ من المصدر كما قدمناه^(٥).

لكنَ النَّحَاة يسمونها مفعولاً بها كما سبق، فلذلك تعيّن أن يكون مرادهم بالمعنى المطلق نفسَ الحديث؛ فالعملُ في الفعل اللازم والصلةُ ونحوها ليس مفعولاً به^(٦).

وقد يُراد بالمعنى المطلق الاسمُ المسمى للمفعول. ولا شكَ أنَ النَّحَاة لا يريدون ذلك هنا؛ فإنَّ "قام" و"نام" ونحوهما من الأفعال الازمة، لا شيء منها^(٧) اسمٌ مفعولٍ إلَّا

(١) في مر: مُعْدٌ.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢٠٨٨. أوضح المسالك لابن هشام ٢/١٧٧-١٧٦، حاشية الصبان ٨٧/٢. أمّا الصلاة والصوم، فلا يُبني منه اسم مفعولٌ تاماً لأنَ الفعل المنتسلط عليهما لازمٌ غير متعدٌ.

(٣) زيادة من رسالة السبكي "بيان المحتمل في تعرية عمل". لأنَ العبارة ناقصةٌ مُليئةً. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطني. ٩٥/٤.

(٤) في ب: قد يقال: المراد بالمعنى المطلق. ولعلَ الصوابَ ما في مر بدليل قوله بعد ذلك: وقد يُراد بالمعنى المطلق.

(٥) عند حديثه عن معانٍ الفعل والصنعة والعمل.

(٦) في مر: بها، وما في (ب) أحسن بدليل قوله: (ليس)، ولم يقل: (ليست). ويكون مراده (العمل).

(٧) في مر + ب: منهما، لعود الضمير على الأفعال الازمة لا على الفعلين: قام ونام.

مقيّداً بظرفٍ أو نحوه، ولو أردَّ هذا المعنى لم يُقال: إنَّ المصدر لأنَّ المصدر يعني^(١) اسم المفعول.

ثم قسم النّحاة^(٢)/ المصدر إلى معنى قائمٍ بالفاعل غير صادر عنه كالفهم والحدَّر، وإلى صادرٍ عنه كالضرب والخط حقيقةً كان كما ذكرناه^(٣). أو مجازاً [كان]^(٤) كقولنا: مات زيد موئلاً.

وأقول: إنَّ المصدر مطلقاً لا بدَّ أنْ يكونَ قائماً بالفاعل أو نسبةً بينه وبين غيره، ولا يحتاج إلى التّقييد بالمجاز، لأنَّ الموتَ قائمٌ على مسندٍ إليه الفعل وهو المراد بالفاعل، وتسميته فاعلاً اصطلاحاً ولغةً.

وأما في الحقيقة فإنَّما يسمى فاعلاً منْ صدرَ منه الفعل، سواءً كان صدوره منه بفعله حقيقةً ك فعل الله تعالى، أو يكتسبه ك فعل العباد، والأفعال العامة وهي الفعل والعمل والصنع، إذا لم يردَ بها معنى التّعدِي كانت من قبيل اللازم، فَيَحْكُمُ لَهَا بِحُكْمِهِ.

خاتمة :

من الأفعال المتعدِّية ما يشبه اللازم لخفاء وجاه التّعدِي فيه، وذلك نحو: قال قائل، يقول، قلت، زيد منطلق، فتحكى الجملة بقولك: قلت، تكون الجملة في موضع المفعول به، والتّعدِي في ذلك ظاهر.

وتقول: قلت قولاً، فيحتتم أن ينتصب على المصدر^(٥) وأن يكون مفعولاً به^(٦) إن جوزنا إعمال القول في المفرد، ولكن قدمنا^(٧) أن المفعول به لا بد وأن يكون غير

(١) في مر + ب: ثني، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج. ٢، ص. ١٠٧، وأبو حيَان، ارتشاف الضرب، ج. ٢، ص. ١٣٥٢.

(٣) ذكره عند حديثه عن المعنى اللازم والمعنى المتعدِّي للأفعال العامة.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) إذا أردت بالقول: التكلم.

(٦) إذا أردت بالقول: المتكلِّم به.

(٧) عند حديثه عن الضرب الأول من الأفعال الخاصة.

الفعل مجاوزاً له، سواء أكان أبداً له كالمحلوق أو محلاً للمضروب.
 والقول قد يقال: إنه المقول^(١)، فلا مغایرة ولا تجاوز، والجواب أنَّ بين القول والمقال مغایرة، فالقول هو التكلُّم، وهو المصدر، وهو فعل المتكلِّم بتحرِيكه^(٢) اللسان ونحوه بالصوت المخصوص.
 والمقال هو ذاك الصوت المخصوص، فالمغایرة حاصلة، وإن [كانت]^(٣) المجاوزة عن الفاعل إلى محلٍ آخر ليست حاصلة.
 وهذا اللفظ^(٤) والمفهوم يشتبهان، والفرق بينهما ما ذكرناه في القول والمقال، فإذا^(٥) قلت: قلتُ قولاً، أو لفظتُ لفظاً، جاز لك في إعرابه وجهاز باعتبارين: إنْ أردتَ التكلُّمَ أعرَبْتَه مصدرًا، وإنْ أردتَ المتكلِّمَ به^(٦) أعرَبْتَه مفعولاً به.
 هذا ما تيسَّر ذكره والله أعلم

إنتَهَتِ الرُّسَالَةُ

* * *

(١) انظر: الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢٦. والقول: هو اللفظ الدال على معنى، وهو أعم من الكلام، أو الكلمة.

(٢) في بـ: من تحرِيكه.

(٣) ساقطة من مر.

(٤) اللفظ في عُرف النحاة: صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديرًا، واللفظ مصدر أريد به المفهوم، لأنَّه صار - كما يقول الصبان - حقيقةً عُرفيةً في المفهوم به، لغير النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقاً أو من الفم، كقولهم للمخلوق: خلق، والمنسوج: نسج، انظر: ابن مالك، سرح التسهيل، ج١، ص١٢، والصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢١، والخضري، محمد الدمياطي، حاشيته على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق تركي فرحان، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥.

ج١، ص٢٧.

(٥) في بـ: وذا.

(٦) ومثله يقال في: لفظت لفظاً: إنْ أردتَ اللافظَ أعرَبْتَه مصدرًا، وإنْ أردتَ المفهومَ به أعرَبْتَه مفعولاً به.

الخاتمة :

تدور هذه الرسالة للإمام السبكي حول تَعْدِيَة الفعل (عَمِل) من الأفعال العامة، وما يترتب على ذلك من توجيهه لِعِرَابِ الاسم الواقع بعد الفاعل: أَعْرَبْ مفعولاً به أم يُعرَبْ مفعولاً مطلقاً؟

وقد خلص البحث إلى نتائج منها:

١. الأفعال قسمان: أفعال عامة يراد بها مدلول عامٌ قد يَتَخَصَّصُ، وأفعال خاصة يحصل بها كمال الفائد في الخبر عن فعل خاص.

٢. اتفق النحويون على إعراب مصادر الأفعال العامة مفاعيل مطلقة.

٣. اتفق جمهور النحويين على إعراب مصادر الأفعال الخاصة مفاعيل مطلقة.

٤. المفعول المطلق عند الأصوليينأشمل منه عند النحويين، لأنَّه يشمل ما كان غير موجود ثم وجد بفعل إيجاد، فيندرج تحته المصدر وغير المصدر. بعكس ما هو عند جمهور النحويين من اطلاقه على المصدر ليس غير.

٥. يكون التعدي واللزوم في الأفعال العامة بحسب مدلولها، فإذا كان عاماً لم تتعدد إلى المفعول به، وإذا تخصص صار متعداً.

٦. يكون التعدي واللزوم في الأفعال الخاصة على طريقة النحويين في تقسيم الفعل إلى لازم ومتعد.

٧. الفاعل الذي يصدر عنه الفعل العام يحدُّ إعرابَ الاسم الواقع بعده، فإذا كان مفعولاً:

- ذاتاً - ولا يكون في هذه الحالة منتسباً إلى الله تعالى - أَعْرَبْ ما بعده مفعولاً مطلقاً.

- صفة طبيعية أو صناعية، أَعْرَبْ ما بعده مفعولاً به.

- ليس ذاتاً ولا صفة، كأن الفعل لازماً، وكان المفعول نفس العمل، ويُعرَبْ حينئذ مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، هذا عند الأصوليين، وليس من ذلك شيء عند النحويين.

٨. المفعول به لا يتوقف عند النحوين على وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل.
وذلك مغاير لما عليه الأصوليون الذين يشترطون فيه أن يكون موجوداً قبل الفعل
الذي عمل فيه، فأوقع الفاعل فيه فعلاً.
٩. عند إطلاق مصطلح "مفعول" ينصرف إلى المفعول به لا إلى المفعول المطلق، لأنّه
العُرف الشائع.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١. الأسترابازي، رضي الدين. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسين وزميليه. د. ط. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٢.
٢. شرح الكافية في النحو. تحقيق إميل بديع يعقوب. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٩٨.
٣. الأندلسبي، أبو حيّان. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق رجب عثمان محمد. ط١. مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٩٩٨.
٤. الأنباري، بن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعرب. تحقيق مازن مبارك. ومحمد علي حمد الله. ط٦. دار الفكر. بيروت. ١٩٨٥.
٥. =، أوضاع المسالك على ألفية ابن مالك. د. ط. المكتبة العصرية. بيروت. د. ت.
٦. الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تحقيق محمود محمد شاكر. ط١. مطبعة المدني. جدة. دار المدني. ١٩٩١.
٧. =، المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق كاظم بحر المرجان. د. ط. دار الرشيد. بغداد. ١٤٨٢.
٨. الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات. تحقيق إبراهيم الأبياري. د. ط. دار الريان للتراث. ١٤٠٣هـ.
٩. جمال الدين، مصطفى. البحث التحوي عند الأصوليين. ط١. دار الرشيد. بغداد. ١٩٨٠.
١٠. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، الأمالي التحوية. تحقيق هادي حسن حموي. ط١. عالِم الكتب. بيروت. ١٩٨١.
١١. حسن، عباس. النحو الوافي. د. ط. د. ت.
١٢. الحموي، ياقوت. معجم البلدان. ط١. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٩٩٧.
١٣. الحتفي، علي ابن أبي العز. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤود. ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٢٠هـ.

١٤. الخضري، محمد الدمياطي. حاشيته على شرح ابن عقيل. شرح وتعليق تركي فرحان. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٠٥.
١٥. الرازي، فخر الدين. مُحَصّل أَفْكَارِ الْمُتَقْدِمِينَ وَالْمُتَأْخِرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْحُكَّامِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ. راجعه طه عبد الرؤوف سعد. ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، د. ت.
١٦. الزركشي، بدر الدين. البحر المحيط في أصول الفقه. تحقيق الشيخ عبد القادر العاني. ط٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت. ١٩٩٢.
١٧. الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حفائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد. ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت. ١٩٨٧.
١٨. السبكي، تاج الدين. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق محمود الطناхи. وعبد الفتاح الحلو. ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. ١٩٧٦.
١٩. = = =، معيد النعم ومبيد النقم. تحقيق محمد علي النجار وأخرين. ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة. ١٩٩٣.
٢٠. السبكي، تقي الدين. الإبهاج في شرح المنهاج. تحقيق شعبان محمد إسماعيل. ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. ١٩٨١.
٢١. = = =، تقي الدين. فتاوى السبكي. تحقيق حسام الدين القدسي. ط١، دار الجيل، بيروت. ١٩٩٢.
٢٢. السهيلي، أبو القاسم. نتائج الفكر في النحو. تحقيق محمد إبراهيم البنا. ط٢، دار الاعتصام، القاهرة. ١٩٨٤.
٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة. ١٩٨٨.
٢٤. السيوطى، جلال الدين. الإنchan في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٣، دار التراث، القاهرة. ١٩٨٥.

٢٥. = = .، الأشباء والنظائر في النحو. وضع حواشيه غريد الشيخ. ط١. دار الكتب العلمية بيروت. ٢٠٠١.
٢٦. = = .، الحاوي للفتاوى. د.ط. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٢.
٢٧. = = .، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام. تحقيق علي سامي النشار. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٤٧.
٢٨. = = .، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي. تحقيق سلمان القضاة. ط١. دار الجيل. بيروت. ١٩٩٤.
٢٩. = = .، همع الهوامع في شرح جمجمة الجوامع. تحقيق عبد الحميد الهنداوي. د.ط. المكتبة التوفيقية. القاهرة. د.ت.
٣٠. الصبان، محمد علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. د. ط. دار إحياء الكتب العربية القاهرة. د.ت.
٣١. الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك. أعيان العصر وأعوان النصر. تحقيق علي أبو زيد وآخرين. ط١. دار الفكر المعاصر. بيروت. دار الفكر. دمشق. ١٩٩٨.
٣٢. العمري ابن فضل الله. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. تحقيق محمد خريصات وآخرين. ط١. مركز زايد للتراث والتاريخ. العين. ٢٠٠١.
٣٣. عواد، محمد حسن. "رأي في المفعول المطلق". مجلة مجمع العربية الأردنية. عمان. ١٤١٢-١٤١٣، ص ١٢٩-١٤٩.
٣٤. = = .، "ابن العلّج وكتابه البسيط". مجلة مجمع العربية الأردنية. عمان. ع (٤٧). ١٩٩٤، ح ١٤-١٥.
٣٥. ابن قادي شعبه. طبقات الفقهاء الشافعية. تحقيق علي محمد عمر. د. ط. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. د.ت.
٣٦. الكفوبي، أبو البقاء. الكليات. تحقيق عدنان درويش. ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٤٨.

٣٧. ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.
٣٨. المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.
٣٩. أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، د. ط، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
٤٠. ==، الجملة الفعلية، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧.
٤١. النشار، علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٤٢. التعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.
٤٣. ابن يعيش، موقف الدين، شرح المفصل، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

* * *

آراء الزَّمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يعد كتاباً (المفصل) و(الكشاف) من أكثر الكتب المتداولة بين النحويين لما لهما من تأثير في الخالفين مؤلفهما، والمفتين منهجه وأراءه وطريقته. يعني هذا البحث بالمقارنة بين آراء الزمخشري في كتابين مختلفي المنهج وطريقة التأليف، فالأول منها وهو (المفصل) تعيني اختيار فيه مؤلفه الآراء المواقفة مذهبة ومنهجه وتزعمه النحوية، والثاني وهو (الكشاف) تطبيق لم يتقيد فيه مؤلفه بمذهب معين، بل يبحث فيه عن الرأي والإعراب الذي يخدمه معنى الآية ويوضحها دون التقيد بمذهب معين، فكان اختلاف الهدف المؤلف من أجله سبباً في اختلاف آراء مؤلفهما في الكتابين، تنبه العلماء القدامى لذلك، ومن هؤلاء ابن مالك، وأبو حيان وابن هشام الذين تتبعوا آراء الزمخشري ورجحوا اختلافها. جمعت هذه الآراء، ودرستها، وأوضحت المتابعين للمؤلف فيهما، وحاولت في الخاتمة أن أقدم تفسيراً لهذا الاختلاف.

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فيعد كتاب (المفصل) في النحو من أشهر المختصرات النحوية المؤلفة لضبط اللسان وتقويمه، وترجع شهرته لكونه منظماً تنظيماً دقيقاً في تبويبه، وتقسيمه، وحسن اختيار الآراء النحوية فيه، لذا لقي عناية كبيرة عند ظهوره، واستغل الناس بشرحه وايضاً غامضه وملتبسه زمناً غير يسير.

وبعد تأليف الزمخشري كتاباً في التعريب المتمثل في (المفصل) نراه يعكف أكثر من سنتين على تفسير القرآن الكريم وإعرابه مفصلاً، ممارساً فيه التطبيق. فيؤلف كتاب (الكشفاف) جاماً فيه التفسير والنحو والبلاغة واللغة والأدب . فدوت شهرته في الأفاق حتى غلب على اسمه. فقيل : (صاحب الكشفاف).

لم تكذ الناس تتلقى كتاب (المفصل) بالقبول والاعکوف على شرحه وايضاً حث خرج كتاب (الكشفاف)، فازداد الناس تعلقاً بنحو الزمخشري، فبحثوا آراءه في كلام الكتابين، وقارنوا بينها . ومن قام بذلك ابن مالك الذي قرأ كتابي (المفصل) و(الكشفاف) وأخذ يقارن بين آراء الزمخشري فيهما. فكان هذا مهيناً لمن بعده في اقتداء طريقته، فسلك أبو حيان والمرادي وأبن هشام وغيرهم طريقه، وقارنوا بين آراء الزمخشري في كتابيه، وبينوا اختلافها.

تعتمد فكرة هذا البحث على جمع الآراء التي أوردتها الزمخشري في (المفصل) وخالفها في (الكشفاف). ثم دراستها، مع بيان مواقف العلماء الخالفين له منها. سواء كانوا من شراح (المفصل) أم من غيرهم. ثم رجحت ما يتراجع بعد ذلك .

أما الخطة التي سرت عليها في هذا البحث فهي أنني بدأته بتمهيد تحدث فيه عن كتابي (المفصل) و(الكشفاف) وتاريخ تأليفهما، ليتضح الرأي المتقدم من المتأخر والمخالف من المخالف، ثم أتبعته بالأراء، وعنونت كل رأي بناء على كلامه الذي في (المفصل)، لكونه أقدم، وعليه مدار البحث في المخالفة. ثم أتبعته برأي شراح (المفصل) ومن وافقه، أو خالفه من النحوين. ثم أوضح رأيه في (المفصل). سواء كان مما انفرد به، أم تابع فيه أحداً من المتقدمين. أم رجح به رأي إحدى المدرستين . ثم أورد رأيه في (الكشفاف)، وأذكر من وافقه، مع الترجيح، وتحريج الآراء الواردة من مصادرها . وختمته

بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع الواردة في هذا البحث.

ولقد حرصت بأن يحكم القارئ على الآراء الموردة في هذا البحث هل فيها مخالفة – كما يشير الباحث – أو لا ؟ فنقلت كلامه من (المفصل) و(الكتشاف)، ليتمكن القارئ من الحكم على الرأيين المشار إليهما بالاختلاف من نصيهما.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا شكره وذكره. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

التمهيد :

قبل الخودن في المسائل التي خالف الزمخشري رأيه فيها في (المفصل) أشير في لمحة موجزة إلى كتابي (المفصل) و(الكشاف). وأتحدث عن زمن تأليفهما. ليتبين السابق من اللاحق، والرأي المتقدم من المتأخر بمعرفة الكتاب المذكور فيه.

(المفصل) :

يعد كتاب (المفصل) من أشهر الكتب المؤلفة بعد كتاب سيبويه، لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف^(١). كما أن مؤلفه لم يبنه على مذهب واحد. بل اقتض طريقة المدرسة البغدادية بالاختيار من آراء المدرستين البصرية والковفية ما يرجحه^(٢). تذكر المصادر أن الزمخشري بدأ بتأليفه غرة رمضان سنة ١٢٥٩هـ وفرغ منه في المحرم سنة ١٣١٦هـ، وأسمعه الناس في مكة بباب شيبة سنة ١٣١٩هـ^(٣).

أما صاحب كشف الطون فيوافق هذه المصادر في بداية تأليف الكتاب ويحدد اليوم الذي بدأ فيه ونهي يوم الأحد غرة رمضان سنة ١٢٥٩هـ^(٤). فيكون قد مكث في تأليفه سنة وأربعة أشهر.

ويبدو أنه بقي في مكة. ودرسَ كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري ت ١٨٥هـ^(٥). ثم أسمع الناس (المفصل) سنة ١٣١٩هـ^(٦). ثم رحل إلى بلاد فارس. فيكون في جواره الأول قد ألف كتاب (المفصل).

(الكشاف) :

ذكر الزمخشري في مقدمته مدة تأليفه للكشاف. وأنها نحو من خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه^(٧). وتذكر المصادر أنه بدأ في تأليفه سنة ١٢٦٥هـ^(٨) في مكة في

(١) ينظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي : ٤٢١.

(٢) ينظر : المدارس النحوية : ٢٨٥. المدرسة البغدادية : ٤١٨.

(٣) ينظر : التحمبر : ٤٢١. وفيات الأعيان : ١٦٩/٥. منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٥٢.

(٤) ينظر : كشف الطون : ٢/١٧٧٤.

(٥) ينظر : بقية الوعاة : ٤٦/٢.

(٦) ينظر : كشف الطون : ٢/١٧٧٤.

(٧) ينظر : الكشاف : ٤/١.

(٨) ينظر : حكيم الطون : ٢/١٧٧٥. منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٧٦.

جواره الثاني، وانتهى منه ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ^(١) فيكون (الكساف) متأخرًا عن (المفصل) بما يقارب ثلاثة عشر عاماً.

على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه تقدم للزمخشري تفسير للقرآن الكريم سمي في بعض المراجع بـ(الكساف القديم)، وأشار إليه الزمخشري في مقدمة (الكساف)، وأنها إملاءات أملاها على بعض علماء المعتزلة لما ألحوا عليه في إملاء تفسير القرآن، تحدث فيها عن فوائح القرآن الكريم، وحقائق سورة البقرة، ويصفها الزمخشري نفسه بأنها إملاءات طويلة يكثر فيها السؤال والجواب، وقد أفاد منها في تأليف (الكساف) فيما بعد بأن تحاشى الإطالة والإطناب.

وهذه الإملاءات - فيما يفهم من كلام الزمخشري عنها - أنها منتشرة، وذكر في مقدمة (الكساف) أنه وهو في طريقه إلى مكة لجواره الثاني ما دخل بلدًا إلا سئل عن هذه الإملاءات، حتى قدم مكة فسألها ابن دهاس العلوى عن هذا المعلم، حتى إنه - أي ابن دهاس - حدثته نفسه بأن يذهب للزمخشري في بلاد فارس طلباً لهذا المعلم^(٢)، فكان ذلك مقوياً له على المضي في تأليف تفسير (الكساف). وقد أورد الزركشي والسيوطى بعضاً من نصوصه^(٣).

ويظهر أن هذه الإملاءات كانت بعد رحيله من مكة في جواره الأول ولو كانت قبل طلبها منه ابن دهاس العلوى لما كان مقیماً عند بمقة من ٥١٣هـ إلى ٥١٩هـ وهي الفترة التي ألف فيها (المفصل).

وأياً كان زمن هذه الإملاءات أو (الكساف القديم) - كما تسمى - فهي متأخرة عن (المفصل)، فيكون الرأي الأول المقدم هو ما ورد في (المفصل) والرأي المتأخر المخالف هو رأيه في (الكساف).

ألف الزمخشري (المفصل) قاصداً ضبط اللسان، فاختار الآراء التي تخدم الهدف المنشود من تأليفه، ورجح المذاهب التي يرى أنها تحقق الغرض المؤلف من أجله، أما في (الكساف) فاختار منهجه فأخذ يبحث عن الآراء التي توافق المعنى الذي تضمنته الآية.

(١) ينظر : الكساف : ٤/٨٢٥ .

(٢) ينظر : الكساف : ١/٢ .

(٣) ينظر : ينظر البرهان في علوم القرآن : ١/٧٢ ، ٢٠٤.٧٢ / ٢.٣٤٧ ، ٤١٧ / ٣.٤٦.٩٤٥ ، ٢٨٧ ، ١٤٦.٩٧ / ٤.٣٨٥ ، ٩٦٣.٨٥٦ / ٢ .

فرجع بعض الآراء التي لم يرجحها في (المفصل). بل انفرد بأراء لم ترد فيه ولا في كتب النحوين المتقدمين، وذلك أنه لما مارس التطبيق في (الكتشاف) تخل عن بعض تلك الآراء التي ارتضاهما في (المفصل)، لذا كانت المخالفة بين الآراء في الكتابين واردة وحاصلة، ولا غرابة في ذلك، لاختلاف الهدف المنشود من تأليف الكتابين، من أجل ذلك ظهرت بعض المسائل التي اختلف فيها رأيه في الكتابين وهو ما سأذكره في المسائل التالية.

١ - سبب منع (ثلاث) من الصرف :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن سبب منع (ثلاث) من الصرف هو الوصفية والعدل، يقول : (والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو : (عمر) و(ثلاث)، لأن فيه عدلاً ووصفية^(١)).).

وأوضح شراح كلامه بأن سبب منع (ثلاث) وغيرها من الأعداد التي على وزن (فعال) (مفعول) عنده هو الوصفية والعدل عن العدد المكرر، إذ إن (ثلاث) معدول عن ثلاثة ثلاثة^(٢). وهذا هو مذهب الجمهور^(٣).

وذهب في (الكتشاف) إلى أن سبب منعها من الصرف هو العدل المكرر، وهو عدل في اللفظ عن (ثلاثة ثلاثة) إلى لفظ : (ثلاث)، وعدل عن تكرار اللفظ إلى توحيده ، يقول : (مثنى وثلاث ورابع) معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين : عدلهما عن صيغتها، وعدلهما عن تكررها، وهن نكرات يعرفن بلام التعريف^(٤)، ورد أبو حيان هذا الرأي، وعده مما انفرد به^(٥).

وأقول : تابعه ابن الحاجب في شرح الواافية^(٦). وحكاه الرضي بصيغة التوهين (قيل)^(٧).

(١) المفصل : ٢٥

(٢) ينظر : التخمير : ٢٢٠/١. شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/١. الإيضاح في شرح المفصل : ١٣٢/١، الإقليد : ٢٥٧/١.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢، ٢٢٥/٢، المقتصب : ٣٨١/٣، الإيضاح العضدي : ٣١٠، التسهيل : ٢٢٢، الكافية : ٦٢.

(٤) الكتشاف : ٤٦٧/١.

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١٥٩/٣.

(٦) ينظر : شرح انوافية : ١٣٩.

(٧) ينظر : شرح انكافية : ١١٦/١.

٤- بناء المنادي المفرد الموصوف بـ(ابن) على الفتح لا غير:

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن المنادي المفرد الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى علم بعده متصل به يعني على الفتح فقط. ولم يجز غيره، يقول : (والوصف بـ(ابن) وـ(ابنة) كالوصف بغيرهما إذا لم يقع بين علمين، فإن وقعاً تبعت حركة الأول حركة الثاني . كما فعلوا في (ابن) وـ(أمري)^(١). وعدم ذكره الوجه الآخر يفهم منه تحمير البناء على الفتح ولزومه، وأشار إلى ذلك ابن الحاجب^(٢) والجندى^(٣).

ووافقه في الاقتصر على البناء على الفتح صدر الأفاضل^(٤)، والسكاكى^(٥)، والإسپراییني^(٦) والکیشی^(٧).

وأقول سبق الزمخشري في الاقتصر على رأي واحد في هذه المسألة ابن السراج^(٨)، والفارسي^(٩)، والجرجاني^(١٠).

أما في (الكشف) فرجع إلى مذهب الجمهور^(١١). وأجاز الوجهين ، البناء على الفتح للإتباع، والبناء على الضم على أصل إعراب المنادي المفرد، فقال في كلامه على قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَعْبَرُ ابْنَ مَرِيمَ﴾^(١٢) : (عيسى) في محل النصب على إتباع حرفة الابن. كقولك : يا زيد بن عمرو. وهي اللغة الفاشية. ويجوز أن يكون مضموماً. كقولك : يا زيد بن عمرو. والدليل عليه قوله ...^(١٣).

(١) المفصل : ٦٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٦٩/١ ..

(٣) ينظر : الإقليد : ٤١٧/١ .

(٤) ينظر : التخمير : ٣٢٥/١ . ترشيح العلل : ١٧٣ .

(٥) ينظر : مفتاح العلوم : ١٦٢ .

(٦) ينظر : لباب الإعراب : ٣٠٤ .

(٧) ينظر : الإرشاد : ٢٧٩ .

(٨) ينظر : الموجز : ٤٧ .

(٩) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥٠ .

(١٠) ينظر : المقتضى : ٧٨٥/٢ . الجمل : ٨١ .

(١١) ينظر : الكتاب : ٢٠٣/٢ . المقتصى : ٢٢١/٤ . الأصول : ٣٤٥/١ . الجمل للزجاجي : ١٥٧ . التسهيل : ١٨٠ .

(١٢) سورة المائدة من الآية (١١٢) .

(١٣) الكشف : ٦٩٢/١ .

٣- منع تقديم الحال على عاملها المعنوي :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع تقديم الحال على عاملها المعنوي. يقول : (والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات. أو معنـى فعل. كقولك : فيها زيد مقـيمـاً . وهذا عمـرو مـنـطـالـقاً ... فـالـأـولـ يـعـلـمـ فـيـهـاـ مـتـقـدـمـاًـ وـمـتـأـخـراًـ . ولا يـعـلـمـ فـيـهـاـ الثـانـيـ إـلـاـ مـتـقـدـمـاًـ)^(١) فـمـنـعـ تـقـدـيمـ الـحـالـ عـلـىـ عـامـلـهـاـ الـمـعـنـوـيـ . لـصـفـهـ)^(٢) . وـهـذـاـ رـأـيـ سـيـبـوـيـهـ)^(٣) .

وذهب في (الكتاف) إلى جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي. فأعرب (مطوبـاتـ) في قـرـاءـةـ النـصـ)^(٤) من قوله تعالى: ﴿ وَالْسَّمَوَاتُ مَطْوِيدَاتٌ بِيَمِينِهِ، حَالًا وـعـامـلـهـاـ مـتـعـلـقـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ (بـيـمـيـنـهـ) . يـقـولـ : (وـنـصـ (مـطـوبـاتـ) عـلـىـ الـحـالـ)^(٥) . كـمـاـ أـجـازـ فـيـ أحـدـ عـارـيـبـ (جـمـيـعـاـ)ـ مـنـ قولـهـ تـعـالـ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فـيـ السـمـوـاتـ وـمـاـ فـيـ الـأـرـضـ جـمـيـعـاـ مـقـتـمـلاًـ)^(٦)ـ أـنـ تـكـوـنـ (جـمـيـعـاـ)ـ حـالـاـ . وـعـامـلـ فـيـهـاـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ (مـنـهـ)ـ الـمـعـرـبـ خـبـرـاـ لـمـبـتـداـ مـحـذـفـ. أـوـ خـبـرـاـ لـلـاسـمـ المـوـصـولـ (أـمـاـ فـيـ الـأـرـضـ)ـ . وـفـيـ كـلـاـ الإـعـرـابـينـ تـقـدـمـتـ الـحـالـ عـلـىـ عـامـلـهـاـ الـمـعـنـوـيـ)^(٧)ـ .

واعترض عليه أبو حيان في اعراب الآية الأخيرة وذكر أن هذا الإعراب مخالف لمذهب الجمهور الماتعين تقدم الحال على عاملها المعنوي. وأنه لا يجوز إلا على مذهب الأخفش)^(٨)ـ .

وإيضاح ذلك أن الأخفش أجاز تقدم الحال على عاملها المعنوي إذا كان المبتدأ صاحب الحال متقدماً على الحال نحو: زيد قائمًا في الدار^(٩)ـ . وهو مذهب الفراء والزجاج. ونسبة للكسائي^(١٠)ـ . أما إذا كان صاحب الحال متاخراً عن الحال فلا يجوز تقديمها نحو:

(١) المفصل : ٩٠ .

(٢) ينظر: شرح المفصل : ٢/٧ـ دـ . الإـيـاضـ فيـ شـرـحـ المـفـصـلـ : ٣٣١/١ـ ، الإـقـلـيدـ : ٥٢٣ـ .

(٣) ينظر: الكتاب : ١٢٤/٢ـ .

(٤) نسبة إلى عيسى بن عمر والحدري . ينظر: شواذ القراءات : ١٣٢ـ ، البحـرـ الـمـحيـطـ : ٤٢٢/٧ـ .

(٥) سورة الزمر من الآية (٦٧)ـ .

(٦) الكشف : ١٤٤/٤ـ .

(٧) سورة الحجائية من الآية (١٢)ـ .

(٨) ينظر: الكشف : ٤/٢٨٨ـ .

(٩) ينظر: البحـرـ الـمـحيـطـ : ٤٥/٨ـ .

(١٠) ينظر: الأصول : ٢٢٠/١ـ ، شـرـحـ الـحـاكـفـيـةـ : ٧٣٥/٢ـ ، شـرـحـ الـحـاكـفـيـةـ : ٦٥٢ـ .

(١١) ينظر: معاني القرآن للقراء : ٤٢٥/٢ـ ، ٣٥٨/١ـ ، معاني القرآن وإعرابه : ٤/٣٦٢ـ ، إعراب القرآن : ٤/٢٢ـ .

قائماً زيد في الدار ولا يجيئه الأخفش ولا غيره^(١).

وفي موضع آخر من (الكشاف) رجع الزمخشرى إلى مذهب الجمهور وما اختاره في (المفصل)، ومنع تقدم الحال على عاملها المعنوي وذلك في تعليمه قراءة نصب كل^(٢) من قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾^(٣) وأعرب (كلاً) تأكيداً لاسم (إن) مع عدم اقترانه بالضمير المطابق^(٤)، ومنع الحالية فيها معللاً بتقدمه على العامل المعنوي، فقال : (فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلاً) حالاً قد عمل فيها (فيها)؟ قلت: لا، لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد)^(٥).

٤- ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده :

ذهب الزمخشرى في (المفصل) إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير شاذ أو نادر، يقول : (والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم : (كلمته فهو إلى في) وما عسى أن يعثر عليه في الندرة)^(٦).

ووافقه جمع من المتأخرین مع تنوع عباراتهم في ذلك . فعده صدر الأفاضل وابن بعيش قليلاً^(٧)، أما ابن الحاجب فعده مرة شاذآ^(٨)، ومرة قليلاً ضعيفاً^(٩)، والکيши شاذآ^(١٠)، أما الجندي فجعله مما يلحق بالنواذر^(١١).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤٢/١.

(٢) قراءة شاذ نسبت لعيسي بن عمر وابن السمييف . ينظر: المحرر الوجيز: ٥٢/١٣، البحر المحيط: ٤٤٨/٧.

(٣) سورة غافر من الآية (٤٨).

(٤) وهو رأي الفراء وتبعه ابن عطية، ورده ابن مالك وأبو حيان وابن هشام .
ينظر: معاني القرآن: ١٠/٢، المحرر الوجيز: ٥٢/١٣ . شرح التسهيل: ٢٩٢/٢، البحر المحيط: ٤٤٩/٧،
معنى اللبيب: ٦٦٢، ٢٥٧ .

(٥) الكشاف: ٤/١٧١.

(٦) المفصل: ٩٢.

(٧) ينظر: التخمير: ٤٢٨/١، شرح المفصل: ٦٦/٢ .

(٨) ينظر: شرح الوافية: ٢٢١.

(٩) ينظر: الكافية: ١٠٥، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٤/١، شرح المقدمة الكافية: ٥١٦/٢ .

(١٠) ينظر: الإرشاد: ٢٤٣ .

(١١) ينظر: الإقليد: ٥٤٢/١ .

وفصل الرضي في ذلك . فذكر أنه إن كان الضمير الرابط في أول الجملة فجائز، نحو: جاء زيد يده على رأسه، وإن كان في وسطها أو آخرها فهو ضعيف^(١). وذلك كقول الشاعر:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرٌ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

ونسب هذا الرأي – أعني شذوذ ربط الجملة بالضمير وحده – إلى الفراء^(٢) . وقيل : للkovيين^(٣)، ووافقه عبد القاهر الجرجاني. ووصف انفراد الضمير بالربط بالقلة والخروج عن الأصل والقياس^(٤).

وقد رد ذلك ابن مالك والمتأخرون^(٥). وذكروا أن ذلك غير شاذ ، بل جائز، لكنه لا يكثُر كثرة الربط بالواو، وأن إجازته مذهب سيبويه والجمهور^(٦).

وذهب ابن مالك إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعه حالاً بالضمير أقيس من الربط بالواو، لكونه رابطاً للجملة الاسمية في باب الخبر والنتع . ولا مدخل للواو فيهما^(٧).

أما في (الكشف) فقد خالف ما ذكره في (المفصل). فأعرب الجملة الاسمية المربوطة بالضمير وحده حالاً في خمسة مواضع^(٨) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَهِيَطُوا بِعُضُّكُمْ بَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾^(٩). وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾^(١٠). وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ

(١) ينظر : شرح الكافية : ٦٧٤/٢/١.

(٢) بيت من الكامل مختلف في نسبته قيل : للأعشى، وقيل : للمسيب بن علس . وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٦٦/٢ . معيли الليب : ١٥٦ . حزانة الأدب : ٢٢٢/٢ .

(٣) ينظر : ارتشف الضرب : ١١٠/٣ . البحر المحيط : ٣١٦/١ . توضيح المقاصد : ٧٢٠/٢ . المساعد : ٤٦/٢ . تعليق الفرات : ٢٥١/٦ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٥٠٥/٣ .

(٥) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢١٨ . ٢١٩ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٤/٢ . شرح عمدة الحافظ : ٤٠٤-٤٠٨ . المقاصد الشافية : ٣/٦٠ . تعليق الفرات : ٢٥٠/٦ .

(٧) ينظر الكتاب : ٣٩١/١ . المقتضب : ٤/١٢٥ . أمالى ابن الشجري : ٢/٤٧٢ . شرح الكافية الشافية :

٢/٧٥٨ . أوضح المسالك : ٢/٣٥ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٦/٢ .

(٩) ينظر : الكشف : ٤/٩٧ . ٤/٣٢٥ . ٤/٣٨٦ . ٤/١٤٠ .

(١٠) سورة الأعراف من الآية (٢٤).

(١١) سورة الرعد من الآية (٤١).

الْفِيمَةَ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسَوَّدَةٌ^(١)، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَأَنْ وَشَهِيدٌ^(٢) ﴾، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ، صَفَّا كَانُهُمْ بُتَّكُنْ مَرْصُوصُونَ^(٣) ﴾.

وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشرى، وأورد كلامه على الآيتين الأوليين، فقال : (وزعم الزمخشرى أن قوله : (كلمته فهو إلى في) نادر، وهو من المسائل التي حرفة عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبه في (الكتشاف)...)^(٤). ووافقه في ذلك المتأخرون^(٥). وأشار الشیخ عضيمة - رحمه الله - إلى اختلاف رأي الزمخشرى في الآيات الثلاث الأخيرة^(٦).

٥- حذف المضاف لأمن اللبس :

تحدد الزمخشرى عن هذه المسألة في (المفصل). وذكر أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه جائز إذا أمن اللبس نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَلِ الْقَرْيَةَ^(٧) ، أَمَا إِذَا كَانَ الْحَذْفَ مُلِيسًا فَيَقْتَصِرُ بِهِ عَلَى الشِّعْرِ كَفَوْلَهِ^(٨) :

فَهُلْ لِكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حِذِيمَا^(٩)
أَمَا فِي (الكتشاف) فقد تحدّث عن حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ^(١٠) ،
وذكر أن تسميتها شهر الصوم وقعت بالمضارف والمضاف إليه فيقال : شهر رمضان، كما
ورد في الآية، لكنه أورد إشكالاً بأنه قد يقال : رمضان كما ورد في قول النبي صلى الله عليه

(١) سورة الزمر من الآية (٦٠).

(٢) سورة ق الآية (٢١).

(٣) سورة الصاف الآية (٤).

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٥/٢.

(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ٧٢٠/٢، المساعد : ٤٦/٢، تعليق الفرائد : ٢٥٠/٦.

(٦) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ٥٩٠/٢١.

(٧) سورة يوسف من الآية (٨٢).

(٨) بيت من الطويل لأوس بن حجر من قصيدة يهجو بها بني الحارث بن سدوس بن شيبان. الخصائص :

٤٥٣/٢، شرح المفصل : ٢٥/٣. شرح الكافية : ٩٣٢/١.

(٩) ينظر : المفصل : ١٣٥.

(١٠) سورة البقرة من الآية (١٨٥).

وسلم : (من صام رمضان إيماناً واحتساباً)^(١) . وقوله عليه الصلاة والسلام : (من أدرك رمضان فلم يغفر له)^(٢) . وخرجه على أن هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأمن اللبس . كما جاء في قول الشاعر : بما أغيا النطاسي حذينا^(٣) . فجعل حرف المضاف وهو كلمة (ابن) من البيت جائزأ مقيساً مع أنه في (المفصل) قصره على الضرورة الشعرية .

وأجاز ابن جني مثل هذا الحذف ولم يربطه بالشعر . بل جعله في النثر . وأنه إذا علم المعنى جاز الحذف . ومن ذلك : (أهنت غلام زيد) فيجوز : أهنت زيداً . إن فهم منه إهانة غلام زيد ، إذ إهانة الغلام إهانة لزيد^(٤) . وخالفه الرضي . وعده من الحذف المليس^(٥) . وقد أشار البغدادي إلى اختلاف رأي الزمخشري في البيت في (المفصل) و(الكساف) . ورجح ما ذهب إليه في (الكساف)^(٦) .

٦- وصف الضمير :

يمنع النحويون وصف الضمير ، لكونه غير محتاج إلى إيضاح . بل هو أعرف المعارف . يقول سيبويه : (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضرم حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني)^(٧) . وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين^(٨) . وأخذ الزمخشري بهذا الرأي في (المفصل) يقول : (والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة)^(٩) . وخالف هذا الرأي في (الكساف) فأجاز وصف الضمير . وذلك في توجيهه نصب

(١) رواه البخاري في كتاب الصوم . باب (من صام رمضان إيماناً واحتساباً) : ٣٦١ . ومسلم في كتاب الصيام . باب الترغيب . في صيام رمضان وفيه : ٢٩٩ .

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث كعب بن عجرة . ١٤٤/١٩ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٢٧/١ .

(٤) ينظر : الحصانص : ٤٥٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٩٣٣/٢/٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٧/٤ .

(٧) الكتاب : ١٠/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٧١/١ . المقتضب : ٤٧١/٤ . الأصول : ٣٢/٢ . الجمل : ١٦ . الإيضاح العضدي : ١٣٩ . اللمنع : ٢٨٩ .

(٩) المفصل : ١٥١ .

(علام^(١) من قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغَيْوَبِ﴾ ^(٢) يقول : (ثم نصب (علم الغيوب) على الاختصاص، أو النداء، أو هو صفة لاسم (إن)) ^(٣). ووافقه في هذا فخر الدين الرازى ^(٤).

ورد عليه أبو حيان بأن ما ذكره مخالف لما عليه النحويون من البصريين والковيين، إلا ما ذكر عن الكسائي من إجازته وصف الضمير إذا كان للغائب، ولم يقصد التخصيص ^(٥). وقد رد السمين الحلبي على شيخه أبي حيان، وذكر أن الزمخشري لم يرد بقوله : (صفة لاسم إن) الصفة والنعت المعروفيين، بل أراد البدل، وهو متابع لسيبوه في هذا التعبير، إذ يسمى البدل صفة، وقد فهم النحويون ذلك من كلامه ^(٦).

وأقول : لم أجده ما ذكره السمين الحلبي ونسبة لسيبوه من أنه يعبر عن البدل بالصفة، بل الذي وجدته -ونص عليه بعض النحويين- أنه يسمى التوكيد صفة، وهو مصطلح مستعمل أيضاً عند الأخفش والمبرد، يقول ابن عقيل : (وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد صفة) ^(٧).

ومما عبر فيه سيبويه عن التوكيد بالصفة قوله : (كما أن (أجمعين) لا يجوز في الكلام إلا وصفاً) ^(٨)، وقوله : (وأما جميعهم فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظاهر، كما يوصف بـ (كلهم)) ^(٩). وقوله : (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه) ^(١٠)، وفي هذه النصوص استعمل مصطلح الوصف للتوكيد ^(١١). ومن استعمله كاستعمال سيبويه الفراء^(١٢)، والأخفش^(١٣)، والمبرد^(١٤)، ونص

(١) نسبة لابن عباس وأبي حية ويعقوب . ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ٤١ ، البحر المحيط : ٤/٥٤ .

(٢) سورة المائد من الآية ١٠٩ .

(٣) الكشاف : ١/١٩٠ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير : ٤/٤٥٨ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٤/٤٥ .

(٦) ينظر : الدر المصنون : ٢/٢٦٤ .

(٧) المساعد : ٢/٢٨٤ .

(٨) الكتاب : ٢/٢٥ .

(٩) الكتاب : ٢/٢١٦ .

(١٠) الكتاب : ٢/٢٧٩ .

(١١) ينظر الكتاب : ١/٢٧٨ .

(١٢) ينظر : معاني القرآن : ١/٤٧١ .

(١٣) ينظر : معاني القرآن : ١/٢٣٦ .

(١٤) ينظر : المقتنب : ٣/٢١٠ .

السيرافي على أن هذا استعمال شائع عند النحويين^(١).

وممن خالف الزمخشري في إعراب (علام) صفة للضمير مع موافقته له في كثير من الآراء المنتجب الهمذاني والبيضاوي، فوافقاً في الوجهين الأولين الذين ذكرهما لنصب (علام). وزاد المنتجب إعرابه بدلاً من الضمير^(٢). أما البيضاوي فاقتصر على الوجهين الأولين^(٣).

٧- إعراب لفظ الجلالة (الله) صفة لاسم الإشارة :

يجمع النحويون على أن العلم يوصف ولا يوصف به، يقول سيبويه: (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم)^(٤). وهذا رأي النحويين بعده^(٥). وذهب الزمخشري في (المفصل) إلى ذلك إذ يقول: (والمضرور لا يقع موصوفاً ولا دفة، والعلم مثله في أنه لا يوصف به)^(٦).

وذهب في (الكشاف) إلى إعراب لفظ الجلالة (الله) من قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَنَّهُ رَبِّكُمْ لَهُ الْمَلَكُوت﴾^(٧) صفة لاسم الإشارة وأجزاءه في صنعة النحو، لكنه منعه معللاً بعدم قبول المعنى له، يقول: (ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم (الله) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، واربكم) خبراً لولا أن المعنى يأبه^(٨).

ورد عليه ابن هشام، وعد ذلك من أوهام المعربين^(٩).

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الزمخشري في موضوعين آخرين من القرآن الكريم

(١) ينظر: شرح الكتاب (دار الكتب العلمية) ٢٦٥/٢، ٣٤٤.

(٢) ينظر: الفري، ٢/١٠٣.

(٣) أنوار التنزيل، ٢/١٤٨.

(٤) الكتاب، ٢/١٢.

(٥) ينظر: المقتضب، ٤/٢٢٢، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٥. شرح المفصل لابن يعيش، ٢/٦٥. شرح الجمل لابن عصفور:

١٠٠٠/١، ٢٢٢/٢. شرح التسهيل، ٢/٢٠٦.

(٦) المفصل، ١١/١٥.

(٧) سورة فاطر، من الآية (١٢).

(٨) الكشاف، ٢/٦٠٥.

(٩) ينظر: معنى الليبي، ٧٤٢.

أعرب لفظ الجلالة من قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(١) خبراً لا صفة^(٢)، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عضيمة رحمة الله^(٣).

٨- وصف اسم الإشارة باسم غير مقترن بـ(الـ) :

رتب النحويون المعرف . فيبدؤوا بالضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول والمعرف بـ(الـ)، وذلك لأنها ليست على رتبة واحدة في التعريف^(٤). وتظهر فائدة هذا الترتيب في باب النعت، إذ الأخص لا يقع وصفاً لما هو أقل منه، فاسم الإشارة -مثلاً- لا يقع وصفاً للموصول، ولا للمعرف بـ(الـ)، لأنه أخص منهما وأعرف . ومن هذا الترتيب نجد أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بمقترن بـ(الـ). وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في (المفصل) فقال : (والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسمأ أو صفة)^(٥).

وأوضح شراح كلامه بأن مفهوم كلامه أن ما كان مقترناً بـ(الـ) بعد اسم الإشارة يعرب صفة، كما يعرب المقترب بـ(الـ) بعد (أي) في النداء صفة^(٦).

وقد خالف الزمخشري هذا الرأي في (الكتشاف) فأعرب (تخاصماً) غير المقترب بـ(الـ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحُقُّ تَخَاصُّ أَهْلِ الْتَّارِ﴾^(٧) في قراءة النصب^(٨) صفة لاسم الإشارة (ذلك) مع أنه غير مقترن بـ(الـ)، يقول : (وقرى بالنصب على أنه صفة لـ(ذلك)؛ لأن

(١) في الآية (١٠٢) من سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَبِيلٌ﴾ و في الآية (١٢) من سورة غافر في قوله تعالى : ﴿ذَلِكُمْ رَبُّكُمْ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنَّ تُؤْكِنُونَ﴾.

(٢) ينظر : الكتشاف : ١٧٦ / ٤، ٥٤٧ / ٢.

(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٤١ / ٢.

(٤) ينظر : الإنصاف : ٧٠٧ المسألة الواحدة بعد المائة، شرح المفصل لابن يعيش : ٩٦ / ٢، ٥٦ / ٥، ٨٧ / ٥. شرح الجمل لابن عصفور : ٩٠٨ / ٢، ١١٥ / ١. شرح التسهيل : ١١٥ / ١. شرح الكافية : ٩٩٥ / ٢ / ١.

(٥) المفصل : ١١١.

(٦) ينظر : التخيير : ٢ / ١٠٠، الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٦ / ١. الإقليد : ٧١٧ / ٢.

(٧) سورة ص الآية (٦٤).

(٨) تسبّت إلى زيد بن علي، وابن أبي عبّلة في شواذ القراءات للكرمانى : ٤٢، وإلى ابن السمييف في شواذ القراءات لابن خالويه : ٣١، وإلى ابن أبي عبّلة فقط في المحرر الوجيز : ٤٨٢ / ١٢، البحر المحيط :

. ٣٩٠ / ٧

أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس^(١).

ووهمه ابن هشام. وعلل عدم جوازه بعدم اقتران النعت بـ(الـ). كما أنه لو اقترن بـ(الـ) وصار اسم جنس فالرجح إعرابه عطف بيان لا صفة. وهذا رأي ابن جني وابن السيد وابن مالك^(٢).

ونقل أبو حيان عن صاحب اللوامح^(٣) أنه ذكر أنه لو قرئ بنصب (تخاصماً) لأعرب بدلاً لا صفة^(٤).

٩- منع البدل من ضميري المتكلم والمخاطب المتصلين :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب. وقصر ذلك على ضمير الغائب . فقال : (ويبدل المظاهر من المضمر الغائب. دون المتكلم والمخاطب)^(٥).

وعمل ابن بعيش هذا المنع بأن ضميري المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح والبيان. والبدل يراد به البيان. فلم يتحقق ذلك فيهما. فمنع البدل منهما^(٦).

ووافقه صدر الأفاضل^(٧) والجندى^(٨) والتفتازاني^(٩). وخالفه ابن يعيش^(١٠). ورد عليه ابن الحاجب^(١١).

أما في (الكشفاف) فرجع إلى منذهب الجمهور. وأجاز الإبدال من ضمير الحاضر في موضعين :

(١) الكشفاف : ١٠٢ / ٤.

(٢) ينظر : معنى الليبي : ٧٤٨. ٧٤٢.

(٣) عبد الرحمن بن محمد الرازي . عالم بالقراءات له : اللوامح في القراءات الشاذة. وكتاب التجويد توفي سنة ٤٤٤هـ . ينظر : غاية النهاية لابن الجزري : ٣٦١/١.

(٤) ينظر : البحر لمحيط : ٣٩٠/٧.

(٥) المفصل : ١٠٨.

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣.

(٧) ينظر : التحمبر : ١٢٠/٢.

(٨) ينظر : الإقلي : ٧٧٣/٢.

(٩) ينظر : ارشاد الهادي : ١٠٩.

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٢.

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤١/١.

أحدهما : (أولنا) من قوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَنَا وَمَاخِرًا﴾^(١)، فقال : (الأولنا وأخرنا) بدل من (لنا) بتكرير العامل^(٢).

الثاني : (من كان يرجو الله) بدل بعض من ضمير المخاطب في (الكم) من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾^(٣)، فقال : (من كان يرجو الله) بدل من (الكم)^(٤).

والذي يظهر لي أن مراد الزمخشرى بمنع البدل من ضمير المتكلم والمخاطب هو البدل المطابق، لكنه أطلق في الممنع ولم يخص اعتماداً على تنبه القارئ، يقوى ذلك الأمور التالية :

الأول : أن الشواهد المثبت فيها البدل من ضمير الحاضر في قول الشاعر^(٥) :

أَوْعَدْنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلٌ فَرِجْلٍ شَتَّتَهُ الْمَنَاسِمِ

وقول الشاعر^(٦) :

ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكِ لِنْ يُطَاعُوا وَمَا الْفَيْتِينِي حَلْمِي مُضَاعَا

من الأبيات المشتهرة في كتب النحو في باب البدل، فيبعد أن لا يكون الزمخشرى قد اطلع عليهما.

الثاني : مخالفته مذهب الكوفيين والأخفش في إجازة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر بدلاً مطابقاً لغير توكيده ولا تبعيذه ولا اشتعمال^(٧)، وموافقته للبصريين في الممنع، فيحتمل أن يكون الزمخشرى أراد منع هذا الرأي ومتابعة البصريين، لكنه لم يحدد ما نوع البدل الممتنع فيه؟ فبقى الكلام عاماً.

(١) سورة المائدة من الآية (١٤).

(٢) الكشاف ١/٦٩٢.

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٢١).

(٤) الكشاف ٢/٣٦٥.

(٥) بيتان من مشطoyer الرجز للعديل بن الفرج العجمي، وهما في : شرح المفصل ٢/٧٠، شرح الكافية : ١/١٠٨٦، توضيح المقاصد ٢/٤٤٠.

(٦) بيت من الوافر لرجل من بجيلة، وهو في الكتاب : ١٥٦/١، شرح التسهيل : ٢٣٦/٢، شرح الكافية : ١/١٠٨٧.

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٩٢/٢، معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٢/٢، إعراب القرآن : ٥٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٧٠، شرح الكافية الشافية : ١٢٨٤/٢، شرح الكافية : ١/١٠٨٧.

الثالث : أن الأمثلة التي مثل بها لمنع البدل لا تنطبق إلا على البدل المطابق. وهي : (بي المسكين كان زيداً، عليك الكريم المعول) مما يقوى أن مراده بالمنع هو البدل المطابق .

١٠ - مجيء عطف البيان من النكرة :

ذهب البصريون إلى أن عطف البيان لا يجيء إلا في المعرف. وذهب الكوفيون إلى جواز مجئه في النكرات^(١). ورجحه ابن مالك معللاً بأن المراد منه إزالة الغموض والإبهام والنكرة أشد من المعرفة في طلب الإيضاح لغ موضوعها. فمجئه من النكرة من باب الأولى^(٢).

وقبل البدء ببحث اختلاف إعراب الزمخشري للفظ (ستين) لا بد من ذكر اختلاف القراء في قراءة هذه الآية. فقرأ السبعة إلا حمزة والكسانى بتنوين (مائة) وقطعها عن الإضافة. وقرأ حمزة والكسانى بإضافة (مائة) إلى (ستين)^(٣). وإعراب الزمخشري كلمة (ستين) سيكون على قراءة غير حمزة والكسانى.

فذهب في (المفصل) إلى أن كلمة (ستين) بدل من (ثلاث)^(٤). وهو منسوب للأخفش^(٥). وهو رأي الزجاج^(٦). والفارسي^(٧). وابن خالويه^(٨). ورجحه النحاس^(٩). و اختيار مكي^(١٠). والعكيرى^(١١). وابن يعيش^(١٢). وابن الحاجب^(١٣).

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٦/٢. شرح الكافية الشافية : ١١٩٤/٢. شرح عمدة الحافظ : ٥٩٤/٢.

ارتشاف الدربر : ١٩٤٣/٤. معنى الليبب : ٧٤٢ ..

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٦/٢. شرح الكافية الشافية : ١١٩٤/٢. شرح عمدة الحافظ : ٥٩٤/٢.

(٣) ينظر : السبعة : ٣٨٩. التشر : ٣١٠/٢ ..

(٤) ينظر : المفصل : ٢٦٩ ..

(٥) ينظر : معنى الليبب : ٧٩٦ ..

(٦) ينظر : معاني القرآن واعرابة : ٢٧٨/٢ ..

(٧) ينظر : الحجة : ١٤٠/٥ ..

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٩٠/١ ..

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ٤٥٢/٢ ..

(١٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٩/٢ ..

(١١) ينظر : التبيان : ٢/٨٤٤ ..

(١٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٤/٦ ..

(١٣) ينظر : الإيدماج في شرح المفصل : ٦١٣/١ ..

وذهب في (الكساف) إلى أنها عطف بيان. فقال : ((وسين) عطف بيان لـ(ثلاثمائة)).^(١)
وقد ضعف أبو حيان إعرابه (سنتين) عطف بيان، وعلله بمخالفة البصريين^(٢). وممن
ضعفه المنتجب الهمذاني، لكنه لم ينسبه للزمخشري^(٣).

وأقول : ضعف أبو حيان رأي الزمخشري لمخالفته مذهب البصريين، وذلك أنهم لا
يجيزون مجيء عطف البيان من النكرات . أما مذهب الفراء والكافيين فجائزه في
النكرات^(٤). وقد أخذ به الزمخشري في (الكساف) في موضع آخر أيضاً، إذ أعراب (صدید)
من قوله تعالى : ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(٥) عطف بيان وهو نكرة^(٦).
وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشري في إجازته عطف البيان من النكرة في
(الكساف) مع عدم إجازته في (المفصل)^(٧).

١١- مجيء عطف البيان أقل تعرضاً من المبين :

الغرض من عطف البيان إزالة غموض يعتري المبين . ولا يزول هذا الغموض إلا
بكلمة أوضح بياناً مما تقدمها . ولهذا ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن عطف
البيان ينزل من المبين منزلة الكلمة المستعملة التي تذكر بعد الكلمة الغامضة،
لتوضحها. وتزيل غموضها . يقول في ضابط عطف البيان في (المفصل) : (هو اسم غير
صفة. يكشف عن المراد كشفها. وينزل من المتبع منزلة الكلمة المستعملة من
الغريبة إذا ترجمت بها).^(٨).

وأوضح ابن يعيش أن مراده أن تكون الكلمة الثانية المعرفة عطف بيان أوضح من
الكلمة الأولى المبينة في العرف والاستعمال ومثله بقول الراجز^(٩) :

أقسم بالله أبو حفص عمر

(١) الكشاف : ٧١٦/٢.

(٢) ينظر : البحر المحيط . ١١٢/٦

(٣) ينظر : الفريد : ٢٢٨/٣ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٥) سورة إبراهيم من الآية (١٦).

(٦) ينظر : الكشاف : ٥٤٦/٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٦/٢ . شرح الكافية الشافية : ١١٩٤/٣ . شرح عمدة الحافظ : ٥٩٥/٢ .

(٨) المفصل : ١٥٩ .

(٩) بيت من مشطotor الرجز ينسب لعبد الله بن كيسة، ونسبه ابن يعيش لرؤبة ووهمه البغدادي . ينظر :
شرح المفصل : ٧١/٢ . أوضح المسالك : ١٢٨/١ . خزانة الأدب : ٥/١٥٤ .

وأن (عمر) - المعرف عطف بيان - أوضح من الحكمة (أبو حفص) وهذا معنى تنزيله من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بالكلمة المستعملة. فيكون الثاني أشهر وأوضح وأعرف من الأول^(١).

وذهب في (الكتشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَيْ وَرِيكَ مِنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي ﴾^(٢) إلى إعراب (أخي) عطف بيان من (هارون) مع أن الكلمة المعرفة عطف بيان ليست أشهر وأوضح من الأول، بل الأول أشهر وأعرف منها^(٣). وقد استبعد أبو حيان ما أجازه الزمخشري. فقال : (ويبعده فيه عطف البيان ، لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة)^(٤).

١٢ - مجيء عطف البيان مشتقاً :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن عطف البيان لا يأتي إلا جامداً. يقول في تعريف عطف البيان : (هو اسم غير صفة)^(٥).

وأوضح ابن يعيش ذلك بأن النعت لا يكون إلا مشتقاً، إما مأخوذاً من فعل، أو حلية. أما عطف البيان فلا يكون إلا بالأسماء الصريرة غير المأخوذة من الفعل. كالكتبي والأعلام^(٦). ونص على كونه جامداً غير مشتق من شراح المفصل صدر الأفضل^(٧) والجندى^(٨).

وذهب في (الكتشاف) إلى إعراب المشتق عطف بيان، إذ أعراب (ملك) من قوله تعالى : ﴿ مَلِكُ النَّاسِ ﴾^(٩) عطف بيان مع أنه مشتق، إذ هو صفة مشبهة. يقول : (فإن قلت : (ملك الناس) ما هما من (رب الناس)؟ قلت : هما عطف بيان .)^(١٠). وتبعه

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧١/٢ .

(٢) سورة طه الإيتان (٢٩) .

(٣) ينظر : الكتاب : ٦١/٣ .

(٤) البحر المحيط : ٢٢٥/٦ .

(٥) المفصل : ١٢٩ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧١/٢ .

(٧) ينظر : التخيير : ١٢٢/٢ .

(٨) ينظر : الإقليد : ٧٧٥/٢ .

(٩) سورة الناس الآية (٢) .

(١٠) الكتاب : ٨٢٣/٤ .

فخر الدين الرازي^(١)، والسميين الحلبي^(٢).

واعتراض عليه أبو حيان وابن هشام بأن (ملك) مشتق وعطف البيان لا يكون في الجوامد^(٣). واعتذر عنه بأن (ملك) هنا جامد لا مشتق بدليل أنه يوصف، فيقال : ملك عظيم^(٤).

١٣ - تكرار العامل مع عطف البيان :

يقيس النحويون عطف البيان على النعت في الغرض من مجده، وأنه لإيضاح ما قبله، ولهذا نراهم في الحديث عن عطف البيان يجعلون عطف البيان من المبين بمنزلة النعت من المنعوت، ولما كان المنعوت يحتاج النعت للإيضاح أو التخصيص اقتضى ألا ينفصل عنه في العامل، وأن يتحد العامل فيهما، ولما كان الغرض من عطف البيان الإيضاح اقتضى اتحاد عامله مع المبين.

وقد نص الزمخشرى في الأمور الفارقة بين عطف البيان والبدل أن البديل في حكم تكرار العامل، مما يدل على عدم تكراره مع عطف البيان، ولهذا المأورد قول الشاعر^(٥) :

أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبه وقوعاً

جعل (بشر) عطف بيان لا بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل، والعامل هو (التارك) فلو كرر العامل مع (بشر) لأدى إلى إضافة المقتربن بـ(الـ) إلى مجرد منها^(٦)، وهذا لا يجوز على مذهب سيبويه والبصريين^(٧).

أما في (الكساف) فقد ذهب إلى جواز تكرار العامل مع عطف البيان وذلك في كلامه على قوله تعالى : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْ وُجُودُهُم﴾^(٨) فقال : فإن قلت : فقوله : (من

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٣٧٦/١١.

(٢) ينظر : الدر المصنون ٦/٥٩٢.

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥٢٥/٨، مغني اللبيب : ٧٤٢.

(٤) ينظر : الدر المصنون ٦/٥٩٣، مغني اللبيب : ٧٤٢.

(٥) بيت من الواقر نسب للمرار بن سعيد الفقعي الأسدى، وهو في الكتاب : ١٨٢/١، شرح المفصل : ٧٢/٢، شرح الكافية : ٩١/٢١.

(٦) ينظر : المفصل : ١٦٠.

(٧) ينظر : الكتاب : ١٨٢/١، شرح الكتاب : ٤/٨١ (الهيئة المصرية)، شرح التسهيل : ٢٢٧/٢.

(٨) سورة الطلاق من الآية (٦).

وَجَدْكُمْ؟ قَلْتَ : هُوَ عَطْفٌ بِيَانٍ لِقَوْلِهِ : (مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ)، وَتَفْسِيرُهُ^(١) .
وَقَدْ رَدَ هَذَا الإِعْرَابُ أَبُو حِيَانَ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَطْفَ بِيَانٍ يَعْدُ مَعَهُ الْعَالِمُ، إِنَّمَا هَذِهِ
طَرِيقَةُ الْبَدْلِ^(٢) .

وَأَقُولُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو حِيَانَ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِ لَا يَعْدُ إِلَّا مَعَ الْبَدْلِ ذِكْرُهُ النَّحْوِيُّونَ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ أَسْتَعْفِفُ لَمَنْ أَمَنَ وَهُنَّ مُنْهَمُ﴾^(٣)
فَ(مِنْ آمَنَ) بَدْلٌ مِنْ (الَّذِينَ اسْتَعْفَفُوا) وَقَدْ أُعِيدَ مَعَهُ حَرْفَ الْجَرِ الْلَّامِ^(٤) .
وَاعْتَذِرْ عَنْهُ أَبْنَى هِشَامَ بْنَ هِشَامَ بِأَنَّهُ يَرِيدُ بِعَطْفِ الْبَيَانِ الْبَدْلَ : لِأَنَّ الْخَافِضَ لَا يَعْدُ إِلَّا مَعَهُ^(٥) .
وَأَقُولُ : لَا يَتَوَجَّهُ مَا قَالَهُ أَبْنَى هِشَامَ مِنْ أَنَّ الزَّمْخَشْرِيَّ أَرَادَ بِعَطْفِ الْبَيَانِ الْبَدْلَ، لِأَنَّ
الْزَّمْخَشْرِيَّ لِمَا ذُكِرَ إِلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ قَالَ : (عَطْفٌ بِيَانٍ وَتَفْسِيرٌ لِهِ) وَهَذِهِ الْكَلْمَةُ – أَعْنِي
(تَفْسِيرٌ لِهِ) – لَا تَطْلُقُ إِلَّا عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ وَلَا تَطْلُقُ عَلَى الْبَدْلِ، وَالْزَّمْخَشْرِيَّ نَفْسُهُ أَطْلَقَ
عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ كَلْمَةً مَرَادِفَةً لِلتَّفْسِيرِ وَهِيَ التَّرْجِمَةُ فَقَالَ فِي ضَابِطِهِ : (وَيَنْزَلُ مِنَ
الْمَتَّبِعِ مِنْزَلَةَ الْكَلْمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْغُرْبِيَّةِ إِذَا تَرَجَّمَتْ بِهَا... فَهُوَ كَمَا تَرَى جَارٌ مَجْرِي
الْتَّرْجِيمَةِ)^(٦)، فَيَطْلُقُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ التَّرْجِيمَةَ وَالتَّفْسِيرِ، مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِذَا عَدَّهُ أَوْرَدَ
عَطْفَ الْبَيَانِ فِي آيَةِ سُورَةِ الطَّلاقِ أَرَادَ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا الْبَدْلِ.

٤- (هَاتِ) اسْمٌ فَعْلٌ :

ذَهَبَ الزَّمْخَشْرِيُّ فِي (الْمَفْصِلِ) إِلَى أَنَّ (هَاتِ) اسْمٌ فَعْلٌ أَمْرٌ، فَقَالَ : (وَهَاتِ الشَّيْءُ أَيِّ
أَعْطَنِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ هَاوْا بِمَهْنَتِكُمْ﴾^(٧))^(٨)، وَوَافَقَهُ أَبْنَى يَعْيَشَ^(٩)،

(١) الْكَشْفُ : ٤ / ٤٤٨ .

(٢) يَنْظَرُ : الْبَحْرُ لِمَحْبِطِ : ٢٨١ / ٨ .

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافُ مِنَ الْآيَةِ (٧٥) .

(٤) يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعْيَشِ : ٢ / ٦٧، شَرْحُ الْمُقدَّمَةِ الْكَافِيَّةِ : ٢ / ٦٦٩، شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورِ :
١ / ٢٨٠، شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢ / ٢٢٤، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ : ١ / ٩٦٤ .

(٥) يَنْظَرُ : مَعْنَى لِلْبَيْبِ : ٧٤٨ .

(٦) الْمَفْصِلُ : ١٥٩ .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنَ الْآيَةِ (١١١). وَفِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ (٢٤). وَفِي سُورَةِ النَّمْلِ مِنَ الْآيَةِ (٦٤). وَفِي سُورَةِ
الْقَصْصِ مِنَ الْآيَةِ (٧٥) .

(٨) الْمَفْصِلُ : ١٩٢ .

(٩) يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ : ٤ / ٣٠ .

والإسفرايني^(١)، والكيشي^(٢)، وخالفه العكبري^(٣)، وصدر الأفضل^(٤) والسكاكى^(٥) والرضي^(٦) وابن هشام^(٧)، وعدوه فعل أمر لا اسم فعل أمر . وصرح صدر الأفضل وابن هشام بنسبة هذا الرأى إليه، وردا عليه.

أما في (الكساف) فذهب إلى أن (هات) اسم صوت، يقول في تفسيره قوله تعالى :

فُلْ هَائِلُ بُرْهَنَتُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِنَ (٨): (وهات) صوت بمنزلة (هاء)
معنـى : أـحضر (٩). ووافقه الرازي^(١٠)، ولم أجـد من ناقـشه في ذـلك كـأبـي حـيان وـابـن هـشـام، مع عـنـياتـهمـا بـكلـامـ الزـمخـشـريـ، وـتـبعـ آرـائـهـ.

١٥- (كم) الاستفهامية أصل للخبرية :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن (كم) الخبرية أصل برأسها، وقسم مستقل لا يرجع لـ(كم) الاستفهامية، وجعلها قسيمة لها، مما يدل على أنها مستقلة وليسـتـ فـرعاـ عنـهاـ . يقولـ فيـ (المـفصـلـ)ـ : (فـ(كمـ)ـ وـ(كـذاـ)ـ كـنـيـاتـانـ عـنـ العـدـدـ عـلـىـ سـبـيلـ الإـيهـامـ ...ـ وـ(كمـ)ـ عـلـىـ وجـهـينـ :ـ اـسـتـفـهـامـيـةـ،ـ وـخـبـرـيـةـ)ـ(١١).

ويفهمـ هذاـ الرـأـيـ منـ كـلـامـ كـثـيرـ مـنـ النـحـوـيـنـ فـتـعـلـيـلـهـمـ بـنـاءـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ بـتـضـمـنـهـاـ معـنـىـ هـمـزةـ الـاسـتـفـهـامـ،ـ وـالـخـبـرـيـةـ بـوـقـوعـهـاـ مـوـقـعـ (ـأـرـبـ)ـ(١٢)،ـ أـوـ حـمـلـهـاـ عـلـىـ نـقـيـضـهـاـ (ـرـبـ)ـ الـتـيـ لـتـقـلـيلـ وـهـيـ لـتـكـثـيرـ،ـ إـذـ الشـيـءـ قـدـ يـحـمـلـ عـلـىـ نـقـيـضـهـ(١٣)،ـ أـوـ لـشـيـهـ الـمـعـنـوـيـ لـتـضـمـنـهـاـ

(١) يـنظـرـ :ـ لـبابـ الإـعـرـابـ :ـ ٤٨٨ـ .

(٢) يـنظـرـ :ـ الـإـرـشـادـ :ـ ٢٠٦ـ .

(٣) يـنظـرـ :ـ التـبـيـانـ :ـ ١٠٦/١ـ .

(٤) يـنظـرـ :ـ التـخـمـيرـ :ـ ٢٢٨/٢ـ .

(٥) يـنظـرـ :ـ مـفـتـاحـ الـعـلـومـ :ـ ٢٢١،١٣٠ـ .

(٦) يـنظـرـ :ـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ :ـ ٣٠٣/١٢ـ .

(٧) يـنظـرـ :ـ شـرـحـ شـذـورـ الـدـهـبـ :ـ ٢٢ـ .

(٨) سـوـرـةـ الـبـقـرـ مـنـ الـآـيـةـ(١١)ـ .

(٩) الـكـسـافـ :ـ ١٧٨/١ـ .

(١٠) يـنظـرـ :ـ التـفـسـيرـ الـكـبـيرـ :ـ ٦/٢ـ .

(١١) المـفصـلـ :ـ ٢٢٤ـ .

(١٢) يـنظـرـ :ـ شـرـحـ الـكـتـابـ (ـالـهـيـةـ الـمـصـرـيـةـ)ـ :ـ ١٣٧/١ـ .ـ الـلـبـابـ لـلـعـكـبـرـيـ :ـ ٣١٤/١ـ .ـ شـرـحـ الـجـمـلـ لـابـنـ خـرـوفـ :

٦٥١/٢ـ .ـ شـرـحـ الـجـمـلـ لـابـنـ عـصـفـورـ :ـ ٤٦/٢ـ .

(١٣) يـنظـرـ :ـ أـسـرـارـ الـعـرـبـيـةـ :ـ ٢١٤ـ .

معنى حرف يدل على التكثير يستحق الوضع^(١). يدل على أنهما قسمان معايران . وذهب في (الكتشاف) إلى أن الخبرية أصلها الاستفهامية. يقول : (لأن (كم) لا يعمل فيها عامل فعلها. كانت للاستفهام أو للخبر، لأن أصلها الاستفهام)^(٢). وتابعه ابن يعيش^(٣). والبيضاوي^(٤). والشاطبي في موضعين من شرحه للألفية^(٥). وهو رأي بعض الأصوليين عند مناقشتهم صيغ العموم. إذ جعلوا (كم) الاستفهامية للعموم، لشمولها كل الأعداد. فتكون الأصل. بخلاف الخبرية المخصوصة بعدد مراد به التكثير فلا تقتضي العموم^(٦). ويفهم أصلة الاستفهامية وتبعية الخبرية من تعليقي ابن مالك وابن الحاجب بحملها على الاستفهامية لفظاً ومعنى^(٧). وفسر كلام ابن مالك بأن مراده بمشابهة (كم) الاستفهامية بالمعنى هو الدالة على العدد فقط^(٨).

واعتراض عليه أبو حيان بأن الخبرية لا ترجع إلى الاستفهامية. وليس أصلاً لها. بل هي قسم مستقل . ولفظهما مشترك بين الخبرية والاستفهامية^(٩).

والذي يظدر لي أن الزمخشري جعل الاستفهامية أصلًا للخبرية: ليجعل تعليق الفعل (يرى)، لأن الاستفهام من معلمات الفعل عن العمل. وإذا كانت (كم) خبرية فإن معنى الخبرية ليس من معلمات الفعل. ومذهب البصريين يرى تعليق الفعل، لتتصدر (كم). في حين أن الكوفيين يجزئون إعمال الفعل في (كم) الخبرية، لأنهم لا يرون تصدرها^(١٠). وأيدهم الأخفش في إجازته عدم تصدر (كم) حين أجاز: ملكت كم غلام لعدم ظهور معنى الاستفهامية فيها.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/٧٧.

(٢) الكتشاف: ٤/١٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/١٢٥.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٤/٢٦٧.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/٢٩٣، ٦/٢٩٤.

(٦) ينظر العقد المنظوم: ١/١٧، ١/٢١. نفيح الفهوم: ٢٢١.

(٧) ينظر: التسديل: ٤/١٢٥. الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٢.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٥/٨٤٩.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٧/٢١٩.

(١٠) ينظر: معانٍ القرآن للقراء: ٢/٢٢٣، ٢/٣٧٦.

وأشار إلى اختلاف رأي الزمخشري في (المفصل) والـ(الكتشاف) الزركشي^(١).

٦- تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف :

عقد الزمخشري في (المفصل) مقارنة بين حرف الاستفهام الهمزة (وأهـل)، وذكر أن من خصائص الهمزة تقدمها على أحرف العطف الواو والفاء وأئـمـا، يقول : (وتوقعها قبل الواو والفاء وأئـمـا) . قال الله تعالى : ﴿أَوْكَثُمَا عَنْهُدُوا عَهْدًا﴾^(٢) ، وقال : ﴿أَفَنَّ كَانَ عَلَىٰ يَتَّقِنَّ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٣) ، وقال تعالى : ﴿أَتَرْ إِذَا مَا وَعَ﴾^(٤) ، ولاتقع (هل) في هذه الموضع^(٥) ووافقه في ذلك شراح المفصل^(٦).

وعلل ابن هشام هذا التصدر بأنه إذان تقدم الهمزة ، إذ إن لها الصدارة في الكلام.

ونسبة لسيبويه والجمهور^(٧).

أما في (الكتشاف) فله ثلاثة آراء :

الرأي الأول : وافق الجمهور وما ذكره في (المفصل) من أن الهمزة متقدمة على حرف العطف وذلك في قوله تعالى : ﴿أَفَأَيْنَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ﴾^(٨) ، وقال تعالى : ﴿أَوَأَيْنَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ﴾^(٩) ، وقال تعالى : ﴿أَوْبَأَوْنَا أَهْلَ الْأَرْضِ﴾^(١٠) ، وقال تعالى : ﴿أَتَرْ إِذَا مَا وَعَ مَأْمَنْتُ بِهِ﴾^(١١) فقد رجع في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور، وأن العاطف قد عطف الجملة التي بعد حرف الاستفهام على ما قبله، وعد تقدم الاستفهام على حرف العطف في

(١) ينظر: البرهان : ٤ / ٣٢٨.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٠٠).

(٣) سورة هود من الآية (١٧) وسورة محمد من الآية (١٤).

(٤) سورة يونس من الآية (٥١).

(٥) المفصل : ٤٣٧.

(٦) ينظر: التخمير : ٤/١٤١، شرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٥١، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٢٩/٢، الإقليد:

.٤٨١٩/٤

(٧) ينظر: معنى الليب : ٢٢.

(٨) سورة الأعراف من الآية (٩٧).

(٩) سورة الأعراف من الآية (٩٨).

(١٠) سورة الواقعة الآية (٤٨).

(١١) سورة يونس من الآية (٥١).

هذه الموضع من خصائص الهمزة، إذ إن لها الصدارة في الكلام^(١). وقد أشار أبو حيان والمرادي وابن هشام إلى رجوع الزمخشرى في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور، ومخالفته ما ذكره في (المفصل)^(٢).

الرأي الثاني : أن الواو عاطفة على محذوف مقدر بعد همزة الاستفهام، وقدر ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا يَهْوَى أَفْشَكُمُ أَسْكَبْرَتُمْ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّدِهَ فَرَيْقٌ مِنْهُمْ﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَهْدِهِمْ كُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْكِنِهِمْ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرُوا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦). وقوله تعالى: ﴿أَفَمَا عَنْ يَمِينِي﴾^(٧). وقوله تعالى: ﴿أَفَضَرَبْتَ عَنْكُمُ الْأَكْثَرَ صَفْحًا﴾^(٨). وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ مَا يَتَقَرَّبُونَ﴾^(٩). أى أيقونة مكتبة فاسكبورى وكتاب قوماً مجرمين^(١٠). إذ جعل المعطوف عليه جملة واقعة بعد همزة الاستفهام فتصدر الهمزة^(١١). ووافقه في هذا التقدير في بعض الموضع الرازى^(١٢). والمنتجب الهيدانى^(١٣). والزملاكنى^(١٤) والبيضاوى^(١٥). وأبو حيان في أحد الموضع^(١٦) مع أنه

(١) ينظر: الكشاف: ٤٢٤/٤، ٣٥١، ٣٤٢/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١/٤٩٢، ٢٤٧، ٢٥١/٧، ٤٩٢/٧. الجنى الدانى: ٣١. مغني الليب: ٢٣.

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٧).

(٤) سورة البقرة من الآية (١٠٠).

(٥) سورة السجدة من الآية (٢٦).

(٦) سورة سباء من الآية (٩).

(٧) سورة الصافات الآية (٢٨).

(٨) سورة الزخرف. من الآية (٥).

(٩) سورة الحجائية الآية (٣١).

(١٠) ينظر الكشاف: ١/٢٣٧، ١٦٢/٣، ١٦٢/٤، ٤٧٠، ٤٥/٤، ٥٦١، ٢٩٣، ٢٣٧، ٤٥.

(١١) ينظر: التفسير الكبير: ٩/٦٨٦.

(١٢) ينظر: المرید: ١/٣٣٢، ٣٤٦.

(١٣) ينظر: البحر المحيط: ٢/٧٤.

وهو: عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى الشافعى ت ١٥٦٦هـ ينظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٢١٦.

(١٤) ينظر: أنوار التنزيل: ١/٤٩٦، ٩٣/٤، ٢٢٣/٥، ١١/٨، ٨٦.

(١٥) ينظر: البحر المحيط: ١/٤٦٨.

قد عارضه في موضع آخر^(١). وابن هشام في (أوضح المسالك)^(٢) مع معارضته له في المغني^(٣).

ونسب ابن هشام هذا القول للزمخشري ابتداءً، فذكر بأنه رأي جماعة أولهم الزمخشري^(٤)، وما قاله فيه نظر، لأن الزمخشري مسبوق إلى هذا القول، إذ سبقه الفراء والنحاس، ونسب إلى الغزني^(٥).

يقول الفراء عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفُهُمْ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٦)؛ (يقول : أما يعلمون أنهم كانوا فهم يرون بين أيديهم من الأرض والسماء مثل الذي خلفهم)^(٧). ويقول النحاس : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَتَعْرِمَ إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنْهُ بِهِ ﴾^(٨)؛ (في الكلام محفوظ. والتقدير : أتأمنون أن ينزل بكم العذاب ثم يقال لكم إذا حل بكم : الآن آمنتتم به)^(٩)، فيكون الزمخشري في تقدير المحفوظ بعد همزة الاستفهام متابعاً وليس مبتدع هذا الرأي .

الرأي الثالث : ذهب إلى إجازة الوجهين كون المعطوف عليه هو ما قبل الهمزة وتقدمت الهمزة على العاطف، لتصدرها، أو أن المعطوف عليه محفوظ مقدر بعد الهمزة وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَكَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُورُكُمْ ﴾^(١٠)، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَبَّتُكُمْ مُّصِيبَةً ﴾^(١١)، ولم يرجح أياماً من الوجهين^(١٢).

(١) ينظر البحر المحيط : ٢٠٩، ٥١٧/٨، ٢٥١/٧، ١١١، ٧٤/٢.

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٣٩٧/٢.

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢٢.

(٤) ينظر السابق : ٢٢.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٧، توضيح المقاصد : ١٠٣٣.

وهو محمد بن مسعود الغزني نحوه من أهل فارس له كتاب البديع، وكتاب في التفسيرات ٤٢١هـ.

ينظر : بغية الوعاة : ٢٤٥/١، كشف الطعون : ٢٢٦/١.

(٦) سورة سباء من الآية (٩).

(٧) معانى القرآن : ٢٥٥/٢.

(٨) سورة يونس من الآية (١٤).

(٩) اعراب القرآن : ٢٥٨/٢.

(١٠) سورة آل عمران من الآية (٨٢).

(١١) سورة آل عمران من الآية (١١٥).

(١٢) ينظر الكشاف : ٤٣٦، ٢٨٠/١.

١٧ - منع كون (ما) شرطية لرفع الجواب بعدها :

أجاز الزمخشري في (المفصل) رفع الفعل المضارع إذا وقع جواب شرط وكان فعل الشرط ماضياً. يقول : (ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا مضارعين. أو ماضيين. أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً . فإذا كان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً . فإذا وقع جزاء فيه الجزم والرفع قال زهير^(١) :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم^(٢)

أما علة رفع الجواب فهي أن أدلة الشرط لما لم يظهر أثرها في الماضي المجاور لها وهو فعل الشرط لم يظهر في الأبعد وهو الجواب^(٣).

واجازة رفع الفعل المضارع هو رأي عبدالقاهر الجرجاني^(٤). وتابعه بعض المتأخرین
كصدر الأفاضل^(٥). وابن الحاجب^(٦). وابن مالك^(٧). والرضي^(٨). والبعلي الحنبلي^(٩). وأبي حیان^(١٠).

وذهب في (الكتشاف) عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنْ يَبْتَهِ وَبَيْتَهُ، أَمْدَأْ بَعِيمًا ﴾^(١١) إلى منع كون (ما) شرطية فيكون شرطها ماضياً (عملت) وجوابها فعل مضارع مرفوع وهو (تدو) يجعلها موصولة. وصرح بأنه لو كان الجواب ماضياً لجعلها شرطية. كما في إحدى القراءات. يقول : (ولا يصح أن تكون (ما) شرطية، لارتفاع (تدو). فإن قلت : فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبدالله (ودت)؟ قلت : لا كلام في

(١) بيت من البسيط لزهير من قصيدة يمدح بها هرمن بن سنان . وهو في ديوانه : ١٥٣ . وفي الكتاب : ٦٦ / ٣ . المقتنص : ٢ / ٧٠ . الإنصاف : ٦٢٥ .

(٢) المفصل : ٣٢٩ .

(٣) ينظر : التخمير : ٤ / ١٤٢ . الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤ / ٢ . ٢٤٤ / ٢ .

(٤) ينظر المقتنص : ٢ / ١٠٤ .

(٥) ينظر : التخمير : ٤ / ١٤٥ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤ / ٢ . شرح المقدمة الكافية : ٢ / ٨٨٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٥٨٤ .

(٨) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٩٣٠ .

(٩) ينظر : الفاخر : ٢ / ٥٨٠ .

(١٠) ينظر البحر البحيط : ٢ / ٤٤٧ .

(١١) سورة آل عمران من الآية (٣٠) .

صحته^(١). فجعل تعليل عدم جعلها شرطية هو رفع الفعل المضارع بعدها. وحكم عليه بعدم الجواز، ورجع عما اختاره في (المفصل) وهو في هذا متابع رأي سيبويه والمبرد ومتقدمي النحويين في عدم جواز رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط. وللهذا لما أوردوا قول زهير:

إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسَأْلَةً يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرْمٌ

أوله سيبويه بأنه على التقديم والتأخير، وأن الكلام في الأصل : يقول : لَا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل^(٢)، وخرج المبرد على تقدير حذف الفاء من الجواب وأن الأصل (فيقول)^(٣).

وأشار ابن هشام إلى اختلاف رأي الزمخشرى، وعد ما ذهب إليه (الكشاف) هو الصواب، لتجريمه من تخريج القراءة على غير الوجه الأرجح بعيد عن الضعف^(٤).

١٨ - لزوم مجيء خبر (أن) الواقعه بعد (لو) مفرداً:

ذهب الزمخشرى في (المفصل) إلى أن خبر (أن) بعد (لو) المقدر بعدها فعل يلزم أن يكون فعلًا، ليغوص الفعل المقدر مع (لو). فقال : (ولطلبهما الفعل وجب في (أن) الواقعه بعد (لو) أن يكون خبرها فعلًا، كقولك : لو أن زيداً جاءني لأكرمنه ... ولو قلت: (لو أن زيداً حاضري لأكرمنه) لم يجز^(٥)، ووافقه ابن يعيش^(٦)، والجندي^(٧).

أما ابن الحاجب فوافقه في إيجاب وقوع الفعل خبراً لـ(أن)، وأنه لازم، لما فيه من المشاكلة اللفظية لفعل الشرط المقدر بعد (لو)، ومنع وقوع المشتق هنا، لكنه أجاز وقوع المفرد الجامد خبراً إذا تعذر تقدير الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمْ ﴾^(٨)، إذ يمتنع تقدير الفعل هنا، لعدم وجود فعل بمعنى الأقلام^(٩)، ووافقه

(١) الكشاف ١/٣٥٢.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٦٦.

(٣) ينظر المقتضب ٢/٧٠.

(٤) ينظر: مغني الليبب ٧١٨.

(٥) المفصل ٤٤٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٩/١١.

(٧) ينظر: الإقليد ٤/١٨٣٥.

(٨) سورة لقمان من الآية ٢٧.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٩/٢، شرح المقدمة الكافية ٢/١٠٠٣، شرح الوافية ٤١٢.

الرضي^(١) والإربابي^(٢).

وخلفه ابن مالك^(٣)، والإسفرايني^(٤)، وأبو حيان^(٥)، وابن هشام^(٦) فأجازوا مجيء المفرد خبراً لأن الواقعة بعد الواو. وخصه الإسفرايني بالمفرد الجامد. أما ابن مالك فأجازه في المشتق مستدلاً بقول الراجز^(٧):

لو أنَّ حيَا مدرِكُ الفلاح
أدرِكَه مُلَاعِبُ الرُّماح

ووافقه أبو حيان. وابن هشام . ونسب إلى ابن الضابع إجازة ذلك. وأنه رد على الزمخشري^(٨).

وقد تأول المرادي كلام الزمخشري بأن المぬ عنده ينصرف إلى الخبر المشتق. يدل لذلك تمثيله بالواو أن زيداً حاضري لأكرمه (ولم يتعرض للجامد حتى يعترضه ابن الحاجب ويستدركه عليه، أو ابن مالك ليرد عليه بما ذكره من الآيات التي جاء الخبر فيها جاماً. أما ما ذكره ابن مالك من مجيء الخبر مشتقاً واستدلاله بالبيت السالف فهو مفرد. ويعده من النادر الذي لا حكم له، فلا يرد به على الزمخشري^(٩)).

وأقول : أشار ابن هشام في غير (معنى الليب) إلى أن البيت يتحمل أن يكون الضرورة. وهذا يؤيد ما ذهب إليه المرادي^(١٠).

وذكر ابن هشام أن رأي الزمخشري يرده آيتان من القرآن الكريم لم يتبناه لهما الزمخشري نفسه. ولا ابن الحاجب المانع وقوع المشتق خبراً. ولا ابن مالك الذي استدل

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/٢ ١٤٠٠.

(٢) ينظر: جواهر الأدب: ٣٢٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/٢ ١٦٣٧.

(٤) ينظر: لباب الإعراب: ٤٦٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠.

(٦) ينظر: معنى الليب: ٣٥٦.

(٧) آيتان من مشططور الرجز نسباً للبيد بن ربيعة في ديوانه: ٣٢٢. وهما في شرح الكافية الشافية: ١٦٣٧. ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠. معنى الليب: ٣٥٧.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/١٨٦.

(٩) ينظر: الجن الداني: ٢٨٢.

(١٠) ينظر: شرح ذصيدة كعب بن زهير: ١١٧.

على مجئه بالشعر. وهمما قوله تعالى : ﴿يَوْمُواً لَّوْ أَنَّهُمْ بَادُونَكِ فِي الْأَغْرَابِ﴾^(١). وقوله تعالى : ﴿لَوْاً نَّعْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢).

وأقول : أما الآية الأولى فقد ذكرها ابن الحاجب ولم تغب عنه. وأنه قد اعترض بها عليه في منعه تقدير المشتق خبراً، لكنه أشار إلى أن (لو) فيها ليست شرطية. بل مصدرية والكلام فيها إذا كانت شرطية، وأشار إلى ذلك الرضي^(٣).

أما الآية الثانية فالطرف (عندنا) إما أن يتعلق بمفرد تقديره : كائن أو مستقر. فيكون مؤيداً لما ذهب إليه ابن هشام، أو يتعلق بفعل تقديره (استقر) فيكون دليلاً لابن الحاجب في لزوم مجيء الخبر فعلاً.

وقد ذكر الشيخ عضيمة - رحمه الله - أن في القرآن الكريم ست آيات جاء فيها خبر (أن) الواقعه بعد (لو) ظرفاً وجاراً ومجروراً غير ما ذكره ابن هشام^(٤).

ونسب هذا الرأي - أعني لزوم فعلية خبر (أن) الواقعه بعد (لو) الشرطية - للسيرافي^(٥).

أما في (الكساف) فقد رجع إلى مذهب الجمهور وأجاز وقوفه مشتقاً. ويتبين ذلك من تقديره المعن - وإن لم يصرح به - في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْخُرٍ مَا يَنْدَثُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾^(٦). فذكر اختلاف القراء في (والبحر) رفعاً ونصباً^(٧). وعلل الرفع بوجهين :

أحدهما : بالاعطف على محل (إن) ومعمولها. فيكون التقدير : ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً. ثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر.

الثاني : رفعه على الابتداء والواو للحال . فيكون التقدير : ولو أن الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدوداً^(٨).

(١) سورة الأحزاب من الآية (٢٠).

(٢) سورة الصافات الآية (١٦٨).

(٣) ينظر : شرح الواقفية : ٤١٢. شرح الكافية : ١٤٠/٢/٢.

(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٦٣/٢. المساعد : ٢٨١. الجنى الداني : ١٩٠/١. المقاصد الشافية : ١٨٦/٦.

(٥) ينظر : ارتشف الضرب : ٤/٤. المعاذ : ٢٨١. الجنى الداني : ١٩٠/١. شرح الكافية : ١٤٠/٢/٢.

(٦) سورة لقمان من الآية (٢٧).

(٧) قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب. والباقيون بالرفع . ينظر : السبعة : ٥٢٣. النشر : ٣٤٧/٢.

(٨) ينظر : الكشف : ٣/١٠.

الخاتمة :

أختتم هذا البحث بما توصلت إليه من بعض النتائج وهي :

- ١- أن اختلاف آراء العالم في كتبه المتعددة أمر مألوف ومعتاد، خصوصاً من يقوم بتأليف تفسير كبير كالزمخشري أقام عليه أكثر من سنتين، فإذا كانت آراؤه تعددت في مواضع متفرقة في هذا التفسير كما في مسألة منع تقدم الحال على عاملها المعنوي، وتقدم همزة الاستفهام على حرف العطف، فإن تناقض ما كتبه قبل سنتين أمر وارد، وحري أن يقع.
- ٢- انفرد الزمخشري بآراء أوردها في (الكتشاف) مخالفًا ما في (المفصل) كتعليل منع (الثلاث) من الصرف بالعدل المكرر، ووصف الضمير (أنت)، وإعراب العلم صفة، ووصد اسم الإشارة بغير مقترب (أي). ومجيء عطف البيان أقل تعريفاً من المبين، ومجيء عطف البيان من المشتق، وجواز تكرار العامل مع عطف البيان، وجعل (هات) اسم صوت، وكون (حكم) الاستفهامية أساساً للخبرية.
- ٣- خالف الزمخشري بعض الآراء في (المفصل) لمتابعته بعض النحوين المتقدمين وهي اجازته تقدم الحال على عاملها المعنوي، وتقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام.
- ٤- تعددت آراء الزمخشري في بعض المواضع المتكررة في تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف أجازه في (المفصل)، ولم يجزه في مواضع من (الكتشاف) فقدر محدوداً، ثم رجع إليه في مواضع أخرى، وفي مواضع أخرى أجاز الوجهيين، وكما في تقدم الحال على عاملها المعنوي منه منعه في (المفصل)، وأجازه في مواضع من (الكتشاف)، وفي مواضع أخرى منه منعه ورجح لما في (المفصل).
- ٥- وافق الزمخشري الجمهور فيما ذكره في (الكتشاف) ورجع بما أورده في (المفصل) وذلك في اجازة بناء المعنادي الموصوف (أي) مضاف إلى علم بعده، متحصل بما فيه على الضمر وعدم الاقتصار على الفتح، واجازة ربط الجملة الاستدراكية الواقعة حالاً بالضمير وحده، واجازة إبدال الظاهر عن ضمير الحاضر.

ومنع رفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط إذا كان الشرط ماضياً.

٦- تنوّع أسباب اختلاف رأي الزمخشري في (الكساف) عنه في (المفصل) فظاهر لي أن منها :

أ- انفراده بآراء لم يسبق إليها، وهذا من أكثر الأسباب ظهوراً في المسائل التي اختلفت آراؤه فيها، إذ ورد في تسع مسائل.

ب- ترجيح مذهب الجمهور كما في مسألة جواز ربط الجملة الاسمية الواقعية حالاً بالضمير وحده، ومنع رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط إذا كان شرطه ماضياً.

ج- تحرجه من تخريج القراءة المتواترة على وجه ضعيف مقصور على الشعر، كمنعه كون (اما) شرطية في آية آل عمران: لثلا يرتفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط . ولذا جعلها موصولة مع تصريحه بأنه لو كانت القراءة شاذة لأجاز تحريجها على ما يقتصر به على الشعر.

٧- قوة تأثير الزمخشري في بعض العلماء الخالفين له كفخر الدين الرازي، والمنتجب الهمذاني، والبيضاوي، إذ وافقوه في أغلب الآراء التي خالف فيها ما ذكره في (المفصل).

٨- عنابة العلماء بتبع آراء الزمخشري في كتبه المتعددة. خصوصاً (المفصل) و(الكساف). وهذه طريقة ابن مالك، واقتفاها بعده أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والزركشي، والدماميسي، والبغدادي، والشيخ عضيمة رحمه الله .

* * *

المصادر والمراجع :

- الإنقان في علوم القرآن للسيوطى. تحقيق : عبد المنعم إبراهيم. مكتبة نزار مصطفى البار .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق ودراسة الدكتور : رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور : رمضان عبد التواب. مكتبة الحانجى. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى. تحقيق الدكتور : عبد الله البركاتي. والدكتور : محسن بن سالم العميري نشر جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .
- إرشاد الهادى للتفتازانى. تحقيق الدكتور : محمد عبدالكريم الزبيدى. دار البيان العربى فى جدة. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- أسرار العربية لابن الأنبارى. تحقيق : محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربى بدمشق .
- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م .
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية . تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين. مكتبة الحانجى. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
- إعراب القرآن للنجاس تحقيق الدكتور : زهير غازى زاهد الطبعة الثالثة. ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .
- الإقليد شرح المفصل للجندى. تحقيق ودراسة الدكتور : محمود أحمد على أبو كتة الداروينش. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .
- أمالى ابن الشجاعى. تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي. مكتبة الحانجى. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى. تقديم : محمد عبد الرحمن المرعشلى. دار إحياء التراث العربى .
- أوضح المسالك إلى أ腓يہ ابن مالک لابن هشام الانصارى. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية .

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق : حسن شازلي فرهود. دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق الدكتور : موسى بناني العليلي. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. وأخرين. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكברי. تحقيق علي البحاوي. نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي. إعداد : عادل محسن سالم العميري. نشر جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- تسهيل الفوائد وتحكيم المقاصد لابن مالك. حققه وقدم له الدكتور : محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. تحقيق الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدى. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- تلقيح الفهوم في تنقیح صيغ العموم للعلاتي. تحقيق الدكتور : عبد الله بن محمد آل الشيخ. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد لناظر الجيش. دراسة وتحقيق أ.د علي فاخر وأخرين. دار السلام. الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- توضیح المقاصد والمسالک بشرح ألفیة ابن مالک للمرادي. تحقيق ودراسة الدكتور : عبدالرحمن سليمان دار الفكر العربي. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- الجمل للزجاجي. تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ودار الأمل. الطبعة

الأول ٤٠٢ هـ ١٤٨٤ مـ .

- الجمل في النحو لعبدالقاهر الجرجاني. شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبدالغنى عبدالله، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ مـ .
- الجن الدانى في حروف المعانى للمرادى. تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ مـ .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي. تحقيق الدكتور : حامد أحمد نيل. مطبعة السعادة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ مـ .
- خزانة الأدب ولب باب لسان العرب لعبد القادر البغدادي. تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي الصبغة الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ مـ .
- الخصائص لابن جنى. تحقيق : محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الحافظ عضيمة، دار الحديث القاهرة .
- الدر المصنون في علم الكتاب المكتنون للسمين الحلبي. تحقيق : علي محمد معوض وآخرين. توزيع مكتبة الناز، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ مـ .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني. تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي. الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ مـ .
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح نجلب، دار الكتب القاهرة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ مـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة. قدم له وحققه الدكتور : إحسان عباس. إصدار وزارة الإعلام الكويتية. مطبعة حكمة الكويت. الطبعة الثانية ١٩٨٤ مـ .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق الدكتور : شوقي صيف، دار المعارف. الطبعة الثانية
- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد، والدكتور : محمد بدوي المختنون. دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٥ مـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف. تحقيق الدكتور : سلوى محمد عمر عرب. نشر جامعة أمر القوى ١٤١٢ هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح من دون ذكر اسم الدار. أو سنة المنشر .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الانطباري. عنابة : محمد محى الدين

عبدالحميد، دار الفكر.

- شرح عمدة الحافظ وعده الحافظ لابن مالك، تحقيق الدكتور : عدنان عبد الرحمن الدوري.
نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق ومراجعة الدكتور : محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق الدكتور : حسن محمد الحفظي، والدكتور : يحيى بشير مصرى،
نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٣ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور : عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، دار المأمون للتراجم، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب وأخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م.
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية،
الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٩٠ هـ ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق دراسة الدكتور : جمال عبد العاطي مخيم،
مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
- شرح الواافية نظم الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور : موسى بناء العليي،
مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
- شواذ القراءات للكرماني ، تحقيق الدكتور : شمران العجي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م،
مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان.
- صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- صحيح مسلم، اعتنى به : أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق : محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.

- العقد المنظوم في الخصوص والعموم لشهاب الدين القرافي. تحقيق : محمد علوى بننصر. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
- غایة النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. عنی بنشره ج. براجشتراسر. دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- الفاخر شرح جمل عبدالقاهر للبعلي الحنبلي. تحقيق الدكتور : ممدوح محمد خسارة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني. تحقيق الدكتور : محمد حسن التمر والدكتور : فؤاد علي مخيم. دار الثقافة الدوحة الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.
- الكافية في النحو لابن الحاجب. تحقيق الدكتور : طارق عبدالله نجم. مكتبة دار الوفاء بجدة. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.
- الكتاب لسيبوبيه. شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- الكشاف للزمخشري. دار الكتاب العربي من دون ذكر تاريخ النشر.
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون حاجي خليفه. دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
- لباب الإعراب. لتأج الدين الإسفرايني. دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعي. الصبغة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكברי. تحقيق : غاري مختار طليمات. والدكتور : عبد الله نبهان. مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والترااث بدبي. دار الفكر المعاصر ١٤١٦ هـ ١٩٩٧ م.
- اللمنع لابن جني. تحقيق : حامد مؤمن. عالم الكتب. ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- المدارس التح giove للدكتور : شوقي ضيف. دار المعارف بمصر.
- المدرسة البعدادية في تاريخ النحو العربي للدكتور : محمود حسني محمود. مؤسسة الرسالة ودار عمار. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي. تحقيق وتعليق : عبدالله بن إبراهيم الأنديعاري. والسيد عبد العال سيد إبراهيم. دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي.

- الطبعة الثانية. دون ذكر سنة النشر .
- مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات. جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة (أم القرى حاليا) ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق الدكتور : ياسين السواس. دار المأمون للتراث. من دون ذكر سنة النشر .
- معاني القرآن للفراء. تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. من دون ذكر اسم الدار أو سنة النشر .
- معاني القرآن للأخفش الأوسط. تحقيق : هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبي. خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد. دار الحديث القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.
- المعجم الكبير للطبراني. حققه وخرج أحاديثه : حمدي عبدالمجيد السلفي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية. مطبعة الأمة بيغداد. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.
- معنى اللبيب عن كتب الأعaries لابن هشام. حققه وعلق عليه الدكتور : مازن المبارك وأحران. دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- مفتاح العلوم للسكاكى. حققه وقدم له الدكتور : عبدالحميد هندawi. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تقديم الدكتور : علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٩٣ هـ ١٩٧٣ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الحافحة لأبي إسحاق الشاطئ. تحقيق الدكتور :
- عبد الرحمن العثيمين وأخرين. جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق : كاظم بحر المرجان. نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م.
- المقتصد لأبي العباس المبرد. تحقيق : محمد عبد الخالق عصيمة. عالم الكتب. بيروت. من دون ذكر سنة النشر .

- منهج الزمخشرى في تفسير القرآن وبيان إعجازه. الدكتور مصطفى الصاوي الجوبنى. دار المعارف بمصر. الطبعة الثالثة.

- الموجز في النحو لابن السراج. حققه وقدم له : مصطفى الشويمى. وبين سالم دامر جي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر. الطبعة ١٢٨٥ هـ ١٩٦٣ م.

- النشر في القراءات العشر لابن الحزمى. دار الكتاب العربى. من دون ذكر سنة النشر.

- وفيات الأعيان وأئمأة أبناء الزمان. حققه الدكتور : إحسان عباس. دار صادر. ١٢٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

* * *

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ)

حياته وأثاره وأراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ)

حياته وأثاره وأراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على علم من أعلام اللغة والنحو لم ينل حقه من الدراسة والبحث . ولم يكشف النقاب بعد عن جهوده وأرائه . وهو أبو القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفارسي المتوفى سنة (٤٦٧هـ) ، وهو من أولئك العلماء الذين عرفوا لهذه اللغة حقها من دقة النظر . ولطيف العناية . وكريم الرعاية . فقد تصدر للقراءة والتدريس سنين عديدة . فانتفع به الناس . وتخرج به أئمة . وهذا البحث يكشف لنا شيئاً من سيرته وأخباره . ويقف عند آرائه بالبحث والدراسة . وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مباحثتين خصص أولهما للحديث عن حياة أبي القاسم : اسمه ونسبه . ومولده ونشأته ونقلاته . وشيوخه وتلاميذه . ومنزلته العلمية . ووفاته وأثاره . وخخص المبحث الثاني لدراسة آرائه النحوية والتصريفية .

مُقدمة:

الحمد لله الذي افتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة. والصلوة والسلام على المنتخب من جرثومة العرب. النامي من دوحة الحسَبِ، السامي من أطهر نسب، محمدٌ صلَّى اللهُ وسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ الْمُنْتَمِينَ إِلَيْهِ. أما بعد:

فقد هيأَ اللهُ لهذه الأمة علماءً بذلوا جُهْدَهُمْ واسْتَغْرَفُوا وَسَعَهُمْ في خدمة لغة القرآن الكريم تعلمًا وتعليمًا وحفظًا ومطالعةً وكتابةً. لأنهم أدركوا أنَّ هذا العلم من أهم فروض الكفايات، إذ هو الله يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ. وهو علمٌ وردت بالندب إليه السنن والأخبار. وظاهرة بالثناء عليه متواترات الآثار. وأجمع على فضلته هادة السلف وأئمتهم، وأرددتهم بفضلهم سراة الخلف وقادتهم. حتى حصل بشرفة العلم ضروريًا. وثبت اليقين بجملاته حسياً وشرعياً. وعقلياً ونقلياً^(١٧).

وقد خلَّدَ لنا التاريخ ذكر طائفة من أولئك العلماء الأفذاذ الذين كانوا يعملون في الحال والترحال، والبسير والعسر، والمنشط والمكره. وأبو القاسم زيد بن علي الفارسي واحد من أولئك العلماء الذين عرفوا بهذه اللغة حقها من دقة النظر، ولطيف العناية، وكريم الرعاية. فقد تصدر للإقراء والتدريس سنتين عديدة. فانتفع به الناس، وتحرج به أئمته. وهذا البحث يكشف لنا شيئاً من سيرته وأخباره. ويقف عند آرائه بالبحث والمناقشة. وتتجلى أهميته، من أوجه:

أحدها: أنَّ أبي القاسم من علماء اللغة والنحو المتقدمين الذين لم ينالوا حقهم من الدراسة والبحث. ولم يكشف النقاب بعد عن جهودهم وأرائهم.

الثاني: جمِيع ما تفرق من آرائه النحوية والتصريفية، ولا سيما مع فقدان أهم كتاب له في النحو وهو شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

الثالث: أنه من تلقى علم النحو من أحسن مظانه، وأطيب موارده. فقد أخذ النحو عن أبي الحسين الفارسي، ابن أخيه أبي علي الفارسي، وروى عنه كتاب "الإيضاح" عن حاله أبي علي.

(١) الصعقة لغصبية ص. ٢١٦.

الرابع: كونه شيخاً للعدد من العلماء المبرزين في علوم العربية، كابن سنان الخفاجي، والشريف أبي البركات الكوفي النحوي، وعلي بن طاهر النحوي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين:

المبحث الأول: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وأثاره.

المبحث الثاني: آراءه النحوية والتصريفية.

أما المبحث الأول فتحدث فيه عن اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وتنقلاته، وشيخوه، وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ووفاته، وأثاره.

وأما المبحث الثاني فعرضت فيه آراءه النحوية والتصريفية، جمعتها من كتابه "شرح الحماسة لأبي تمام". وكتاب تلميذه الشريف أبي البركات الكوفي "البيان في شرح اللامع"، ولم أقف على رأي له في غير هذين الكتابين، ولذلك اقتصرت عليهما.

وقد صفت آراءه حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته، وناقشتها في ضوء آراء العلماء مبيناً الراجح منها. ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.
أسأل الله - تعالى - أن يجبر نقاصتنا بفضيلته، ويمحو إساءتنا بحسنته. وإنني أعتذر إلى كل واقف عليه من التقصير، سائلًا بسط العذر فيما طفى به القلم. وجرى به اللسان، وزاغ عنه البصر، وقصر عنه الفهم، وغفل عنه الخاطر، فالإنسان محل السهو والنسيان.
وان الحسنات يذهبن السنياث. وعلى الله تعالى التكلال.

* * *

المبحث الأول: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره^(١):

١. اسمه ونسبه:

هو أبو القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفَسُوْيِّيُّ الفارسي النحوي اللغوي. وعند الصدفي: زيد بن عبد الله بن علي الفسوسي^(٢). والصواب ما أثبتته، لاتفاق أغلب الكتب التي ترجمت له على ذلك، ولأنَّ تلميذه أبي البركات قد صرَّح بـأَنَّ اسْمَ وَالدَّهِ عَلَيْهِ^(٣). وـالفسوسي نسبة إلى فَسَّاً وهي مدينة من بلاد فارس، بينما وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخاً. ينسب إليها جماعة من العلماء، منهم أبو علي الفسوسي الفارسي. وأبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوسي الكبير. وأبو يوسف يعقوب بن سفيان بن زياد الفسوسي الصغير^(٤).

٢. مولده ونشأته وتقلاته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت له شيئاً عن سنة مولده ولا عن أسرته، ويبدو أنه ولد ونشأ بـفَسَّاً. وذكر القبطي أنه ابن أخت أبي علي الفارسي^(٥). وفي فَسَّاً نَزَدَ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي. وروى عنه كتاب الإِيِّاضَة. ثم خرج عن فارس إلى العراق وقصد الشام. واستوطن حلب لإِقْرَاءِ النحو بِهَا. فقرأ أهلها عليه النحو واستفادوا منه. ثم سُكِّنَ دُمْشِقَ مَدَّةً. وأقرأ بها النحو واللغة، وأملأ بها شرح الإِيِّاضَة لأبي علي الفارسي. وشرح الحماسة^(٦).

(١) انظر ترجمته في: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص ٤٨. تاريخ ابن عساكر (٤٨٢-٤٨١/١٩). إنباه الرواة (١٧/٢). معجم الأدباء (١٧٧٦/١١). بعية الطلب في تاريخ حلب (٤٠٥٤-٤٠٥١/٩). تاريخ الإسلام (٢٥٧/٢٤). الواقفي بالوفيات (١٥/٣٠). بعية الوعاة (١/٧٣). أبجد العلوم (٤٥/٢). هدية العارفين (٢٧/٤). الأعلام (٢٠/١٠).

(٢) انظر: الواقفي بالوفيات (١٥/٣٠).

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص ٢.

(٤) انظر: معجم البلدان (٤/٢٦٠-٢٦١). اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٤٣٢).

(٥) انظر: إنباه الرواة (٢/١٧).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٩)، إنباه الرواة (٢/١٧)، معجم الأدباء (١٧٧٦/١١)، بعية الطلب (٤٠٥١/٩). تاريخ الإسلام (٢٥٧/٢٤)، الواقفي بالوفيات (١٥/٣٠)، بعية الوعاة (١/٧٣)، أبجد العلوم (٤٥/٢)، هدية العارفين (٢٧/٦).

٢. شيوخه:

تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء علماء عصره، منهم:

- أبو حسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي (٤٢١هـ). ابن أخت أبي علي الفارسي، وعنه أخذ النحو. أوفده أبو علي إلى الصاحب القاسم بن عباد، فارتضاه وأكرم مثواه، وقربَ مجلسته^(١). قال عنه القسطي: "أحد أفراد الدهر، وأعيان العلم، وأعلام الفضل، وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي، ومنه أخذ، وعليه درس، حتى استعرق علمه واستحق مكانه"^(٢).

أخذ عنه أبو القاسم النحو، وروى عنه كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي^(٣).

- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنباري الهروي (٥٣٥هـ أو ٥٣٦هـ). الإمام المحدث الحافظ، من فقهاء المالكية. يعرف في بلده بابن السماك. كان ثقة ظابطاً دينياً فاضلاً. وكان يحج في كل عام ويقيم بمكة أيام الموسم وبحدث ثم يرجع إلى أهله له تصانيف، منها: المستدرك على الصحيحين، والسنّة والصفات، وفضائل القرآن، ودلائل النبوة^(٤).

سمع منه أبو القاسم الحديث^(٥).

- أبو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن أبي الحديد السلمي الدمشقي (٤٦٩هـ - ٤٨٦هـ). من كبار محدثي دمشق. كان ثقةً عدلاً، متقدداً لأحوال طلبة العلم والغرباء^(٦).

سمع منه أبو القاسم الحديث^(٧).

- أحمد بن أبي الفضل السلمي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبو القاسم الحديث^(٨).

(١) انظر: بيتمة الدهر (٤٤٤/٤)، إنباه الرواة (١١٦/٢)، بغية الوعاة (٤٤/١).

(٢) انظر: إنباه الرواة (١١٦/٢).

(٣) انظر: معجم الأدباء (١٧٧/١١)، بغية الطلب (٤٠١/٩)، بغية الوعاة (٩٤/١).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٤١/١١). تاريخ ابن عساكر (٢٧٠/٢٧)، التقى ص ٢٩٢-٢٩١، المت منتخب من كتاب السياق ص ٤٣٩-٤٣٨، تذكرة الحفاظ (٢/١١٠٨-١١٠٣)، تاريخ الإسلام (٢٩/٤٠٧-٤٠٧).

(٥) انظر: معجم الأدباء (١٧٧/١١).

(٦) انظر: زيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص ٥٢، العبر (٢٧١/٢)، شذرات الذهب (٢٢٢-٢٢٢/٢).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٩)، بغية الطلب (٤٠٥/٩)، تاريخ الإسلام (٢٥٧/٢٤).

(٨) انظر: بغية الطلب (٤٠٥/٩).

- أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبي القاسم
الحادي ^(١).

٤. تلامذته:

تصدر أبو القاسم للإقراء والتدريس سنين عديدة. فانتفع به خلق، منهم:
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٢٣-٥٦٦هـ).
الأديب والشاعر المشهور، وصاحب كتاب سر الفصاحة. أخذ الأدب عن أبي العلاء
المعربي وغيره. وسمع الحديث وبرع فيه. كان يرى رأي الشيعة الإمامية. مات بقلعة عَزَاز
مسماً ^(٢).

سمع من أبي القاسم بِمَيَا فارقِين ^(٣). وَحَدَّثَ عنه في كتابه سر الفصاحة ^(٤).

- أبو الفتىان عمر بن عبد الكري姆 بن سعدويه بن مهمت الدهستاني الرواسي
(٤٢٨-٥٠٣هـ). الإمام المحدث المكثر الجوال. رحل البلاد وسمع الكثير. واتفقوا على
صدقه وثقة دينه. قيل: سَمِعَ من ثلاثة آلاف وست مئة شيخ. قال الحافظ محمد بن علي
الهمذاني: ما رأيت في الدنيا أحفظ منه ^(٥).

سَمِعَ من أبي القاسم الحديث ^(٦).

- أبو الحسن علي بن طاهر بن جعفر بن عبد الله القيسى السلمى النجوى (٤٣١-٥٥٥هـ).
كان ثقة. وكانت له حلقة في جامع دمشق وقف فيها خزانة كتب ^(٧).
أخذ عن أبي القاسم علم العربية بدمشق ^(٨).

(١) انظر: سر الفصاحة ص ٢٥٩-٢٥٨، بغية الطلب (٤٠١/٩).

(٢) انظر: تاريخ ابن عساكر (٢٢-١٨٩/١٩٢)، بغية الطلب (٤٠١/١٠)، تاريخ الإسلام (٢٠٠/٢١)،
الوافي بالوفيات (١٧/٢٧١-٢٧٤)، فوات الوفيات (١/٧١٥-٥٧٥)، الأعلام (٤/١٢٢).

(٣) انظر: بغية الطلب (٤٠١/٩).

(٤) انظر: ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف ص ٧٢، تاريخ ابن عساكر (٤١/٤٢-٢٧٦/٢٧٩)، تكميلة الإكمال (٢/٧٤٦)، سير
أعلام النبلاء (١٤/٣١٧-٣٢٠).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤١/١٩)، بغية الطلب (٤٠١/٩)، تاريخ الإسلام (٢٤/٢٥٧).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤١/٤٢)، إنباه الرواة (٢٨٢/٢)، معجم الأدباء (١٢/٢٥٧-٢٥٩)، بغية الوعاة
(٢/١٧٠).

(٨) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٤/٤٨٢)، بغية الطلب (٤٠١/٤).

- الشريفي أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد الحسيني الزيدي الكوفي (٤٢٢-٥٣٩هـ). من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث. سمع يقول: أنا زيدي المذهب لكنني أفتى على مذهب السلطان، يعني: أبا حنيفة. له كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني^(١).

أخذ عن أبي القاسم النحو، حيث قرأ عليه كتاب "الإيضاح" بحلب عند رحلته إليها من الكوفة في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربع مئة. وروى الناس كتاب "الإيضاح" عنه عن أبي القاسم المدة الطويلة بالكوفة^(٢).

- القاضي أبو المفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي بن الحسين القرشي الدمشقي الشافعي (٤٤٢-٤٤٥هـ أو ٢٤٥هـ). المعروف بابن الصائغ. ولد قطاء دمشق، وكان إماماً فقيهاً. عالماً بالعربية. حسن السيرة^(٣).

د. منزلته العلمية:

المرأ أبو القاسم بمختلف علوم عصره. فكانت معارفه متنوعة وثقافته واسعة، وكان الغالب عليه علم النحو واللغة. قال عنه تلميذه أبو الحسن علي بن طاهر النحوي: "كان قد اطلع على كل علم ومقالة رحمه الله"^(٤). وقال ابن العديم: "كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة"^(٥). وقال أبو محمد هبة الله بن الأكفاني: "كان عالماً بعلم اللغة والنحو"^(٦). وقال ياقوت الحموي: "كان علامة فاضلاً نحوياً لغوياً مشاركاً في عدة علوم"^(٧).

(١) انظر: إنباه الرواة (٢/٢٢٤-٢٢٧). سير أعلام النبلاء (٢٠/١٤٥-١٤٦). العبر (٤/١٠٨). بغية الوعاة (٢/٢١٥).

(٢) انظر: إنباه الرواة (٢/٢٢٥، ٢٢٦). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧).

(٣) انظر: التحبير (٢/٣٨٤). تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١) (٦٤/٣٤٢). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). شذرات الذهب (٤/١٠٥).

(٤) انظر: تاريخ ابن عساكر (٩/٤٨٢). بغية الطلب (٩/٤٠٥٣).

(٥) انظر: بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

(٦) انظر: ذيل تاريخ العلماء ص ٤٨.

(٧) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٦-١٧٧).

٦. وفاته:

يُكاد يجمع من ترجموا له على أن وفاته كانت بطرابلس الشام^(١). لكن اختلفوا في سنة وفاته، فمذكر بعضهم أنه توفي في ذي القعده - وقيل: في ذي الحجه - سنة سبع وستين واربعه منه^(٢).

ونقل ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني أنه توفي في ذي الحجه سنة سبع وتسعين وأربعه منه^(٣).

والظاهر أن القول الأول هو الأقرب إلى الصواب، لأمور:

أحدها: أنه هو المشهور في كتب التراجم.

الثاني: أن ما نقله ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني مخالف لما صرّح به في كتابه “ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم”. وهو أنه توفي في ذي الحجه سنة سبع وستين واربعه منه^(٤).

الثالث: أنه، عندما قرأ عليه الشريف أبو البركات كتاب الإيضاح بحلب سنة خمس وخمسين وأربعه منه كان معمراً^(٥). وهذا يثبت صحة القول الأول.

الرابع: أن لقططي قد شكك في صحة القول الثاني وقال: “في هذا القول نظر، فإنه يكون قد مات قبل ذلك”^(٦).

٧. أثاره:

لم تذكر دعكتب التراجم من آثاره إلا كتابين^(٧). وظاهر كلام ياقوت الحموي أنه صَفَّ غيرهما. حيث، قال: ”وله شرح الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي. وشرح الحماسة لأبي

(١) انظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ص ٤٨، تاريخ ابن عساكر (٤٨٢/١٤٢)، أبايه الرواة (١٧٧/٢)، بغية الوعاة (٢٧٢/١)، هدية العارفين (٤٣٧/١).

(٢) انظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ص ٤٨، معجم الأدباء (١٧٧/١١)، بغية الطلب (٤٠٥٤-٤٠٥٣)، بغية الوعاة (٤١٢/١)، أبجد العلوم (٤٢/٢).

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨٢/١٤٢)، واطهر الوافي بالوفيات (١٥/٢٠).

(٤) انظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص ٤٨.

(٥) انظر: أبايه الرواة (١٧٧/٢).

(٦) انظر: أبايه الرواة (١٧٧/٢).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٤)، أبايه الرواة (١٧٧/٢)، معجم الأدباء (١٧٧/١١)، بغية الطلب (٤٠٥١)، تاريخ الإسلام (٣٤٧/٢٥)، الوافي بالوفيات (١٥/٢٠)، بغية الوعاة (٤١٢/١)، هدية العارفين (٤٣٧/١).

تمام، وغير ذلك^(١). ولم أقف على غير هذين الكتابين، وهما:

- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. لم أقف عليه. نقل عنه تلميذه أبو البركات الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع^(٢).

- شرح الحماسة لأبي تمام^(٣). وهو شرح مختصر تَعَقَّب فيه أبو القاسم ما ينبغي تعقبه، وَتَكَلَّمُ على ما لا يحسن السكوت عليه مما لا يستغني عنه الطالب.

منه نسخة خطية في مكتبة "الله لي" باستانبول تحت رقم ١٨١٢). ومنها صورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بمصر تحت رقم (٥١٨) أدب)، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٤٠٢٢).

وقد حَقََّ الكتاب من أوله إلى نهاية باب المراثي الدكتور محمد عثمان علي، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة - فرع الخرطوم. وطبع الكتاب مرتين باسم "شرح كتاب الحماسة"، الأولى في دار الأوزاعي بيروت، والثانية في مكتبة الفاقفة الدينية بالقاهرة. وعنوان الكتاب المطبوع يخالف ما جاء على طرّة المخطوط وهو "شرح الحماسة لأبي تمام".

* * *

(١) معجم الأدباء (١٧٧/١١).

(٢) انظر: ص ٢٩.

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٩)، إناء الرواة (١٧٧/٢)، معجم الأدباء (١٧٧/١١)، بغية الوعاة (١٦٧٢/١).

المبحث الثاني: آراؤه النحوية والتصريفية:

أ. حد الكلام:

قال أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي: "وحَدَّ شِيخُنَا أَبُو القَاسِمِ زِيدَ بْنَ عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ - رَحْمَةُ اللَّهِ - فَقَالَ: الْكَلَامُ: كُلُّ جُملَةٍ مُفِيدَةٌ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنْ غَيْرِهَا فِي الإِفَادَةِ" (١). يرى أبو القاسم أنَّ الْكَلَامَ لَا يَطْلُقُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ. وَهَذَا مَذْهَبُ جَمِيعِ النَّحْوَيْنِ (٢). وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَبِيبِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ: "وَبَيْنَ لَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءِ أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَهَا مَوَاضِعَ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ: إِنْ يَضُرَّ يَاتِينَا، وَأَشْبَاهُ هَذَا، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا" (٣). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ أُخْرَى: "وَاعْلَمُ أَنَّ قَلْتَ إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بِهَا، وَإِنَّمَا تَحْكُمُ بِهَا بَعْدِ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا، نَحْوُ: قَلْتَ: زِيدٌ مَنْطَلِقٌ، لَأَنَّهُ يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ: زِيدٌ مَنْطَلِقٌ، وَلَا تَدْخُلْ "قَلْتَ" (٤).

واحتاجَ الْجَمِيعُونَ عَلَى صَحةِ مَذْهَبِهِمْ بِمَا يَلِي (٥):

١- أَنَّ الْكَلَامَ مَا خُوَذَ مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْجَرْحُ وَالْتَّأْثِيرُ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ التَّأْثِيرُ بِالْتَّامِ الْمُفْهُومِ دُونَ غَيْرِهِ.

٢- أَنَّ الْكَلَامَ أَخْصُ مَرْزاً إِلَيْهِ إِنْسَانٌ، وَهُوَ إِفْهَامُهُ بِالْقَوْلِ غَيْرِهِ مَا فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا لَا يَتَمَمُ إِلَّا بِالْفَائِدَةِ.

٣- قَوْلُهُمْ لِمَنْ يُورِدُ مَا تَقْلِيلُ فَائِدَتِهِ: هَذَا لَيْسُ بِكَلَامٍ.

٤- أَنَّ الْكَلَامَ اسْمُ الْمُصْدَرِ، وَذَلِكَ الْمُصْدَرُ - وَهُوَ التَّكْلِيمُ - مَوْضِعُ الْمُبَالَغَةِ وَالْتَّكْثِيرِ: لَأَنَّ فَعْلَهُ "كَلَمٌ" دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ. فَلَمَّا جَرِيَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يَرَادَ بِهِ التَّكْثِيرُ، وَأَقْلَلُ أَحْوَالَ التَّكْثِيرِ وَالتَّكْرِيرِ أَنْ يَكُونُ وَاقِعًا عَلَى جُمْلَةٍ.

٥- أَنَّ الْكَلَامَ مُؤَكِّدٌ لِكَلْمَتِهِ، وَكَلْمَتُهُ مُفِيدٌ لَا مُحَالَةٍ. فَالْمُؤَكِّدُ لِهِ كَذَلِكَ، لَأَنَّ الْمُصْدَرَ الْمُؤَكِّدُ نَائِبٌ عَنْ تَكْرِيرِ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ.

(١) البيان في شرح اللمع ص. ٢.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص. ٢٢. التبيين ص. ١١٣. شرح الإيضاح للعكبري ص. ٢٩.

(٣) الكتاب (١٤/١).

(٤) الكتاب (١٢٢/١).

(٥) انظر: الخديانص (٢١/١)، التبيين ص. ١١٤-١١٦، المتبوع ص. ١١٤-١١٥، اللباب (٤٢-٤١/١)، شرح الإيضاح للعكبري ص. ٢٠-٢٠، شرح الفيء ابن معطٍ ص. ١٩١-١٩٢، الهمم (٤٤/١).

وذهب بعض النحويين^(١) منهم الربعي^(٢). والصimirي^(٣) إلى أنه يطلق على المفید وغير المفید. وعزا الثماني^(٤) هذا المذهب إلى أهل اللغة. وذكر أن النحويين لا يطلقونه إلا على المفید. وعزاه أبو البقاء العکبی إلى بعض اللغويین^(٥).

وأنکر ابن سنان اشتراط النحويين الفائدة في حد الكلام وقال: "وذلک أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل. والمهمل: مال لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها لشيء من المعانی والفوائد. والمستعمل: هو الموضوع لمعنى أو فائدة. فلو كان الكلام هو المفید عندهم. وما لم يفده ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين. بل كان يجب أن يسلبوا مال لم يفده اسم الكلام رأساً"^(٦).

وقد أنکر ابن فارس نسبة ذلك إلى اللغويین. ونقله عن بعض الفقهاء. قال: "وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنَّ الكلام على ضررين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل: هو الذي لم يوضع للفائدة. والمستعمل: ما وضع ليفيد... وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام. وإنما ذكروه في الأبنية المهمللة التي لم تقل عليها العرب. فقد صحَّ ما قلناه من خطأ من زعم أن المهمل كلام"^(٧).

وحجة هذا المذهب "أن الاستيقاظ موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد. وهو التأثير. فكان اللفظ شاملًا لهما. يدل عليه أنك تقول: تكلَّم كلمةً وما تكلَّم بكلمة. فيؤكِّد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكِّد بالكلام، فيلزم من ذلك إطلاق العبارتين على شيءٍ واحدٍ"^(٨).

وردَّ بأن هذين اللفظين مشتركان في أصل التأثير لا في مقداره. وذلك أن الكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير. والخاص غير المطلق. يدل على ذلك أن الكلم -بمعنى

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٢. التبيين ص ١١٢.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٢-٢٣.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٧٥).

(٤) انظر: شرح الملمع ص ٢.

(٥) انظر: المتبوع ص ١٤٤.

(٦) سر الفطاحة ص ٢١.

(٧) الصاحبي ص ٤٧.

(٨) التبيين ص ١٢٠.

الجرح - يؤثر في النفس تأثيراً تاماً وهو الألم مثلاً، والكلام كذلك، فإنه يؤثر تأثيراً تاماً. بخلاف الكلمة المفردة فإن تأثيرها قاصر، لأنها تحتاج إلى غيرها للتحدث تأثيراً تاماً.^(١) والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور، لأن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَقّ يَسْمَعُ كَلْمَانِهِ ﴾^(٢)، فإنه يعطي الأمان ليسمع الكلام القائم المعنى. ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام. فإنه لو قال: "والله لا سمعت كلامك". فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنٍ تامٍ لم يحيط به.^(٣)

٢. حد الاسم:

قال أبو البكريات الكوفي: "والذي كان يعتمد أ أصحاب أبي علي، وهو الذي أملأه علينا شيخنا أبو القاسم: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمناً معنٍ ما يجوز الإخبار عنه. فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظاهرة، نحو: زيد وعمرو ... وما تضمن معنٍ ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:

أحدهما: ما يكون فيه معنٍ الاستفهام. نحو: كيف وأين
والضرب الآخر: أسماء الأفعال...."^(٤)

يرى أبو الناسيم أن الاسم هو: ما جاز الإخبار عنه. أو كان متضمناً معنٍ ما يجوز الإخبار عنه. وهو قريب مما حكي عن المبرد. حيث قال: الاسم ما أخبر عنه^(٥). وإليه ذهب ابن السراج في كتابه الموجز^(٦). وأبو علي في الإيضاح^(٧). وإنما قال أبو القاسم: "أو كان متضمناً معنٍ ما يجوز الإخبار عنه" ردًا على من قال: إن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه. نحو: كيف وأين ومتى وصَهْ وَمَهْ وما أشبه ذلك^(٨).

(١) انظر: التبيين ص ١٩٤.

(٢) سورة التوبة من الآية (٦).

(٣) انظر: التبيين ص ١٩٥.

(٤) البيان ج ١.

(٥) انظر: اصلاح لحلل ص ٨.

(٦) انظر: دل ١٧.

(٧) انظر: دل ٣٥.

(٨) انظر: الأبحاث في علل النحو ج ٣، المفتتح ص ٧٠، اصلاح الجليل ص ٦٩.

فهذه الكلمات أسماء، لأنها - في نظره - في معنى ما يجوز الإخبار عنه. فـ"كيف" اسم للحال، وأين" للمكان. والحال والمكان يصح الإخبار عنهما، وـ"صَهْ" وـ"مَهْ" معناهما: السكوت والكف، والسكوت والكف يخبر عنهما^(١).

قال العكبري: " وإنما منع من الإخبار عن هذه الأسماء ما عرض فيها من معنى الحرف كالاستفهام والشرط. والإخبار في الحقيقة عن المسمى، والمسمي بهذه الأسماء في الأصل الزمان والمكان والحال، وكلها يخبر عنها، والمانع من الإخبار عنها لا يمنع من إطلاق جواز الإخبار عنها. إلا ترى أن اليوم والليلة وعند - في حال كونها ظروفًا - يمتنع الإخبار عنها. ولكن كان ذلك لأمر عارض ولم يمنع ذلك من دخولها تحت جواز ما يخبر عنه. كذلك في هذه الأسماء لا فرق بينهما إلا أن العارض فيها مستمر وفي اليوم والليلة ونحوهما قد يزول "^(٢).

ويرى أبو البركات الكوفي أن الاستفهام تعتبره بجوابه. فكل ما كان جوابه مخبراً عنه فهو اسم، تقول: كيف زيد؟ فيقول لك: صالح، وصالح يجوز الإخبار عنه. وكذلك أين ومتى وكم وما أشبه ذلك^(٣).

وهذا الكلام فيه نظر: لأن صالحاً - هنا - لا يجوز الإخبار عنه، وإنما هو مخبر به، ومثله في الدار أو "عندك" في جواب من قال: أين زيد؟. فهذه الكلمات لا يخبر عنها. ويرى ابن أبي الربيع أن قوله: "ما جاز الإخبار عنه" كافٍ في إقامة التعريف، لأن معنى "ما جاز": ما جاز من جهة تصوّره أن يُخبر عنه، أي: ليس في وضع الاسم ما يضاد الإخبار عنه. فـ"سبحان الله" - مثلاً - معناه معنى: براءة الله من السوء، فإذا كان "سبحان" في كلامهم بمعنى "براءة" فيجوز من جهة تصوّره الإخبار عنه، كما يجوز الإخبار عن "براءة". لكن العرب رفضت ذلك. فألزمت "سبحان" طريقة واحدة. فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمحرج لها عن أن تكون مما يتضمن الإخبار عنه. وكذلك جميع الأسماء التي لا تتصرف، مثل: إذ، وإذا، ومتى، وأين، وكيف، إذا رجعت إلى تصوّر مدلولاتهارأيت الإخبار عنها ممكناً سائغاً، فـ"صَحْ" بما ذكر أن التعريف جامع^(٤).

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص ١٢، شرح ايضاح أبي علي الفارسي ص ٣٣-٣٤.

(٢) شرح ايضاح أبي علي ص ٣٤.

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص ١١.

(٤) انظر: الحكافي ص ٧٦-٧٨.

وهذا -ولا ريب- تحويل للكلام مالا يحتمل، وفهم بعيد لا يدل عليه سياق النص لا من قريب ولا من بعيد. فليس في الكلام ما يدل على أنَّ المراد من قوله: "ما جاز" أي ما جاز من جهة صوره أن يخبر عنه.

وقد أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى إنَّ أبا البركات الأنباري ذكر أنها تجاوزت سبعين حداً. وقال: " ومنهم من قال: لا حد له "١١).

وأورد له ابن فارس حدوداً كثيرة نسبها إلى سيبويه، والأخفش، والمبرد، والكسائي، والفراء، وغيرهم ١٢). وعقب عليها بقوله: " وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة "١٣).

أما سيبويه فلم يصرح له بحدٍ وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال: " فالاسم: رجل، وفرس، وحاطط "١٤). وعلل أصحابه بذلك فقالوا: " ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل "١٥). وقال ابن السيد: " والأشبه عندي أن يكون جعل تعريفه من الحد كالحد له. فإن قيل: فلمن خص سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف؟ فالجواب: أنَّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعان عليه "١٦). وقال ابن الشجري: " ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن. وعَوْلَ على أنه إذا كان الفعل محدوداً، والحرف محصوراً معدوداً. فما فارقهما فهو اسم "١٧).

وقيل: مذهب سيبويه أنَّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال ابن فارس: " سمعت أبا عبد الله بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: مذهب سيبويه أنَّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال: وذلك أن سيبويه قال: " إلا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضْرِبَ يأتينا، وأشباه ذلك. لم يكن كلاماً ". قال: فدل هذا على أنَّ الاسم عنده ما صَلَحَ له الفعل "١٨).

(١) أسرار العربية در ٢٧.

(٢) انظر: الصاحبي ص ٤٩-٤٨.

(٣) الصاحبي ص ٢٩.

(٤) الكتاب (١٢/١).

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ٤٩.

(٦) إصلاح الخلل ص ١٦.

(٧) أمالى ابن الشجري (١٥/٢).

(٨) الصاحبي ص ٨.

وَلَعَلَّ مِنْ أَفْضَلِ مَا حَدَّبَهُ الاسمُ هُوَ قَوْلُهُمْ: "لَفْظٌ يَدلُّ عَلَى مَعْنَىٰ فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مَقْتَرٍ بِزَمَانٍ مَعِينٍ وَضِعَّاً".^(١)

قولهم: "لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف^(٢). وقولهم: "يَدلُّ عَلَى مَعْنَىٰ فِي نَفْسِهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْحَرْفِ، لَأَنَّهُ يَدلُّ عَلَى مَعْنَىٰ فِي غَيْرِهِ".^(٣) وقولهم: "غَيْرِ مَقْتَرٍ بِزَمَانٍ مَعِينٍ" احْتِرَازٌ مِنَ الْفَعْلِ، لَأَنَّهُ يَدلُّ عَلَى الزَّمَنِ.^(٤) وقولهم "معِينٌ" احْتِرَازٌ لِلْمُصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَمَا جَرَى مِنْهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَىٰ مَقْتَرٍ بِزَمَانٍ مِنْ مَبْهِمِهِ فِي رَأْيِ بَعْضِهِمْ".^(٥) وقولهم: "وَضِعَّاً" لِيُدْخِلَ فِي الْحَدِّ قَوْلُهُمْ: "مَضْرِبُ الشَّوْلِ" وَنَحْوُهُ، لِأَنَّ دَلَالَةَ الْإِسْمِ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الزَّمَنِ لَمْ تُعْرَفْ مِنَ الْوَضْعِ، وَإِنَّمَا عُرِفَتْ بِالْعُرْفِ أَوْ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْمَضَافِ، أَلَا تَرَى أَنَّ "مَضْرِبَ الشَّوْلِ" مَعْلُومُ الزَّمَانِ مِنْ عَادِتِهِمُ الْمُطْرَدَةِ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ فِيهِ: وَقْتُ مَضْرِبِ الشَّوْلِ، فَحَذْفُ الْمَضَافِ لِلْعِلْمِ بِهِ".^(٦)

٣. اشتراق كلمة "اسم":

قال أبو البركات: "قال شيخنا -رحمه الله-: وَاشتراقُ الاسمِ مِنَ السُّمُوِّ فِي الْمَعْنَىٰ غَيْرُ ظَاهِرٍ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النَّظَرَ فِي عِلْمِ الْاشتِراقِ، وَذَلِكَ أَنَّ السُّمُوَّ هُوَ الْعُلُوُّ وَالْأَرْتَفَاعُ وَالْإِسْمُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَىٰ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي حَدِّهِ مَا يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا أَنْعَمَتِ النَّظَرُ وَأَنْصَفَتِ نَفْسَكَ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَاهُ فِي الْإِسْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا مُرِيَّ بِكَ لَهُ اسْمٌ كَانَ مَجْهُولًا خَامِلًا لَا يُذَكَّرُ وَلَا يُعْرَفُ، فَيُكَوِّنُ الْإِسْمُ فِيهِ مَعْنَىٰ السُّمُوِّ".^(٧)

يرى أبو القاسم أن الاسم مشتق من السمو والعلو وهذا رأي البصريين^(٨) وإنما سُمي اسمًا بناء على هذا الرأي لوجوه منها:

(١) انظر: التبيين ص ١٢٢، شرح إيضاح أبي علي ص ٤٧، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٦٢-٢٦٣، كشف النقاب ص ٧.

(٢) انظر: اصلاح الخلل ص ١٥.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥/٢)، شرح الحدود النحوية ص ٢٦٢.

(٤) انظر المصدررين السابقيين.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥/٢)، المرتجل ص ٨، المتبوع ص ١١٨.

(٦) انظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص ٤٨، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٢).

(٧) البيان في شرح اللمع ص ٧.

(٨) انظر: الكتاب (٤٤/٢)، الأصول (٢٦/٢)، مشكل اعراب القرآن (١٦/١)، أمالي ابن الشجري (٢٨٠/٢)، الإنتحاف ص ١، التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٢٢، شرح الملوكي في التصريف ص ٤٠.

١. ماذكره أبو القاسم وهو أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجھولاً لا يذكر ولا يعرف. فهو كالشيء المنخفض. فإذا سُمِي ارتفع^(١).

٢. أنه سما على مسماه. وعلا على ما تحته من معناه. فسُمِي اسمًا لذلك^(٢).

٣. أن أقسام الكلمة لها ثلاثة مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم. ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل. ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف. فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه. والفعل يخبر به ولا يخبر عنه. والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه. فقد سما على الفعل والحرف. أي: ارتفع^(٣).

ونقل عن الكوفيين أنه مشتق من الوسم وهو العلامة. لأنَّ الاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به^(٤).

والذى يظهر أنَّ هذا قول متأخرى الكوفيين. فقد حرق الدكتور محمد خير الحلوانى المسألة في كتابه "الخلاف النحوى"^(٥). وذكر أن شيوخ الكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب يقولون بقول البصريين.

ومما يفيد هذا القول أنَّ الزجاجي قد نفى أن يكون للكوفيين رأى مخالف في هذه المسألة. حيث قال: "أجمع علماء البصريين. ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلأً مستندأً إلى من يوثق به. أنَّ اشتقاق اسم من سموت"^(٦).

ومما يرجح هذا القول - أيضًا - أنَّ الزجاج - تلميذ المبرد وثعلب - قد ذكر أنه أول من تحدث عن اشتقاق اسم^(٧).

وحجة مذهب البصريين ما يأتي:

(١) انظر: البيان في شرح المعنى ص.٧، أمالى ابن الشجاعي (٢٨٠/٢)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١١٢/١).

(٢) انظر: معانى القرآن واعرابه (٤٠/١)، أسرار العربية ص.٢٢، الإقليد ص.١٥.

(٣) انظر: علل التحوضص (١٣٨)، الإنصاف ص.٧، اللباب (٤٦/١).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (٦٧/١)، أمالى ابن الشجاعي (٢٨٤/٢)، الإنصاف ص.٦، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص.٣، شرح الفية ابن معطٍ ص.٢٨.

(٥) انظر: حـ ٢٢٢ - ٢١٦.

(٦) انظر: اشتقاق أسماء الله ص.٢٣٢.

(٧) انظر: المصباحين ص.٥٣، رسالة المذاكرة ص.١٣١، كتاب الإنصاف والم مقابلة الخلافية ص.١٣٣.

١. أَنْكَ تقول في تصغيره: سُمِّي، ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول: وُسِّيْم،
كما تقول في تصغير عِدَّة: وُعَيْدَةٌ^(١).

٢. أَنْكَ تقول في تكسيره: أَسْمَاء، ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول في
تكسيره: أَوْسَام. فلما قيل: أَسْمَاء، دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم^(٢).

٣. أَنْكَ تقول: أَسْمَيْتَه، ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول: وَسَمَّتُه، فلما قيل:
أَسْمَيْتَه، دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم^(٣).

٤. أَنَّ الهمزة في أَوْلَه همزة تعويض، وهمزة التعويض إنما تقع عوضاً عن حذف الامر لا
عن حذف الفاء^(٤).

والحق أنَّ مذهب الكوفيين له وجه قويٌّ من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة
التصريف الذي هو أعلى صوتاً وأصدق حكمًا في هذه المسألة.

٤. حد الفعل:

قال أبو البركات الكوفي: "والذي كان يعتمد شيخنا في حَدُّ الفعل: مَا دَلَّ عَلَى
حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، أو ما يكون عاماً في حاضرٍ ومستقبلٍ. وهذا معنى حَدُّ
سيبوبيه"^(٥).

يرى أبو القاسم أنَّ الفعل هو: ما دَلَّ عَلَى حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، أو ما يكون
عاماً في حاضرٍ ومستقبلٍ. وإلى مثل هذا ذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج^(٦)
والزجاجي^(٧).

(١) انظر: أمالى ابن الشجري (٢٨٢/٢). الإنصاف ص ١٢. كشف المشكك في النحو ص ١٢٥. التبيين ص ١٢٣.
شرح الشافية للرضي (٢٥٩/٢).

(٢) انظر: أمالى ابن الشجري (٢٨٢/٢). أسرار العربية ص ٢٤. شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص ٤٦. الإقليد
ص ١٥٤.

(٣) انظر: الإنصاف ص ١٠. المتبوع في شرح اللمع ص ١١٨. شرح المفصل لابن يعيش (٢٢/١). شرح الملوكي
ص ٤٠٥.

(٤) انظر: أمالى ابن الشجري (٢٨٢/١). التبيين ص ١٣٥. شرح ألفية ابن معطٍ ص ٢١٨.

(٥) البيان في شرح اللمع ص ١٦.

(٦) انظر: الأصول (١٣٨/١).

(٧) انظر: الجمل ص ١. الإيضاح في علل النحو ص ٥٢.

وهذا الحد مأمور من قول سيبويه في حد الفعل: "وَمَا الفعل فِي مِثْلِهِ أَخْذَتْ مِن لفظِ أَحَدَثِ الْأَسْمَاءِ، وَبُنِيتْ لِمَا ماضٍ، وَلَمْ يَكُونْ وَلَمْ يَقُعْ، وَمَا هُوَ كَاتِنْ لَمْ يَقْطَعْ"^(١). بل قال بعضهم: إن سيبويه قد أدى في حد بالغاية، وهو أسلم من غيره؛ لأنّه قال: "مِثْلَهُ". والأمثلة بالأفعال أحق منها بالأسماء والحرروف، وبين أنّها مشتقة من المصادر. فيدخل في حد "كان" الناقصة وأخواتها، فإنّها وإن لم يكن لها حدٌ فإنّها مشتقة من المصدر^(٢).

وقد اختلف النحويون في حد الفعل اختلافاً شديداً، واضطربوا في تحقيق ماهيته، ولم تسلم حدودهم من الاعتراض^(٣). فقد اعترض على حد أبي القاسم بأنّه أورد في الحد لفظ "ما" وـ"أوّه" وهما من الألفاظ التي لا تذكر في الحدود. وأنّه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما لا يدل على حدث كان الناقصة وأخواتها، ونعم، وبس، وعسى، وأنّه لا يمنع دخول أسماء الأفعال، فإنّها تدل على الحدث والزمان^(٤).

واعترض على حد سيبويه بأنّه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداث للمسمية لا للأسماء، وأنّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، وهي ليس وعسى ونعم وبس^(٥). وأجيب عمّا اعترض به على سيبويه بأنّه يتحمل أن يريد به أحداث أصحاب الأسماء، فمحذف المضاف، أو أراد بالأسماء المسمية، أو أن الإضافة فيه على معنى "من"؛ لأنّ الأسماء منها أحداث وغير أحداث، والأحداث بعض الأسماء، فكانه قال: من لفظ الأحداث التي هي بعض الأسماء^(٦).

(١) الكتاب (١٢/١).

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص ٣٧ و ٣٨، التبيين ص ٤٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٢-٥٣، الصاحبي ص ٥٢، شرح عيون الإعراب ص ٣٧-٣٨، اصلاح الخطل ص ٢١-٢٢، شرح الجمل لابن خروف ص ٤٢، التبيين ص ١٣٩-١٤٢، المتبوع ص ١٢٥، المنهاج (١١٤-١١٥).

(٤) انظر: اصلاح الخطل ص ٢٣، التبيين ص ٤١، شرح ابن يعيش (٣/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٩-١٧)، البسيط ص ٩٦.

(٥) انظر: اصلاح الخطل ص ٢٣، التبيين ص ٤٠.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٦١/١)، النكت (١٦١/١)، شرح الكتاب للصفار (٢٢١/١-٢٢٤)، التبيين ص ١٤-١٦، المنهج (١١٤-١١٥).

أما الأفعال التي لا مصادر لها فهي وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية، فكأنَّ سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أو تقديرأً، وإن لم يصرح بذلك^(١).

وَلَعَلَّ مِنْ أَصَحَّ مَا حُدِّبَ بِهِ الْفَعْلُ قَوْلُهُمْ: "لَفْظٌ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَىٰ فِي نَفْسِهِ مَقْتَرٌ بِزَمْنٍ مَعْنَىٰ وَضْعًا"^(٢).

فقولهم: "لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف^(٣). وقولهم: "يدل على معنى في نفسه" احتراز من الحرف^(٤). وقولهم: "مقترن بزمن" احتراز من الاسم^(٥). وقولهم: "معين" احتراز من المصدر وأسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمن مبهم في رأي بعضهم^(٦). وهو احتراز -أيضاً- من "الصبوح" و"الغَبَقَةُ": فإنهما يدلان على مصدر وهو الشرب، وعلى زمن وهو الصباح والعشي. إلَّا أَنَّهُ غَيْرَ مَعِينٍ لَا يُعْرَفُ هَذَا الصَّبَاحُ وَهَذَا الْعَشِيُّ مِنْ أَيِّ يَوْمٍ هُمَا^(٧). وقولهم: "وضعاً" ليدخل في الحد "كان" الناقصة وأخواتها. وعسى، ونعم، وبئس، فهذه الأفعال وُضِعْتُ أَوْلَى لِتَدْلِيلٍ عَلَى الزمان والمصدر، ولكن طرأ عليها طارى آخر جها من الوضع الأول^(٨).

٤. حقيقة الإعراب:

قال أبو البركات الكوفي: "قال شيخنا أبو القاسم فيما أملأه علينا من شرح الإيضاح لأبي علي: والرفع والنصب والجر ليس بحركة في الحقيقة، وإنما الحركة الضم والفتح والكسر، فهذه هي الحركات، وإنما الرفع والنصب والجر أسماء للإعراب الذي هو الحركات فتجري عليه على سبيل التوسيع"^(٩).

(١) انظر: إصلاح الخلل ص ٢٢. شرح الكتاب للصفار (١٢١/١).

(٢) انظر: ثمار الصناعة ص ١٤١. اللباب (٤٨/١). المتبوع ص ١٢٥. شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٦٦.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص ١٥.

(٤) انظر: المترجل ص ١٤. شرح المقدمة المكافحة ص ٨٣٧.

(٥) انظر: الواافية في شرح الكافية ص ٢٥٤. الفوائد الضيائية (٢٢٨/٢).

(٦) نظر: أمالي ابن الشجري (١٢/٢). المترجل ص ١٤. التبيين ص ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٩٥/١). شرح ألفية ابن معط للرعيني. السفر الأول. ص ٨٧. عمدة ذوى الهمم ص ١٦١.

(٨) انظر: شرح المقدمة المكافحة ص ٢٢٧. شرح الكافية لابن القواوس (٤٨٧/٤-٤٨٨). شرح ألفية ابن معط للرعيني. السفر الأول. ص ٩٠-٨٩. الفوائد الضيائية (٢٢٩/٢).

(٩) البيان ص ٢٩.

يرى أبو القاسم أن الإعراب لفظي وهو عبارة عن الحركات. وهو مذهب جماعة من النحويين منهم ابن درستويه^(١). وابن الحاجب^(٢). وابن مالك^(٣). وابن هشام^(٤). وَتَسْبَّبَ ابن مالك هذا المذهب إلى المحققين^(٥). وعزاه السيوطي إلى الجمهور^(٦).

وحجة هذا المذهب أنه لا شيء يتبيّن به إعراب المعرب إلا بهذه الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال. وعلى هذا فيكون الإعراب عبارة عن الحركات^(٧).

وذهب آخرون - منهم أبو علي الفارسي^(٨). والصimirي^(٩). وابن الخشاب^(١٠). والأباري^(١١) - إلى أن الإعراب معنوي. وهو عبارة عن الاختلاف أو التغيير. ونقل أبو البقاء هذا المذهب عن الجمهور^(١٢). قال أبو حيان: وهو ظاهر قول سيبويه^(١٣).

وحجة هذا المذهب ما يلي^(١٤):

١. أن الإعراب هو: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها. والاختلاف معنوي للفظ.
٢. أنه يقال: حركات الإعراب. فلو كانت الحركات هي الإعراب لامتنعت الإضافة؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.
٣. أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعراباً.
٤. أن الحركة قد تزول في الوقف مع الحكم بالإعراب.

(١) انظر: شرح النحو لابن يعيش (٧٢/١).

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ص ٢٢٧-٢٢٨. إمامي ابن الحاجب ص ٥١٩-٥٢٠.

(٣) انظر: التسهيل ص ٧. شرح التسهيل (١٢/١).

(٤) انظر: أوضح المسالك (٣٩/١).

(٥) انظر: شرح التسهيل (١٢/١).

(٦) انظر: الهمزة (٥٢/١).

(٧) انظر: التدليل والتكميل (١١٦/١).

(٨) انظر: الإيضاح (١/١).

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة (٧٦/١).

(١٠) انظر: المرتجى ص ٣٤.

(١١) انظر: أسرار العربية ص ٣٣.

(١٢) انظر: التبيين ص ١٦٧. شرح ايضاح أبي علي ص ٧٤.

(١٣) انظر: التدليل والتكميل (١١٦/١). وانظر: الكتاب (١٢/١).

(١٤) انظر: المقتضى (٩٨-٩٩/١) أسرار العربية ص ٣٢. اللباب (١٤/١). شرح ايضاح أبي علي ص ٧٤. شرح المفہل لابن يعيش (٧٠/١). الهمزة (١/١). الانسیاء والناظر (٨٦-٨٥/١).

٥. أن السكون قد يكون إعراباً.

وأجيب عن هذه الحجج بما يلي (١):

١. أن الإعراب إنما يفسره بالاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي. ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهب لا يكون حجة على المخالف.

٢. أن إضافة الحركات إلى الإعراب هي من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان، كقولهم: كل الدرهم.

٣. أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب؛ لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء.

٤. أن الوقف عارض لا اعتبار به، وإنما الاعتبار بالوصل، وأصولهم تقتضي ذلك.

٥. أن الإعراب هو الحركة أو حذفها وليس الحركة وحدها؛ لأن تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها.

والأولى عندي جعل الإعراب معنوياً للفظياً. لأنه الأنسب من حيث اللفظ، لأنه إذا أطلق على التغير والاختلاف كان فيه تحصيص للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا أطلق على الحركات والحرروف. ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي. وذلك غير جائز للمصطلحين (٢).

٦. جمع المذكر السالم أصل في الصفات لا الأعلام:

قال أبو البركات الكوفي: "واختلف النحويون في جمع المذكر؛ أصله في الصفات أم أصله في الأعلام؟ قال شيخنا: وأكثر أصحابنا من النّاظار في علم العربية يذهبون إلى أنَّ أصله في الصفات، والقياس يدلُّ عليه. فأماماً من قال: إنَّ الأصل فيه للأعلام فإنه ذكر أنَّ أكثر الأعلام لا تُغيّر، وقد رأينا الصفات تُجمِع جمع التكسير لكثرتها كونها غير أولي العِلم".

والجواب عن ذلك أنَّ الأسماء الأعلام - وإنْ كانت على هذا - فالحكم فيها ألا تُجمِع، ألا ترى أنَّ العلمية الموجبة للتعرِيف تزول عنها بالجمع حتَّى تزاد فيها الألف واللام

(١) انظر: التبيين ص ١٦٩، الهمع (١٤٤)، الأشباه والناظار (٨٧-٨٦).

(٢) انظر: التذليل والتكميل (١١٧)، الهمع (١٤٤).

للتعريف، وإذا كانت العلمية تزول بدخول الجمع **عِلْمَ أَنَّ** الجمع ليس بأصل للأعلام، وأنَّ الأصل هو الصفات، وأيضاً فإنَّ الصفة تجري على فعل المذكر وفعل المؤنث، نحو: قائمون وقائمات، فلا بد من التصحيح، لأنَّه لو كسرت لم يقع بين المذكر والمؤنث فرقٌ، فضعف التكسيير في الصفات وقوى في الأسماء^(١).

يرى أبو القاسم أنَّ جمع المذكر السالم أصلٌ في الصفات لا الأعلام، وهو مذهب طائفة من النحوين منهم السهيلي^(٢) وابن عييش^(٣) والشلوبين^(٤). وهو ظاهر كلام سيبويه، لأنَّه قال: **وَإِنَّمَا صَارَتِ الصَّفَةُ أَبْعَدَ مِنَ الْفَعْوُلِ وَالْفَعَالِ**: لأنَّ الواو والنون يقدر عليهما في الحفة ولا يقدر عليهما في الأسماء، لأنَّ الأسماء أشدَّ تمكناً في التكسيير^(٥).

وحجة هذا المذهب أنَّهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلَّا ما كان فيه معنى الفعل، نحو: المسلمين والصالحون، لأنَّ الواو فيه فرع للواو في الأفعال، لأنَّها إذا كانت في الأفعال كانت اسمًا وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفًا وعلامة جمع، وما يكون اسمًا وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفًا في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً. لذلك لا تجمع الأعلام هذا الجمع إلَّا وفيها الألف واللام، لأنَّ العلمية تزول عنها باجتماع، وإذا كانت تزول عنها بهذا الجمع دَلَّ على أنَّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام^(٦).

قال السهيلي: **فَإِنْ قِيلَ: فَالْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْفَعْلِ.** وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟ **فَالجوابُ: أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ لَا تُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ إِلَّا وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ.** لايقال: جاءني زيدون، ولا: رأيت زيدين، فدل ذلك على أنَّهم أرادوا معنى الفعل، أي: الملقبون بهذا الاسم، والمعرفون بهذه العلامة. فعاد الأمر إلى ما ذكرنا^(٧).

(١) البيان ص ٨٦.

(٢) انظر: نتاج الفكر ص ١٠٧.

(٣) انظر: شرح النفصل (٢٧/٤).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزئية (١٤٧٤-٣٩٥).

(٥) الكتاب (٢/٢٦٣).

(٦) انظر: البيان في شرح اللقمع ص ٨٦، نتاج الفكر ص ١٠٧، شرح المقدمة الجزئية (١٤٧٤-٣٩٥).

(٧) انظر: نتاج الفكر ص ١٠٧.

وذكر أبو القاسم أنَّ منهم من يرى أنَّه أصلٌ في الأعلام. ولمْ أقف على صاحب هذا الرأي. وحاجته أنَّ الأصل في الأعلام لا تغيير فناسبها هذا الجمع وكان أصلًا فيها وفضيلة لها. وتحصيناً لها بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره^(١). والذي أراه أنه أصل في الصفات لا الأعلام. لما تقدم ذكره من أنَّ العلمية تزول بدخوله، وإذا كانت العلمية تزول بدخوله علِمَ أنَّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام.

٧. بناء المركب المزجي على الفتح:

قال أبو القاسم: "معديكرب" فيه ثلاثة أوجه: "معديكرب" مثل خمسة عشر، "معدي كرب" جر^(٢) بالإضافة، و"معديكرب" يجعلهما^(٣) بمنزلة اسم واحد^(٤). ذكر أبو القاسم أنَّ المركب تركيب مزج غير المختوم بـ"ويه" فيه ثلاثة لغات: إحداها: البناء على فتح الجزأين تشبيهًا بخمسة عشر. ووجه الشبه تضمنهما معنى حرف العطف^(٥).

ولم يذكر سيبويه وأكثر المتقدمين هذه اللغة^(٦). ولذلك أنكرواها بعدهم^(٧). وال الصحيح أنها اللغة ثابتة عن العرب. فقد نقلها الآباء^(٨). من ذلك ما أنسد^(٩) الجوهري^(١٠):

أقامَ يَه شَاهِبُورَ الْجَنُو دَحَلَيْنَ تَضَرَّبُ فِيهِ الْقُدُّمُ^(١١)

(١) انظر: البيان ص ٨٦.

(٢) في المطبوع: تجر وما أثبته في المخطوط (١٤١).

(٣) في المطبوع: يجعلها. وما أثبته في المخطوط (١٤١).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص ١٣٢.

(٥) انظر: اللباب (١/١٩)، المتبوع ص ٣٨٤. تاج العروس (١٤٨/٢) "حضر".

(٦) انظر: الكتاب (٢/٢٩٦). المقتضب (٤/٢٢، ٢١، ٢٠). ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٣-١٣٥.

(٧) (٩٢/٢) على النحو ص ٤٦٥-٤٦٤. اللمع ص ٢٢٤. التبصرة والتذكرة ص ٥٧٣-٥٧٤. المقتضب ص ١٠٣٧.

إصلاح الخلل ص ٢٧٨. المفصل ص ٢١٩.

(٨) انظر: التذليل والتكميل (١/٦٥ ب)، الارتفاع ص ٨٦٦. توضيح المقاصد ص ٤٠٤. المساعد (٢٣/٢). الهمم^(١) (٢٢٢).

(٩) انظر: شرح الكتاب للسیرافي (١١٨/١). الصحاح ص ١٧٩١ "شوه". التذليل والتكميل (١/٦٥ ب). توضيح المقاصد ص ٤٠٤. الهمم^(١) (٢٢٢/١).

(١٠) انظر: الصحاح ص ١٧٩١ "شوه". وانظر: التذليل (١/٦٥ ب).

(١١) من المتقارب. لأعشى قيس. ويرى "شاهبور" بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص ٢٠٠. السيرة النبوية (١٩٦/١). المخصص (١١/٢)، (٢٥/٦)، (١٧/٦)، معجم البلدان (٢٦٩/٢)، اللسان (١٢/١).

فَبَنَى شَاهُورَ عَلَى الْفَتْحِ.

٨. تنزيل "الذى" منزلة "من" و"ما" في الدالة على الجمع:

قال أبو القاسم في حديثه عن بيت الفند الرماني:

عَسَى الْأَيَامُ أَن يَرْجِعَ بْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا^(١)

: وقوله: "كالذى كانوا" قيل: إنه "كالذين كانوا"، والعرب تقول "الذى" بمعنى "الذين".

وقيل: "الذى" بمعنى "ما": لأنك تعبير بهما عن شيء واحد. وهذا حسن^(٢)، وشاهد الأول^(٣)

ما أنسدده الفراء:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَاجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أَمْ خَالِدٍ^(٤)

يرى أبو القاسم أن "الذى" وقع موقع الجمع في بيت الفند الرماني، لأنه نزله منزلة "من" و"ما". فالمراد به الجنس.

والى مثل هذا اذهب جماعة من النحوين^(٥) في قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ كَمَنَّ الَّذِي أَسْتَوْدَ كَارًا﴾^(٦). وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أَوْلَئِكَ هُمُ الْمُنَّقُوتُ﴾^(٧). وقوله سبحانه: ﴿وَخُضْمُ كَلَّذِي حَاضِرًا﴾^(٨).

(١) من الشرح افتد ورد منسوباً للفند الرماني، ففي: مروج الذهب (١٩٧/٢)، امامي القالي (٢٦٠/١)، الجوهرة (١٢/٤)، العزانة (٢١/٢).

(٢) في المطبوع: وهو حسن، وما أتبه في المخطوط (٢).

(٣) في المطبوع: وشاهدته "مكان" وشاهدت الاول، وما أتبه في المخطوط (٢).

(٤) من الطويل، احتطف في قائله على قولين: أحدهما: هو الأشہب بن رمیلة والثاني: هو حریث بن محفوظ، وبرون البيت: "إن الأن" و"إن التي مارت". ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر: شعر الاشہب "تصنیف شعراء امويون" ص ٢٣١. الكتاب (١٨٦/١)، مجاز القرآن (٢٠٠/٢)، البيان (٢٠٠/١)، العفتض (٢٠٠/٢)، المحتسب (٢٠٠/١)، العزانة (٢٠٠/٢)، الدرر (٢٠٠/١)، الدرر (٢٠٠/٢).

(٥) شرح كتاب الجماسة ص ٨٠-٧٩.

(٦) انظر: معانى القرآن للأخفش ص ٦٢، معانى القرآن واعرابه (٢٣٢/١)، الاغفال (٢٥٤/١)، البيان في ترتيب اعراب القرآن (١٥٩/١)، البيان في اعراب القرآن ص ٣٢-٣٣، وحنـ٦٠، الفريد في اعراب القرآن (٢٢١/٢١)، (٢٣١/٢١)، (٢٤٢١/٢١)، (٢٤٣١/٢١).

(٧) مسورة المذكر، من الآية (١٧).

(٨) مسورة المذكر، من الآية (٣٣).

(٩) مسورة المذكر، من الآية (٦٦).

وذهب المبرد إلى أنَّ "الذِي" لا يقع في موضع "الذِين" إلَّا إذا تضمن معنى الجزاء^(١). كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُنَّفَّعُونَ ﴾ . وذهب الزجاج إلى أنَّ "الذِي" لا يقع في موضع "الذِين" إلَّا إذا أريد به الجنس^(٢). ووافقهما ابن مالك^(٣). وما سوى ذلك قليل عنده. كقول الشاعر: **وَإِنَّ الْذِي حَانَتْ بِفَلَجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَخَصَّهُ بِالضرورة فِي "التَّسْهِيلِ"**^(٤).

قال أبو حيان: ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل. بل أنسدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة^(٥).

وقيل: إنَّه أراد: كـالذين كانوا. فحذف النون تخفيفاً. كما قال الشاعر: **وَإِنَّ الْذِي حَانَتْ بِفَلَجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ** فيكون المعنى: يرجعون بهم قوماً كـالذين كانوا من قبل^(٦). وقد ذكر سيبويه أنَّ نون "الذِين" قد تحذف تخفيفاً لطول الاسم بالصلة، لأنَّ جميع ما يتعلق بالموصول داخلٌ في جملته. وجارٌ مجرى الجزء من الاسم^(٧). وذكر أبو جعفر التحايس^(٨) والهروي^(٩) وابن الشجري^(١٠) أنَّ حذف نون "الذِين" لغة من لغات العرب.

(١) انظر: المقتضب (١٩٦/٢).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٥٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ص ٢٦١-٢٦٠.

(٤) انظر: ص ٣٣. وانظر: شرح التسهيل (١/١٩٢).

(٥) انظر: التذليل (٢٩/٢).

(٦) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي (١/٢٨).

(٧) انظر: الكتاب (١/١٨٦-١٨٧). وانظر: معاني القرآن للأخفش ص ٨٥. المقتضب (٤/١٤٦). المفصل ص ١٨٣-١٨٤. شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٤٠. لباب الإعراب ص ١٧١-١٧٧. شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧١-١٧٢). البسيط ص ١٠٧. شرح الفية ابن معطٍ لابن القواص ص ٦٩١-٦٩٢. التصریح (١/٤١٦).

(٨) انظر: إعراب القرآن (١/١٨٢).

(٩) انظر: الأزهية ص ٢٩٧-٣٠٠.

(١٠) انظر: أمالی ابن الشجري (٣/٥٦-٥٧).

وأجاز بعضهم أن يكون "الذي" صفة لموصوف يفهم الجمع. ثم حذف ذلك الموصوف للدلالة عليه. والتقدير: كالجمع الذي كانوا^(١).

وهذا هو الأظاهر، لأمور:

أحدها: أنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في اللغة مشهور في العربية^(٢). فكان العمل عليه أولى من العمل على غيره.

الثاني: أنَّ حذف النون من "الذين" قليل. فلا يلتفت إليه ولا يُعرج عليه. ولذلك خصه بعضهم بالضرورة^(٣).

الثالث: أَنَّه ليس هناك مسْوِع لاستعمال "الذِي" في غير موضعه، لأنَّ مسْوِع استعمال اللفظ في غير موضعه هو التجوز به فيه، وهو منتفٍ هنا، لأنَّ التجوز له طرق مخصوصة لغة. ليس هذا واحداً منها.

٩. مجيء "ال" عوضاً من الضمير:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول مسْكِين الدارمي^{*}:

لِكُلِّ امْرٍ شَيْبٌ مِنَ الْقَلْبِ فَارْغُ وَمَوْضِعٌ نَجْوَى لَا يَرَأْمُ اطْلَاعُهَا^(٤)

: وقوله: "من القلب" أراد: من قلبي، فأقام الألف واللام مقام الإضافة^(٥).

يرى أبو القاسم أنَّ "ال" تأتي معاقبة للضمير. وهذا مذهب الكوفيين^(٦) وبعض البصريين^(٧).

(١) انظر: شرح الرضا (٢١٦/٢). الدر المصنون (١٢٩/١). (٤٨٢/٢). (١٦/٦).

(٢) انظر: المقتني (١٣٧/٢). الأصول (١٧٧/٢-١٧٨). اعراب القرآن للتحاس (٣/٣٣٤). (٤/٤٦٦). المثل السائر (٢١/٩). بداع الفوائد (٣٢٦/٢).

(٣) انظر: نتاج النصر ص ١٨٠. شرح التسهيل (١٩٢/١).

(٤) من الطويل. وقد ورد منسوباً إليه في: أمالي الفالي (٢/١٧٦). شرح ديوان الحماسة ص ٧٨٣. الحماسة المصرية (٢/١٢). التذكرة السعدية ص ١٧٨.

(٥) شرح الحماسة (١٠٣/١).

(٦) انظر: معاني القرآن للقراء (٤٠٨/٤). شرح القصائد السبع للأنباري ص ٧٠ وص ٣١. اعراب القرآن للتحاس (١/١١). كشف المشكّلات (٤٠٧/٢). البيان في غريب اعراب القرآن (٢/٣٧). شرح المقطل لابن عبيش (٦/٨٩). شرح العمل لابن عصفور (١٧١/١). شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٦٢). البحر المحجّب (٧/٣٨٧). الدر المصنون (٣٤٠/٢). مغني الليب (١/٣٤٦). المقاصد الشافية (٤/١٤٧).

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٢). معنى الليب (١/٣٢٨). المساعد (١/٢٠٠).

وأخذ به جماعة منهم الطبرى^(١). والتعليق^(٢). وابن عطية الأندلسى^(٣). والقرطبي^(٤). والبيضاوى^(٥). وقىد ابن مالك الجواز بغير الصلة^(٦).

وحجة هؤلاء السماع والقياس: أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ آلَّا تَوَحَّدْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَقَصْيَلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَكُلِّ أَيْمَانٍ ﴾^(٧) أي: في الواحه^(٨). وقوله سبحانه: ﴿ جَنَّتْ عَذْنِينَ مُفْنِحةً لِمُمَّ الْأَنْوَبِ ﴾^(٩) أي: أبوابها^(١٠). وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ الْجَحَمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(١١) أي: مأواه^(١٢).

وقوله سبحانه: ﴿ وَأَشْتَعَلَ أَرْأُسُ سَيِّئًا ﴾^(١٣) أي: رأسى^(١٤). وقول الشاعر:
أَيَا لِيلَةً خَرُسَ الدَّجَاجَ شَهِدَتْهَا بِيَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي^(١٥)
أراد: خرساً دجاجها. ولو لا ذلك لقال: خرساء الدجاج. كما يقال: امرأة حمراء
الثياب^(١٦).

وقول زهير:

مِنْ مَرْقَبٍ فِي ذَرَى خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ حُجُونُ الْمَحَالِبِ لَا يَغُنِّيَ الشَّيْبُ^(١٧)

(١) انظر: جامع البيان (٥٧/٩).

(٢) انظر: الكشف والبيان (١٩٣/٢).

(٣) انظر: المحرر الوجيز (٤٥٢/٢).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٠٦/٣).

(٥) انظر: تفسير البيضاوى (٤٤٩/٥).

(٦) انظر: التسهيل ص ٤٢. شرح التسهيل (٢٦١/١).

(٧) سورة الأعراف. من الآية (١٤٥).

(٨) انظر: الدر المصنون (٣٤٠/٣).

(٩) سورة ص. الآية (٥٠).

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٥٢/٢). البحر المحيط (٣٨٧/٧).

(١١) سورة النازعات. الآية (٣٩).

(١٢) انظر: معاني القرآن للقراء (٤٠٨/٢). معاني القرآن للزجاج (٢٨١/٥).

(١٣) سورة مريم. من الآية (٤).

(١٤) انظر: الدر المصنون (١٥٩/١).

(١٥) من الطويل. لم أقف على قائله. وهو في: الزاهر (٣٨٦/٢). شرح القصائد السبع للأنباري ص ٢٤٧. التمام في تفسير أشعاع هذيل ص ١٦٥. اللسان (٩٤/٢) "بغداد".

(١٦) انظر: شرح التسهيل (١٠١/٣). تمهيد القواعد ص ٨٣٩.

(١٧) من البسيط. وهو في: شرح ديوان زهير لأبي العباس ثعلب ص ١٧٨. تهذيب اللغة (٢٦٩/١) "شعر".
(١٨) "غول". أساس البلاغة ص ٤٥٩ "غول". اللسان (١٥٠٩/١) "غول".

أراد: حجن مخالبه، ولو لا ذلك لقال: أحجن المخالف، كما يقال: رجل أحمر الثياب^(١). أما القياس فقالوا: “لما كان حرف التعريف بإجماع معنِّياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يعني عنه في غير ذلك، لاستوائهما في تعين الأول”^(٢). وذهب أكثر البصريين إلى أنها لا تكون عوضاً من الضمير^(٣). ووافقهم جماعة منهم المنتجب الهذاني^(٤). وابن عصفور^(٥)، والسمين الحلبي^(٦)، وعبد اللطيف الزبيدي^(٧). وأنكر ابن خروف أن تكون هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقال: “لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف، لأن سببويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: ضرب زيد الظاهر والبطن، يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل: الظاهر منه، ولا: البطن منه^(٨)”. وجَّه الماكِيُّون من أوجهه^(٩): أحدها: أنَّ الـ“حرف، والضمير اسم، والحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه.

والثاني: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جمِعَ بينهما، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعوا في قول طرفة:

رَجِيبٌ قِطَابُ الرَّجِيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِحَسْنِ التَّدَامِ بِضَطَّةِ الْمُتَجَرِّدِ^(١٠)

(١) انظر: شرح السهيل (١٠٢/٣). تمهيد القواعد ص ٨٣٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٢/١).

(٣) انظر: اعراب القرآن للنحاس (١٤٧/١). البيان في غريب اعراب القرآن (٢١٦/٢-٢١٧)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، الحس الداني ص ١٩٩. الدر المتصون (٣٤٠/٢)، المقاصد الشافية (٤١٧).

(٤) انظر: الفريد (١٧٢/٤).

(٥) انظر: شرح الجمل (٥٧١/١-٥٧٢).

(٦) انظر: الدر المتصون (٤٢٦/٦).

(٧) انظر: ائتلاف النصرة ص ١٥٧.

(٨) انظر: الكتاب (١٥٨/١).

(٩) شرح الجمل أ بن خروف ص ٥٦١.

(١٠) انظر: معاني القرآن للرجاج (٣٢٧/١)، المعاديات ص ١٤٢. مشكل اعراب القرآن (٢٥٢/٢). البيان في غريب اعراب القرآن (٣١٧/٢). الفريد في اعراب القرآن المجيد (١٧٣/١)، أمالي ابن الحاجب ص ٢٢٢-٢٢٣. شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/١).

(١١) من الطوسي، وهو في: ديوانه ص ٣٠. جمهرة اشعار العرب ص ٣٢٤. المخصوص (٣١٦/١٢). اللسان (٣٠٣/١). قطب: الحرارة (١٤٨١/١).

فقال: "الجيب منها".

والثالث: لو كانت "آل" عوضاً من الضمير لما جاز: مررت بـرجلٍ حسن الوجه، ولقليل: حسن الوجه. كما يقال: "مررت بـرجلٍ حسن وجهه". ففي قولهم: حسن الوجه، دالة على أن الألف واللام لا تسدان مسدة الضمير في اللفظ وإن كان المعنى على ذلك.

وقد تأول المانعون بعض أدلة المحيزين على حذف ضمير متصل بحرف جر، أي: المأوى له، والأبواب منها^(١). أما الشواهد الآخر فقالوا: لا ضرورة تدعوا إلى تقدير رابطٍ فيها^(٢). وأما القياس فأجيب عنه بأنَّ "آل" لم تُعن عن الضمير في " فأكرمت الرجل" بل "آل" وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير وقامت مقامه^(٣).

والذي أراه جواز نية "آل" عن الضمير، لكن شرط ذلك أن يكون فيما يستتبع خلوه من الضمير والألف واللام معًا، فلا يجعل من ذلك نحو: "البرُّ الْكُرُّيسْتِينْ"، لأنَّ لو قلت: كُرُّيسْتِينْ، فأخليته من الضمير والألف واللام معًا لم يستتبَع^(٤). والذي يدل على جواز ذلك أنَّ سببويه قد سوَّى بين: ضُربَ زيدٌ ظهره وبطنه، وضُربَ زيدٌ الظهر والبطن، وبين: مُطرنا سهلنا وجبلنا، ومُطرنا السهل والجبل^(٥). وذكر أنَّ قولهم: هذا حسن الوجه، معناه: حَسَنَ وَجْهُهُ^(٦).

أما قولهم: "إن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه" فغير مسلم، لأنَّه قد قام الحرف مقام الاسم في غير هذا، لا تراهم يقولون: التنوين بدلٌ من المضاف إليه، والتنوين حرف، والمضاف إليه اسم، فالتعلق بهذا ليس له وجه^(٧).

أما قولهم: "لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جمعَ بينهما، وقد اجتمعا في قول طرفة: "الجيب منها" فالجواب عنه من وجهين^(٨):

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٢٢٧، ٥/٢٨١). إعراب القرآن للنحاس (٥/١٤٧). كشف المشكلات

(٢) ٤٠٧.٣٦٥/٢. الجنى الداني ص ١٩٩.

(٣) انظر: الدر المصون (٢/٣٤٠).

(٤) انظر: التذليل والتكميل (٢/٣٤٠).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٤). تمهيد القواعد ص ٨٣٩ - ٨٤٠.

(٦) انظر: الكتاب (١/١٥٨).

(٧) انظر: الكتاب (١/١٩٦).

(٨) انظر: الإغفال (٢/٢٤٨).

(٩) انظر هذين الوجهين في: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٢ - ٢٦٤). تمهيد القواعد ص ٨٣٨.

أحدها: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف. فجمع بينه وبين الضمير إذا لا محذور في ذلك. ونظير هذا أن الثناء في "جهة" عوض من الواو التي هي فاء. وقد قالوا: وجهة، ولم يجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه. بل حمل ذلك على أن الثناء في "وجهة" لمجرد التأنيث بخلاف تاء "جهة".

الثاني: لو سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، فإنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً. كما جمع الراجز بين "يا النساء والمعوض منها في قوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَتِ الْمَا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١)

أما قولهم: "لو كانت آل" عوضاً من الضمير لما جاز: مررت برجلٍ حسن الوجه، ولقليل: حسن الوجه، كما يقال: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه. غير ملزم لنا، لأننا اشتربطنا لجواز ذلك أن يكون فيما يستتبع خلوه من الضمير والألف واللام معًا، فلا يجعل من ذلك نحو: مررت برجلٍ حسن الوجه، لأنك لو قلت: "حسن وجه". فأخليته من الضمير والألف واللام معًا لم يستتبع.

١٠. الإخبار بالمفرد عن الجمع مراعاة للفظه:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

تَعَيَّرَنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقَلَّتْ لَهَا: إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ^(٢)

(١) ينسب الراجز إلى أبي خراش الهذلي، ولم أقف عليه في ديوان الهذليين. قال البغدادي: "وهذا البيت - أيضاً - من الآيات المتدولة في كتب العربية. ولا يعرف قائله ولا بيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي. قال: وقبيله:

إِنْ تَعْفِرْ اللَّهُمَّ تَعْفِرْ جَمَانَ
وَأَيْ عَبْدٌ لَكَ لَا آتَمَا

وهذا خطأ. فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرئ له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت. قال، عند موته «الخرزانية (٢٩٥/٢)، وانظر: المقاصد النحوية (٤/٢١٦)، التصريح (٤/١٩٠)، الدرر (٢/١٧٣).»

(٢) من الطويل. اختلف في قائله على قولين: أحدهما: السموأل بن عاديماء. الثاني: عبد الملك ابن عبد الرحيم الحارزي. انظر: البيان والتبيين (٢/١٨٥)، عيار الشعر من عادياء. العقد الفريد (١/١٧٠، ١٩٢). أما في القالب (١/٢٦٩)، صبح الأعشى (٢/١٠٧).

: "الكرام" وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه اسم الواحد، مثل: حمار وصراط وغيرهما، وكل ما هذا سبile جاز رده إلى اللفظ والمعنى^(١). يرى أبو القاسم أنه جاز الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الشاعر: "إنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ" مراعاةً للفظ الجمع وهو "الكرام": لأنَّه وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه الاسم المفرد، نحو: حمار وصراط وغيرهما، فإذا جاز الإخبار عنه بالمفرد مراعاةً للفظه، وكل ما هذا سبile يجوز عنده رده إلى اللفظ أو المعنى.

وقد انفرد أبو القاسم بهذا التوجيه، فلم أجده من قال به غيره. ومنذهب الجمهور^(٢) أنَّ الذي سَوَّغَ مجيءَ الخبر - هنا - مفرداً هو كونه على وزن فَعِيلٍ. وهو وزنٌ يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، لأنَّه على وزن المصدر، نحو: صهيل ونهيق، والمصدر يخَبِّرُ به عن المفرد والمثنى والجمع، نحو: محمد عَدْلٌ، والمحمدان عَدْلٌ، والمحمدون عَدْلٌ، فَأَعْطِي حُكْمَ مَا هُوَ عَلَى زِنْتِهِ.

والحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمْهُورُ، لأَمْرِينَ:

أحدها: أنَّ الْعَرَبَ كَثِيرًا مَا تَسْتَعْمِلُ وَزْنَ قَعِيلٍ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ^(٣)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٤). وقوله سبحانه: ﴿وَحَسْنٌ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٥)، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا آتَيْتَهُمْ مَا حَكَصُوا نِحْيَنَا﴾^(٦)، وقوله سبحانه: ﴿وَكَيْنَ مَنْ شَغَلَ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَيْدُ﴾^(٧). وقول الشاعر:

يَا عَذَلَاتِي لَا تُرْدِنْ مَلَامِتي إِنَّ الْعَوَازِلَ لَيْسَ لِي بِأَمْرٍ^(٨)

(١) شرح كتاب الحماسة ص ١٠٧.

(٢) انظر: العين (١٥٤/١٥٤) "قرب". الكتاب (١٢٦/٢)، مجاز القرآن (٢٦١/٢)، الأصول (٢٧٣/١)، إعراب القرآن

للنجاشي (٤٦٢/٤)، أمالى ابن الشجري (٢٦٦/١)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٨٩/٤)،

البحر المحيط (٢٨٧/٨)، الدر المتصون (٣٢٦/٦)، التصريح (١١٢/١)، حاشية الصبان (١٩٢/١).

(٣) انظر: أمالى ابن الشجري (٢٦٦/١).

(٤) سورة التحرير، من الآية (٤).

(٥) سورة النساء، من الآية (٦٩).

(٦) سورة يوسف، من الآية (٨٠).

(٧) سورة آل عمران، من الآية (١٤٦).

(٨) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للأخفش ص ٤٢٢، الخصائص (١٧٤/٣)، مغني

اللبيب (١٦٦/٢)، شرح شواهد المغني ص ٦١.

الثاني: لو كان الأمر كما زعم أبو القاسم لجائز أن يقال -مثلاً-: «كلاب نائم» و«ثياب بالي»، لأنهما يجيء على بنانهما الاسم المفرد، ولا خلاف في عدم جواز ذلك. فدل على فساد ما ذهب إليه.

١١. «ليس» حرف:

قال أبو البركات الكوفي: «فَإِنْمَا «ليس» فعند صاحب اللمع أَنَّهَا فِعْلٌ، لَأَنَّهَا مُخْفَفَةٌ مِنْ «ليس»، مُبْنِيَةٌ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، غَيْرٌ مُتَصْرِفَةٌ فَلَا يَكُونُ مِنْهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا مَصْدَرٌ وَلَا مُسْتَقْبَلٌ. وَالْأَيُّ كَانَ يَعْتَمِدُ شِيَخَنَا -رَحْمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ مُذَهِّبُ أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهَا حِرْفٌ ضَدَّ كَنْ فَتَعْمَلُ عَمَلَ «كَانَ»...»^(١).

يرى أبو القاسم أن «ليس» حرف، وهذا مذهب أبي علي الفارسي -في أحد قوله^(٢)- وجماعة من أصحابه^(٣)، وأبي بكر بن شقيق^(٤)، وعزاه أبو البقاء العكبري^(٥) والكيشي^(٦) إلى بعض البصريين، وعزاه الرضي إلى الكوفيين^(٧). ونسبة غير واحد إلى ابن السراج^(٨)، مع أنه صرَّح في كتابه الأصول^(٩) بفعاليتها، وسكت عنها في الموجز، وتقدَّم عنه ابن قتَّال المجاشعي قوله: «كنت أقول: «ليس» فعل منذ أربعين سنة تقليداً»^(١٠).

وأستدل بعض من يرى حرفيتها بما يلي^(١١):

(١) البيان ص ١٤٣

(٢) انظر: الحلبيات ص ٢١، إيضاح الشعر ص ١٠، المسائل البصريةات ص ٨٣٢، شرح إيضاح أبي علي ص ٤١٥.

شرح الرضي (١٠١٧/٢).

(٣) انظر: الارتفاع ص ١٤٦، الجن الداني ص ٤٩٤.

(٤) انظر: المكت الحسان ص ٢٩٢، الجن الداني ص ٤٥٤. شرح قطر الندى ص ٣١.

(٥) انظر: اللباب (١٦٥/١).

(٦) انظر: الارشاد إلى علم الاعراب ص ١٥٠.

(٧) انظر: شرح الرضي (١٠٤٩/٤).

(٨) انظر: الارتفاع ص ١٤٦، الجن الداني ص ٤٩٤. معنى الليب (٢/٥٥٥)، شرح العوامل المنة ص ٢٦٢.

(٩) انظر: (٨٢/١).

(١٠) انظر: شرح بيون الاعراب ص ٩٤.

(١١) انظر: الحلبيات ص ٢١، الأصحاب ص ١٦١. شرح إيضاح أبي علي ص ٤٢١-٤٢٢، اللباب (١٦٥/١)، التبيين ص ٣١-٣١١، شرح الجمل لابن عصفور (٢٧٨/١).

١. إنهم شبهوها بـ "ما" في إبطال عملها بدخول "إلا" على الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسك.
٢. أنها لا مصدر لها، ولا تتصير تصرف الأفعال.
٣. أنها لا تدخل عليها "قد"، وهذا من أدلة علامات الفعل.
٤. أنها ليست على وزن الأفعال، فلو كانت فعلاً ل كانت "لأس"؛ فتقلب عينها ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، مثل: خاف وهاب.
٥. أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف، لأنها تدل على النفي الذي تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي.
٦. أنها لا تقع بعد "ما" المصدرية التي توصل بالأفعال، فلا يقال: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، كما يجوز: ما أحسن ما كان زيد قائماً
- ومذهب جمهور النحويين أنَّها فعلٌ ماضٍ جامدٌ، وحجتهم مالية^(١):
١. اتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال، نحو: لست ولستم ولستن....
٢. أنها تلحقها تاء التأنيث وصلاً ووقةً، نحو: ليست هند قائمة، كما تقول: كانت هند قائمة.
٣. أنَّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية.
٤. إنهم قالوا: زيد ليس قائماً، فأضمروا فيها كما تقول: زيد كان قائماً.
- والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الملاقي وهو أنَّها ليست حرفاً محضاً، ولا فعلًا محضاً، فإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف لغير كـ(ما) النافية، كقول الناجحة:
- يَهْدِي كَتَابَ خُطْرَا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدارُ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ^(٢)

وقد أجاب القائلون بفعليتها عن هذه الأدلة. انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٥٢٢. التبيين ص ٣١٤-٣١٢. شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٧). شرح العمل لابن عصفور (٣٧٨/١).

(١) انظر: الكتاب (٤٥/١)، معاني القرآن للفراء (٤٣/٢)، المقتضب (٨٧/٤)، شرح عيون الإعراب ص ٩٤. الارتشاف ص ٦١٤. الجن الداني ص ٤٩٣.

(٢) انظر: المقتضب (٨٧/٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٥/٢)، شرح عيون الإعراب ص ٩٤، إصلاح الخلل ص ١٤١. التبيين ص ٣٠٩-٣٠٨. شرح ابن يعيش (١١١/٧). شرح العمل لابن عصفور (٣٧٩/١).

الجن الداني ص ٤٩٣.

(٣) من البسيط، وهو في: ديوانه ص ١٨١، الجن الداني ص ٤٩٤.

وإذا وجدت بشيءٍ من خواص الأفعال فهي فعل لوجود خواص الأفعال فيها. نحو:
ليست هند قائمة، فهي هنا فعل. لاتصالها ببناء التأنيث التي هي من خواص الأفعال^(١).
١٢. اسم "لا" النافية للجنس مبنيٌ إذا كان مفرداً نكرة:

قال أبو البركات الكوفي: "إذا قلت: لا رجلَ في الدارِ، فعند سيبويه أنَّ الفتحة في
قولنا: لا رجلُ، فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها مُنْعَ منعَ منها التنوين... والذى أملأه علينا
شيخنا أبو القاسم زيدُ بنُ عليٍّ أنَّ الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على
الفتح، وهذا هو قول المبرد"^(٢).

يرى أبو القاسم في اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة أنه مبني. وهو مذهب
جمهور البصريين^(٣). ونسبة أبو البقاء إلى أهل التحقيق^(٤).

وكلام سيبويه في كتابه يحتمل الأمرين، لأنَّه قال: "ولا" تَعْمَل فيما بعدها فتنصب
بغير تنوين. وتنصبه لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها. وترك التنوين لما تَعْمَل فيه لازماً،
لأنَّها جعلت وما عَمِلَت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر^(٥). فذكر النصب يدل
على الإعراب، لأنَّه لقب يختص به في الأعراف. وذكر خمسة عشر يدل على البناء.
ولذلك اختلف في النقل عنه. فمنهم من تَسَبَّبَ إليه القول بأنه معرب^(٦). ومنهم من
تَسَبَّبَ إليه القول بأنه مبني^(٧).

والذي أراه أنَّ حمل ظاهر كلامه على البناء أول، لأنَّه قال بعد ذلك: "واعلم أنَّ المنفي
الواحد إذا لم يلِّـ لكـ فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر. لا
كما أذهب من المضاف"^(٨).

(١) انظر: رصف المبني ص ٣٠١-٣٠٠.

(٢) البيان ص ١٧٢.

(٣) انظر: معانٰ القرآن للأخفش (٢٢/١). المقتضب (٤/٤-٣٥٧-٣٥٨). شرح الكتاب للسيرافي (٢/١).
المتبوع ص ٢٩٤. اللباب (١/٢٢٧). شرح العمل لابن عصفور (٢٧١/٢). الإرشاد ص ٢٩٧.

(٤) انظر: شرح يضاح أبي علي ص ١١٩-٨.

(٥) الكتاب (٢/٤٧).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٦). المتبوع ص ٢٩٤. إمامي ابن الحاجب ص ٨٨٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢١/٤٨). تعليق الفرائد (٤/١٠١).

(٨) سقطت "لا" من كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون.

(٩) الكتاب (٢/٤٨١).

وحجة جمهور البصريين ومن تبعهم من وجوه، منها^(١):

١. أنَّ اسمها تضمن معنى الحرف "من"؛ لأنَّ الأصل في قوله: لا رجل في الدار؛ لا من رجل في الدار، لأنَّه جواب من قال: هل من رجل في الدار؟ إلَّا أنَّهم حذفوا "من" استخفافاً، فوجب البناء، واختير الفتح لأجل التركيب؛ لأنَّ التركيب ينفل الاسم فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة. كما فعلوا في خمسة عشر.
 ٢. أنَّه ركب مع "لا" تركيب "خمسة عشر"، والتركيب يوجب البناء، والدليل على التركيب أنَّ اسمها إذا فصل عنها أعراب، فإذا لزم الفتح مع الاتصال، وزال مع الانفصال، دلَّ على أنَّه حادث للتركيب، والتركيب يوجب البناء.
 ٣. أنَّ الاسم لو كان معرِباً لئونَ، لأنَّ التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع من التنوين إذا كان الاسم مضافاً أو ممنوعاً من الصرف أو مشتملاً على الألف واللام، وكل هذه الأشياء غير موجودة هنا، فتبين من ذلك أنَّ عدم التنوين راجع للبناء.
 ٤. أنَّ "لا" فرع عن "إنَّ" في العمل، و"إنَّ" فرع عن "كان" الناقصة، و"كان" هذه فرع عن الفعل التام، فصارت "لا" فرع الثالث، والفروع تقتصر عن الأصول، وأثر القصور يظهر في البناء.
 ٥. أنَّه لو كان معرِباً لجائز نصبه مع الفصل، لأنَّ كُلَّ معرِبٍ يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ"إنَّ، فإنَّك تقول: إنَّ في الدار زيداً، فتعملها مع الفصل بالظرف.
- وذهب الكوفيون^(٢)، والجريمي^(٣)، والزجاج^(٤)، والزجاجي^(٥)، والسيرافي^(٦) إلى أنَّه معربٌ.

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢)، الإنفاق (٣٦٧/١)، أسرار العربية ص ١٣٦. المتبعة ص ٢٩٤-٢٩٥.
الباب (٢٢٨/١)، شرح إيضاح أبي علي ص ١١٩-١١٩٨. التبيين ص ٣٦٤-٣٦٣. شرح الجمل لابن عصفور

(٢) الإرشاد ص ٢٩٧. شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٩٣٩. اختلف النصرة ص ٥١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢)، الإنفاق ص ٣٦٦. الباب (٢٢٧/١). التبيين ص ٣٦٢. شرح المفصل لابن يعيش (١٠٦/١). الإرشاد ص ٢٩٥. جواهر الأدب ص ٢٩٥. الارشاد ص ١٢٤. اختلف النصرة ص ٥٠.
التصریح (١١٧/٢).

(٤) انظر: الارشاد ص ١٢٩. المساعد (٣٤٢/١). التصریح (١١٧/٢).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥/٢). الباب (٢٢٧/١). التسهيل ص ٣٢٧.

(٦) انظر: الجمل ص ٣٢٧.

(٧) انظر: شرح الكتاب (١٦/٢).

واحتاجوا لاعتذارهم بأمور منها^(١):

١. أنه لو لم يكن معتبراً لما صَحَّ العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه ولا الإخبار به عنه.
٢. أنَّ المضاف وشبيهه لما كان معتبرين وجب أن يكون المفرد معتبراً عملاً بالاستصحاب.
٣. أنَّ لاً محمولة على "إنْ" في العمل، فهي فرع عنها في ذلك، واسم "إنْ" معرب، فكذلك يكون اسم "لاً" لكن بقي اسمها معتبراً من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل، لأنَّ الفروع لابد أن تنحط عن درجات الأصول.
٤. منهم من قال: إنه معرب لأنَّ الكلام متضمن معنى الفعل، وكان هو العامل، لأنَّ قوله: لا رجل في الدار تقديره: لا أعلم رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ"لاً" عن العامل، ونصبوا بها النكرة، وحذفوا التنوين للتحفيظ.
٥. منهم من قال: إنه معرب لأنَّ لاً تكون بمعنى "غير"؛ فلما جاءت هنا بمعنى "ليس" نصبو بها، ليخرجوها من معنى "غير" إلى معنى "ليس". ويقع الفرق بينهما، والذي أميل إليه أنه مبني، لأنَّ القول بأنه معرب يلزم منه مخالفة الناظر، فإن الاستقراء قد دلتَنا على أنَّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا منع الصرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو للاقاء ساكن، أو لونف، أو لبناء، والاسم المذكور هنا لا يصدق عليه واحد من هذه الأشياء إلا البناء، فتعين كونه مبنياً^(٢).

١٢. عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدِّمِها:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول بعض الفزاريين:

كذاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي إِنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةَ الْأَدَبَ^(٣)

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٦-١٧)، الإنصاف ص ٣٦٦-٣٦٧، أسرار العربية ص ١٣٦، التبيين ص ٢٦١-٢٦٢، المتنبي ص ٢٩٤، اللباب (١/٢٢٩)، شرح ايضاح أبي علي ص ١١٩، شرح المفصل لابن عييش (١/١٠٦)، شرح الفقيه ابن معطى لابن القوايس ص ٤٤، جواهر الادب ص ٤٣٥، التنزييل والتكميل (١/٢٤٩).

وقد أجاب جمهير البصريين ومن تبعهم عن حجج الكوفيين ومن وافقهم، راجع المصادر السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/٤٨).

(٣) من البسيط، وبروى: "مِلَاكَ الشِّيمَةَ الْأَدَبَ" بالتصب، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرادي ص ٨٠٥، تخلص الشواهد ص ٤٤٩، الخزانة (٩/١٣٥-١٤٠)، الدرر (٢/٢٧٢-٢٧٣).

: قال الديمترتي: الأبيات مرفوعة^(١). وقد رُوي البيتان مع غيرهما في غير الحماسة بالرفع، وقوله: إني وَجَدْتُ مِلَكَ الشِّيْمَةِ الْأَدْبُ، كقولك: ظننته زيدً منطلق، أي: ظنت^(٢)
الشأنَ زيدً منطلق^(٣).

يرى أبو القاسم عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدمها، ولذلك خرج البيت السابق على تقدير ضمير الشأن تبعاً لابن جني^(٤).

ومنع الإلغاء في هذه الحال هو مذهب جمهور البصريين^(٥). وافقهم الفراء من الكوفيين^(٦). وعزرا ابن فلاح اليمني المنع إلى الجمهور^(٧).

وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن تقديم الفعل في هذا الباب يدل على قوة العناية به، والغاوه يدل على اطراحه، فتنافي^(٨).

الثاني: أن عامل الرفع - وهو الابتداء - ضعيف، فلا يلجا إليه مع وجود عامل لفظي هو الفعل القلبي^(٩).

ونقل عن الكوفيين جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدمها^(١٠). وظاهر الكلام الفراء في معانيه موافقة جمهور البصريين. قال: ألا ترى أنهم يقولون: أظنك قائماً، فيعملونَ الظنَ إذا بدعوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه^(١١).

(١) لم أقف على هذا الكلام في كتابه "تهذيب شرح الحماسة".

(٢) شرح الحماسة (١٠٧). بـ.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٢٥. وانظر: الخزانة (١٣٩/٩).

(٤) انظر: الكتاب (١٢٤/١)، الأصول (١٨١/١)، شرح التسهيل (٨٦/٢)، الارشاد ص ٢٠٧، المساعد

(٥) تمهيد القواعد ص ١٤٩١، المقاصد الشافية (٤٧٦/٢)، تعليق الفرائد (١٥٩/٤).

(٦) انظر: معاني القرآن له (٣٢٨/٢)، وانظر: التذليل والتكميل (٦٥/٦)، الارشاد ص ٢١٠٨.

(٧) انظر: المغني (٢/٣١٨).

(٨) انظر: المغني في النحو (٣١٨/٢)، شرح أفيه ابن معطٍ لابن القواس (١/٥٠)، شرح الكافية لابن القواس ص ٥٥٤.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (٩٩٢/٢).

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٤)، توضيح المقاصد ص ٥٦، أوضح المسالك (٦٥/٢)، المساعد (٣٦٤/١)، تمهيد القواعد ص ١٤٩١، المقاصد الشافية (٤٧٦/٢)، الدرر (٢٥٨/٢).

(١١) معاني القرآن للفراء (٣٢٨/٢).

ونقل الجواز -أيضاً- عن الأخفش، ومحمد بن الوليد، وابن الطراوة^(١). وأجازه ابن مالك في التسهيل على قبح^(٢).

وحجة هؤلاء السماع والقياس. أما السماع فمنه قول بعض الفزاريين:

كذاك أدب حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيقة للأدب^(٣)

وقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويلاً^(٤)

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن الأصل في هذه الأفعال لا تعلم لأنها ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج. فجعل هذا مما جاء على الأصل^(٥).

الثاني: أنها تفيد معناها في الجملة عملت أو الغيت، ولا فرق في إفاده معناها بين التقدم والتأخر، والإعمال والإلغاء^(٦).

وقد خرج أمانعون أدلة المحيزن السمعانية على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: لملاك، ولديها، ثم حذفت اللام وبقي التعليق. وهذا تحرير سيبويه^(٧).

(١) انظر: التنبيل والتمكين (٦/٦٧)، الارتفاع ص ٢٠٧. أوضح المسالك (٦/٢)، تعليق الفرائد (٤/١٥٩-١٦٠).

(٢) انظر: التسهيل ص ٧١-٧٢. وانظر: توضيح المقاصد ص ٦٠. تمهيد القواعد ص ١٤٩١، تعليق الفرائد (٤/١٦٠).

(٣) سبق تحريرجه قبل قليل.

(٤) من البسيط، ورواية الديوان:

أرجو وأمل أن يخلن في آيدٍ وما لهن طوال الدهر تعجّل

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: ديوانه (٦/٦٢). جمهرة أشعار العرب ص ٦٢٤. شرح التسهيل (٢/٨٦)، الخزانة (١١/٣١).

(٥) انظر: شرح العمل لابن عصفور (١/٣١)، شرح الرضي (٢/٤٩)، التنبيل والتمكين (٦/٥٩).

(٦) انظر: المعني في النحو (٣٢٠/٢).

(٧) انظر: الكتاب، (٢/١١)، وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٠٧. شرح التسهيل (٢/٨٦)، شرح

الرضي

(٢/٤٥٢).

الثاني: أن تكون من الإعمال. على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: إني وجدته، وما إخاله. وهذا قول ابن جني^(١).

الثالث: أن تكون من الإلغاء، لأن التوسيط المبيح للإلغاء ليس التوسيط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ –أيضاً– للإلغاء، والعامل هنا قد سبق بمتقدِّمٍ عليه، أما “وجدت” فقد سبق بـ“إني”. وأما “إخال” فقد سبق بـ“ما” النافية، فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصرداً. وهذا قول ابن عصفور^(٢).

والذي أراه عدم جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدُّمهما، لأمور:

أحدها: أنَّ تصديرك للفعل في هذا الباب دليلٌ على الاعتماد عليه، وأنك جعلت ما بعده في حيز ما قدمَتَ من علمٍ أو ظنٍّ، فلا يسوغ إلغاؤه لذلك^(٣).

الثاني: أنَّ المقتضي إذا تقدَّمَ وقع في أعلى مراتبه، فقوى بذلك، بدليل امتناع: ضربتْ لزيد، وجواز: لزيدٍ ضربتْ^(٤).

الثالث: أنه لا يحفظ إلغاء هذه الأفعال إذا وقعت صدر الكلام إلا في شواهد قليلة. فلا يجعل أصلاً يقاس عليه.

وحمل الشواهد السابقة على التعليق بلام الابتداء مقدرة أولى، لأن حذف اللام قد عُهدَ في الجملة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّنَا﴾^(٥) والأصل: لقد أفلح^(٦). والوجهان الآخران ضعيفان. أما ضَعْفُ الحذف فمن وجهين: ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وضَعْفُ حذف ضمير الشأن، لأنه يستعمل في مواطن التفخيم، والحذف منافيٍ لذلك^(٧).

وأما ضَعْفُ الإلغاء المذكور، فلأنَّ العامل فيه لم يتوسط توسطاً حقيقياً بين المعمولين. وإنما تَزَلَّوا تقديم المسند إليه في الجملة –وهو الياء من “إني”– منزلة تقديم

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٢٥. وانظر: الخزانة (١٣٩/٩).

(٢) انظر: شرح الجمل (٢٤١/١). (٣١٥-٣١٤).

(٣) انظر: التنزييل والتحكيم (٦/٥٨).

(٤) انظر: المعني في التحوُّل (٢١٨/٢). شرح ألفية ابن مطر لابن القواص ص ٥٠٥.

(٥) سورة الشمس. الآية (٩).

(٦) انظر: الكتاب (٢/١٥١). الدر المصنون (٦/٣٢١).

(٧) انظر: التصريح (٢/٢٩٣). (٢٤١٤).

المبتدأ المطلوب للعامل، وتنزلوا تقديم النفي لكونه داخلاً على الخبر تقديراً منزلة تقديم الخبر^(١).

٤. إعراب "وَحْدِي":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول مَعْدَانَ بْنَ جَوَاسِ الْكَنْدِيِّ:
وَكَفَنْتُ وَحْدِي مَذْرَارًا بِرَدَائِهِ وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ آعَادِيْ قَاتِلِ^(٢)
"وَحْدِيْ نُصبَ عَلَى الْمَصْدِرِ مِنْ فَعْلِ مَقْدِرٍ كَانَهُ قَالَ: تَوَحَّدْتُ وَحْدِي"^(٣).
يرى أبو الناسيم أن "وَحْدِي" في بيت معدان منصوب على المصدرية. أي: أنه مفعول
مطلق لفعل مذوف. كانه قال: تَوَحَّدْتُ وَحْدِي.

ويعزى هذا المذهب إلى البصريين^(٤). وهو ظاهر كلام صاحب كتاب "العين"^(٥). واحتاره
الزجاجي^(٦). وابن سيده^(٧). وعزاه السيرافي^(٨). والأعلم^(٩). وابن يعيش^(١٠). وابن
القواس^(١١) إلى الزجاج. ورجحه أبو البركات الأنباري ونسبه إلى الأكثرين^(١٢). وأجازه
هشام الضري^(١٣).

(١) انظر: التصریح (١٤٤/٢).

(٢) من الطويل. وقد ورد منسوباً إليه في: البخلاء (٢١/٢١). أمالی القالی (١٨٧/١). التنبیه على أوهام أبي علي
ص ٢٧. الارتفاع ص ٢٥٦.

(٣) شرح كتاب الحماسة ص ١٢٣، ١٢٤.

(٤) انظر: غریب الحديث لأبی عبید (٢٢٦/٢). الصحاح ص ٤٧٧ "وَحدَ". مشارق الانوار (٢٨١/٢). النهاية في
غریب الحديث والآخر (١٥٩/١). عمدة الفاری (٢٤٨/١٤). ارشاد الساری (١٣٨/١).

(٥) انظر: مختار العین (٣٨١/٣) "وَحدَ".

(٦) انظر: الجمل ح ١٨٩.

(٧) انظر: المحمدع (٤٤٠/٣).

(٨) انظر: شرح لكتاب (٢٦٥/٢١).

(٩) انظر: النکت (١٥٢/١).

(١٠) انظر: شرح المفصل (٦٣/٢١).

(١١) انظر: شرح نفیة ابن معطٍ ص ٥٦٥.

(١٢) انظر: البیان (٢٢٤/٢).

(١٣) انظر: الزاهر (٢٣٢/١)، اللسان (٤٤٩/٣) "وَحدَ". الارتفاع ص ١٦٧. منهج السالك ص ٢٧٨.

وظاهر كلام سيبويه أنه منصوب على الحال^(١). فهو عنده اسم واقع موقع المصدر الموضع موضع الحال. كأنه قال: إيجاداً. و”إيجاداً“ بمعنى ”موحداً“. عزاب بعضهم هذا المذهب إلى البصريين^(٢).

وممن ذهب إلى أنه منصوب على الحال الزمخشري^(٣). والعكري^(٤). وابن يعيش^(٥). والشلوبين^(٦). وابن مالك^(٧). وغيرهم^(٨).

وذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرفية. وأنه بمنزلة ”عنه“. فإذا قلت: جاء وحده، فالالأصل: جاء على وحده. ثم حذف حرف الجر وُنصب على الطرف^(٩). عزاب بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين^(١٠). وعزاه العلوى إلى الكسائي والفراء^(١١). وأجازه هشام الضرير في قوله الثاني^(١٢).

وذكر السيرافي أنَّ ليونس قولين في ”وحده“. أحدهما: أنه منصوب على الحال، والثاني: أنه منصوب على الظرفية^(١٣).

وليس في كلام سيبويه ما يقتضي حكاية هذين الوجهين عن يونس. بل ذكر أنه يرى أنه بمنزلة ”عنه“. أي: أنه منصوب على الظرفية^(١٤).

(١) انظر: الكتاب (٢٧٣-٢٧٠/١). وانظر: الأصول (١٦٥/١). شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢). شرح الفية ابن معطٍ لابن القواص ص ٥٦٩. الارتشاف ص ١١٥. توضيح المقاصد ص ١٩٦.

(٢) انظر: التنبيه والإيضاح (٦٠/٢). المنهاج في شرح جمل الزجاجي (٦٢١/١).

(٣) انظر: المفصل ص ٩١.

(٤) انظر: التبيان ص ١١٦.

(٥) انظر: شرح المفصل (٦٢/٢).

(٦) انظر: التوطنة ص ٢٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٣٤.

(٨) انظر: شرح الأفيف لابن الناظم ص ٣١١. أوضح المسالك (٣٠٥/٢). الفضة المصيبة ص ١٩٥.

(٩) انظر: الكتاب (٢٧٧-٢٧٨/١). الأصول (١٦٦/١). الزاهر (٢٢٢/١). البيان في غريب إعراب القرآن

(٣٢٤/٢). شرح الجمل لابن خروف ص ٨٠٧. الارتشاف ص ١٥٦٧.

(١٠) انظر: الصحاح ص ٤٧٧ وحد. شرح الرضي (١٤٧/١). شرح الكافية لابن القواص ص ٢٢٨.

(١١) انظر: المنهاج (٦٢١/١).

(١٢) انظر: التذليل (٦٨/٢ ب). الارتشاف ص ١٥٦٧. الهمع (٢٢٢/٢).

(١٣) انظر: شرح الكتاب (٢٦٤/٢).

(١٤) انظر: الكتاب (٢٧٨-٢٧٧/١).

وَحْجَةٌ مِنْ يَرِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ قَوْلُ الْعَرَبِ: جَلَسَ عَلَى وَحْدَهُ، وَجَلَسَ عَلَى وَحْدِيهِمَا، وَجَلَسَ عَلَى وَحْدَهُمْ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَصَبَ كَانَ نَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(١).
وَاحْتَجَوا --أَيْضًا-- بِقَوْلِ الْعَرَبِ: زَيْدٌ وَحْدَهُ، فَـوَحْدَهُ هَنَا خَبْرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا لَوْقَلْتَ: زَيْدٌ جَالِسًا، لَمْ يَجِزْ^(٢).
وَالْأُولَى عِنْدِي نَصَبَهُ عَلَى الْمَصْدِرِ لِمَا يَأْتِي:

١. حَكَى الْأَصْمَعِي: وَحْدَ يَحِيدُ، كَوَاعِدَ يَعِدُ. فَعَلَى هَذَا يَقَالُ: وَحْدَ وَحِدَّةٌ مَصْدَرَانِ لِفَعْلٍ مُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ وَحْدَهُ، كَمَا يَقَالُ: وَعَدَ وَعِدَةٌ مَصْدَرَانِ لِوَعْدٍ^(٣).
٢. كَثْرَةٌ مَا نَصَبَ عَلَى الْمَصْدِرِيَّةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعَ حَذْفِ نَاصِبِهِ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ أُولَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى غَيْرِهِ^(٤).
٣. أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْحَالِ يَؤْدِي إِلَى الشَّذْوَذِ مِنْ وَجْهِيْنِ: التَّعْرِيفِ وَالْمَصْدِرِيَّةِ^(٥).
٤. أَنَّهُ لَا دَلَالَةٌ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَمَا لِيْسَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ طَرْفًا^(٦).
٥. نَاصِبُ الْمَصْدِرِ بَعْدَ الْفَعْلِ الْمَلَاقِيِّ لِهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ:

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عِنْ حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِ أَبِي الشَّعْبِ الْعَبْسِيِّ:

لَعَمْرِي لَقَدْ عَمِرْتُمُ السِّجْنَ خَالِدًا وَأَوْطَأْتُمُوهُ وَطَاءَ الْمُتَنَاقِلِ^(٧)
؛ "وَطَاءَ" مَصْدَرُ دَلٍّ عَلَيْهِ أَوْطَأْتُمُوهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالٰى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٨) أَيْ: أَنْبَكُمْ فِيْنِبَاتِمْ نَبَاتًا، وَكَذَلِكَ هَذَا: أَوْطَأْتُمُوهُ فَوْطِئَ وَطَاءَ الْمُتَنَاقِلِ^(٩).

يَرِيْ أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ عَامِلَ النَّصْبِ فِي الْمَصْدِرِ الْوَاقِعِ بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ لَكَنَّهُ غَيْرَ جَارٍ
عَلَيْهِ هُوَ الْفَعْلُ الْمَقْدَرُ، وَالْفَعْلُ الظَّاهِرُ دَلِيلُ عَلَيْهِ. وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّدِهِ^(١٠)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٩/٢)، اللسان (٤٤٩/٣) - وَحدَ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٢/٦٨).

(٢) انظر: الارتشاف، ص ١٦٧، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٣/١٦٩)، توضيح المقاصد ص ٦٩٦، الجمع (٢/٢٢).

(٣) انظر: الزاهر (١/٢٢٢)، الارتشاف ص ١٦٧، التصریح (٢/١٦٧).

(٤) انظر: شرح الحنافیة الشافعیة ص ٦٧ وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) انظر: التصریح (٢/١٦٧).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٥٩).

(٧) من الطويل، وفَدَ وَرَدَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي: الْبَيَانُ وَالْتَّبَيِّنُ (٣/٢٢٥-٢٣٦)، تَارِيخُ مَدِينَةِ دَمْشَقِ (١٦٣/١٦)، التَّذْكِرَةُ الْحَمْدُوَنِيَّةُ (٤/٣٠٠)، مَرَاةُ الْجَنَانِ (١/٢٦٦).

(٨) سورة نوح، الآية (١٧).

(٩) شرح كتاب الحنافیة ص ٤٢٢-٤٢٣.

(١٠) انظر: الكتاب (٤/٨٧)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٢)، شرح الرضي (١/٢١)، شرح الكاففیة لابن القواسم ص ١٣٥، الارتشاف، ص ٤٣٥.

والمبرد^(١). وأجازه أبو الحسن الأخفش^(٢). واختاره ابن خروف^(٣). وعزاه المرادي إلى الجمهور^(٤).

وذهب جماعة منهم السيرافي^(٥). وتاح الدين الإسپرایینی^(٦). والرضي^(٧) إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى أكثر النحوين^(٨). وعزاه آخرون إلى المازني^(٩) والمبرد^(١٠).

وَفَضَلَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ مَا كَانَ مَعْنَاهُ مُغَايِرًا لِمَعْنَى مُصْدَرِ ذَلِكَ الْفَعْلِ الظَّاهِرِ مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مَضْمُرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ كَفَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّهُ أَنْبَكَ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَنْصُوبَ بِـ ”نَبَاتٍ“ مَضْمُرًا، أَيْ: فَنَبَتْمُ نَبَاتًا، وَدَلَّ ”نَبَتٌ“ عَلَيْهِ، أَنَّهُمْ إِذَا أَنْبَتُوا فَقَدْ نَبَاتُوا. وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ غَيْرَ مُغَايِرٍ لِمَعْنَى مُصْدَرِ الْفَعْلِ الظَّاهِرِ جَعَلَهُ مَنْصُوبًا بِالْفَعْلِ الظَّاهِرِ، إِذَا لَا مَوْجِبٌ لِتَكَلُّفِ الإِضْمَارِ، وَذَلِكَ نَحْوُ حَفَرَتِ الْبَيْرِ احْتِفَارًا، فَـ ”اَحْتِفَارًا“ مَنْصُوبَ بِـ ”حَفَرَ“ لِأَنَّ الْاحْتِفَارَ وَالْحَفَرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(١١).

وَاخْتَارَابْنَ عَصْفُورَ نَصْبَهُ بِفَعْلِ مَضْمُرٍ إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مُغَايِرًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُغَايِرٍ أَجَازَ نَصْبَهُ بِالْفَعْلِ السَّابِقِ، وَأَجَازَ نَصْبَهُ بِفَعْلِ مَضْمُرٍ. قَالَ: وَهُوَ الَّذِي يُعْطِيهِ كَلَامَ سِيَوْيِهِ، فَتَرَجَّحَ نَصْبَهُ بِالْسَّابِقِ إِذَا لَيْسَ فِيهِ تَكَلُّفٌ لِإِضْمَارِ، وَتَرَجَّحَ نَصْبَهُ بِالْمَضْمُرِ إِذَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَصْدُرُ جَارِيًّا عَلَيْهِ^(١٢).

(١) انظر: المقتنصب (٧٤/١) (٧٤/٢٠٤). وانظر: التنزيل والتكميل (١٤٢/٧)، الهمم (٧٥/٢).

(٢) انظر: الارتشاف ص ١٣٥٤، التنزيل والتكميل (١٤٢/٧). تعليق الفرات (٧٩/٥).

(٣) انظر: التنزيل والتكميل (١٤٢/٧). تمهيد القواعد ص ١٨٢٦. الهمم (٧٥/٢).

(٤) انظر: توضيح المقاصد ص ٦٤٦.

(٥) انظر: شرح الكتاب (٢٦٦/١) (٤/٤٦٠). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/١). شرح الرضي

(٦) خلاصة الإعراب (١٨٢/٣٥٢). شرح الكافية لعصام الدين ص ٤٧٣.

(٧) انظر: ليب الآلية (١٨)، خلاصة الإعراب ص ٥٨٤-٥٨٥.

(٨) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (١/٣٥٢).

(٩) انظر: البديع في علم العربية (١/٢٦). خلاصة الإعراب ص ٥٨٤.

(١٠) انظر: شرح الرضي (١/٣٥٢). الارتشاف ص ١٣٥٤. توضيح المقاصد ص ٦٤٦. الهمم (٧٤/٢).

(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/١). شرح الرضي (٣٥٢/١). خلاصة الإعراب ص ٥٨٤-٥٨٣.

(١٢) انظر: التنزيل والتكميل (١٤٢/٧). تمهيد القواعد ص ١٨٢٧-١٨٢٦. الهمم (٧٥/٢).

والذي أراد نصبه بالفعل الظاهر، لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة^(١). ولا سيما أن الفعل - هنا - ملأ للمصدر في الاستفاق. فيكون ذلك مسوغاً لجعله معمولاً له.

١٦. علة إعراب "عَوْضٌ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الفيند الزماني:

ولو لا نَبِلَ عَوْضٌ فِي خَطْمَاتِي وَأَوْصَالِي^(٢)

: "وَتَبْلُ عَوْضٌ" يعني: حوادث الدهر، و"عَوْضٌ" مبني على الضم والفتح، وإنما سُمي الدهر عوضاً، لأنه كلما مضى منه جزءٌ خلفه جزءٌ كالعوض من الأول، ويرى هنا "عَوْضٌ" مصروفاً للضرورة^(٣).

"عَوْضٌ" اسم للزمان، وهو في الأصل مصدر عَاصَه عَوْضًا وعِيَاضًا وَمَعْوَضَةً. أي: أعطاه بدل ما ذهب منه^(٤). فالعوض كل إعطاء يكون خلافاً من شيء^(٥). وإنما سُمي الزمان عوضاً، لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزءٌ من الدهر خلفه آخر بعيدة، فمكانت الثاني كالعوض من الأول^(٦).

وقيل: سمي بذلك لأنَّ الدهر في زعْمه يسلب ويَعْوَضُ^(٧).

وهو من الدلروف المبنية الدالة على استغراق الزمان المستقبل. وهو مختص بالنفي. تقول: لا أَفْعُلُ عَوْضَ، أي لا أَفعله في الزمان المستقبل^(٨).

وبنَي لشبيهه بالحرف في إيهامه، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وبناوه إما على الضم حملأ على بعد، أو لتحرّك آخره بحركة تجانس ما قبله، وأما على الفتح طلباً للخففة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنيين^(٩).

(١) انظر: شرح الرضي (٣٥٢/١)، حلقة الإعراب ص ٥٨٤.

(٢) من لشزوج، وفند ورد منسوباً إليه في: تعذيب اللغة (٤/٢٦٦) "خطب". المخصص (١٥/٢٠٧)، اللسان (٢٢٢/١)، حديث: الحرثة (٧١/١٦)، الدرر (٢/٢٢٢-١٣٢)، الدرر (٢/١٦٢-١٦١).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص ٢٨٠.

(٤) انظر: اللسان (٧/١٩٢) "عَوْضٌ" الحرثة (٧/١١٧-١١٨).

(٥) انظر: المخصص (٩/٢٦٦-٢٦٥)، التبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٧٨.

(٦) انظر: معجم النسب (٢/٤١٧).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٢١)، شرح الرضي (٢/٤٧٢)، الارتفاع (٢/٤٢٦-٤٢٧)، معنى الليب (٢/٤١٠)، التصریح (٢/٤٢٠).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/١٢٤)، التدييل والتكميل (٨/١٤)، الهمم (٢/١٥٧).

وقد يُعرب، كقول الفِند الْزَمَاني:

ولَوْلَا نَبَلْ عَوْضٍ فِي حُصُمَاتِي وَأَوْصَالِي^(١)

ويرى أبو القاسم أنه أعرّب ههنا للضرورة الشعرية. وهذا رأي ابن جنّي، قال: "وَمَا إعرابه إِيَّاهُ فَإِنَّهُ اضطُرَّ إِلَيْهِ كَمَا يُضطَرُ الشاعرُ إِلَى صِرَافٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ. وهو مبني على الفتح والضم جميعاً كحيث"^(٢).

وذهب ابن مالك إلى أنه يعرب إذا أضيف إليه، لأنّه عوْنَمَ بـمَا لَمْ يُعَامِلْ مَقَابِلَهِ مَمَّا هُوَ خَاصٌ بـالْأَسْمَاءِ، فاستحق مزيّةُ عَلَيْهِ. لذلك أعرّب ههنا، لمعارضته الشبيه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء^(٣).

ويرى الرضي أنّ سبب إعرابه هنا استعماله لمجرد الزمان، أي: الزمان المجرد عن العموم والاستغراق، فكان نكرة غير مضمّنٍ معنِّي الإضافة^(٤).

وهذا التعلييل هو غاية التحقيق منطوقاً ومفهوماً، لأمورٍ أحدها: إجراء "عَوْضٍ" مجرّى غيره من أسماء الجهات، فإنّها تعرب إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، فـكَذَلِكَ "عَوْضٍ" فاستعماله للزمان المجرد عن العموم والاستغراق كان سبباً لإعرابه، لأنّه أصبح بمنزلة ما نَكَرَّ من ظروف الجهات، بأن قُطِعَ عن الإضافة لفظاً ومعنى^(٥).

الثاني: أنه سُمِعَ من العرب قولهم: "افْعَلْ ذَلِكَ مِنْ ذِي عَوْضٍ". فـأُعرَبَ هـنـا مـنـ غير ضرورة^(٦).

الثالث: أنه لو كانت الإضافة إليه سبباً في إعرابه لأُعرَبَ غيره من المبنيات إذا أضيف إليها.

١٧. باب المفعول معه مقصور على السماع:

قال أبو البركات الكوفي: "قال شيخنا -رحمه الله-: وهذا الباب اختلف فيه، فمنهم

(١) سبق تخرجه قبل قليل.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٧٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢٢٢/٢).

(٤) انظر: شرح الرضي (٢/٤٧٥). وانظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٥) انظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٦) انظر: شرح الرضي (٢/٤٧٦)، الخزانة (٧/١١٧).

من يقيس عليه، ومنهم من لا يتجاوز السمع فيه، وهو الصواب عندي ^(١).
 يرى أبو القاسم قصر باب المفعول معه على المسموع. فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ. وَلَا يَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِهِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ النَّحْوِيْنَ ^(٢). وَعَزَّاهُ أَبُو الْبَقَاءِ إِلَى بَعْضِ الْبَصَرِيْنَ ^(٣). وَنَسَبَهُ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ ^(٤) وَعَلَمُ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ ^(٥) وَأَبُو عَلِيِّ الشَّلْوَبِيِّنَ ^(٦) إِلَى الْأَخْفَشِ. قَالَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ فِي الْإِبْطَاحِ ^(٧): ”قَالَ أَبُو الْحَسِنِ: قَوْمٌ مِّنَ النَّحْوِيْنَ يَقِيِّسُونَ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَقَوْمٌ يَقْصُرُونَهُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْهُ. وَقَوْمٌ هُنَّا قَوْلُ الثَّانِي“.

وهذا خلاف. مانسبه إليه ابن يعيش والرضي. فقد ذكرنا أنه يطرده ^(٨).
 والظاهر أنَّ الْأَخْفَشَ يَقْصُرُهُ عَلَى السَّمَاعِ فِيمَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْعَطْفُ لِأَمْرَيْنِ:
 أحدهما: أنَّ ابْنَ جَنْيَ حَكَى عَنْهُ ذَلِكَ. قَالَ: ”قَالَ أَبُو الْحَسِنِ: وَانْتَهَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ التِّي
 بِمَعْنَى ”مَع“ لَا تَسْتَعْمِلُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَوْسَتَعْمَلْتَ فِيهِ عَاطِفَةً لِجَازِ. وَلَوْقَلْتَ:
 انتَظِرْتَكَ وَطَلَوْعَ الشَّمْسِ. أَيْ: وَانتَظِرْتَكَ طَلَوْعَ الشَّمْسِ. لَمْ يَجِزْ. أَفَلَا تَرَى إِلَى إِجْرَائِهِمْ
 الْوَاوَ وَغَيرَ الْعَادِلَةِ فِي هَذَا مَجْرِيِ الْعَاطِفَةِ“ ^(٩).

الثاني: أن الشاطبي أشار في كتابه المقاصد الشافية إلى أنَّ الْخَلَافَ الَّذِي ذَكَرَهُ
 الْأَخْفَشُ هُوَ فِيمَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْعَطْفُ. وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: اسْتَوْى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةِ. قَالَ: ”
 وَأَصْلَحَ حَكَایَةَ الْخَلَافِ عَنِ الْأَخْفَشِ. قَالَ فِي قَوْلِهِمْ: اسْتَوْى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةِ: بَعْضُ
 النَّاسِ يَقِيِّسُ عَلَيْهِ. وَبَعْضُهُمْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا سَمِعَ وَلَا يَقِيِّسُ“ ^(١٠). فَهَذَا دَلِيلٌ بَيْنُ عَلَى أَنَّ
 خَلَافَ الْأَخْفَشِ فِيمَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْعَطْفُ.

(١) البيان ص ٢١٦.

(٢) انظر: ثمار الصناعة ص ٤١٧. البديع في علم العربية (١٧٥/١). شرح التسهيل (٢٦٣/٢). الهمم (١٧٥/٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/٢٨٢).

(٤) انظر: الإبطاح ص ٢١٧.

(٥) انظر: المفصل في شرح المفصل (٢/٦٥٣).

(٦) انظر: حواشى المفصل ص ٦.

(٧) ص ٢١٧.

(٨) انظر: شرح المفصل (٢/٥٢). شرح الرضي (١/٦٣١).

(٩) الخصائص (١/٣٢). وانظر: الخصائص (٢/٣٨٢).

(١٠) المقاصد الشافية (٣/٣١٨).

وقال ابن عصفور: «يعني بالذين يقتصرونه على السمع أنهم لا يجيزون ذلك إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف الممحض لأنَّ السمع إنما ورد به هنالك. يعني بالذين يقيسون أنهم لا يجيزون ذلك إلا حيث يراد به معنى العطف الممحض. نحو: قام زيدٌ وعمرًا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلًا. نحو: قعدتْ وطلوعَ الشمسِ»^(١).

وحجة مَنْ يقتصره على السمع من وجهين^(٢):

أحدهما: أنه قليل في كلامهم، ولو كان قياساً لكثر كثرة غيره من المفاعيل.
والثاني: أن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس، فيقتصر فيه على السمع.

ومذهب أكثر النحويين أنَّه مقيس^(٣). ونسبة أبو البقاء^(٤) وابن القواص^(٥) إلى جمهور البصريين. وهو ظاهر كلام سيبويه^(٦).

وحجة هذا المذهب أنَّ معناه واضحٌ وقد كثُر في كلامهم. وهو مفعولٌ كسائر المفاعيل، وكما لا يقتصر فيها على المسموع لا يقتصر في هذا عليه^(٧).

ثم إنَّ القياسيين اختلفوا فيما يجوز فيه على مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إلا مع صلاحية العطف. فلا يجوز: جلست وطلوعَ الشمسِ. وإن قلت: مع طلوع الشمسِ: لأنَّك لو أردت أن تعطف فتقول: جلست وطلوعَ الشمسِ لم

(١) التذليل والتكميل (١٤٥/٨).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٩١٧-٩١٨. اللباب (١/٢٨٢)، التخمير (١/٤١٥). توجيه اللمنع ص ٢٠١.
المفضل في شرح المفصل (٢/١٥٣)، الإرشاد ص ٢٢٥. شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواص ص ٥٨٨.
شرح الكافية لابن القواص ص ٢٢٥. التعليقة لابن النحاس ص ٥٥٧.

(٣) انظر: البديع في علم العربية (١/١٧٥)، شرح إيضاح أبي علي ص ٩١٧.

(٤) انظر: اللباب (١/٢٨٢).

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواص ص ٥٨٨. شرح الكافية له ص ٢٢٥.

(٦) انظر: الكتاب (١/٢٩٧-٢٩٨).

(٧) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٩١٧.

يحرّز لأنَّ طلوع الشمس لا يكون منه جلوس. وعليه الأخفش^(٦). وابن جنبي^(٧). والشلوبين^(٨). وابن عصفور^(٩). ونسِب إلى الجمهور^(١٠).

وحجّة هؤلاء أنَّ الواو في ذا الباب أصلها العطف. واستدلوا بثلاثة أمور^(١١):

أحدها: أنها لو لم تكن عاطفة لكان مختصة. فكان يلزم جرُّ الاسم. فلما لم يجرُ دلَّ على أنَّ أصلها العطف. فروعٌ للأصل.

الثاني: أنها لو لم تكن عاطفة لجاز تقدم ما بعدها على الفعل. لكنه ممتنع كما يمتنع مع العاطفة. دلَّ على أنها حرف عطف في الأصل.

الثالث: أنها لا تقع إلا في موضع يمكن أن تكون فيه عاطفة على جهة الحقيقة أو المجاز.

وقيل: لا حجّة لهم في هذه الأدلة. لأنَّه لم يجرُ الاسم بعدها لأنَّها أشبّهت الواو العاطفة لفظاً ومعنى فلم تعط عملاً. بل أعطيت ما للعاطفة من إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها. لكرز لا على سبيل الإتباع. وكما أنَّ هذا جواب عن الأمر الأول فهو جواب عن الأمر الثاني أيضاً. وهو أنها لما أشبّهت العاطفة منعت التقدم على الفعل كما أنَّ العاطفة ممنوعة من ذاك. وأما الأمر الثالث وهو أنه لا يجوز أن تستعمل واو المعيّنة إلا حيث يجوز العطف فلا ينوجه دليلاً لأنَّه هذا هو محل النزاع. فالمخالف لا يتلزم ذلك ويجوز الاستعمال حيث لا يصلح العطف^(١٢).

المذهب الثاني: أنه مطرد في كل ما كان الثاني مؤثراً للأول. وكان الأول سبباً له. نحو: جاء البرد والطيسنة. فالبرد سبب لاستعمال الطيسنة. ويعزى هذا المذهب إلى الجرمي والمبرد وانسيبيافي^(١٣).

(٦) انظر: الحصانى (١/٢١٣-٢١٤)، البدري (١٧٥-١٧٦).

(٧) انظر: الحصانى (١/٢١٣-٢١٤).

(٨) انظر: التوطنة ص ٣٤٣.

(٩) انظر: شرح الدليل (٢/٤٤٢)، الفقير (١٤٨-١٥٩).

(١٠) انظر: التوطنة ص ٣٤٣، المقرب (١١٧-١١٦)، الارتفاع (١١٦-١١٧).

(١١) انظر: التوطنة ص ٣٤٣، المقرب (١١٦-١١٧)، تمهيد القواعد ص ٢٠٢.

(١٢) انظر: المذهب الموصود ص ٥٢.

(١٣) انظر: التوطنة المكتملة (٨/١٤٧)، الارتفاع (٤/١٤٧).

الثالث: أنه يستعمل فيما يصلاح فيه العطف وفيما لا يصلاح. وعليه ابن مالك^(١). ويعزى -

أيضاً - إلى ابن خروف^(٢).

الرابع: أنه مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت، ويقاس على ما سمع ما في معناه وإن لم يكن من لفظه، فتقيس وصل على جاء، ووافق على استوى، وَقَعَلَتْ على صَنَعَتْ. وما يمكن أن يقاس عليه وليس من الفاظها ومعانيها لأن يعني أن يجوز. وعليه ابن هشام الخضراوي^(٣).

والحق عندي أن هذا الباب مقيس، وأنه يستعمل فيما صلح فيه العطف وفيما لا يصلاح، لأمور:

أحدها: أن ما ذكره المانع للقياس ليس مما نحن فيه، لأننا نقيس على الواو وغيرها من الحروف المشاركة لها في المعنى، بل نقيس كلاماً وقعت فيه بمعنى "مع" لم يسمع من العرب على ما سمع منهم، فهو كالقياس على الفاعل وغيره^(٤).

الثاني: أن العرب استعملت الواو بمعنى "مع" في مواضع لا يصلاح فيها العطف، وفي مواضع يصلاح فيها، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسيير والنيل، وقول كعب بن جعيل:

فَكَانَ وَيَأَاهَا كَحَرَانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّرَا^(٥)

أما وقوع الواو بمعنى "مع" في موضع يصلاح للعطف فكثير، ومنه قولهم: جاء البرد والطيسنة^(٦).

الثالث: أن هذه الواو وإن كان أصلها العطف فإن هناك فرقاً بينها وبين الواو العطف، فواو العطف توجب الاشتراك في الفعل، وليس كذلك الواو التي بمعنى "مع"، لأنها توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه، ولا توجب بين

(١) انظر: شرح التسهيل (٢٥١/٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٥٠/٢-٢٥١/٢)، تمهيد القواعد ص ٢٠٥، المقاصد الشافية (٣١٩/٢).

(٣) انظر: التذليل والتكميل (١٤٩-١٤٦/٨)، الارتشاف ص ١٤٩٤.

(٤) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٩١٨.

(٥) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأصول (١/٢١)، الحل ص ٣٦٦، المنهاج (٢/٣٦٢). وهو في: الكتاب الجمل ص ٣١٧، (١/٢٩٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢٥١/٢)، تمهيد القواعد ص ٢٠٥-٢٠٥، المقاصد الشافية (٣١٩/٢).

المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة. نحو: قامر زيدٌ وعمرو، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له، وإذا قلت: ما صنعت وأباك، فإنما تريده: ما صنعت مع أبيك، وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك^(١). ولذا فإن الواو هنا تفيد في بعض الموضع أنَّ الأول تبعَ الثاني. كقولك: قم أنتَ وزيداً، فأنتَ أمر للمخاطب دون زيد، والمعنى: قم متابعاً لزيد. فلو لم يقم زيد لم يجب على المخاطب أن يقوم^(٢). وقد يكون الأول في هذا الباب سبباً للثاني. نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب للبس الطيالسة، ولو رفعت الطيالسة لم يُفِدْ هذا المعنى، وكذلك: ما صنعت وأباك^(٣). وقد يكون الاسم الذي مع الواو مفعولاً به للأول في المعنى، كقولهم: استوى الماءُ والخشبة، المعنى: ساوي الماءُ الخشبة، ولو رفعت الخشبة لكان المعنى: استقام الماءُ واستقامت الخشبة. وليس المعنى على ذلك^(٤).

١٨. إنكار مجيء الباء للتبعيض:

قال أبو البركات الكوفي: "وقال شيخنا: ولا أعرف من النحويين من يقول: إنَّ الباء للتبعيض"^(٥).

يرى أبو القاسم أنَّ الباء لا تكون للتبعيض، وأنَّه لم يقل به أحدٌ من النحويين. ومثل هذا ما حكاه ابن جنني في سر الصناعة^(٦). حيث قال: "فاما ما يحكىه أصحاب الشافعى - رحمه الله - عنه من أنَّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت". ومثله قول ابن برهان: "ومن زعم أنَّ الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه"^(٧). وقول العكبرى: "وقال الفقهاء: إنَّ الباء تكون للتبعيض. وهو شيء لا يعرفه حذاق النحويين واللغويين"^(٨).

(١) انظر: شرح المفصل لابن بعيسى (٤٩/٢-٥٠)، الأشباه والنظائر (٢٣٧/٢).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٩٠٩. التنزيل والتكميل (٨/١٤٧).

(٣) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ٩١٠.

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) البيان ص ٢٥٤.

(٦) ص ١٢٢.

(٧) شرح اللمع ص ١٧٤.

(٨) شرح إيضاح أبي علي ص ١٢٦٧.

ولم يذكر سببويه للباء إلا معنى الإلصاق والاختلاط، وقال: "فما أتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"^(١). ومذهب جمهور البصريين إبقاء الحرف على معناه الذي عهد فيه^(٢). وتخلصَ من النقول السابقة أن الباء لا تكون للتبعيض إلا عند الفقهاء. وهو ظاهر كلام الشافعي^(٣)، وقول أصحابه^(٤)، وقول الأحناف أيضًا^(٥): فقد حملوا الباء على معنى التبعيض في قوله سبحانه: ﴿وَأَسْخُواْءِ وَسَكُونَ وَأَجْلَسْتُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنَ﴾^(٦). وإنكار معرفة اللغويين وال نحويين لمعنى التبعيض غير مسلم به، فقد تقدّلَ عن الأصمسي^(٧)، والفارسي^(٨)، والковفيين^(٩) أنَّهم أثبتو للباء معنى التبعيض. وأثبت لها هذا المعنى - أيضًا - ابن قتيبة^(١٠)، والزجاجي^(١١)، وابن فارس^(١٢)، والهروي^(١٣)، وابن مالك^(١٤)، وغيرهم^(١٥).

واستدل هؤلاء ببعض الشواهد التي يمكن أن تحمل فيها الباء على معنى "من" التبعيضية، ومنها قوله تعالى: ﴿عَنَّا يَشْرُبُ بَهَا عَبَادُ اللَّهِ﴾^(١٦) أي: يشرب منها^(١٧)، وقوله سبحانه: ﴿عَنَّا يَشْرُبُ بَهَا الْمَقْرَبُونَ﴾^(١٨) أي: يشرب منها^(١٩). وقول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) الكتاب (٤/٢٢٧).

(٢) انظر: الارتشاف ص ٤٤٤، الجن الداني ص ٤، مغني اللبيب (٢/١٧٩)، الفمعن (٢/٣٧٨).

(٣) انظر: الأمر (١/٢٦)، أحكام القرآن (١/٤٤).

(٤) انظر: المجموع للنوووي (١/٤٤١)، نهاية المحتاج (١/١٧٤).

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي (١/٦٢).

(٦) سورة المائدة، من الآية (٦).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافعية ص ٧، الارتشاف ص ٨٠، الجن الداني ص ٤٣، المساعد (٢/٢٦٤).

(٨) ذكر ذلك في كتابه "التذكرة". انظر المصادر السابقة.

(٩) انظر المصادر السابقة.

(١٠) انظر: أدب الكاتب ص ٨٠، ٤.

(١١) انظر: حروف المعاني ص ٤٧.

(١٢) انظر: الصاحبي ص ٦٧.

(١٣) انظر: الأزهري ص ٢٨٣-٢٨٤.

(١٤) انظر: التسهيل ص ٤٥، الكافية الشافعية وشرحها ص ٧٩٦، ٨٠١-٨٠٧.

(١٥) انظر: اللمحۃ في شرح الملحۃ (١/٢٤٢)، شرح اللمحۃ البدریۃ (٢/٤٨)، المقاصد الشافعیۃ (٣/٦٣٩-٦٣٥)، الفضة

المضیۃ ص ٢٦٨، شرح الفريد ص ٢٢٧.

(١٦) سورة الإنسان، من الآية (٦).

(١٧) انظر: الصاحبي ص ٦٧، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٤٨٢)، الفريد (٤/٨٥٦).

(١٨) سورة المطففين، من الآية (٢٨).

(١٩) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٤٦٥)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواوس ص ٣٩٥، الدر المصنون (٦/٤٩٤).

شَرِبَنْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَّ لَجَّ حُضْرٌ لَهُنْ نَيْجٌ^(١)

أي: شَرِبَنْ من ماء البحر^(٢).

وقول عترة العبسي:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّهْرِ ضَيْنٍ فَاصْبَحَتْ زَوَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ^(٣)

أي: شَرِبَتْ من ماء^(٤).

وقول الآخر:

فَلَقَثَتْ فَاهَا أَخِذًا بِقَرْوِنَهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِرَدِّ مَاءِ الْحَشْرَاجِ^(٥)

أي: من برد ماء الحشْرَاج^(٦).

والمنكرون لمجيء الباء للتبسيط يحملون ما ورد من ذلك على أحد أربعة أوجه^(٧):

أحدها: تأويله تأويلاً يقبله اللفظ.

الثاني: الحكم بزيادة الباء للتاكيد، مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُنْقُلُوا أَيْدِيكُلَّ إِلَّا تَلَكُّمُ﴾^(٨).

الثالث: تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف.

الرابع: ما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

(١) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: شرح أشعار الهنالين (١٢٩/١)، الخصائص (٢/٨٥)، اللسان (٤٨٧/١)، شرب الدرر (٤/١٧٩-١٨٠).

(٢) انظر: حروف المعاني ص ٤٧-٤٨، الأزهية ص ٢٨٤، الخزانة (٧/٩٨).

(٣) من الكامل، وهو في: ديوانه ص ٢٠، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٢٤، حروف المعاني ص ٤٨، سر الصناعة ص ١٣٤.

(٤) انظر: الأزهية د ٢٨٣.

(٥) من الكامل، اختلف في قائله، فقيل: عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص ٨٣، وقيل: جميل بشينة، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٢٣، وقيل: عروة بن أذينة، وهو في شعره ص ٤٠، وقيل: عبيد بن أوس الطاني.

انظر: الحماسة البصرية ص ١١٣-١١٤، شرح الكافية الشافية ص ٦٨٠-٦٨١، شرح شواهد المغني ص ٣٢٠-٣٢٤، شرح أبيات المغني (٢/٣١٣-٣١٥)، الدرر (٤/١٠٣).

(٦) انظر: الدرر (٤/١٠٢).

(٧) انظر: اعراب لقرآن للتحناس (٥/٩٨)، المحتسب (٢/١١٤)، ضرائر الشعر ص ٢٣٦، شرح التسهيل (٢/١٢)، الارتفاع ص ٢٤٤، البحر المحيط (٢/٤١)، الجنس الداني ص ٤٦، الدر المصنون (٢/٤٩٢).

(٨) مغني الليب (٢/٤٤٦-٤٤٥-٤٤٤)، الهمم (٢/٣٧٨-٣٧٩).

(٩) سورة البقرة، ون الآية (١٩٥).

والحق أن التبعيض في قوله سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُنْ﴾ لا يستفاد من الباء، بل من طريق الاتفاق، وهو أن يحصل الغرض من الفعل ببعض الآلة. بل ظاهر اللفظ يقتضي العموم، إذ ليس على الاقتصر على البعض دليل. مثله قولهم: أخذت بثوب زيد، فالتبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام لا من الباء، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد علِّمَ أن اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أنك إذا قلت: شربت ماء البحر، إنما تريده: شربت بعض ماء البحر، فكما أن التبعيض هنا لم يفهم من حرف الباء، فكذلك هو في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُنْ﴾. ومثله قوله تعالى: ﴿عَيْنَاهُ تَرَبٌ بَهْ عَبَادُ اللَّهِ﴾^(١). والظاهر أن الحرف لا يقع موقع غيره مطلقاً وإنما يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسؤولة له، وبشرط اتفاق معنى الحرفين، وأن يكون أحدهما مردوداً إلى الآخر بوجه ما، فأماماً في كل موضع وعلى كل حال فلا^(٢)، فإن الحرفين قد يتقاربان في المعنى، فيصلح استعمال أحدهما مكان الآخر في بعض الأساليب لحصول الفائدة، معبقاء كل منها على معناه الأصلي، وما أوهم خلاف ذلك فيمكن تأويله تأويلاً يقبله اللفظ، أو حمله على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

١٩. جواز مجيء الباء بمعنى "عن":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول عاتكة بنت عبد المطلب:

سَائِلُ بَنَى فِي قَوْمِنَا وَلِيَكُفِّرْ مِنْ شَرِّ سَمَاعَةٍ^(٣)

: "الباء في "بنا" بمعنى "عن"^(٤)، كقول الله تعالى: ﴿فَنَكَلَ بِهِ خَيْرًا﴾^(٥).

(١) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ١٢٦٧. شرح الجمل لابن عصفور (٤٩٦/١).

(٢) انظر: الخطائص (٢٠٨/٢). رصف المباني ص ٢١.

(٣) من الكامل. وقد ورد منسوباً إليها في: المحكم والمحيط الأعظم (٣٧٥/١) "شفع" المستقصى (١٦٢/٢)، اللسان (١٨٦/٨) "شنين".

(٤) في المخطوط (٦٨) والمطبوع (٣٥٦/٢): "أي" مكان "عن". وما أثبته هو الصواب.

(٥) سورة الفرقان، من الآية (٥٩).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص ٣٦.

أجاز أبو القاسم مجيء الباء بمعنى "عن". وظاهر كلامه أن ذلك مختص بالسؤال.
كقوله تعالى: ﴿فَنَسْأَلُ بِهِ حَيْدَرًا﴾. أي: فاسأله عنه. وهذا المذهب منقول عن
الковيين^(١).

وастدل الكوفيون على ذلك -أيضاً- بقول علامة:

فَإِنْ تَسَأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ^(٢)

أراد: فإن تسألوني عن النساء.

وقول الأخدطل:

دَعْ الْمُغْفَرَ لَا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ وَاسْأَلْ بِمَصْفَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ^(٣)

أراد: لا تسأله عن مصريه.

وастدل القتبي^(٤) بقول ابن أحمر:

تَسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَاهُ أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَ^(٥)

أراد: تسائل عن ابن أحمر.

قال ابن السديد: " وإنما جاز استعمال الباء مكان "عن" بعد السؤال، لأن السؤال عن
الشيء إنما يكون عن عناية به واحتياط بأمره. فلما كان السؤال بمعنى العناية والاحتياط
عُذِّي بما يعديار به"^(٦).

وقيل: لا يختص بالسؤال. وعليه الفراء^(٧). والأخفش^(٨)! وابن مالك^(٩).

(١) انظر: التذليل والتكميل (٤/١٩١). الارتفاع ص ١٦٩٨. توضيح المقاصد ص ٨٥٨. تمهيد القواعد
ص ٨٤٨. المجموع (٢/٣٢٨).

(٢) من الطويل. وهو في: ديوانه ص ٣٥. المفضليات ص ٣٩٢. غريب الحديث لابن سلام (٤٤/٢)، البيان
والتبين (٢/٣٢٩). أدب الكاتب ص ٣٩٧.

(٣) من البسيط. وهو في: شعره (١١/٧١). أدب الكاتب ص ٣٩٨. اللسان (١١/٣٨١) - تقليل.

(٤) انظر: أدب الكاتب ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٥) من الواقر. وروية الديوان: "وربَّتْ سَبَاتِي عَنِي حَقِيقَىٰ" ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: شعره
ص ٧٦. المصنف (٤٢/٣)، المخصص (١٤/٦٦)، التذليل (٤/١٩٧)، المقاصد الشافية (٢/٦٣٩).

(٦) الاقتضاب ص ٢٠٢.

(٧) انظر: معاني القرآن له (٢/٢٦٧).

(٨) انظر: معاني القرآن له ص ٤٩٤.

(٩) انظر: شرح الحكافية الشافية ص ٧-٨٠٨. شرح التسهيل (٣/١٥١-١٥٢).

وастدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْفَجَنِ﴾^(١) أي: عن الغمام. وبقوله تعالى: ﴿يَسْعَى تُورُثُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبَيْنَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٢) أي: وعن أيمانهم. ومنذهب جمهور البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً^(٣). ولذلك أنكروا مجيء الباء بمعنى "عن"^(٤).

وحجتهم أن حروف الجزم والنصب لا ينوب بعضها عن بعض، فكذلك أحرف الجر^(٥). وأيضاً لو كان لها معانٍ غيرها من أحرف الجر لجاز أن تقع حيث تقع هذه الأحرف، فكانت تقول: أطعمنته بجوع. وأسفقته بعيمَةٍ، أي: عن جوع، وعن عيمة^(٦). وما أوهم ذلك فهو عندهم إماً مُؤَولٌ تأوياً يقبله اللفظ. وإماً محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف^(٧). كما قيل في قوله - تعالى -: ﴿فَتَكَلِّبُهُ خَيْرًا﴾^(٨): إنَّ المعنى: اسأل بسببه خيراً. وهو على تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام^(٩).

وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ^(١٠). ويُفهم من كلام أبي القاسم في هذه المسألة والمسألة التي قبلها أنه لا يجوز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مطلقاً. وإنما يكون في موضع دون آخر. وهذا مذهب جماعة من النحويين منهم الزجاج^(١١). وابن السراج^(١٢). وابن جني^(١٣). والماليقي^(١٤). فقد

(١) سورة الفرقان. من الآية (٢٥).

(٢) سورة الحديد. من الآية (١٢).

(٣) انظر: الارتشاف ص ٢٤٤٢، الجن الداني ص ٦٤، مغني الليبب (٢/١٧٩)، الهمع (٢/٣٧٨).

(٤) انظر: مغني الليبب (٢/٣٧٨)، الهمع (٢/٣٢٨).

(٥) انظر: مغني الليبب (٢/١٧٩)، الهمع (٤/١٩)، حاشية الصبان (٢١٠).

(٦) انظر: التذليل والتكميل (٤/٢٢٨).

(٧) انظر: منهج السالك ص ٢٥٢-٢٥١، توضيح المقاصد ص ٧٥٩. الجن الداني ص ٦٤، المساعد (٢/٢٤٨).

(٨) الهمع (٢/٢٧٨-٢٧٩). حاشية الصبان (٢١٠).

(٩) سورة الفرقان. من الآية (٥٩).

(١٠) انظر: مغني الليبب (٢/١٣٨-١٢٧)، الهمع (٢/٣٢٨).

(١١) انظر: الجن الداني ص ٤٦، الهمع (٢/٣٧٩)، حاشية الصبان (٢١٠).

(١٢) انظر: معانٍ القرآن واعرابه (١/٤١٦، ٤١٧).

(١٣) انظر: الأصول (١/٤١٤، ٤١٥).

(١٤) انظر: الخصائص (٢/٣٠٩-٣٠٨)، المحتسب (٢/٥٣-٥٢).

(١٥) انظر: رصف المبني ص ٢٢١.

أجاز هؤلاء إقامة بعض الحروف مقام بعض إذا تقارب في المعاني، وكان معنى الكلام الذي يدخل فيه الحرفان واحداً أو راجعاً إليه ولو على بُعدٍ.

٢٠. مجيء "آن" بمعنى "لِثَلَاءٌ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَا اهْتَدَى بِهَا رَجَرْتُ كَلَابِي آنِ يَهِرْ عَقُورُهَا^(١)
معناه: زجرت كلابي لثلا يهر، كقول الله تعالى: ﴿يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾^(٢) أي:
لثلا تضلوا^(٣).

يرى أبو القاسم أن "آن" تأتي بمعنى "لِثَلَاءٌ". وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَبْيَنُ اللَّهُ
كَمْ أَنْ تَضْلُوا﴾^(٤) أي: لثلا تضلوا. وقول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَا اهْتَدَى بِهَا رَجَرْتُ كَلَابِي آنِ يَهِرْ عَقُورُهَا
أي: لثلا يهر.

وهذا رأي السراء^(٥). وأبي بكر بن الأنباري^(٦). وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضاً^(٧).
وعزاه آخرون إلى الكوفيين^(٨).

وحملوا على ذلك - أيضاً - قوله تعالى: ﴿يَبْيَنُ لَكُمْ عَلَى فَتَرَقَ مِنَ الرَّسُولِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ
بَشِيرٍ﴾^(٩). وقوله سبحانه: ﴿وَالْفَنَّ فِي الْأَرْضِ رَوَسِيَّ أَنْ تَبَيَّدَ بِكُمْ﴾^(١٠). وقوله تعالى:

(١) من الطويل. اختلف في قائله. فقيل: عوف بن الأحوص. وقيل: شريح بن الأحوص. وقيل: شبيب بن البرصاء. وقيل: مضرس بن ربيع الأسدي. انظر: المفضليات ص ١٧١. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٥. الحماسة البصرية (٢٤٢/٢).

(٢) سورة النساء، من الآية (١٧٦).

(٣) شرح الحماسة (١٧٦-١٧٧).

(٤) انظر: معاني الشران له (٢٩٧/١). وانظر: اعراب القرآن للتحاس (١١١/١). أمالى ابن الشجري (١٦٠/٢). البحر المحيط (٤٢٤/٢١).

(٥) انظر: شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٧٢. ٤٢٠.

(٦) انظر: أمالى ابن الشجري (٦٠/٢)، البحر المحيط (٤٢٤/٣). الدر المصنون (٤٧٥/٢).

(٧) انظر: التبيان في اعراب القرآن (١٤/١). الفريد في اعراب القرآن المجيد (١٨٣٠/١). البحر المحيط (٤٢٤/٣). الدر المصنون (٧٧٥/٢).

(٨) سورة المائدۃ، من الآية (١٩).

(٩) سورة النحل، من الآية (١١). وسورة لقمان، من الآية (١٠).

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَرُولَا﴾^(١). وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَجْهَرُوا لَهُ بِأَقْوَلِ كَجْهَرٍ
 يَعْصِيْكُمْ لِيَعْصِيْ أَن تَجْهَزَ أَعْمَلَكُمْ﴾^(٢). وقول عمرو بن كلثوم:
 نَزَّلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضِيافِ مِنَا فَعَجَلْنَا الْفِرَى أَنْ تَشْتِيمُونَا^(٣)
 وأجاز الرمانى ذلك وقال: "لأنَّ البيان لا يكون طريقاً إلى الضلال، فَمَنْ حَذَفَ "لَا"
 فـحـذـفـهـاـ للـدـلـالـةـ عـلـيـهـاـ،ـ كـمـاـ حـذـفـتـ لـلـدـلـالـةـ عـلـيـهـاـ منـ جـوـابـ الـقـسـمـ فـيـ نـحـوـ وـالـلـهـ أـقـوـمـ،ـ
 أـيـ:ـ لـاـ أـقـوـمـ".^(٤)

ورَدَهُ ابن الشجري بـأـنـ حـذـفـ "لـاـ" فـيـ نـحـوـ: ﴿يَمِنَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾^(٥) لـاـ يـجـريـ
 مـجـرـىـ حـذـفـهـاـ منـ جـوـابـ الـقـسـمـ،ـ لـأـنـ الدـلـالـةـ عـلـيـهـاـ إـذـاـ حـذـفـتـ مـنـ جـوـابـ الـقـسـمـ قـائـمـةـ،ـ
 لـأـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ "وـالـلـهـ أـقـوـمـ،ـ لـوـلـمـ تـرـدـ "لـاـ"ـ لـجـئـتـ بـالـلـامـ وـالـنـونـ،ـ فـقـلـتـ:ـ لـأـقـوـمـنـ".^(٦)
 وـنـقـلـ عـنـ الـبـصـرـيـنـ أـنـهـمـ أـنـكـرـوـاـ أـنـ تـكـوـنـ "أـنـ"ـ هـنـاـ بـمـعـنـىـ "لـتـلـاـ".^(٧)ـ وـوـافـقـهـمـ جـمـاعـةـ
 مـنـهـمـ الزـمـخـشـريـ^(٨)ـ،ـ وـابـنـ الشـجـرـيـ^(٩)ـ،ـ وـابـوـ الـبرـكـاتـ الـأـنـبـارـيـ^(١٠)ـ،ـ وـابـنـ
 هـشـامـ^(١١)ـ.

وـحـجـةـ هـذـاـ المـذـهـبـ أـنـ إـضـمـارـ لـامـ قـبـلـ "أـنـ"ـ وـ"لـاـ"ـ بـعـدـهـاـ فـيـهـ تـعـسـفـ مـنـ جـهـةـ اـرـتكـابـ
 حـذـفـ شـيـئـيـنـ مـعـ إـمـكـانـ حـذـفـ شـيـءـ وـاحـدـ.^(١٢)

(١) سورة فاطر، من الآية (٤١).

(٢) سورة الحجرات، من الآية (٢).

(٣) من الواffer؛ وهو في: ديوانه ص ٧٢، شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢٠، الأزهية ص ٧١. شرح شواهد المغني ص ١١٩. شرح أبيات المغني (١٨١/١).

(٤) أمالى ابن الشجري (١١١/٣).

(٥) سورة النساء، من الآية (١٧٦).

(٦) انظر: أمالى ابن الشجري (١٦١/٢).

(٧) انظر: معانى القرآن واعرابه (١٣٧/٢)، إعراب القرآن للتحاس (١١١/١)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٨٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٤/٢)، الجن الداني ص ٢٢٥، مغني اللبيب (٢٢٥/١).

(٨) انظر: الكشاف (١٨٩/٢).

(٩) انظر: أمالى ابن الشجري (١٦١-١٦٠/٢).

(١٠) انظر: كشف المشكلات (٣٩٦/١).

(١١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢٨١/١).

(١٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤١٩، مغني اللبيب (٢٢٦-٢٢٤/١).

(١٣) انظر: مغني اللبيب (٢٢٦/١)، شرح الدمامي على مغني اللبيب (١٥٠/١).

وأجيب عنه بأنَّ حذف الجار قبل "أنْ" مطرد، وحذف "لا" للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد الممحوز بمفرده موجباً للتفسير^(١).

وقد خرَّجَ أبصريون ومن وافقهم الشواهد السابقة على وجهين^(٢):
أحدهما: أن تكون على حذف مضارِّ منصوبٍ على أنَّه مفعول لأجله وأقيم المضاف
إليه مقامه، وتقدير الكلام: كراهة أن تظلو، وكراهة أن تقولوا...
والثاني: أن تكون "أنْ" وما بعدها في تأويل مصدر هو مفعول الفعل، والمعنى: يُبَيِّنُ الله
لهم الضلال لتجتبوه.

والذي أراه أنَّ حمل الكلام على حذف مضارِّ أولى من حمله على حذف "لا"، لأنَّ حذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثرُ من حذف "لا"^(٣).

٢١. زيادة "ذِي" وفروعه:

قال أبو القاسم في بيت طَفِيلِ الغنوبي:

وَمَا أَنَا بِالْمُسْتَنْكِرِ لِبَيْنَ إِنْتِي بِذِي لَطْفِ الْجِيرَانِ قِدْمًا مُفَجَّعٌ^(٤)

: وقوله: "بِذِي لَطْفِ الْجِيرَانِ" أراد: بلطف الجيران، وذا وذو وذات مما يزداد في الكلام،
وإن شئت جعلته مضارِّ إلى اسم المسمى^(٥).
أجار أبو القاسم أن يكون "ذِي" في بيت طَفِيل زائداً، لأنَّه أضيف إلى المقصود بالنسبة.
وهذا مذهب الكوفيين^(٦). ووافقهم جماعة منهم أبو علي الفارسي^(٧). والمرزوقي^(٨).
والعكري^(٩). والسمين الحلبي^(١٠).

(١) انظر: شرح الداعامي على المغني (١/١٥).

(٢) انظر: معاني القرآن واعرابه (٢/٣٧). اعراب القرآن للنحاس (١/١١). مشكل اعراب القرآن (١/٢٦). الكشاف (٢/١٨٢). كشف المشكّلات (١/٣٩٦). الفريد في اعراب القرآن المجيد (١/٨٣٠). البحر المحيط (٢/٤٢٤). الجن الداني ص ٢٢٥. الدر المصنون (٢/٤٧٥).

(٣) انظر: أمال ابر، الشجري (٢/١٦٦). شرح أبيات معنى الليب (١/١٨٧).

(٤) من الطويل. وهو في: شعره ص ٥. الوساطة ص ٣٢. الخزانة (٤/٣٠٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص ١٧٨.

(٦) انظر: البسيط ص ٤٨١.

(٧) انظر: شرح الآيات المشكّلة للاعراب ص ٤١-٤٢.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/١٩٩-٣٢٦).

(٩) انظر: التبيان (٢/٧٢). اعراب القراءات الشواذ (١/٧١٤، ٣٨٥).

(١٠) انظر: الدر المدعون (٤/٢٠٣).

ومثل بيت طفيلي قراءة عبد الله الحبر: ﴿ وَقَوْنَكُلَّ ذِي عَالَمٍ عَلِيْسٌ ﴾^(١)، وقول

الشماخ:

أَطَارَ نَسِيلَهُ عَنْهُ جَفَالًا وَأَدْمَجَ دَمْجَ ذِي شَطَانٍ بَدِيعٌ^(٢)

وقول الأعشى:

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَحُهُمْ ذُو الْحَسَانَ يَزْحِي الْمَوْتَ وَالشَّرَّ عَا^(٣)

وقول الكميت:

إِلَيْكُمْ ذَوِي الْأَلِيَّ تَطَلَّعُتْ نَوَازُعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ^(٤)

وغيرها من الشواهد^(٥).

وأنكر ابن جني زيادتها فقال: " وقد دعا خفاء هذا الموضع أقواماً إلى أن ذهبوا إلى زيادة ذي وذات في هذه الموضع. أي: وأدمج دمج شيطان، وإليكم آل النبي، وص Bowmanهم آل حسان. وإنما ذلك بُعدٌ عن إدراك هذا الموضع "^(٦).

ومذهب ابن جني^(٧)، وكثير من النحوين^(٨) أنَّ هذا من باب إضافة المسمى إلى الاسم.

أي: صاحب هذا الاسم. وحججة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن في إضافة المسمى إلى اسمه مبالغة في البيان، فالجمع بينهما أكد من إفراد أحدهما بالذكر. فلو قال: "بلطف الجيران" لم يكن فيه ما في قوله: "بِذِي لَطْفٍ"

(١) سورة يوسف، من الآية (٧٦). وانظر القراءة في: تفسير الطبرى (٢٨/١٢)، المحتبس (٢٤١/١)، البحر (٣٢٨/٥).

(٢) من الواقف، وهو في: ديوانه ص ٢٢٣. شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤١. اللسان (٢٥٩/١٠) "عقق".

(٣) من البسيط، وهو في: ديوانه ص ١٠٦. الخصائص (٢٧/٢)، المحتبس (٢٤٧/١). المستقصص في أمثال العرب (١٩/١).

(٤) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الخصائص (٢٧/٣)، التنبية على شرح مشكلات الحماسة ص ١١١. مجمع الأمثال (٢٤٩/١). المفصل ص ١٢٤.

(٥) انظر: الخصائص (٢٢-٢١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢-١٢/٢)، شرح التسهيل (٢٢١/٢).

(٦) انظر: الخصائص (٢٩/٢).

(٧) انظر: التنبية على شرح مشكلات الحماسة ص ١١١. الخصائص (٢٣-٢٤/٢).

(٨) انظر: المفصل ص ١٢٤. التخيير (٢٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢-١٢/٢)، شرح العمل لابن

عصفور (٧١/٢)، شرح الكافية الشافية ص ٩٢٤، شرح التسهيل (٢٢٠/٢)، شرح الرضي (٩١٨/١).

شرح الكافية لابن القواص ص ٢٧٨، الإclid ص ٦٨٢-٦٨١، الارتفاع ص ١٨١٥، تمهيد القواعد ص ٣١٧٢.

الجيران من المدح، لأنَّه لما قال: “بني لطف الجيران” جعل نفسه صاحب هذا الاسم وهو “لطف الجيران”， ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا لا محالة^(١).

الثاني: أنَّ الزيادة لا ينبغي أنْ يؤخذ بها في الأسماء، وإنما الزيادة في الحروف، وفيها تثبت، فلا ينبغي أنْ تُتعدَّى إلى الأسماء والأفعال؛ لأنَّ الحرف أضعفُ الكلِّم، فلا يجب كُلُّ ما كان في الأضعف أنْ يفعَل في الأقوى بالقياس عليه^(٢).

والحقُّ أنَّ الحكم بالزيادة إنَّما يصح على رأي من يعتقد أنَّ الاسم هو المسمى وهم أهل السنة، لذا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، إذ اللفظان لمعنى واحد كليث وأسد، وأمَّا من لم يَرَ ذلك -وهم المعتزلة- فلا وجه لحكمهم بالزيادة، لكون الإضافة تفيد اختصاص المسمى باسمه^(٣).

٢٢. جواز مراعاة لفظ “كلُّ” أو معناه إنَّ أضيف إلى مفرد نكرة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول فاطمة بنت الأحجم:

كُلُّ مَا حَيَّ وَإِنْ أَمْرَوْا وَأَرْدُوا الْحَوْضُ الَّذِي وَرَدُوا^(٤)

: ”الْحَيُّ“ يتعمل واحد أحياء العرب، لأنَّها قالت: أمرُوا، أي: كثروا، ويتعمل ضِدُّ الميت وقالت: ”أمرُوا“ رَدًا على معنى ”كلُّ“^(٥).

ظاهر كلام أبي القاسم جواز مراعاة لفظ ”كلُّ“ أو معناه إنَّ أضيف إلى مفرد نكرة. وهذا مذهب ابن جني^(٦)، ووافقه المرزوقي^(٧)، وأبو حيان^(٨).

(١) انظر: شرح الدفقل لابن يعيش (١٢/٢).

(٢) انظر: البسيط ص ٤٨١.

(٣) انظر: تمهيد الأولي ص ٢٥٨. الانتصار في الرد على المعتزلة (٦٠٢/٢)، التفسير الكبير (٩٥/١). شرح الكافية لابن القواص ص ٢٧٨. مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٢٠٢-١٨٥). (٤)

(٤) من المديد، وقد ورد منسوباً إليها في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٥٨. شرح شواهد المغني ص ١٤٤.. شرح أبيات المغني (٤/٢٣٠-٢٢٥).

(٥) كذا في المخطوط والمطبوع. ولعل الصواب: رَدًا على لفظ ”كلُّ“. انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢١٦. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢.

(٦) شرح كتاب الحماسة ص ١٧٧.

(٧) انظر: التنبيه ص ٢٥٨.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة له ص ٦٤٥.

(٩) انظر: التذليل والتكميل (٤/٨٤).

واستدل أبو حيـان بـيت عـنـترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ حَدِيقَةٍ كَالْدُرْهَمِ^(١)

فـقال: تـركـنـ وـلمـ يـقـلـ: تـرـكـتـ فـدـلـ عـلـىـ جـواـزـ الـأـمـرـيـنـ مـطـلـقاـ،ـ فـيـقـالـ: كـلـ رـجـلـ أـتـاكـ مـكـرـمـ أوـ مـكـرـمـونـ^(٢).

وذهب ابن مالك إلى أنه يجب مراعاة معناه مطلقاً، فـيـتـعـينـ اـعـتـبـارـ الـمـعـنـىـ فـيـمـاـ لـهـ منـ ضـمـيرـ وـغـيـرـهـ،ـ وـالـمـرـادـ بـاعـتـبـارـ الـمـعـنـىـ أـنـ يـكـوـنـ عـلـىـ حـسـبـ الـمـظـافـ إـلـيـهـ،ـ فـيـقـالـ: كـلـ رـجـلـ أـتـاكـ مـكـرـمـ،ـ وـكـلـ رـجـلـيـنـ أـتـيـاـكـ مـكـرـمـانـ،ـ وـكـلـ رـجـالـ أـتـوـكـ مـكـرـمـونـ،ـ وـكـلـ اـمـرـأـةـ أـتـكـ مـكـرـمـةـ،ـ فـيـجـبـ إـفـرـادـ مـاـلـهـ مـنـ ضـمـيرـ وـأـخـبـارـ وـغـيـرـ ذـلـكـ عـنـ إـضـافـهـ إـلـىـ مـفـرـدـ نـكـرـةـ^(٣).

وذهب ابن هشام إلى أنه إن أـرـيدـ نـسـبـةـ الـحـكـمـ إـلـىـ كـلـ وـاحـدـ وـجـبـ الـإـفـرـادـ،ـ نـحـوـ كـلـ رـجـلـ يـشـبـعـهـ رـغـيفـ،ـ وـإـنـ أـرـيدـ نـسـبـةـ الـحـكـمـ إـلـىـ الـمـجـمـوـعـ وـجـبـ الـجـمـعـ،ـ نـحـوـ كـلـ رـجـلـ قـائـمـونـ^(٤)،ـ وـوـافـقـهـ السـيـوطـيـ^(٥).

وهذا قول تقي الدين السبكي، إلا أنه اشتـرـطـ لـجـمـعـ الـضـمـيرـ أـنـ يـكـوـنـ فـيـ جـمـلـةـ أـخـرـيـ غيرـ جـمـلـةـ "ـكـلـ"ـ نـحـوـ جـادـ عـلـيـ كـلـ غـنـيـ فـأـغـنـونـيـ إـنـ حـصـلـ الغـنـيـ مـنـ مـجـمـوـعـهــ وـمـثـلـهـ بـيـتـ عـنـتـرـةـ الـمـتـقـدـمـ،ـ أـوـ فـأـغـنـانـيـ،ـ إـنـ حـصـلـ الغـنـيـ مـنـ كـلـ وـاحـدــ وـأـمـاـ إـنـ كـانـ الـضـمـيرـ فـيـ جـمـلـةـ "ـكـلـ"ـ فـيـتـعـينـ عـودـ الـضـمـيرـ إـلـيـهـ،ـ نـحـوـ كـلـ رـجـلـ فـاضـلـ مـكـرـمـ،ـ وـلـاـ يـجـوزـ مـكـرـمـونـ^(٦).

وهـذـاـ القـولـ هـوـ الـحـقـيقـ بـالـقـبـولـ،ـ بـدـلـيلـ قـولـهـ تـعـالـيـ: ﴿ وَيَلْتَكُلُّ أَفَايُّكُمْ ۝ يَتَمَّ مَا يَنْتَهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِمَّ يُهِرِّ مُسْتَكِدًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا فَيُنَزِّهَ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ مَا يَنْتَهِ شَيْئًا أَخْنَدَهَا هُرُزًا أُولَئِكَ لَهُمْ

(١) من الكامل، وهو في: ديوانه ص ١٩٦، الحيوان (٢/٢)، الكامل (١/١)، سمعط الآلي ص ٩٤٢، ٩٤٥.

الارشاد ص ١٨١٩.

(٢) انظر: التنليل والتكميل (٤/٤).

(٣) انظر: التسهيل ص ١٦٦، ١٥٨. شرح التسهيل (٢/٢٤٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٢/١٠٤).

(٥) انظر: الهمم (٢/٤٩٨).

(٦) انظر: أحكام "ـكـلـ"ـ وـمـاـ عـلـيـهـ تـدـلـ ص ٤٠ـ ٣٩ـ.

عَذَابٌ مُّهِينٌ^(١) فـقد جاء قوله سبحانه: أَوْلَئِكَ لَمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ^(٢) بصيغة الجمع مع أن ”كـلـا“ قد أضيف إلى مفرد نكرة، لأن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وهو من جملة أخرى غير جملة ”كل“^(٣).

وظاهر كلام السبكي جواز الجمع بطريق المجاز مع إرادة الحكم على كل واحد مما أضيف إليه ”كل“ في الصفة دون غيرها، لورود ما يشهد له في لسان العرب^(٤). كقول الراجز:

منْ كُلُّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرِ^(٥)
فقال: ”كثيرات“ مع إرادة الحكم على كل واحد^(٦).

٢٣. ”لـدـن“ حرفُ جـرـ:

قال أبو القاسم: ”ولـا يُنـصـبـ بشـيءـ منـ حـرـوفـ الـجـرـ إـلـاـ بـ”لـدـنـ“^(٧).
يرى أبو القاسم أن ”لـدـنـ“ من حروف الجر، ولعل الذي حمله على ذلك أنه رأها تجر ما بعدها في أكثر استعمالاتها، وهذا الرأي منقول عن ابن كيسان^(٨).
وذكر ابن السراج أن الكوفيين يخلطون الظروف بالحروف، فيقولون: حروف الخفـضـ: أمـامـ وـقـادـمـ، وـخـلـفـ، وـقـبـلـ، وـبـعـدـ....^(٩).

وـجـمـهـورـ النـحـويـينـ عـلـىـ أـنـهـاـ اـسـمـ، وـهـيـ ظـرـفـ لـمـبـداـ الـغـایـاتـ^(١٠). وـهـوـ الصـوـابـ، بـدـلـيلـ دـخـولـ حـرـفـ الـجـرـ مـنـ عـلـيـهـاـ. كـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ”مـنـ لـدـنـ حـكـيـمـ حـيـرـ“^(١١). فـلـوـكـانـتـ حـرـفـاـلـمـ يـحـسـنـ دـخـولـ حـرـفـ الـجـرـ عـلـيـهـاـ.

(١) سورة الحاثة، الآية (٧) و(٨) و(٩).

(٢) انظر: أحكام ”كـلـ“ وما عليه تدل صـ٤١.

(٣) انظر: أحكام ”كـلـ“ صـ٤٢-٤٣.

(٤) من الجر، لم أقع على قائله. وهو في: معجم الليث (١٠٤/٢). شرح شواهد المغني صـ٤٢. شرح أبيات المعنى (٢٢٧/٤).

(٥) انظر: معجم الليث (١٠٤/٢).

(٦) شرح الحماسة (١٢٢ آية ١).

(٧) انظر: اللسان (٣٨٤/١٢) ”لـدـنـ“ تاج العروس (٢٢٢/٩) ”لـدـنـ“.

(٨) انظر: الأصول (٢٠٤/١).

(٩) انظر: الكتاب (٣٢٢/١)، المقتصب (٥١/١)، الأصول في النحو (١٤٤/٢)، اعراب القرآن للخاس (٣٥٧/١). حروف المعاني للرجاحي صـ٢٦، علل النحو صـ١٥، المفصل صـ١٧٧، الفريد في اعراب القرآن المجيد (١٥٤٢/١). شرح المفصل (بن بعيش (١٢٧/٢)، (١٢٨/٤)، (١٠٠/٤)، التسهيل صـ٤٧، التذليل والتكميل (٧٧-٧٠/٨)، توضيح المقاصد صـ٨١، المقاصد الشافية (٤١/١١٦)، الهمع (١٦٢-١٦٠/٢).

(١٠) سورة هود، من الآية (٦).

٢٤. عدم جواز الفصل بين المتضارفين بالطرف إلا في الشعر عند الضرورة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

هُمَا أخْوَافِ الْقَوْمِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبَوَةً فَدَعَاهُمَا^(١)

: ويروى: "همَا أخْوَافِ الْحَرْبِ" ، قولها: "أخْوَافِ الْقَوْمِ مَنْ لَا أَخَالَهُ" ففصلت بين المضاف والمضاف إليه بالطرف، وذلك قليل إلا في الشعر عند الضرورة^(٢).

يرى أبو القاسم عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالطرف إلا في الشعر عند الضرورة. وهذا مذهب سيبويه^(٣). ووافقه كثير من النحويين^(٤). وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين^(٥).

وحجة هؤلاء أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فالمضاد إليه من تمام المضاف، لأنَّه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه. وإنَّما جاز الفصل بينهما بالطرف، لأنَّه يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، فلا يعتد بفصله^(٦).

ونُقلَ عن الكوفيين أنَّهم أجازوا الفصل بينهما بالطرف وغيره في الشعر وفي اختيار الكلام^(٧).

(١) من الطويل، اختلف في قائله: قيل: دُرْنَابْنُتْ عَبْعَةَ، وقيل: عَمَرَةُ الْخَثْعَمِيَّةُ، وقيل قيس بن ثعلبة، وقيل غير ذلك. انظر: الكتاب (١٨٠/١)، نوادر أبي زيد ص ٣٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٢١٨)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥٩-٧٥٨، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ١٢٩، المفصل ص ١٣١، الإنصاف ص ٤٣، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠٥)، اللسان (١٤/١٠) "أبي" ، صبح الأعشى (٢/٢٨٨).

(٢) شرح كتاب الحماسة ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر: الكتاب (١/٢٧٦)، (١/٢٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٤/٣٧٦)، المفصل ص ١٣٠، البيان في شرح اللمع ص ٤٨٩، الإنصاف ص ٤٢٧-٤٢٦، التحمير (١/٤٥-٥٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠٤)، لباب الإعراب ص ٣٧٥، شرح الرضي (١/٩٤٢)، البسيط ص ٨٨٩، المحرر في النحو ص ٩٥٤، اللمة في شرح الملحة (١/٢٧٧.٢٧٩)، تابع علوم الأدب ص ٨٠٦.

(٥) انظر: التبصرة والتنكرة (١/٢٨٧-٢٨٨)، الإنصاف ص ٤٢٧، المسألة (٦٠)، ائتلاف النصرة ص ٥٢ المسألة (٣٤).

(٦) انظر: الإفصاح ص ١٢٨، البيان في شرح اللمع ص ٤٨٩، الإنصاف ص ٤٣١، المسألة (٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٩)، البسيط ص ٨٨٩، الإرشاد ص ٣٣٨، التصريح (٢/٢٢٢).

(٧) انظر: الإرشاد ص ٣٣٨، الارتشاف ص ١٨٤، الهمع (٢/٤٣٢).

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَرَاءِ فِي مُعَانِيهِ^(١). وَتُعلَّبُ فِي مُجَالِسِهِ^(٢) أَنَّ ذَكَرَ مُخْصُوصٍ بِالشِّعْرِ.
وَقَدْ حَكَى أَبُو الْبَرَّاتِ الْأَنْبَارِيُّ إِجْمَاعَ نَحَّةِ الْبَلَدِينِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصْلَ
بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الْيَمِينِ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ^(٣).
وَأَحَازَ يُونُسُ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي الْكَلَامِ بِالظَّرْفِ الْمُسْتَقْلَةِ. نَحْوُ كَمْ بِهَا رَجُلٌ
مَصَابٌ^(٤).

قَالَ سَيِّدُوهُ: "وَاحْتَاجَ بِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَغْنِي إِذَا قُلْتَ: كَمْ بِهَا رَجُلٌ وَالَّذِي يَسْتَغْنِي بِهِ
الْكَلَامُ وَمَا لَا يَسْتَغْنِي بِهِ بِقَبْحِهِمَا وَاحِدٌ إِذَا فَصَلَتْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.
أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْحَ "كَمْ بِهَا رَجُلٌ مَصَابٌ" كَقَبْحِ "رَبٌّ فِيهَا رَجُلٌ". فَلَوْ حَسِنَ بِالَّذِي لَا يَسْتَغْنِي
بِهِ الْكَلَامُ لَحَسِنَ بِالَّذِي يَسْتَغْنِي بِهِ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَكَانٍ حَسِنَ لَكَ أَنْ تَفْصِلَ فِيهِ بَيْنَ
الْعَالِمِ وَالْمَعْسُولِ فِيهِ بِمَا يَحْسِنُ عَلَيْهِ السَّكُوتُ حَسِنَ لَكَ أَنْ تَفْصِلَ فِيهِ بَيْنَهُمَا بِمَا
يَقْبَحُ عَلَيْهِ السَّكُوتُ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِنَّ بِهَا زِيدًا مَصَابًا، وَإِنَّ فِيهَا زِيدًا قَائِمًا، وَكَانَ بِهَا زِيدًا
مَصَابًا، وَكَانَ فِيهَا زِيدًا مَصَابًا. وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الَّذِي يَحْسِنُ عَلَيْهِ السَّكُوتِ وَبَيْنَ الَّذِي لَا
يَحْسِنُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا"^(٥). قَالَ السَّيِّرَافِيُّ: "يَعْنِي نَحْوَ قَوْلِهِ: "فِي الدَّارِ زِيدٌ قَائِمٌ
وَقَائِمًا". لَأَنَّ الْكَلَامَ يَتَمَّ بِقَوْلِهِ: فِي الدَّارِ، وَلَا تَقُولْ: بِعُمُرِ وَزِيدٍ كَفِيلًا، لَأَنَّكَ لَا تَقُولْ: بِعُمُرِ وَ
زِيدٍ وَتَسْكُتٍ^(٦)".

وَأَحَازَ ابْنُ مَالِكَ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ بِالظَّرْفِ إِنْ كَانَ مَتَعَلِّمًا بِالْمَضَافِ.
فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ بِهِ كَانَ الْفَصْلَ بِهِ مُخْصُوصًا بِالضَّرُورةِ عَنْهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ الْفَصْلِ بِأَجْنِبِيٍّ^(٧).
وَوَافَقَهُ أَكْثَرُ امْتَاَخِرِينَ، وَمِنْهُمْ ابْنُهُ بَدْرُ الدِّينِ^(٨). وَأَبُو حِيَانَ^(٩). وَابْنُ هَشَامَ^(١٠). وَابْنَ

(١) انظر: (٨١/٢).

(٢) انظر: (١٢٦/١).

(٣) انظر: الانتصاف ص ٤٣٣ المُسَأَلة (٦٠).

(٤) انظر: الكتاب (٢٨٠/٢-٢٨١). شرح الرضي (١/٩٤٢-٩٤٩). الارتفاع ص ١٨٤٢. الهمم (٢/٤٣).

(٥) الكتاب (٢٨١/٢).

(٦) شرح الكتاب (٢٤/٢١-٢٤).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢٧٢/٢). شرح الكافية الشافية ص ٩٧٩-٩٨٠. شرح عمدة الحافظ ص ٤٩٠.

(٨) انظر: شرح الأئمة له ص ٤٠٥ وَمَا بَعْدَهَا.

(٩) انظر: البحر المحيط (٤/٢٢١-٢٢٢).

(١٠) انظر: أوضاع المسالك (٢/١٧٧) وَمَا بَعْدَهَا.

القيم^(١). والشاطبي^(٢). والعاتكي^(٣). والسيوطى^(٤). والأشموني^(٥). وهو الظاهر من كلام ابن خروف^(٦). وعزا الأزهري هذا الرأى إلى الكوفيين^(٧).
وحجة هذا المذهب السمع والقياس^(٨). أما السمع فمنه قوله ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي)^(٩). ومنه -أيضاً- قول بعض العرب: "ترك يوماً نفسك وهوها سعي لها في ردها"^(١٠). ومنه قول الشاعر:

فَرَشِّنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُنَّ وَمَدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَحْرَةٌ بَعْسِيلٌ^(١١)

وقول الآخر:

لَا نَتَ مَعْتَادٌ فِي الْهِيجَانِ مُصَابَرَةٌ يَطْلُبُ بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَكَ نِيرَانَا^(١٢)

أما القياس فمن أوجهه^(١٣):

أَحَدُهَا: أَنَّ الْفَاصِلَ فَضْلَةٌ، فَإِنَّهُ بِذَلِكَ صَالِحٌ لِعدْمِ الْاعْتِدَادِ بِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِي عَنِ الْمَضَافِ، فَحَسْنُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

(١) انظر: إرشاد السالك ص ٥١٠-٥١١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٤/١٧٢).

(٣) انظر: الفضة المضية ص ٣١٣-٣١٤.

(٤) انظر: الهمم (٤٢١/٢).

(٥) انظر: شرح الألفية له (٢/٥١٧).

(٦) انظر: شرح الجمل ص ٦٢٤.

(٧) انظر: التصریح (٢/٢٢٢).

(٨) انظر: شرح التسهیل (٢/٢٧٦). التذیل والتکمیل (٤/٩٨-٩٧). تمہید القواعد ص ٣٢٥٩-٣٢٦٢. المقاصد الشافية (٤/١٧٤-١٧٨).

(٩) رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ. باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخدنا خليلاً). (٢/٢٣٦). ح ٣٤٦.

(١٠) انظر هذا القول في: شرح التسهیل (٢/٢٧٦). أوضح المسالك (٢/١٨٠). المساعد (٢/٣٦٨).

(١١) من الطويل. لم أقف على قائله. وهو في: معاني القرآن للفراء (٢/٨٠). الظاهر في معاني كلمات الناس (١/٤٢٠). المخصص (١١/٤٤٧). اللسان (١١/٤٤٧) "عسل". الدرر (٥/٤٢).

(١٢) من البسيط. لم أقف على قائله. وهو في: شرح التسهیل (٢/٢٧٣). التذیل والتکمیل (٤/٩٧). المساعد (٢/٣٦٨).

(١٣) انظر: شرح التسهیل (٢/٢٧٧). التذیل والتکمیل (٤/٩٨). تمہید القواعد ص ٣٢٦٢. المقاصد الشافية (٤/١٧٨).

الثالث: أنه مقدر التأخير من أجل أنَّ المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى المفعولية مع الظرفية.

الرابع: أنه لو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعماله، لأنَّهم قد فعلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصلُ بغير الأجنبي مزيَّةً تقتضي القولَ بجوازه.

الخامس: أنَّ مما يسوغ ذلك -أيضاً- كون الإضافة أصلها النصب، فكان محصولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومنصوبه ببعض معنوياته، فهو في الحقيقة تقديم ظرف على مفعول، إذ كَان قوله: "كناحت يوماً صخرةً" كقوله: "كناحت يوماً صخرةً". وكذا سائر المثل. فصار ذلك كقولك: ضربت اليوم زيداً، ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعةٌ إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي.

والذي أراه جوازَ الفصل بينهما بالظرف في اختبار الكلام إنْ كان متعلقاً بالمضاف، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك، لورود ما يؤيده من السمع والقياس. فقد حَصَلَ من مجموع ذلك رجحان ما اختاره ابن مالك من القول بالقياس في هذه المسألة، وأنه لا حجر على المتكلم به ناظماً ونائراً. ثم إنَّ العرب قد فعلت أشدَّ من ذلك أحياناً. حيث فعلت بينهما بالجملة. من ذلك ما رُويَ من قولهم: "إنَّ الشاةَ تسمع صوتَ -قد علم الله- ربِّها، فتُقبل وتتغَرِّرُ" (١). وقولهم: "هو غلامٌ -إن شاء الله- أخيك" (٢).

٢٥. مجيء "فاعل" بمعنى "مفعول":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الحسين بن الحمامِ المريِّ:
مواليكم مول الولادةِ مِنْهُمْ وَمَوْلَ الْيَمِينِ حَابِسٌ قَدْ تَقْسِمَاً (٣)
؛ ويجوز أن يكون "حابس" بمعنى "محبوس"، كقوله تعالى: ﴿مَلَوْ دَافِقَ﴾ (٤).

(١) انظر هذا القول في: ضرائر الشعر ص ١٩٤، ويريوي: "تسمع صوت -والله- ربِّها". انظر: الانصاف ص ٤٢٥، شرح التسهيفين (٢/١٤)، الارتفاع ص ١٨٤٥.

(٢) انظر هذا القول في: إبراز المعاني ص ٤٦٥، البحر المحيط (٤/٢٣٢)، العزانة (٤/٤٢٢).

(٣) من الطويل، وهو في: المفضليات ص ٧٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٢٨٠)، متنه الطلب من شعار العرب (١/١٢٠).

(٤) سورة الطارق، من الآية (٦).

وَفِي عِصْمَةِ رَأْسِهِ

يرى أبو القاسم أنَّ صيغة "فاعل" هنا بمعنى مفعول، وهذا مذهب الفراء^(٢). وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضًا^(٤). وعزاه المنتجب الهمذاني إلى الكوفيين^(٥). وهو اختيار أبي عبيدة^(٦)، والهروي^(٧)، وابن سيده^(٨)، والزمخشري^(٩)، وأبي البركات الأنباري^(١٠)، وابن مالك^(١١)، والسيوطى^(١٢).

قال الفراء: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سِرْ كاتم، وهمُ ناصبُ، وليلٌ نائمٌ...".^(١٣)

وحملوا على ذلك - أيضًا - قوله: ﴿لَا عَاصِمَ لِيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١٤) أي: لا معصوم^(١٥). وقوله سبحانه: ﴿أَنَا جَعَلْتُكُمْ حَرَمًا إِمَانًا﴾^(١٦) أي: مأموناً^(١٧). وقول الحطيئة:
دَعْ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنْكَ أَنْتَ الطَّاغِيمُ الْكَاسِيِّ^(١٨)
أي: المكسو^(١٩).

(١) سورة الحاقة، من الآية ٢١)، وسورة القارعة، من الآية ٧).

(٢) شرح كتاب الحماسة ص ٢٢٨-٢٢٧.

(٣) انظر: معاني القرآن (٢٥٥/٢).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٩٨/٤)، مفاتيح الغيب (٤٦/٢٢).

(٥) انظر: الفريد (٤/٦٥٦).

(٦) انظر: مجاز القرآن (٢٦٨/٢).

(٧) انظر: الأزهية ص ١٧٥.

(٨) انظر: المخصوص (١٢٨/١١).

(٩) انظر: الكشاف (٦/٢٠٠، ٣٥٣).

(١٠) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٥٣٠/٢).

(١١) انظر: التسهيل ص ١٣٦.

(١٢) انظر: المزهر (٢/٨٩).

(١٣) معاني القرآن (٢٥٥/٢).

(١٤) سورة هود، من الآية ٤٣.

(١٥) انظر: الأزهية ص ١٧٥.

(١٦) سورة العنكبوت، من الآية ٦٧.

(١٧) انظر: البرهان (٢/٢٨٥).

(١٨) من البسيط، وهو في: ديوانه ص ٤، الأزهية ص ١٧٥. شرح المفصل لابن يعيش (٦/١٥)، المقاصد الشافية (٧/٥٨٥).

(١٩) انظر: الأزهية ص ١٧٥.

ومذهب الخليل وسيبويه أنه من قبيل النسب^(١)، أي: ذي اندفاق^(٢). وذات رضا^(٣). وذا عصمة^(٤). وذا أمن^(٥). ذو طعام وكسوة^(٦).
 وعزا أبو جعفر النحاس هذا المذهب إلى البصريين^(٧). وهو اختيار المبرد^(٨). وأبي جعفر النحاس^(٩). وابن جني^(١٠). والزمخشري^(١١). والمنتجب الهمذاني^(١٢).
 قال أبو جعفر النحاس: فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان. ولا يصح ولا ينقايس.
 ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب^(١٣).

والحق أن قولهم: إنَّ فاعلَ هنَا بمعنى "مفعول" هو تفسير معنٍ. وطريق الصنعة فيه أن يقال إنه على النسب. فقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ اللَّيْلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي: لا ذَا عصمة. وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً. فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم. فهذا -
 لعمري - معناه^(١٤).

٢٦. علة عدم جواز بناء فعل التعجب من غير الثلاثي:

قال أبو البركات الكوفي: "اعلم أنَّ أصول الأفعال على ضربين: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ. فلما تعجبوا من **الثلاثي** نقلوه بالهمزة إلى الرباعيٍّ وهو أصل. فلو تعجبوا من الرباعيٍّ نقلوه إلى غير أصل، ولجاز -أيضاً- أن يتتعجب من السادس فينتقل إلى السباعيٍّ. وهذا يؤدي إلى ما

(١) انظر: الكتاب (٣٨٢/٢). وانظر: معاني القرآن واعرابه (د ٣١١). الأزهية ص ١٧٦. شرح الشافية للرضي (٨٨/٢).

(٢) انظر: معاني القرآن واعرابه (د ٣١١).

(٣) انظر: الكتاب (٣٨٢/٢).

(٤) انظر: الحصانص (١٥٢/١).

(٥) انظر: تفسير السمعاني (٤/١٩٣).

(٦) انظر: الكتاب (٣٨٢/٢).

(٧) انظر: اعراب القرآن (د ١٩٨/٢).

(٨) انظر: المقتضب (٢/١٦٣).

(٩) انظر: اعراب القرآن (د ١٩٨/٥).

(١٠) انظر: الخصائص (١/١٥٢-١٥٣).

(١١) انظر: الكشاف (٦/٣٥٣-٣٥٥).

(١٢) انظر: الفريد (٤/٦٥٦).

(١٣) اعراب القرآن (د ١٩٨/٥).

(١٤) انظر: الخصائص (١/١٥٢).

لأنهاية له، فلما كان كذلك خصوه بالأصول وقتصروه عليها، وهذه العلة أملأها علينا شيخنا أبو القاسم رحمة الله، ولم أقف عليها في أصل من الأصول^(١).

عَلَّلْ أَبُو الْقَاسِمِ عَدْمَ جُوازِ بَنَاءِ فَعْلِ التَّعْجِيبِ مِنْ غَيْرِ الْثَّالِثِ بِوْجَهِيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَفْعَالَ الْأَصْوَلَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ثَلَاثَيْ وَرَبَاعَيْ، فَجَازَ نَقْلُ الْثَّالِثِ إِلَى الْرَّبَاعِيْ؛
لَأَنَّ تَقْلِيلَهُ مِنْ أَصْلِهِ إِلَى أَصْلِهِ، وَلَمْ يَجْزِ نَقْلُ الْرَّبَاعِيْ إِلَى الْخَمْسَيِّ، لَأَنَّ تَقْلِيلَهُ مِنْ أَصْلِهِ إِلَى
غَيْرِ أَصْلِهِ، لَأَنَّ الْخَمْسَيِّ لَيْسَ بِأَصْلِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ جَازَ النَّقْلُ فِي الْرَّبَاعِيِّ لِجَازَ فِي الْخَمْسَيِّ وَالسَّادِسَيِّ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ –
أيًضاً – لِصَارَ السَّادِسَيِّ سَبْعَاعِيًّا، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا هُوَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ، فَلَمَّا كَانَ نَقْلُ
غَيْرِ الْثَّالِثِ يُؤْدِي إِلَى الْخُروجِ عَنِ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزِ.

وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذِكْرِ هَذِينِ الْوَجْهَيْنِ أَبُنُ الْوَرَاقِ فِي كِتَابِهِ "عَلَّلُ النَّحْوِ"^(٢)، وَزَادَ وَجْهًا
ثَالِثًا، وَهُوَ أَنَّ الْثَّالِثَيْ أَخْفَى الْأَبْنِيَةِ، فَلَخْفَتِهِ جَازَ أَنْ تَزَادَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ لِلنَّقْلِ، وَأَمَّا مَازَادَ عَلَى
الْثَّالِثِ فَهُوَ ثَقِيلٌ، فَلَمْ تَجْزِ الْزيَادَةُ فِيهِ^(٣).

وَقَيْلٌ: إِنَّ الْهَمْزَةَ لَمْ تَزَدْ فِي غَيْرِ الْثَّالِثِ لِئَلَّا يَطْوِلُ الْبَنَاءُ بِلَزْوَمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعِ
"مَا" الَّتِي صُدِرَّ بِهَا الْكَلَامُ^(٤).

وَقَيْلٌ: إِنَّ بَنَاءَهُ مِنْ غَيْرِ الْثَّالِثِ يَفْوَتُ الدَّالِلَةَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَعْجَبُ مِنْهُ، لَأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى
حَذْفِ بَعْضِ الْحُرُوفِ، وَلَا شَكَّ فِي إِخْلَالِهِ بِالْدَّالِلَةِ^(٥).

٢٧. الجر على الجوار:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الأختنس بن شهاب التغلبي:

إِكْلُ أَنَّاسٍ مِنْ مَعْدَ عِمَارَةٍ عَرَوْضٌ إِلَيْهَا يَلْجَوْنَ وَجَانِبُ

: عِمَارَةٌ: رفعه على الأصل، وخفضه على الجوار^(٦).

(١) البيان ص ٤٦٥.

(٢) انظر: ص ٣٢٤.

(٣) انظر: عَلَّلُ النَّحْوِ ص ٢٤٣. وانظر أيضاً: أسرار العربية ص ٨٠.

(٤) انظر: المتبوع ص ٥٤٢.

(٥) انظر: التصريح (٢٨٧/٢).

(٦) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: المفضليات ص ٢٠٤، إصلاح المنطق ص ٣٥٩، الاستيقاف ص ١٤-١٥.
الصحاح ص ٩١٥ "عرض".

(٧) شرح كتاب الحماسة ص ٣٥٠. وانظر: ص ٢٨١.

ظاهر كلام أبي القاسم جواز الجر على الجوار لأنَّه حكم به من غير ضرورة تدعو إليه.

ومذهب غيره أنَّ "عمارَةً" مجرور على البديل من "أناسٍ" أو "معدَّةٍ". وقيل: هو نعت لـ"كلٍّ" أو "أناسٍ".^(١)

وجواز الجر على الجوار هو الظاهر من كلام الفراء^(٢). وأبي عبيدة^(٣). والأخفش^(٤). والزمخشري^(٥).

وذهب ابن مالك إلى جواز الجر على الجوار في النعت إنْ أُمِنَ اللبس^(٦). كقولهم: "هذا جُرْضٌ خَرَبٌ". وكقراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّازَفُ دُوَّالُقُوَّةِ الْمَتَّيْنِ﴾^(٧). بحر "المتين"^(٨).

ونقلَ الجواز عن سيبويه^(٩) مع أنَّ ظاهر كلامه في الكتاب المぬع^(١٠). وهو رأي شيخه الخليل أيضًا^(١١). ووفقاًهما جماعة منهم الزجاج^(١٢). والنحاس^(١٣). وابن خالويه^(١٤). ومكي بن أبي طالب^(١٥). وأبو البركات الأنباري^(١٦).

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص ٧٤٠. اتفاق المبني وافتراق المعاني ص ٢٢٠.

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٦.

(٣) انظر: معاني القرآن (٧٤/٢).

(٤) انظر: مجاز القرآن (٧٢/١).

(٥) انظر: معاني القرآن له ص ٢٥٥.

(٦) انظر: الكشف (٤/٤٠٠).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافعية ص ١١٦٧. شرح التسهيل (٣٠٩-٣٠٨/٢).

(٨) من أقوال العرب. وهو في: كتاب سيبويه (٦٧.٤٣٦/١)، المقتصب (٤/٧٢). الظاهر في معاني كلمات الناس (١٣٢٠/١). اعراب القرآن للنحاس (١٣٠٧/١). (٩/٢).

(٩) سورة الذاريات. الآية (١٨).

(١٠) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء (٩٠/٢). المحتسب (٢٨٩/٢). الدر المصون (٦/١٤٤).

(١١) انظر: المساعد (٤٠٣/٢).

(١٢) انظر: الكتاب (١٤٣٧-٤٣٦/١).

(١٣) انظر: الكتاب (٤٣٧/١).

(١٤) انظر: معاني القرآن واعراته (١٥٣/٢).

(١٥) انظر: اعراب القرآن له (٣٠٧/١). (٩/٢).

(١٦) انظر: اعراب القراءات السبع (١٤٣/١).

(١٧) انظر: مشتمل اعراب القرآن (٢٢١/١).

(١٨) انظر: البيان في غريب اعراب القرآن (٢٨٥/١). الانصاف ص ٦١٥.

ويرى الدكتور تمام حسان أن العمل على الجوار من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون^(١).

وقد رأى بعض النحويين إخراج ذلك عن الجر على الجوار، وهو أبو سعيد السيرافي وابن جني على اختلافهما في التقدير، فقد رأى السيرافي: خربٌ الجمر منه، كما تقول: حسن الوجه منه، وحذف الضمير للعلم به ثم أضمر "الجمر" فصار: خربٌ ولم يبرز الضمير كمال المييز في: مررت برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين، فـ"لا قبيحين" جار على "رجل"، ولم يبرز الضمير لأنَّه لو بُرِز لقال: لا قبيحهما^(٢).

وقد رأى ابن جني: خربٌ جمره. ثم حذف "الجمر" المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتَفعَتْ، لأنَّ المضاف الممحوظ كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في "خربٌ" فجرى وصفاً على "ضَبٌّ" وإن كان الخراب للجمر لا للضب - على تقدير حذف المضاف^(٣).

وذكر ابن جني أنَّ في القرآن مثيل لهذا الموضع نِيَفاً على ألف موضع، وأنَّه على حذف المضاف لا غير، فكان حمله عليه - في رأيه - أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به^(٤).

وقد ضعَّف مذهبهما من أوجهه^(٥): أحدهما: أنه يلزم أن يكون الجمر مخصوصاً بالضب، والضب مخصوص بخراب الجمر المخصوص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدُور.

الثاني: أنه من حيث أجرى الخرب صفة على الضب لزم إبراز الضمير لثلا يُلِبس.
الثالث: أنَّ معمول هذه الصفة لا يتَصرَّفُ فيه بالحذف لضعف عملها.
الرابع: أنَّ هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة.

(١) انظر: الأصول ص ٤٦، وانظر: الإنصاف ص ٦٠٢.

(٢) انظر: شرح كتاب للسيرافي (٢٢٨/٢).

(٣) انظر: الخصائص (١٩٢/١).

(٤) انظر: الخصائص (١٩٢/١٩٢).

(٥) انظر: التذليل والتكميل (٤/١١٩)، الخزانة (٥/٨٩).

والحق أنَّ الحمل على الجواد شاذٌ لا يُعرِّج عليه ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة،
لأنَّه:

أحدها: اتفاق أكثر النحوين على أنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره
إليه، وأنَّه ليس لغة أكثر العرب^(١).

الثاني: تصريح الخليل بأنه غلطٌ من العرب. قال: "وَانَّمَا يَغْلِطُونَ إِذَا كَانَ الْآخِرُ بَعْدَ
الْأُولَى وَكَانَ مَذْكُورًا مِثْلَهُ أَوْ مُؤْنَثًا. وَقَالُوا: هَذِهِ حِجْرَةٌ ضَبَابٌ حَرَبٌ؛ لَأَنَّ الضَّبَابَ مُؤْنَثٌ وَلَا
الحِجْرَةَ مُؤْنَثٌ. وَالْعَدْدُ وَاحِدَةٌ. فَغَلَطُوا^(٢)".

الثالث: أنَّ في إجازته إفساداً للغة وهدمًا لقواعدها وأصولها.

٢٨. مجيء "أو" بمعنى الواو:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول موسى بن جابر:
قُلْتُ لِزَيْدٍ لَا تَتَرَرِّ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ الْمَنَـيـاـ دـوـنـ قـتـلـكـ أـوـ قـتـلـيـ
فـانـ وـضـعـواـ حـرـبـاـ فـضـعـهـاـ وـانـ أـبـواـ
فَعَرَضَةَ عَصْ^(٣) الْحَرَبِ مِثْلَكَ أَوْ مِثْلِي^(٤).

: "المُعْنَى: قلت لصاحبِ المسمى زيداً: لا تقلق ولا تكثُر الكلام فإنَّ أعداءنا لا يقدرون
 علينا، لأنَّهم يرقبون المانيا دون قتل واحدٍ منا. فإنَّ سالموا فسالم، وإنَّ حاربوا فحارب،
 فإنَّ رجال الحرب مثلك أو مثلك، فـ"أوـ هـنـاـ^(٥) بـمـعـنـىـ الواـوـ،ـ يـعـنـيـ:ـ مـثـلـكـ وـمـثـلـيـ^(٦)".

(١) انظر: الخصاوص (١٩١/١٩٢)، التذليل والتكميل (١١٢٠/١).

(٢) انظر: الكتاب، (٤٣٧/١).

(٣) في متن المخطوط والمطبوع: "عوض". وما أثبته في هامش المخطوط من تصحيح الناسخ. انظر:
المخطوط (٤)، المطبوع ص ٢٢٢.

(٤) من الطويل، برواية البعلوبسي وأبي علي القالي:

يـرـوـنـ الـمـنـاـيـاـ دـوـنـ قـتـلـكـ أـوـ قـتـلـيـ
فـشـبـ وـقـوـدـ الـحـرـبـ بـالـحـطـبـ الـجـرـلـ
فـعـرـضـةـ نـارـ الـحـرـبـ مـثـلـكـ أـوـ مـثـلـيـ

انظر: تاريخ البعلوبسي (٢٦٦/٢)، أمالي القالي (٢٧١/٢). شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٦١-٢٦٥/١). شرح
نهج البلاغة لنهراني (٥/٢١).

(٥) في المطبوع "هـنـاـ". وما أثبته في المخطوط (٤).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص ٢٢٢.

يرى أبو القاسم أنَّ "أو" تكون بمعنى الواو، كقول موسى بن جابر: "مِثْكَ أَوْ مِثْلِي"؛
فالمعنى: مِثْكَ وَمِثْلِي.

وهذا مذهب الكوفيين^(١).

وقيل: هو مذهب جماعة منهم^(٢). وافقهم قطر^(٣)، وأبو عبيدة^(٤)، والأخفش^(٥)،
والجري^(٦).

وقد اضطر رأي الفراء في كتابه معاني القرآن، فظاهر كلامه في قوله تعالى: ﴿وَلَا
تُطْعِمُهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾^(٧) أنها تكون بمعنى الواو^(٨)، وعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا
أَوْبَأْيَاكُمْ لَعْنَ هُدًى﴾^(٩) صرَّح بأنها لا تكون بمنزلة الواو في العربية^(١٠).
ووقفت في كتاب سيبويه على نص ظاهره القول بهذا، قال: "وتقول: خُذْهُ بما عَزَّ أَوْ
هَانَ، كأنه قال: خُذْهُ بِهَذَا أَوْ بِهَذَا، أي: لا يفوتنك على كُلِّ حَالٍ، ومن العرب من يقول:
خُذْهُ بما عَزَّ وَهَانَ، أي: خذه بالعزيز والهين، وكلّ واحدة منهما تجزيء عن أختها"^(١١).
واستدل القائلون بأنها تكون بمعنى الواو بورود ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى
وكلام العرب^(١٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَذَكَّرُ أَوْ يَحْسَنَ﴾^(١٣) قيل: معناه: يتذكر

(١) انظر: أمالی ابن الشجيري (٧٢/٢)، الإنصاف ص ٤٧٨ المسألة (٧٦)، الباب (٤٢٤/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٣٥-٢٣٤/١).

(٢) انظر: معاني الحروف المنسوبة للرماني ص ٧٩، الارتشاف ص ١٩٩١، توضيح المقاصد ص ١٠١١، الجنى الداني ص ٢٢٠، المساعد (٤٥٩/٢).

(٣) انظر: الخصائص (٤٦١/٢).

(٤) انظر: مجاز القرآن (١٤٨/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن ص ٣٢، ٢٤٧، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٩٥/١)، الجنى الداني ص ٢٣٠، المغني (٤٠٥/١).

(٦) انظر: الارتشاف ص ١٩٩١، توضيح المقاصد ص ١٠١١، المساعد (٤٥٩/٢)، التصريح (٥٩٦/٣).

(٧) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).

(٨) انظر: معاني القرآن المفراء (٢٢٠/٢).

(٩) سورة سباء، من الآية (٢٤).

(١٠) انظر: معاني القرآن المفراء (٣٦٢/٢).

(١١) الكتاب (١٨٤-١٨٥/٣).

(١٢) انظر: أمالی ابن الشجيري (٧٢/٢)، الإنصاف ص ٤٧٨، الباب (٤٢٤/١).

(١٣) سورة طه، من الآية (٤٤).

ويخشى^(١). وقوله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَيْ مائةِ أَلْفٍ أُوْزِيْدُورْكَ﴾^(٢) أي: ويزيدون^(٣). و قوله سبحانه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ إِذَا أَوْكَدُورَا﴾^(٤) أي: وكفوراً^(٥). وقول النابغة: ﴿قَالَتْ أَلَا لَيَتَمَّا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ﴾^(٦) أي: ونصفه^(٧).

وغير ذلك من الشواهد^(٨).

وذهب جمهور البصريين إلى نفي مجيء "أو" بمعنى الواو^(٩). وعوا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين^(١٠). والصواب أنه مذهب جمهورهم، لما تقدم ذكره من أنَّ بعض البصريين وافقوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

وحجة أصحاب هذا المذهب أنَّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له، لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع^(١١).

وقد أبطل هؤلاء حجج المحيزيين وتأولوا كل شيء تلوه واستشهدوا به. أمّا قوله تعالى: ﴿لَعَلَهُ يَذَكُرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(١٢) فقيل: إنَّ "أو" فيه للشك بالنظر إلى المخاطبين^(١٣). وأمّا قوله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَيْ مائةِ أَلْفٍ أُوْزِيْدُورْكَ﴾^(١٤) فقيل: "أو" فيه للإبهام^(١٥). وقيل: للتخيير، والمعنى: إذا رأهم الرائي يخير بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم

(١) انظر: معنى الحروف المنسب للرماني ص ٧٩، أمالى ابن الشجري (٢/٧٢).

(٢) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٣) انظر: أمالى ابن الشجري (٢/٧٧)، الإنفاق ص ٤٧٨، الارتشاف ص ١٩٩١.

(٤) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).

(٥) انظر: الإنفاق، ص ٤٧٩.

(٦) من البسيط، ويورى: "ونصفه"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وانظر: ديوانه ص ٥٥، الكتاب (٢/١٣٧). الخطانص (٢/٤٦٠)، الأزهية ص ٨٩، تخلص الشواهد ص ٣٦٢.٣٦٨.

(٧) انظر: الإنفاق، ص ٤٨٠، المعني (١/٤١٢-٤١٣).

(٨) انظر: أمالى ابن الشجري (٢/٧٣-٧٤)، مبني اللبيب (١/٤٠٥-٤١٢).

(٩) انظر: المسائد (٢/٤٥٩).

(١٠) انظر: الإنفاق، ص ٤٧٨، الكتاب (١/٤٢٤)، جواهر الأدب ص ٣٦٣.

(١١) انظر المراجعة السابقة.

(١٢) سورة طه، من الآية (٤٤).

(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٦).

(١٤) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(١٥) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص ١٣، التبصرة والتذكرة للصimiry (١/١٣٢)، رصف المباني ص ١٣٢.

أكثر^(١). وقيل: هي للشك. والمعنى: أن الرائي إذا رأهم شَكَّ في عِدَّتهم لكثرتهم^(٢).
وقيل غير ذلك^(٣).

وأما قوله سبحانه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ إِذَا أَوْكَدُرًا﴾^(٤) فقيل: "أو" فيه للإباحة. أي: قد
أبْحَثُكَ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمْ كَيْفَ شَاءَتْ^(٥).

وأما قول النابغة: "أونصفه" فقيل: الرواية فيه "ونصفه" بالواو. ولو قُدِّر صحة ما روا
فـ"أو" فيه باقية على أصلها. ويكون التقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه، فحذف
المعطوف عليه وحرف العطف^(٦).

وقد توسط ابن مالك في هذه المسألة فأجاز أن تأتي "أو" بمعنى الواو قليلاً إذا أمنَ
اللَّبَسُ^(٧). وذكر الموضع التي يتتعاقب فيها أو والواو^(٨). ومنها الإباحة. كقوله تعالى: ﴿وَلَا
يُبَدِّلَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمُعَوْلَتِهِنَّ أَوْ إِبَانَهُنَّ أَوْ بُشَارَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ
مُعَوْلَتِهِنَّ﴾^(٩) إلى قوله: ﴿أَوْ أَطْفَلَ﴾^(١٠).

ومنها التقسيم. كقول جعفر بن علبة الحارثي:

فَقَالَوا لَنَا ثَنَّانٌ لَابْدَ مِنْهُمَا صُدُورٌ رَمَاحٌ أَشْرَعَتْ أُوسَلَاسِلُ^(١١)
وفي عطف المصاحب. كقوله^(١٢): (اسْكُنْ حِرَاءَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نِيَّاً وَصِدِّيقًا وَ
شَهِيدًا^(١٣)). وفي عطف الموكد. كقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيفَةً أَوْ إِنَّمَا﴾^(١٤).

(١) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص ٧٨. أمالى ابن الشجري (٢٧٧/٢). مغني الليبب (٤٢٠/١-٤٢١).

(٢) انظر: الخصائص (٤٦/٢). أمالى ابن الشجري (٢٧٧/٢). مغني الليبب (٤٢١/١).

(٣) انظر: الباب (٤٢٥/١).

(٤) سورة الإنسان. من الآية (٢٤).

(٥) انظر: الإنفاق ص ٤٨٣.

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافعية ص ١٢٢.

(٨) انظر: التسهيل ص ١٧٦. شرح التسهيل (٢٤٠/٢-٣٦٥). شرح الكافية الشافعية ص ١٢٢٣-١٢٢٥.

(٩) سورة النور. من الآية (٣١).

(١٠) سورة النور. من الآية (٣١).

(١١) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأغانى (٥٥/١٣). شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٧/١). شرح

شواهد المغني ص ٢٠٣. الدرر (٦/١١٩-١٢٠).

(١٢) انظر: مسندي أبي يعلى (٢٥٨/٢). مسنند الشاشي (٢٤١/١). المقصد الأرشد (٢/٥٣٨، ٤٠٠).

(١٣) سورة النساء. من الآية (١١٢).

والذي أراه أنها لا تكون بمعنى الواو، لأنَّ معناها مخالفٌ لمعنى الواو. فالاصل في "أوْ" أن تكون لأحد اثنين على الإبهام، والواو معناها الجمع بين الشيئين، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، لما يترتب عليه من وضع الحرف في غير موضعه^(١).

"وانما أوقع الذين زعموا أنها تكون بمعنى الواو فيما ذهبوا إليه، هو وجودهم الفاظاً اشتبهت عليهم لتقاربها، فخلطوا بعضها ببعض، ولم ينعوا النظر فيها، فيحصلوا تمييزها، ويتبيوا وجه تقاربها وعلة اشتراكها وتدخلها، وذلك كقولهم: "جلس في السوق أو المسجد، وجالس الحسن أو ابن سيرين". وهذا باب يسمى بباب الإباحة، فلما لم يحکموا معانٍ هذا النوع على حقيقتها، وأغفلوا ملاحظة تفصيلها وتمييزها ذهبوا عن وجه الصواب فيها"^(٢).

٢٩. المنادي المفرد المعرفة مبنيٌّ:

قال أبو البركات الكوفي: "فاما الأسماء الأعلام فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنيٌّ على النضم عند البصريين، ومعرفة عند الكوفيين، والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو: أنت ورأيتكُ. هذا ما أملأه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي رحمة الله، فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية، وذكر غيره أنها وقعت موقع القاء من "أنتَ" فأشبّهت الحرف فبَنِيتُ"^(٣).

الظاهر من هذا التقل أنَّ أبي القاسم يرى أنَّ المنادي المفرد المعرفة مبنيٌّ. وهو مذهب جمهور البصريين^(٤). ووافقهم كثير من النحويين^(٥). ووافقهم الفراء من الكوفيين^(٦). وعلة بنائه عند أبي القاسم أنه وقع موقع اسم الخطاب، لأنَّ الأصل في "يا زيد": أن يقول: "يا إيه": لأنَّ المنادي لما كان محاطاً كان ينبغي أن يستغنَ عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب. فلما وقع الاسم المنادي موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً

(١) انظر: إعراب الغرائب للنحاس (٤٤٣/٢). المسائل المنشورة ص ٤٤.

(٢) الجليس العمالج ص ٧١٩.

(٣) البيان ص ٣٦٤.

(٤) انظر: المفتضب (٤/٢٠٢-٢٠٣)، الأصول (١/٣٢٣)، الانصاف ص ٣٢٢ المسالة (١)، التذليل والتكميل (٤/١٨٤)،

(٥) انظر: التلقيع در ١٦٨ المقتصد ص ٧٦٧. شرح عيون الاعراب ص ٢٥، ثمار صناعة ص ٣٤٩، أسرار العربية ص ١٢٦، النبيين ص ٤٣٨ - ٤٣٩، المسالة (١٢٨)، شرح عمدة الحافظ ص ٢٧٥.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيراقي (٢/١٢٥)، الانصاف ص ٣٢٣ المسالة (١)، التبيين ص ٤٤ المسالة (٧٩).

كما أن اسم الخطاب مبنيٌّ وهذا قول جماعة من النحوين منهم المبرد^(١)، وابن السراج^(٢)، والجرجاني^(٣)، والمجاشعي^(٤).

ومذهب سيبويه أنه بُني إجراءً له مجرى الأصوات. قال: "وذلك لأنَّه كثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبٌ وما أشبهه"^(٥). أي: أنه بُني لاختلاطه بالحرف الذي يدعى به المنادى، فصار لذلك كالصوت الذي يصوت به للبهيمة عندما يراد منها إقبال أو وقوف أو غير ذلك. نحو: حَوْبٌ وعَدْسٌ وغيرهما^(٦).

وذهب الفراء إلى أنه بُني تشبِّهًا له بالغايات. فأصل "يا زيد" عنده: يا زيداه، وقع المنادى بين صوتين هما "يا" والألف، فحُذفت الألف وضمَّ آخره كما ضمَّ آخر "قبل" و"بعد" لما حذف منها المضاف إليه^(٧).

ورَدَ بأنه مجرد دعوى لا دليل عليها، وأنه يبطل بالمنادى المضاف نحو: يا عبدَ زيدٍ، فإنه يجب أن يقال فيه: يا عبدُ زيدٍ، لأنَّ أصله: يا عبد زيداه^(٨).

وذهب ابن كيسان إلى أنه بُني لأنَّه من تمام حرف النداء، فحُكمَ له بحكم حرف النداء قَبْنِي^(٩).

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب^(١٠).

(١) انظر: المقتضب (٤/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) انظر: الأصول (١/٣٣٢).

(٣) انظر: المقتضب ص ٧٦٧.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٥٦.

(٥) الكتاب (٢/١٨٥).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٤).

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٥)، الانصاف ص ٣٢٣-٣٢٤، التبيين ص ٤٤، شرح الرضي (١١/٤)، التذليل والتكميل (٤/١٩٠).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٥-٣٦)، الانصاف ص ٣٢٨، التبيين ص ٤١.

(٩) انظر: التذليل والتكميل (٤/١٩٠)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/٥٨٩).

(١٠) انظر: الإيضاح ص ٢٤، التذليل والتكميل (٤/١٩٠)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/٥٨٩).

ذهب الكوفيون - عدا الفراء - إلى أنَّ المندى المفرد المعرفة مُعرَّبٌ مرفوعٌ من غير تنوين^(١). وإليه ذهب الرياشي من البصريين^(٢). ونسب بعضهم هذا المذهب إلى الكسائي وحده^(٣).

وحجة هؤلاء أنَّه اسم معرَّبٌ قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء. ألا ترى أنَّ المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء، فكذلك غير المضاف. وإنما رفع لأنَّ الأصل هو الرفع، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل. وسقوط التنوين لفرق بين ما هو معرَّب بغير عاملٍ وما هو معرَّب بعامل^(٤).

والحقُّ أنه مبنيٌ لا معرَّبٌ، لوجهين:

أحدهما: أنه لا يصح كونه مرفوعاً بغير رفع، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة^(٥).
الثاني: أنه لو كانت الحركة في "يا زيد" و"يارجل" حركة إعراب لم يجز في نعته النصب، وجواز ذلك يدل على أنَّ الضمة للبناء. وأنَّ له محلًا منصوباً^(٦).

والاقرب أنَّه بني لوقوعه موقع ضمير الخطاب، لأنَّه يشبهه من ثلاثة أوجه، وهي الإفراد، والتعريف، والخطاب. كما أنَّه مفردٌ مخاطبٌ معرفةً. فلما وقع موقعه بني كما بني الضمير^(٧). فإن سقط واحد من هذه الأوجه انتفى البناء، ورجع إلى الإعراب الذي هو الأصل. فإذا انتفى الإفراد بالإضافة انتفى البناء، وإذا انتفى التعريف القصدي انتفى البناء أيضًا^(٨). والذي يدل على تعريفه امتناعه من الألف واللام والإضافة كامتناع المضمر من ذلك، والذي يدل على أنَّه مخاطب عود ضمير المخاطب عليه، نحو: يا تميم كلَّكم، كما

(١) انظر: الإنصاف على ٣٢٣ المسألة (٤٤)، الإرشاد ص ٢٧٥، انتلاف النصرة ص ٥٤.

(٢) انظر: الارتشاف، ص ٢١٨٣، التذليل (٤١٨٤/١)، الهمم (٢٩/٢).

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤/٢)، شرح الرضي (٤٠/١)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٤٥٣/٧).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤/٢)، التبيين ص ٤٣٨، ٤٣٩.

(٥) انظر: الإنصاف ص ٣٢٧، التبيين ص ٤٣٩.

(٦) انظر: التذليل (٤١٨٤/١-١٨٥)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٥٩٣/٧).

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ص ٢٢٨، شرح عيون الإعراب ص ٢٥٦، اللباب (٤٣١/١).

(٨) انظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٥٦، المحفوظة الصافية (١٨٩/٢).

تقول: أنتم كلّكم^(١) فقولك: يا زيد، بمنزلة قوله: يا أنت^(٢). وقد جاء ذلك في الشعر.

قال الشاعر:

يَا مُرْ يَا ابْنَ وَاقِعَ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْنَا^(٣)

٢٠. منع صرف "يعفر" بضم الياء والفاء:

قال أبو القاسم عند حديثه عن حطاطط بن يعفر: "يعفر" من عفرت الزرع وهو سقيه. وقيل: "يعفر" بضم الياء والفاء، وبعضهم يحيى صرفه لأنّه حرج عن مثل الفعل، والأجود ترك صرفه، لأنّ ضمة الياء للإتباع، فحكم أصله باقي^(٤).

"يعفر" بفتح الياء كـ"يقتل" يُمنع من الصرف اتفاقاً للعلمية ووزن الفعل^(٥). وإذا ضمت ياؤه فيه خلاف، فمنذهب أبي الحسن الأخفش فيه المنع، لعدم اعتداله بضم الياء لعروضه^(٦). ووافقه أبو القاسم.

ومذهب غيره الصرف، لذهب وزن الفعل بضم الياء^(٧). وصحّه السيوطي^(٨). وهو قياس قول سيبويه في "ضرب" إذا خفف، فـ"يعفر" إذا ضمت ياؤه بعد التسمية بمنزلة "ضرب" إذا سكنت راؤه بعد التسمية تخفيفاً. فسيبويه يصرف مسويّاً بين التسكين العارض واللازم^(٩). والمبرد يستحب المنع فارقاً بين التسكين العارض واللازم^(١٠).

والراجح عندي صرفه لوجهين:

(١) انظر: الصفة الصافية (٢/١٨٩).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص ١١٢٣-١١٢٤. شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٩).

(٣) من الرجز. لسالم بن دارة الغطفاني. انظر: نوادر أبي زيد ص ٤٥٥، الخزانة (٢/١٤٣-١٤٠)، الدرر (٢/٢٧-٢٩).

(٤) شرح الحماسة (١٧٩).

(٥) انظر: الصحاح ص ٦٤٥ "عفر". الارتفاع ص ٨٦٢، المساعد (٣/١٢).

(٦) انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص ١٩٩. شرح الكافية الشافية ص ٦٥، تمهيد القواعد ص ٢٩٨٤.

(٧) انظر: الصحاح ص ٦٤٥ "عفر". التذليل والتكميل (١/٤٨)، المساعد (٢/١٢).

(٨) انظر: الهمع (١/٦١٠).

(٩) انظر: الكتاب (٢/٢٢٧). وانظر: شرح الكافية الشافية ص ٦٥، المساعد (١/١٣).

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٠). توضيح المقاصد ص ١٢١٤، التصريح (٤/٢٥٠).

أحدهما: أنَّ الصرف هو الأصل، فمَنْ تَغْيِيرَ سَبَبَ مِنْهُ رَجَعَ إِلَيْهِ^(١).
والثاني: أنَّ أَبَا زِيدٍ حَكَى أَنَّ مَنْ قَالَ: يَعْفُرُ بضم الياء صرف. فلا وجه لهذا الخلاف مع وجود السمع^(٢).

٢١. "كَيْ" لا تضر:

قال أبو البركات الكوفي: "وَأَمَّا كَيْ فَلَا تضمر -أيضاً- عَلَى مَا أَمْلَهُ عَلَيْنَا شِيخُنَا رَحْمَةُ اللَّهِ، وَذَكَرَ بعْضُهُمْ أَنَّهَا تُضْمَرُ بَعْدَ الْلَّامِ وَبَعْدَ "حَتَّى"^(٣).
يرى أبو القاسم أنَّ كَيْ لا تضر. وهو رأي جمهور النحوين^(٤).
وأجاز ابن كيسان والسيرافي إضمارها بعد لام التعليل، نحو: جاءَ زَيْدٌ لِيَقْرَأُ أَيْ: لَكَ يَقْرَأُ، وأجازاً -أيضاً- أَنْ يَكُونَ المضمر^(٥): وَحَمَلُهُمَا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ أَظْهَرُتْ بَعْدَ هَذِهِ الْلَّامِ أَنَّ تَارَةً وَكَيْ تَارَةً^(٦).
والمحتر عندي ما ذهب إليه الجمهور، لأمور^(٧):

أحدها: أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ إِضْمَارُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَيُحَمَّلُ هَذَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ثُبِّتَ إِضْمَارُ أَنَّ فَلَزَمَ أَنْ يَكُونَ المضمر هَنَا "أَنَّ".

الثاني: أَنَّ كَيْ مَحْمُولَةً فِي عَمَلِ النَّصْبِ عَلَى "أَنَّ" كَمَا حَمَلَ عَلَيْهَا "لَنْ" وَ"إِذْنَ".
فَكُمَا لَا يَجُوزُ اضْمَارُهُمَا كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ اضْمَارُهَا.

الثالث: أَنَّ "أَنَّ" أَمْكَنَ فِي عَمَلِ النَّصْبِ مِنْ كَيْ: لَأَنَّهَا أَمْ الْبَابِ، فَهِيَ أُولَى بِالْتَّجَوزِ بَأَنْ تَعْمَلَ مَضِيرَةً.

وذكر أبو البركات الكوفي في كلامه السابق أن بعضهم يجيز إضمارها بعد "حتى"
أيضاً. ولم أقف على هذا الرأي ولا صاحبه في كتب النحو التي رجعت إليها. وهو ليس

(١) انظر: شرح الحنافية الشافية ص ١٤٦١-١٤٦٢.

(٢) انظر: التذليل والتكميل (٤٨/٤)، تمهيد القواعد ص ٣٩٨٥، الفمجم (١٠٦/١).

(٣) البيان ص ٤٢٨.

(٤) انظر: الارتفاع ص ١٦٥٩، الجن الداني ص ١١٦، مغني اللبيب (٤٨١/٦).

(٥) انظر: التذليل (١١٩/٢)، الجن الداني ص ١١٦، المساعد (١٠٨/٢).

(٦) انظر: المساعد (١٠٨/٢١)، الفمجم (٣٢١/٢).

(٧) انظر: التذليل (١١٩/٢)، مغني اللبيب (٤٠٧/٣)، الفمجم (٢٢١/٢).

بواضح لأنَّ قولهم -مثلاً- "أَسْلَمْ حَتَّى تَدْخُلُ الْجَنَّةَ" لا يمكن حمله على معنى "كي" ، فلا يقال: إنَّ المعنى: أَسْلَمْ حَتَّى كَيْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

٢٢. عامل الجزم في جواب الشرط:

قال أبو البركات الكوفي: "والذِي أَمْلَاهُ عَلَيْنَا شِيخُنَا أَنَّ الشَّرْطَ مَعَ "إِنْ" جَمِيعاً جَزْمًا لِجَوَابِهِ، لَأَنَّهُمَا تَقْدِمَا عَلَى الْفَعْلِ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِالْعَمَلِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ" ^(١). يرى أبو القاسم أنَّ الأداة و فعل الشرط معًا يعملان في جواب الشرط. وهو مذهب الخليل ^(٢)، والمبرد ^(٣)، وابن جني ^(٤). ونسبه ابن القواس إلى جمهور البصريين ^(٥). وعزاه بعضهم إلى سيبويه والأخفش ^(٦).

وحجة هؤلاء أنَّ حرف الشرط و فعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا ^(٧).

وفيه ضعف من وجهين:

أحدهما: أنَّ الشرط فِعلٌ، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل. وحرف الشرط له تأثير، فإذا أضافه ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ^(٨). الثاني: أنَّ كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزءيه، ولا حذف أحدهما. كـ"إذما" وـ"حيثما". بخلاف أدلة الشرط و فعله. فإن انفصالهما جائز، نحو: إن زيداً تكرر يكرِّمك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة. كـقول الأحوص:

فَطَالَقُهَا فَلَسْتَ تَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُمْ مَفْرُقَكَ الْحُسَامُ ^(٩)

(١) البيان ص ٤٤٩-٤٥٠.

(٢) انظر: الكتاب (٦٢/٢).

(٣) انظر: المقتضب (٤٩/٢).

(٤) انظر: اللمع ص ١٩٤.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ص ٢٣١.

(٦) انظر: الارتشاف ص ١٨٧٧. المساعد (١٥٢/٢-١٥٢/١)، التصريح (٤/٣٧٥)، المهمع (٤/١٧٢).

(٧) انظر: شرح اللمع للثمانيني ص ١٧١، الغرة (٤/٨٤)، الإنصاف ص ٦٠٨. أسرار العربية ص ١٧٤.

(٨) انظر: الإنصاف ص ٦٠٨. أسرار العربية ص ١٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٧).

(٩) من الواffer، وهو في: شعره ص ١٩٠. الأغاني (١٥/٢٨٢). شرح الأبيات المشكّلة ص ٧٤. شرح شواهد المغني ص ٧٦٧. الخزانة (٢/١٥١).

فلو كان العمل بهما معاً وجب لهماماً وجب لـ "إذماً" وـ "حيثماً" من عدم الإفراد والانفصال^(١).

ومذهب أكثر البصريين أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب^(٢). وعزاهم بعضهم إلى سببويه^(٣). وعزاهم آخرون إلى محققى البصريين^(٤).

وحجة هؤلاء أنَّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى يُسمى حرف الجزاء، فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط^(٥).

وَضُعْفُ هذا المذهب من وجهين^(٦):

أحدهما: أنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئاً دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين النظيرتين، ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

الثاني: أنَّ العامل عملاً متعددًا لا بد في عمله من اختلاف إن تغاير معنٍ معموليه، ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغيران، فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عاليهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول، فالحكم على أدلة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكم بما لا نظير له، فوجب منعه.

وَحَكِيَ عن الأخفش أنَّ العامل فيه فعل الشرط^(٧). وهو اختيار ابن مالك في التسهيل^(٨). قال ابن الناظم: " وعلى هذا يؤول قول سببويه "^(٩).

(١) انظر: شرح التسهيل (٤/٨٠)، التذليل والتكميل (٥/١١٣)، الهمم (٤/٦١٢).

(٢) انظر: الإنصاف، ص ٦٠٢. شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٢)، التصریح (٤/٣٧٢).

(٣) انظر: شرح اللمع للأصفهانی ص ٦٦٥. المتبیع ص ٥٣٤. رصف المباني ص ١٠٧.

(٤) انظر: التذليل والتكميل (٥/١١٥)، الارتشاف ص ١٨٧٧. المساعد (٢/١١)، الهمم (٤/٦١٢).

(٥) انظر: الغرة (٨/٦)، الإنصاف ص ٦٠٨-٦٠٩. أسرار العربية ص ١٧٣-١٧٤. اللباب (٢/١)، شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٤٨٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل (٤/٨٠)، التذليل والتكميل (٥/١١٣)، المقاصد الشافية (٦/١١٩)، التصریح (٤/٣٧٤).

(٧) انظر: الغرة (٨/٦)، شرح الرضي (٢/٩١٠). شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواص ص ٣٢١-٣٢٢. الارتشاف ص ١٨٧٧.

(٨) انظر: ص ٣٢٧.

(٩) شرح التسهيل (٤/٨٠).

وحجة هذا المذهب أن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمال في شيئاً، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل، لأنه مستدعاً له بما أحدث في الأداة من المعنى والاستلزمار^(١).

وَرُدَّ بِأَنَّ النَّوْعَ لَا يَعْمَلُ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلِ مِنَ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَزِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ يَضْمُنُ الْعَالِمَ مِنْ غَيْرِ النَّوْعِ أَوْ شَبَهِهِ كَعَمَلِ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ^(٢).
وَذَهَبَ الْكَوَافِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَجْزُومٌ عَلَى الْجَوَارِ^(٣)، قِيَاساً عَلَى الْجَرِ بِالْجَوَارِ^(٤).
وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ أَوْجَهِ^(٥).

أَحَدُهَا: أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْجَوَارِ قَلِيلٌ يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَقْاسِ عَلَيْهِ لَقْلَتِهِ.
الثَّانِي: أَنَّ الْجَرِ عَلَى الْجَوَارِ لَا يَكُونُ واجِباً، وَجَزْمُ الْجَوَارِ واجِباً.
الثَّالِثُ: أَنَّ الْجَرِ عَلَى الْجَوَارِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَجْرُورِ جَرًّا ظَاهِراً لِتَحْصُلِ الْمَشَاكِلَةِ،
وَجَزْمُ الْجَوَابِ يَكُونُ بَعْدَ جَزْمٍ ظَاهِرٍ وَغَيْرِ ظَاهِرٍ.
الرَّابِعُ: أَنَّ الْجَرِ عَلَى الْجَوَارِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الاتِّصالِ، وَجَزْمُ الْجَوَابِ يَكُونُ مَعَ الاتِّصالِ
وَالانْفَصالِ.

وَذَهَبَ الْمَازَنِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ^(٦)، لِأَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ إِنَّمَا أَعْرَبَ لِوَقْوَعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ،
وَالْجَوَابَ -هَنَا- لَمْ يَقْعُدْ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا^(٧).
وَرُدَّ بِأَنَّ الْفَعْلَ إِذَا ثَبِّتَ لَهُ الْمُشَابِهَةُ بِالْأَسْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ، وَاسْتَحْقَقَ الْإِعْرَابُ بِتِلْكَ
الْمُشَابِهَةِ، لَمْ يُشَرِّطْ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ يَكُونُ مَعْرِيًّا بَعْدَ
حَرْفِ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقْعُدْ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ، فَكَذَلِكَ هَنَا^(٨).

(١) انظر: الإنصاف ص ١٠٨. شرح التسهيل (٤/٨٠). الهمم (٤٦١/٢).

(٢) انظر: التذليل (٥/١٥٢). المساعد (٢/١٥٢). الهمم (٤٦١/٢).

(٣) انظر: الغرة (٨/١). الإنصاف ص ٦٠٢. اللباب (٢/٥١). شرح ألفية ابن معطى لابن القواص ص ٣٢٢.

(٤) انظر: أسرار العربية ص ١٧٤. شرح الرضي (٢/٩١١). التصریح (٤/٣٧٥). الهمم (٤٦١/٢).

(٥) انظر: أسرار العربية ص ١٧٤. شرح التسهيل (٤/٨٠-٧٩). شرح الردني (٢/٩١١).

(٦) انظر: الغرة (٨/١). الإنصاف ص ١٠٢. المتبوع ص ٥٢١. المساعد (٢/١٥٢).

(٧) انظر: البيان في شرح اللمع ص ٤٥. أسرار العربية ص ١٧٤. الهمم (٤٦١/٢).

(٨) انظر: الإنصاف ص ١٠٩. شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٢). ائتلاف النصرة ص ١٢٨-١٢٩.

وكون الأداة هي الجازمة للشرط والجواب هو الذي تركن إليه النفس، لأنَّه من المعلوم أنَّ العامل هو ما يتقوم به المعنى المقتضي، ولا شك أنَّ الشرط وجوابه إنما يتقومنان بالأداة فوجب، نسبة العمل فيهما إليها^(١).

أما قوله: إنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك فمردود لأنَّه قياس مع الفارق، حرف الجر لا يقتضي سوى شيءٍ واحد فقط لذا عمل فيه، أما الجازم فيقتضي شيئاً فعلى شرط وجوابه، فحق له أن يعمل فيهما^(٢).

أما قولهم: إنَّ العامل عملاً متعدداً لا بد في عمله من اختلافٍ إن تغير معنى معموليه، ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عملهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول، فليس مما نحن فيه لأنَّ هذا إنما يتصور في معمول يقبل من أنواع الإعراب غير ما التبس به المعمول الآخر، كما أن المفعول يقبل النصب مع أنَّ الفاعل مرفوع، وما نحن فيه لا يمكن فيه ذلك، إذ ليس للعامل اللفظي الداخلي على الفعل غير النصب والجرم، ولا شك أن النصب متعدز لأن العامل الذي عمل في الشرط إنما عمل جزماً فثبت أنه عامل جزم، وإذا ثبت له ذلك امتنع فيه أن ينصب فعل الجواب، وإذا امتنع النصب تعين الجزم^(٣).

ويلحظ معاً سبق اضطراب النحوين في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة، وهو راجع إلى اختلافهم في تفسير كلامه، حيث قال: "واعلم أنَّ حروف الجراء مجرم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"^(٤). فهذا النص من سيبويه يمكن حمله على كل ما تسبَّب إليه.

والظاهر من هذه العبارة أنه يرى أنَّ الجواب مجزوم بآداة الشرط مع فعل الشرط، لأمرتين:

(١) انظر: شرح المجمع للأصفهاني ص ٦٦٥، تمهيد القواعد ص ٨٠، ٨١.

(٢) انظر: المسانيد (١٢/٣)، تمهيد القواعد ص ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ص ٨٠، ٨١.

(٤) انظر: الكتاب (٦٢/٢).

أحدهما: قوله في موضع آخر: "وانما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب "إنْ تأتني" بـ"إنْ تأتني": لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ "إنْ تأتني" غير مستغنٍ عن "أتِكَ"^(١). فلفظه هنا - صريحٌ في أنَّ جواب الشرط في نحو: "إنْ تأتني أتِكَ". مجزومٌ بالأداة مع فعل الشرط.

الثاني: قوله بعد نصه السابق: "وزعم الخليل أنت إذا قلت: إنْ تأتني أتِكَ. فـ"أتِكَ" انجرمتُ بـ"إنْ تأتني". كما تتجزَّم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: أتَتني أتِكَ"^(٢). فهذا النص فيه تأكيدٌ على أنه يرى أنَّ الجواب مجزومٌ بالأداة وفعل الشرط، لأنَّه في الغالب موافق لشيخه الخليل متأثراً به.

٣٣. جواز تذكير المؤنث وتأنث المذكر حملًا على المعنى:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول ابن المقفع:

رَزَّئَا أَبَا عَمْرٍو وَلَا حَيَّ مِثْلُهُ فَإِلَهٌ رَبُّ الْحَادِثَاتِ بِمَنْ وَقَعُ^(٣)

: "بمن وقع": التذكير على المعنى لا على اللفظ وهو الحدثان، وكل شيء له اسمان مذكر ومؤنث، فإن شئت ذكرت المؤنث وذكرت فعله، أو أثنت المذكر وأثنت فعله^(٤). ظاهر كلام أبي القاسم جواز تذكير المؤنث وتأنث المذكر مطلقاً حملًا على المعنى. ومذهب النحوين أنَّ تأثنت المذكر مخصوص بالضرورة^(٥). بل عَدَه بعضهم من قبيل الضرورة^(٦)، لأنَّه خروجٌ عن أصل إلى فرع، فهو أذهب في التناكر والإغراب^(٧).

ومن ذلك قول رويسيد بن كثير الطائي:

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُرْجِيِّ مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بْنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٨)

(١) انظر: الكتاب (٩٤-٩٣/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٦٢/٢).

(٣) من الطويل. وقد ورد منسوباً إليه في: وفيات الأعيان (٤٦٩/٢). الوافي بالوفيات (٢٣٩/١٧).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص ٢٩٧.

(٥) انظر: الأصول (٤٥٠/٢)، (٤٧٦). ضرورة الشعر للسيرافي ص ٢٠٧-٢٠٠. سر صناعة الإعراب ص ١١. اللباب

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٩٥-٩٦/٢)، ضرائر الشعر ص ٢٧١. موارد البصائر ص ٤١.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ص ١١. شرح المفصل لابن يعيش (٩٥-٩٦/٢).

(٨) انظر: الخصائص (٤١/٢)، سر الصناعة ص ١٢. اللباب (٧٢/٢). سر الصناعة ص ١١. شرح

المفصل لابن يعيش (٩٥/٦). الدرر (٢٤٠-٢٢٩/٦).

أنت الصوت ذهاباً به إلى معنى الصرخة والاستغاثة^(١).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثٌ شَخْوَصٌ كَاعِبَانِ وَمَعْصِرٌ^(٢)

أنت شخوص لأنّه أراد به النساء^(٣).

أما تذكير المؤنث فنقول عن ابن كيسان جواز تذكير الفعل إذا كان مسندًا إلى ضمير المؤنث المجازي^(٤). كقول عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مَرْنَةٌ وَدَقَّةٌ وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٥)

واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبْقَلَتِ ابْقَالَهَا. بالنقل. فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه، دل على أنه مختار لا مضطراً^(٦).

وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره، لأن النقل ليس لغة لكل العرب^(٧).

وأجاز الفراء ذلك على قبح إذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير المصادر المؤنثة^(٨). كقول الآعش:

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَرْزِي بِهَا^(٩)

(١) انظر: الإنصاف ص ٧٧٤. ضرائر الشعر ص ٢٧٢.

(٢) من الطويل. وهو في: ديوانه ص ١٢٦. كتاب سيبويه (٢/٦٦). العقد الفريد (٦/٢١٥)، اعراب القرآن للتحابس (٦/٥-٦). الخصائص (٢/٤١٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٦٦)، المقتضب (٢/٤٨)، الأصول (٢/٤٧٦).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص ٧٤. توضيح المقاصد ص ٥٩٢. الدر المصنون (٢/٢٦). مغني الليبب (٦/٥٦٠).

(٥) من المتقرب. وبروى: "أبْقَلَتِ" بالباء، و"إِبْقَالَهَا" بالرفع. ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر: الكتاب (٤/٦٢)، المصحح لما اعتمَ من شواهد الإيضاح ص ٧٦٢-٧٦٧. شرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٤. تخلص الشواهد ص ٤٢-٤٣. التصریح (٢/٢٧٢)، العزانة (١/٤٠-٤١).

(٦) انظر: الدر المصنون (٢/٢٦)، تخلص الشواهد ص ٤٢، مغني الليبب (٦/٦٦)، التصریح (٢/٢٧٢)، العزانة (١/٤٦٧).

(٧) انظر المراجع السابقة.

(٨) انظر: معاني القرآن له (١/٦٢٨).

(٩) من المتقرب. وبروى: "فَإِنْ الْحَوَادِثَ تَعْنِي بِهَا". ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص ٢٣.

شرح الكتاب للسيرافي (٢/٦٧٣). شرح أبيات سيبويه (١/١٧٧). التبصرة والتذكرة ص ٦٢٥-٦٢٤.

امالي ابن الشحراري (٣/٢٨)، العزانة (١١/٤٢٠-٤٣٤).

قال: "لم يقل: أَرَرَنْ بِهَا وَلَا أَرَرْتُ بِهَا. والحوادث جَمْعٌ ولكنَّه ذهب بها إلى معنى الحَدَثَانِ" (١).

ومذهب أكثر النحويين أنَّ ذلك مخصوص بالشعر^(٢)، لأنَّ الراجح ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لثلا يتوهם أنَّ الفعل مسنداً إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل. فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم، كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أُسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: الزيдан قاما. والزيدون قاموا، لإيذان بأنَّ الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر^(٣).

والذي أراه جواز تذكير الفعل المنسد إلى ضمير المؤنث المجازي في الشعر كثيراً، وفي النثر قليلاً على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوقة له، وذلك لما يأتي:

١. ورود شواهد على ذلك من النثر والشعر، ومن ذلك قراءة مجاهد ومقاتل: ﴿فَدَكَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فَتَنَتِينِ الْفَتَنَ فِتَنَتُّ يُقَاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافَّةٍ﴾^(٤) قيل: ذكر الفعل يُقاتَلُ حملًا على المعنى، لأنَّ فِتَنَتُّ بمعنى قوم أو فريق^(٥). ومنه -أيضاً- قراءة مجاهد وسعيد بن جبير: ﴿وَلَا يَرَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا فَارِعَةٌ أَوْ يَحْلُّ فَرِبَّا مِنْ دَارِهِمْ﴾^(٦) قيل: ذكر الفعل يَحْلُّ حملًا على المعنى، لأنَّ القارعة بمعنى البلاء^(٧).

ومن ذلك -أيضاً- قول الشاعر:

(١) معاني القرآن للفراء (١٢٨/١).

(٢) انظر: الكتاب (٤٤٥/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٧١/٢)، التبصرة والتذكرة ص ٦٢٤، تناوح الفكر ص ١٦٨، شرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٩-٣٤٠، اللباب (٢/٢)، التوطنة ص ١٦٣، شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٢/٢)، شرح الكافية الشافعية ص ٥٩٧-٥٩٦، البسيط ص ٦١٥، رصف المباني ١٦١-١٦٥، الارتشاف ص ٧٣٨، توضيح المقاصد ص ٥٩٢-٥٩٣، أوضح المسالك (١٠٨/٢)، معنى الليب (٥٦٠/٦)، الدر المصنون (٢٦/٢)، خزانة الأدب (٤٦-٤٥/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٥).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (١٢). وانظر القراءة في: البحر المحيط (٤١١/٢)، الدر المصنون (٢٧/٢).

(٥) انظر: البحر المحيط (٤١١/٢).

(٦) سورة الرعد، من الآية (٣١). وانظر القراءة في: البحر المحيط (٣٨٤/٥)، الدر المصنون (٢٤٤/٤).

(٧) انظر: البحر المحيط (٣٨٤/٥).

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضَمَنَا
قَبْرًا بِمَرْوَةٍ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِعِ^(١)

فقال: "ضَمَنَا" ولم يقل "ضَمِنْتَا" لأنَّه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى
الكرم^(٢).

وقول الآخر

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحَدَاتِ دَبَرَهَا
دُونَ الشَّيْوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَاءً^(٣)

فقال: "دَبَرَهَا" لأنَّه ذهب إلى معنى الحديث^(٤):

٢. إنما جاز تذكير الفعل هنا حملًا على المعنى. والحمل على المعنى كثير في
كلامهم. وما ذهب فسيح في لغتهم. وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منتشرًا
ومنظومًا^(٥).

٣. أنَّ في تذكير المؤنث رجوعاً إلى الأصل: لأنَّ التذكير هو الأصل. بدلالة أنَّ "الشيءَ"
مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث. فعلمَ بهذا عموم التذكير. لذلك كان رد التأنيث
إلى التذكير مستساغاً^(٦).

٤. "جَامِلٌ" اسم جمع:

قال أبو القاسم: "والجَامِلُ أَسْمَ لِلْأَبْلِ، وَلِيُسْ بِتَكْسِيرِ جَمَلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ
لِلْجَمْعِ"^(٧).

يرى أبو القاسم أن الجامل اسم جمع وليس بجمع على الحقيقة. وهذا ما ذهب
الجمهور^(٨).

(١) من الكامل. ينسب لزياد الأعمجم. وهو في ديوانه ص ٥٢. وينسب - أيضًا - للصلتان العبدية. انظر: الشعر
والشعراء ص ٢٨. العقد الفريد (٢١٢/٢). أمالي القالي (٩/٣). الوساطة بين المتنبي وخصوصه ص ٢٥٢.
الخزانة (٤/١٠-١٢).

(٢) انظر: الانصاف ص ٧٦٤.

(٣) من البسيط. ونسب في الطيوريات (١١٠٣/١٢) إلى أبي الأسود الدؤلي. وهو في: الانصاف ص ٧٦٧. البحر
المحيط (٩١/٢). الدر المصنون (١١٠/٢).

(٤) انظر: الانصاف ص ٧٦٨.

(٥) انظر: الخصائص (٤١١/٢). الانصاف ص ٧٦٣-٧٧٧.

(٦) انظر: سر صناعة الاعراب ص ١٢. اللباب (١٠٢/٢). ضراير الشعر ص ٢٧٩.

(٧) سرخ كتاب العناية ص ١١٧.

(٨) انظر: الخطبات (٦٢٥/٣)، الأصول (٣١/٣). المختصر (١٢١/١٤). المفصل ص ٢٢٤. اللباب (١١٢/٢). التبيان
في أعراب القرآن ص ٧٢. شرح المفصل لابن عبيش (٥/٧٧). اللسان (١١٥/١٢). الدر المصنون (٤/٤٤).
المكتبة في النحو ص ١٢٣.

ومقتضى مذهب الفراء والأخفش أنَّه جمع، لأنَّ كلَّ ماله واحدٌ من تركيبه فهو جمع عندهما^(١).

والحقُّ ما ذهب إليه الجمهور لما يأتي^(٢):

١. أنَّ المسموَع في تصغيره: جُويْمِل، ولو كان جمعاً لم يصغر على لفظه، بل يردُّ إلى واحدة.

٢. أنَّه لو كان جمعاً لرُدَّ في النسب إلى واحدٍ ولم يقل: جامليٌ.

٣. أنَّه لو كان جمعاً لم يجز عودُ ضمير الواحد إليه في قول الحطينة:

فَإِنْ تَكُ ذَا شَاءِ كَثِيرٌ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيلَ سَامِرٌ^(٣)

٤. أنَّه لو كان جمعاً صناعياً لا طرد ذلك فيما كان مثلاً.

٥. أنَّ جمع التكسير مؤنثٌ، وهذا الاسم مذكرٌ، تقول: هو الجامل، ولو كان مكسرًا لقللت: هي الجامل.

٣٥. أَبْيَنُونَ تصغير بَنِينَ:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول سُلَيْمَيْ بن رَبِيعَةَ:

رَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أَمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي^(٤)

: "أَبْيَنُوهَا" تصغير بَنِيهَا على غير قياس^(٥).

يرى أبو القاسم أنَّ أَبْيَنُونَ تصغير بَنِينَ على غير قياسٍ، لأنَّ القياس بَنِيونَ، لأنَّ واحدَه "ابن" وأصله: "بنو"، فعادت الواو في التصغير، ثم قُلبت ياءً وأدغمت في ياء التصغير فصارت: بَنِيونَ^(٦). وهذا رأي أبي عبيد^(٧).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥)، شرح الرضي للكافية (٦٥٩/٢)، شرح الشافية للرضي (٢٠٢/٢)، الارتشاف ص ٤٠٢، المساعد (٣٩١/٢)، الهمع (٣٢٨/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٦٢٥/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٩/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥)، شرح الرضي للكافية (٦٥٨/٢)، الهمع (٣٢٨/٢).

(٣) من الطويل، وهو في: ديوانه ص ٢٥، اللسان (١١) "جمل"، الخزانة (٦-٧).

(٤) من الكامل، وينسب - أيضًا - لعلياء بن أرقمة، انظر: النواود في اللغة ص ٣٧٤، الأصنعيات ص ١٢٥، أمالى القالى (٨١/١)، الحماسة البصرية (٥٦/١)، الخزانة (٨-٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص ٢٨٢.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (٢٧٧/١).

(٧) انظر: غريب الحديث (١٢٩/١). وانظر: شرح الرضي للكافية (٦٧٦/٢).

وذهب سيبويه إلى أنه جمع **أَبَيْنِ**. وهو تصغير **أَبَنِ** على وزن **أَفْعَلْ** **كَاضْحَى**^(١). ووافقه ابن السراج^(٢). وأبو علي الفارسي^(٣). والمرزوقي^(٤). والزمخشري^(٥). وابن الشجري^(٦). وهو شاذ عندهم، لأنّه جمع لمصغّر لم يثبت مكبّره^(٧). وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين^(٨).

وذهب الفراء إلى أنه جمع **أَبَيْنِ** تصغير **أَبَنِ** مقدراً. وهو جمع **أَبَنِ** **كَأَلِّ** في جمع **كَلُو**^(٩). وعزا بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين^(١٠).

وهو شاذ من وجهين: كونه جمعاً لمصغّر لم يثبت مكبّره. ومجيء **أَفْعَلْ** من **فَعَلْ**^(١١).

وذهب الجوهري إلى أنه جمع **أَبَيْنِ** مصغّر **أَبَنِ** مقطوع الألف^(١٢). ونقل عن أبي العلاء المعربي أنه تصغير **أَبَنَاء** حذفت الألف الزائدة منه كما تحوّلت من الممدودات فية صرّن في الشعر وضروب الجمع. فلما حذفت رجعت اللام إلى ما كانت فصارت أفالاً في آخر الكلمة. لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوفها طرفاً بعد ألف زائدة. فصار **أَبَنَتْ** **كَأَعْمَقَ**. ثم صغر على ما تقدم فصار **أَبَيْنِ** **كَاعِمِ**. ثم جمع بالواو والنون فصار **أَبَيْنُونْ**^(١٣).

(١) انظر: الكتاب (٤٦/٢). وانظر: شرح الآيات المشكّلة الإعراب ص ١٥٦.١٧٢، التبيّه على شرح مشكّلات الحماسة ص ١٨٢، أمالي ابن الشجري (٦٤/٦).

(٢) انظر: الأصول (٦/٢ د).

(٣) انظر: شرح الآيات المشكّلة الإعراب ص ١٥٤-١٥٦.١٧٢.

(٤) انظر: شرح ديوان الحماسة (٣٨٧/١).

(٥) انظر: الفائق (٧٤/٢).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (٦٤/٦٥-٦٥/٢)، (٢٨٤-٢٨٥).

(٧) انظر: شرح الرضي (٦٧٥/٢).

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٨٧/١). شرح الرضي (٦٧٥/٢). الخزانة (٣٦/٨).

(٩) انظر: التبيّه على شرح مشكّلات الحماسة ص ١٨٢، الخزانة (٣٢/٨).

(١٠) انظر: شرح ديوان الحماسة (٣٨٧/١). شرح الرضي (٦٧٥/٢).

(١١) انظر: شرح الرغبي (٦٧٦-٦٧٦/٢).

(١٢) انظر: الصداح ص ١٨٢٦ **بنِي**. وانظر: شرح الرضي (٦٧٦/٢).

(١٣) انظر: الخزانة (٣٦-٣٥/٨). وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣٠٦-٣٠٥/٣).

وَقِيلَ: أَرَادَ بَنِيُونَ وَابْنَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاءِ فَنَقَلَهَا إِلَى أَوَّلِ الْاسْمِ ثُمَّ هَمَزَهَا لِلضَّمْمَةِ كَمَا
قَالُوا: وَجُوهَ وَأَجْوَهُ^(١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَمِيعَ أَبْيَنِي تَصْغِيرُ أَبْنَى عَلَى وزْنِ أَفْعَلَ كَأَضَحَى لِأَمْرٍ:
أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا لِلْمُصَغَّرِ "ابْنٌ" لِأَنَّهُ لَوْكَانَ كَذَلِكَ لَقِيلٌ: بَنِيُونَ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا لِلْمُصَغَّرِ "أَبْنَاءٌ" لِأَنَّهُ لَوْكَانَ كَذَلِكَ لَقِيلٌ: أَبْيَنَاءُونَ، وَلَوْأَرَادُوا هَذَا
لَا سَتَغْنُوُا بِقَوْلِهِمْ: "أَبْيَنَاءٌ" عَنْ جَمِيعِهِ بِالْوَاءِ وَالْنُونِ، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا ثَبَتَ أَنَّهُ جَمِيعٌ لِتَحْقِيرِ
اسْمٍ وَضَعَ دَالًا عَلَى الْجَمِيعِ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي أَبْنَيَةِ التَّكْسِيرِ، وَمَكْبُرَهُ "ابْنٌ" وَتَصْغِيرُهُ "أَبْيَنِي"
مُثَلٌ: أَعْيَمٌ^(٢).

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ تَصْغِيرُ "أَفْعَلٌ" لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْعَدْدِ الْقَلِيلِ، فَيَقْبَحُ جَمِيعَهُ
بِالْوَاءِ وَالْنُونِ، لِأَنَّهُ هَذَا الْجَمِيعُ مَوْضِعُ لِأَدْنِي الْعَدْدِ أَيْضًا، فَلَا يَجْمِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَثَلِ الْقَلْةِ: لِثَلَاثَةِ

يَجْتَمِعُ شَيْئَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْكَلْمَةِ، وَذَلِكَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ^(٣).

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا مِنْ "أَفْعَالٍ" لِأَنَّ "أَفْعَالًا" لَمْ يَقْصُرْ فِي مَوْضِعِ غَيْرِ
هَذَا، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَدْعُوا فِيهِ شَيْءًا لَا نَظِيرَ لَهُ^(٤).

* * *

(١) انظر: الخزانة (٢٦/٨).

(٢) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِي (٦٤/٦٥-٦٥/٢)، (٢٨٥/٢).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ١٥٦-١٥١، التنبية على شرح مشكلات الحماسة ص ١٨٢.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ١٥٤.

خاتمة:

يجدر بنا في نهاية البحث أن نبرز أهم نتائجه، وهي:

١. تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء عصره، وكان من أبرزهم في علم النحو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.
٢. تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فاتقن به خلق، ومن أبرزهم في علوم العربية ابن سنان الخفاجي، والشريف أبو البركات الكوفي، وأبو الحسن علي بن طاهر السلمي النحوي.
٣. لم تذكر كتب الترجم من آثاره إلا كتابين، هما: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الحماسة لأبي تمام، وظاهر كلام ياقوت الحموي في معجم الأدباء أنَّ له غيرهما.
٤. هو أحد رواة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، فقد رواه عن أبي الحسين الفارسي عن حاله أبي علي الفارسي، ورواه عنه تلميذه الشريف أبو البركات الكوفي، وأحده عنه بهذا السبيل الجمُّ الغفير من الناس.
٥. اختلف في سنة وفاته على قولين: أحدهما: أنه توفي سنة سبع وستين وأربع مئة للهجرة، والثاني: أنه توفي سنة سبع وتسعين وأربع مئة للهجرة. وقد رجحنا القول الأول لأنَّه ذكرناها في موضعها.
٦. انفرد أبو القاسم ببعض الآراء التي لم يسبق إليها على حد علمي، ومنها إجازته الإخبار بالمنفرد عن الجمع مراعاة للفظه، وإجازته تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مطلقاً حديلاً على المعنى.
٧. لم يكن متعمِّضاً للمذهب دون آخر، أو لشخص دون غيره. فوافق البصريين في مسائل وحالفهم في آخر، وأخذ برأي سيبويه في واجع دون موضع.
٨. يغلب عليه نقل الآراء والأقوال دون أن يصرح بأصحابها، مكتفياً بقوله: "وقيل"^(١) أو "وأكثر أصحابنا من النظار"^(٢) أو "منهم من يقيس عليه ومنهم من لا يتجاوز

(١) شرح كتاب الحماسة ص ٧٩.

(٢) البيان في ميراث اللمع ص ٦.

السماع فيه"^(١) أو "بعضهم يجيز صرفه"^(٢).

٩. تأثر تلميذه أبي البركات بآرائه واحتفاله بها واستدلاله لها، وحرصه على بيان ما تفرد بن من توجيهات وتعليقات.

١٠. استخدامه للمصطلحات البصرية في الأعم الأغلب، فلا نجد أثراً للمصطلح الكوفي عنده إلا لفاماً، ومنه مصطلح "الخفض"^(٣) و"ما لم يسم فاعله"^(٤).
أسأل الله - تعالى - أن ينفعنا به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مدينياً من رضاه.
مبعداً من غضبه، فإنّما نحن له وبه، فلا ربّ غيره، ولا مرجوٌ إلا خيره.

* * *

(١) البيان في شرح اللمع ص ٢١٦.

(٢) شرح كتاب الحماسة (١٧٩).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص ٣٥٠.

(٤) شرح كتاب الحماسة ص ٤٨٦.

ثبات المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. دار عالم الكتب. ط. ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ مـ.
- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية بيروت. ١٩٧٨ مـ.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي. تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- اتفاق المبني وافتراق المعاني. لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي. تحقيق: د. يحيى عبد الرؤوف جبر. دار عمار بعمان. ط. ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ مـ.
- أحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٠٠ هـ.
- أحكام كل وما عليه تدل. تأليف: الإمام تقى الدين السبكي. تحقيق: د. حاتم صالح الصافن. دار البشائر بدمشق. ط. ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ مـ.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة. تحقيق: محمد محبى الدين عبد الحميد. مكتبة السعادة بمصر. ط. ٤. ١٤٦٢ هـ.
- ارتياض الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. الناشر مكتبة الحانجى بالقاهرة. ط. ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ مـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب. لشمس الدين محمد أحمد القرشي الكيشى. تحقيق: د. عبد الله علي الحسنى البركatici. ود. محسن بن سالم العميري. من منشورات جامعة أم القرى. ط. ١٤٠١ هـ / ١٩٨٩ مـ.
- إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى. لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القاهري الشافعى. المطبعة الميمونية بمصر. ١٤٢٠ هـ.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تأليف: الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي. أضواء السلف. ط. ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٩ مـ.

٢٠٠٢ هـ / ١٤٢٢ م.

- كتاب الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد الهرمي، تحقيق: عبد المعين الملوحي.
من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١٤٠١، هـ ١٤٨٢ / مـ ١٩٨٢.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، هـ ١٣٩٩ / مـ ١٩٧٩.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤١٨، هـ ١٤٩٧ / مـ ١٩٩٧.
- الأشباء والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت.
- الاشتقاد، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢.
- اشتقاد أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١٤٠٦، هـ ١٤٨٦ / مـ ١٩٨٦.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تأليف: ابن السيد البطليوسى، تحقيق: د. حمزة النشرتى، ط١، هـ ١٣٩٩ / مـ ١٩٧٩، دار المریخ بالریاض.
- إصلاح المنطق، لابن السكىت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الأصمعيات، مختارات أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقام بن أبي الأرقام بيروت.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١٤٠٨، هـ ١٤٨٨ / مـ ١٩٨٨.
- الأصول، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء، هـ ١٤١١ / مـ ١٩٩١.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١٤١٣، هـ ١٤٩٢ / مـ ١٩٩٢.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكيرى، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت، ط١٤١٧، هـ ١٤٩٦ / مـ ١٩٩٦.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازى زاهد، عالم الكتب بيروت، ط٢، هـ ١٤٠٩ / مـ ١٩٨٨.

- الأعلام. لغبير الدين الزركلي. دار العلم للملايين بيروت. ط١٩٨٦م.
- الألغاني. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني. شرحة وكتب هوامشه: د. علي مهنا. ود. سمير جابر. دار الكتب العلمية بيروت. ط١٤١٢هـ.
- الإغفال. لأبي علي الفارسي. تحقيق وتعليق: د. عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم. من منشورات المجمع الثقافي في الإمارات. ط٢٠٠٣م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الحسن بن اسد الفارقي. حققه: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة بيروت. ط٣. ١٤٨٠هـ / ١٩٨٠م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لابن السيد البطايوسي. دار الجليل بيروت. ط٧. ١٤٨٧هـ / ١٩٧٠م.
- الإقليد شرح المفصل. تأليف: تاج الدين احمد بن محمود الجندي. تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبوكته الدراويس. من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م.
- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي. صححه وأشرف على طباعته: محمد زهرى النجار. دار المعرفة بيروت. ط٢٢٢م.
- كتاب الأمالي. تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالى البغدادي. دار الكتب العلمية بيروت. ط١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- كتاب أمالى ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره. دار الجليل بيروت. ودار عمار بعثمان. ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجيري. تحقيق: د. محمد الطناحي. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١. ١٤٤٢هـ / ١٩٢٢م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة. تأليف: الوزير جمال الدين أبي القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الانصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. ليحيى بن أبي الخير العمري. تحقيق: سعود عبد العزيز لخلف. أضواء السلف بالرياض. ط١. ١٤٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفيين. لأبي البركات الأنباري. تعليق: محمد محبي الدين عبد الحميد. ط٤. ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية. بحث لخبير محمد الحلوي. مجلة اللغة العربية بدمشق.

- المجلد الثامن والأربعون، الجزء الأول، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأننصاري، علّق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكّلة الإعراب.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط٦، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شازلي فرهود، دار العلوم، ط٢.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار التفاسيس بيروت، ط٥.
- كتاب البخلاء، للجاحظ، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- كتاب البخلاء، للجاحظ، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١هـ / ١٤٢٢م.
- بداع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوبي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى البارز بمكة المكرمة، ط١، ١٤٩٦هـ / ١٩٩٦م.
- البديع في علم العربية، لمحمد الدين بن الأنثير، الجزء الأول، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، والجزء الثاني، تحقيق: د. صالح بن حسن العايد، من منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الريبع عبد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، تحقيق: د. عياد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط٦، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- البغداديات = المسائل المشكّلة لأبي علي الفارسي.
- بغية الطالب في تاريخ حلب، لابن العديم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جراده، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل

- إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت ١٤٩٨هـ / ١٩٩٨م.
- كتاب البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمونة، دار عمار بعمان، ط١٢٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- البيان في عرب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ط٢٨٠، ١٤٢٠هـ / ١٩٦٠م.
- ناج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد بن محمد بن محمد، مرتضى الزبيدي، ط١، مطبعة الخيرية بمصر ١٢٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ناج علوم الأدب وقانون كلام العرب، للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، دراسة وتحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيثي، من إصدارات وزارة الثقافة والسياحة بصنعاء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الشهري، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- تاريخ ابن عساكر - تاريخ مدينة دمشق.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأمثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامه العمري، دار الفكر بيروت، ١٩٩٥م.
- تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، دار صادر بيروت.
- التبصرة والذكرة، للصimirي، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكברי، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковفيين، لأبي البقاء العكברי، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط٦١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الانصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي.

- دار الكتاب العربي بيروت. ط١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- التحمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب.
- تذكرة الحفاظ. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار الكتب العلمية بيروت. ط١.
- التذكرة الحمدونية. لابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي. تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس. دار صادر بيروت. ط١٩٩٦ م.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية. لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس. ١٩٨١ م.
- التذليل والتكميل في كتاب التسهيل. أله: أبو حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ج١-٥. دار القلم بدمشق. ج٦-٨. دار كنوز إسبانيا بالرياض. ط١. سنوات مختلفة.
- التذليل والتكميل. لأبي حيان الأندلسي. مصوري عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٦١).
- تسهيل الفوائد وتحكيم المقاصد. لابن مالك. حققه: محمد كامل برؤوفات. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- التصریح بمضمون التوضیح. للشيخ خالد زین العابدین بن عبد الله الأزہری. دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحیری ابراهیم. الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة. ط١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدمامیني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- التعليقة. لبهاء الدين بن النحاس الحلبي = شرح المقرب.
- التعليقة على كتاب سببويه. لأبي علي الفارسي. تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي. طبع الجزء الثالث بمطابع الحسيني بالرياض. ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- تفسير البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وأخرين. دار الكتب العلمية بيروت. ط١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- تفسير السمعاني = تفسير القرآن.
- تفسير الطبری = جامع البيان عن تأویل آی القرآن.

- تفسير القرآن. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. دار الوطن بالرياض. ط.١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ مـ.
- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب.
- التقىيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي. المعروف بابن نقطة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية بيروت. ط.١٤٠٨ هـ.
- تكملة الإكمال. لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي. تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. منشورات جامعة أم القرى. ط.١٤١٠ هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. لأبي الفتح عثمان بن جنى. حققه وقدر له: أحمد ناجي القيسى وخدیجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب. مطبعة العانى ببغداد. ط.١٤٨١ هـ / ١٣٦٢ مـ.
- تمهيد الأواى وتألیخ الدلائل. لأبي بكر محمد بن الطیب الباقلاني. تحقيق: عماد الدين أحمد حیدر. مؤسسة الكتب الثقافية ببلبنان. ط.١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ مـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق جماعة. دار السلام بمصر. ط.١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ مـ.
- التنبیه على أوهام أبي علي في أمالیه. لأبي عبید عبد الله بن عبد العزیز البکری. تحقيق: أنطون صالحاني الیسوعی. دار الكتب المصرية. ط.٢٠٢٠ هـ / ١٤٨٠ مـ.
- التنبیه على شرح مشكلات الحماسة. لابن جنى. إعداد: یسرى قاسم القواسی. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة.
- التنبیه والإیحاج عما وقع في الصلاح. لأبي محمد عبد الله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازی. الهيئة المصرية للكتاب. ط.١٤٨٠ هـ / ١٩٨٠ مـ.
- تهذیب اللغة. لأبي منصور محمد بن احمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي بيروت. ط.١٤٠١ هـ / ٢٠٠١ مـ.
- توضیح المفاصد والمصالک بشرح أفتیة ابن مالک. للمرادي. شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي بالقاهرة. ط.١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ مـ.
- التوطئة. لأبي علي الشبلوینی. دراسة وتحقيق: د. یوسف احمد المطوع. ط.١. دار التراث العربي بالقاهرة..

- ثمار الصناعة في علوم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٩١هـ / ١٩٩١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى، دار الفكر بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب بالقاهرة، ١٣٧٢هـ.
- الجليس الصالح الكافي والأئم الناصح الشافى، لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجرجري، ضبطه وصححه: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- كتاب العمل في النحو للزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل بالأردن، ط١٤٠٤هـ / ١٩٩١م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه: علي محمد الباجاوي.
- الجنى الدانى في حروف المعانى، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، طبعة القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة، لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الانصاري التلمessianي الشهير بالبرى، تحقيق: د. محمد أشونجي، دار الرفاعي بالرياض، ط١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على أ腓يَّة ابن مالِك، ومعه شرح الشواهد للعيّنى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- كتاب حروف المعانى، صنفه: أبو القاسم الزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الحلبيات = المسائل الحلبيات.
- كتاب الحل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسى، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط١٤٧٩هـ / ١٩٧٩م.
- الحماسة البصرية، تأليف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين

- أحمد، عالم الكتب، ط٢٠٣ هـ ١٤٨٢ م.
- حواشى المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين. تحقيق ودراسة: حماد محمد الثمالي.
رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- الحيوان. الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. دار الجيل بيروت. ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط٢١٦ هـ / ١٤٩٦ م.
- الخصائص، ابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- خلاصة الإعراب في شرح لب الألباب، يوسف بن جمال العلوى الملطانى. دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبول. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الخلاف النحوي بين البصريين والковفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني. دار القلم العربي بحلب. ١٩٧٤ هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية. تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون. تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وأخرين. دار الكتب العلمية بيروت. ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- ديوان الأعنتى. دار صادر بيروت.
- ديوان جديل بثينة. جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي بيروت. ط٢١٦٢ هـ / ١٩٩٦ م.
- ديوان الحذليّة. شرح أبي سعيد السكري. دار صادر بيروت. ١٩٨١ م.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. حققه وشرحه: صلاح الدين الهايدي. دار المعارف بمصر. ١٩٦٨ م.
- ديوان الشنفرى. جمع وتحقيق وشرح: د. إميل يعقوب. دار الكتاب العربي بيروت. ط٢٠٣ هـ / ١٤٨٢ م.

١٩٩١م.

- ديوان طرفة بن العبد. دار صادر بيروت.

- ديوان علامة الفحل بشرح أبي الحجاج الأعلم الشنتمري. حققه: لطفي الصقال ودرية الخطيب. دار الكتاب العربي بحلب. ط١، هـ١٣٨٩ / مـ٦٩٠١م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار بيروت. ط١٤٠٤ / هـ٨٤٠١م.

- ديوان عمرو بن كلثوم. جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي بيروت. ط١٤١١ / هـ٩٩١م.

- ديوان عنترة بن شداد. تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي بيروت. ط٢، هـ٢٠٠٣ / مـ٩٨٣م.

- ديوان كعب بن زهير. شرح وتعليق: أحمد الفاضل. دار الفكر اللبناني بيروت. ط١، هـ٢٠٠٣ / مـ٩٨٣م.

- ديوان النابغة الذبياني. شرح وتعليق: د. حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي بيروت. ط١، هـ١٤١١ / مـ٩٩١م.

- ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. لهبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله بن الأكفاني. تحقيق: د. عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. دار العاصمة بالرياض. هـ١٤٠٩ / مـ٢٠٠٣م.

- رسالة الملائكة. إملاء أبي العلاء المعري. تحقيق: محمد سليم الجندي. مطبعة الترقى بدمشق. هـ١٣٦٣ / مـ٩٤٤م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- الزاهر في معاني كلمات الناس. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: د. حاتم بن صالح الظامن. مؤسسة الرسالة بيروت. ط١، هـ١٤١٢ / مـ٩٩٢م.

- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم بدمشق. ط١، هـ١٤٠٥ / مـ٩٨٥م.

- سر الفصاحة. تأليف أبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي. تحقيق: د. النبوبي عبد الواحد شعلان. الناشر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة. ط١، هـ٢٠٠٢ / مـ٩٧٧م.

- س茗ط الآلي في شرح أمالى القالى. للوزير أبي عبيد البكري الأونى. حققه: عبد العزيز الميمنى. دار الكتب العلمية.

- سير أعلام النبلاء. تصنیف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. حفظه:
شعيیب الأرناؤوط ورفاقه، مؤسسة الرسالة بيروت.
- السیرة البویة. لابن هشام. تحقیق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجیل بيروت. ط. ١٤١١ھ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لأبي الفلاح عبدالحی بن احمد بن العماد الحنبلي. تحقیق:
عبد القادر الارناؤوط ومحمد الأرناؤوط. دار ابن کثیر بدمشق. ط. ١٤٠٦ھ / ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سبیویه. تأییف: أبي محمد يوسف بن أبي سعید السیرافی. حفظه: د. محمد علي
سلطانی. دار المأمون. ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى "إیضاح الشّعْر". لأبي علي الفارسي. تحقیق: د. حسن
هنداوي. در القلم بدمشق. ودار العلوم والثقافة بيروت. ط. ١٤٠٧ھ / ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغنى الليبب. صنیفه: عبد القادر البغدادي. حفظه: عبد العزیز رباح. وأحمد يوسف
دقاق. دار المأمون بدمشق. ط. ١٤٠٧ھ / ١٩٨٨م.
- شرح أشعار الھذلیین. صنعة أبي سعید الحسن بن الحسین السکری. حفظه: عبد الستار
احمد فراج. مكتبة دار العروبة بالقاهرة.
- شرح الأشمونی لأفیة ابن مالک المسمی "منهج السالک إلى أفیة ابن مالک". تحقیق: د.
عبد الحمید. السيد محمد عبد الحمید. الناشر المکتبة الازھرية للتراث والثقافة.
- شرح أفیة ابن مالک. لابن الناظم. حفظه: د. عبد الحمید السيد محمد عبد الحمید. دار الجیل
بيروت. ١٤٢٨ھ / ١٩٠٩م.
- شرح أفیة ابن معطی. تأییف: عبد العزیز بن جمعة بن قواس الموصلي. تحقیق: د. علي موسى
الشوملي. الناشر مکتبة الخریجی بالرياض. ط. ١٤٠٣ھ / ١٩٨٥م.
- شرح أفیة ابن معطی. لأبي جعفر احمد بن يوسف بن مالک الرعنی. السفر الأول تحقیق:
حسن محمد عبد الرحمن احمد. والسفر السابع تحقیق: عبد الله بن عمر حاج ابراهیم.
رسالتا دکتوراه مقدمتان إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القری.
- شرح إیضاح أبي علي الفارسی. لأبي البقاء العکبری. دراسة وتحقیق: عبد الرحمن بن عبد الله
الخطبی. رسالۃ دکتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامیة.
- شرح التسهیل لابن مالک. تحقیق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. مطبعة

هجر، ط١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ مـ.

- شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، من مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٨٠ هـ / ١٩٨٠ مـ.
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح بن حسين العائد، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٩٠ هـ / ١٩٩٠ مـ.
- شرح الحماسة لأبي تمام، لأبي القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفسوسي الفارسي، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (٢٢٠١) عن نسخة مكتبة الاهلي ذات الرقم (١٨١٣).
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، صحيحه وعلق عليه: أحمد عزو عنابة، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ مـ.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه: غريب الشيخ، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ مـ.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ مـ. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٢٦٣ هـ / ١٩٤٤ مـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، والقسم الثاني: دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ مـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإسترابايني، حققه: محمد نور الحسن ورفيقاه، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ مـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنباري، تعلق: عبد الغني الدقر، الدار المتحدة بدمشق ومؤسسة الرسالة بيروت، ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ مـ.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطبع الاميرية بالقاهرة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ مـ. من مطبوعات

مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- شرح شواهد المغني. للسيوطى، مذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي. من منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري. من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة المدنى ببغداد. ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. للشيخ خالد الأزهري. تحقيق: د. البدراوي زهران. دار المعارف بالقاهرة. ط٢.
- شرح عيون الإعراب. تأليف الإمام أبي حسن علي بن فضال المجاشعي. حققه: د. عبدالفتاح سليم. دار المعارف. ط١٨٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- شرح الفريد. لعاصم الدين الإسفاريني. ضبطه وحققه: نوري ياسين حسين. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. ط١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام. علق عليه: محمد محبى الدين عبد الحميد. دار الخير بيروت. ط١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. دار معارف. ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب. للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي. دراسة وتحقيق: د. علي الشوملي. دار الكتب الكندية. ودار الأمل. ط١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب. لعاصم الدين الإسفاريني. دراسة وتحقيق: محمد عبد الغنى أحمد شعلان. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر د١٤٠٤هـ / ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. حققه: د. عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث. من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى. ط٢١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحماسة. لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي. دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي. دار الأوزاعي بيروت. ط١٦.
- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي. مصورة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (٢٠٠٠-١٩٦١) عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٧).
- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. دار الكتب

- العلمية بيروت، ط١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ مـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسى، حققه: د. معين العوفى، دار المآثر بالمدينة المنورة، ط١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ مـ.
- شرح اللمحه البدرية في علم العربية، ابن هشام الانصاري، تحقيق: د. صلاح روای، دار حسان للطباعة بالقاهرة، ط٢.
- شرح اللمع، للثمانىنى، دراسة وتحقيق: فتحى على حسانين على، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبرى، حققه: د. فائز فارس، ط١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ مـ.
- شرح اللمع للأصفهانى، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولى، حققه ودرسها: د. إبراهيم أبو عباد، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ مـ.
- شرح المفصل، ابن يعيش، الناشر عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى بالقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة محمد متير سنة ١٩٢٨ مـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١٤٩٠ مـ.
- شرح المقدمة الجزوئية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ مـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطى مخيمر أَحمد، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ مـ.
- شرح المقرب المسمى التعليقة، لبهاء الدين بن التحاس الحلبي، دراسة وتحقيق: د. خيري عبد الراضى عبد اللطيف، دار الزمان بالمدينة المنورة، ط١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ مـ.
- شرح الملوکي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١٤٣٩ هـ / ١٩٧٣ مـ.
- شرح نهج البلاغة، لأبي حامد المدائى، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم التمرى، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ مـ.
- شعراً أميون، للدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب بيروت، ط١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ مـ.

- شعر الأحوص الأنطاري. جمعه وحققه: عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- شعر الأخطل. صنعة السكري. روایته عن أبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار الأفاق الجديدة بيروت. ط. ٢. ١٤٢٩هـ / ١٩٧٩م.
- شعر زياد الأعجم. جمع وتحقيق: د. يوسف حسين بكار. دار المسيرة. ط. ٣. ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- شعر طفيل بن عوف الغنوبي. روایة أبي حاتم السجستاني عن الأصممي. الناشر لوزاك. ١٩٢٧م.
- شعر عروة بن أدينة. جمع: د. يحيى الجبوري. دار القلم بالكويت. ط. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي. جمع وتحقيق: د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الشعر والشعراء. تأليف: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. قدم له: الشيخ حسن تميم. راجعه وأعد فهرسه: الشيخ محمد عبد المنعم العريان. دار إحياء العلوم بيروت. ط. ٤. ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وستان العرب في كلامها. تأليف: العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبع. منشورات دار الكتب العلمية بيروت. ط. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنسنا للفلسفي. احمد بن علي بن احمد الفزاري. تحقيق: عبد القادر زكار. وزارة الثقافة السورية. ١٩٨١م.
- الصاحج تارى اللغة وصحاح العربية. تأليف: اسماعيل بن حماد الجوهري. دار إحياء التراث العربي بيروت. ط. ١٤٤٩هـ / ١٩٣٩م.
- صحيح البخاري. محمد بن اسماعيل. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير بيروت. ط. ٢. ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الصعقة الغريبة في الرد على منكري العربية. لأبي الريبع نجم الدين الطوفي الصرصري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. مكتبة العبيكان بالرياض. ط. ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية. لنقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي. تحقيق: د. محسن بن سالم العميري. مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. ١٤١٩هـ.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية بيروت، ط١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الطيوريات، من انتخاب الشيخ أبي طاهر السلفي من أصول كتب الشيخ أبي الحسين المبارك الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، أضواء السلف بالرياض، ط١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمني، دراسة وتحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بالأردن، ط١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- عمد القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- كتاب عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوبي، تحقيق: د. عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفرهيدى، تحقيق: د. مهدى المخزومى، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (٩٤٩) عن نسخة قليع علي بتركيا ذات الرقم (٩٨٤).
- غريب الحديث، لأبي عبد القاسم بن سالم الهرمي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي بيروت، ط١٣٩٦هـ.
- غريب الحديث، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق:

- عبدالكريم إبراهيم العزياوي. من منشورات جامعة آم القرى. ط١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ مـ.
- الفائق في غريب الحديث. للزمخشري. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم. وعلى محمد البجاوي. دار الفكر. ط٣. ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ مـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد. لمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني. تحقيق: د. فهمي حسن النصر و د. فؤاد علي مخيم. دار الثقافة بالدوحة. ط١١. ١٤٩١ هـ / ١٩٩١ مـ.
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية. لأحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي. تحقيق: د. هزاع سعى المرشد. من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. ط١٦٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ مـ.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب. لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي. تحقيق: د. أسامة الرفاعي. من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ مـ.
- فوات الوفيات والذيل عليها. لمحمد بن شاكر الكتبى. تحقيق: علي معرض وعادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت. ط١٢٠٠٠ مـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي. تحقيق: د. فيصل الحفيان. مكتبة الرشد بالرياض. ط١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٧ مـ.
- الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس المبرد. تحقيق: تغاريدي بيضون. ونعميم زرزور. دار الكتب العلمية بيروت. ط٢١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ مـ.
- الكتاب. لسييري. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل بيروت. ط١٤١١ هـ / ١٩٩١ مـ.
- الكشاف عن حقائق غواصات التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. للزمخشري. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأخرين. الناشر مكتبة العبيكان. ط١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ مـ.
- كشف المشكّلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات. لنور الدين أبي الحسين علي بن الحسين الباقولي الملقب بـ «جامع العلوم النحوية» دراسة وتحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي. دار عمار. ط١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ مـ.
- كشف المشكّل في النحو. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي. دار عمار بالأردن. ط١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ مـ.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب. لحمان الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي. تحقيق: مجموعة من دلّاب الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، ١٤١٦هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: سيد كسرامي حسن، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- الكفاية في النحو، محمد بن عبد الله بن محمود، تحقيق ودراسة: إسحاق الجعبري، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.
- لباب الإعراب، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكברי، حقق الجزء الأول: غازى مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٩٥هـ / ١٩٩٥م.
- لب الألباب في علم الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرايني، مصورة مركز الملك فيصل تحت رقم (٣٤٢) عن نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا تحت رقم (٤٥٧٦).
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت.
- كتاب اللمحۃ في شرح الملحۃ، لمحمد بن حسن الصاigh، دراسة وتحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: حامد المؤمن، دار عالم الكتب بيروت، ط٢، ١٤٨٥هـ / ١٩٨٥م.
- المؤتلف والمختلف، لمحمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراءة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- المبسط، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخيسي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٤هـ.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. حسن

- هنداوي. دار القلم بدمشق ودار المنارة بيروت. ط.١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ مـ.
- المتبع في شرح اللمع. لأبي البقاء العكّري. تحقيق: د. عبد الحميد الرّوّي. منشورات جامعة فاريونس. ط.١٩٩٤ مـ.
- المثل السائِر في أدب الكاتب والشاعر. لابن الأثير. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية بيروت. ١٩٩٥ مـ.
- مجالس القرآن. صنعة: أبي عبيدة معمر بن المثنى التّيمي. حفّقه: د. محمد فؤاد سزكين. الناشر مكتبة الحانجي بالقاهرة.
- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر. ط.١٩٣٠ مـ.
- مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق: د. جان عبد الله توما. دار صادر بيروت. ط.١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ مـ.
- المجموع شرح المذهب. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي. مطبعة العاصمة بالقاهرة.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجاشي الحنبلي. وساعدته ابنه محمد. مطابع الرياض. ط.١٣٨١ هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها. لابن جني. تحقيق: علي النجاشي ناصف ورفيقه. القاهرة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي. ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ مـ.
- المحرر في النحو. لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة: د. منصور علي محمد السمعي. دار السلام بالقاهرة. ط.١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ مـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمد عبد الحق بن عطيه الاندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية بيروت. ط.١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ مـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. لأبي الحسن علي بن سعيد. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت. ط.١٤٠٠ مـ.
- المخصوص. لابن سعيد. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي بيروت.
- مرآة الجنان وعيادة اليقطان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. للشيخ أبي محمد عبد الله

- بن أسعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٣م.
- المرجل، ابن الخطاب، حفظه: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، وضع فهارس الكتاب: يوسف أسعد داغر، دار الأندلس بيروت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى، شرح وتعليق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوى، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى بالقاهرة، ط.١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوى، دار القلم بدمشق ودار المنارة بيروت، ط.١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكawi، مطبعة العانى ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
- المسائل المنتورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بعمان، ط.١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل برؤوفات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- المستقصى في أمثال العرب، للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، ط.٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- مسند الشاشي، أبي سعيد الهيثم بن كلبي الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم ولحكم بالمدينة المنورة، ط.١، ١٤١٠هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المتن التميمي الموصلي، حفظه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، ط.١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المالكي، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.
- كتاب مشكل إعراب القرآن، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السوّايس، دار المأمون للتراث بدمشق، ط.٢.

- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن ييقى بن يسعون، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار النشر الدولي بالرياض، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ مـ.
- كتاب معانى الحروف، المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوى، حققه: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعى بمملكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ مـ.
- معانى القرآن، للفراء، عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ مـ.
- معانى القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، حققه: د. فائز فارس، ط١، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ مـ.
- معانى القرآن واعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ مـ.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ مـ.
- معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ مـ.
- المغني في النحو، تأليف: تقى الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمنى، تحقيق: د. عبدالرازق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٤٩٩ هـ / ١٩٩٩ مـ.
- مغني الليب عن كتب الأعaries، لابن هشام الأنباري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب بالكويت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ مـ.
- مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ مـ.
- المفضل في صنعة الإعراب، للزمخشيري، وبنديله كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعسانى الحلى، قدم له وبوبه: د. علي أبوملحم، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣ مـ.
- المفضل في شرح المفضل، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، الجزء الأول والثانى: دراسة وتحقيق: عبدالكريم جواد كاظم، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٩٧٩ مـ.
- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، دار المعارف.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "شرح ألفية ابن مالك"، للإمام أبي إسحاق إبراهيم

- بن موسى الشاطبى، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، من منشورات معهد البحث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمد بن أحمد بن موسى العيني، إعداد: إبراهيم السايع الطيار، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..
- كتاب المقتضى في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.
- كتاب المقتضى للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ٦١٣٨هـ / ١٩٦٦م.
- المقرب، لأبي عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٤٢٩هـ / ١٩٧٢م.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصّريفي، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، لأبي غالب بن ميمون، نسخة مصورة عن مخطوطه لـ لهـ لي (١٩٤١)، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، ٦١٤٠هـ / ١٩٨٦م.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: لجنة من الأساتذتين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٤٢٧هـ / ١٩٥٤م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٩م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوى الأندلسي، تحقيق: سدنى كليرز، ينوهافن، جمعية الأمريكية الشرقية ١٩٤٧م.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر، لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق ودراسة: د.

- حازم سعيد يونس، دار عمار بعمان، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- **الموجز في النحو**. لابن السراج. حققه: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي. مؤسسة بدران بيروت. ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- **نتائج الفكر في النحو**. للسهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض.
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة بيروت. ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري. دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة العربية. ١٤٢٩هـ / ١٩٧٩م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمد الطناхи. المكتبة العلمية بيروت. ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المنوفى المصري الشافعى. مطبعة الحلبي بمصر. ١٣٨٦هـ.
- **التوادر في اللغة**. لأبي زيد الانصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق بيروت. ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وأثار المصنفين) للبغدادي**. إسماعيل بن محمد أمين باشا. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوابع**. للسيوطى. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت. ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- **الوافي بالوفيات**. لصلاح الدين خليل بن أبيك الصدفي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث بيروت. ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- **الوافية في شرح الكافية**. لركن الدين الحسن بن محمد العلوى الإسترابانى. تحقيق: عبدالغفيط شلبي من منشورات وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **الوساطة بين المتباين وخصوصه**. للقاضى علي بن عبد العزيز الجرجانى. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراديم. وعلى محمد البحاوى. من منشورات المكتبة العصرية بيروت.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلkan. أحمد بن محمد، حققه: د. إحسان عباس، دار

صادر ودار الثقافة بيروت، مطبعة الغريب.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الشعالي،

تحقيق: د. مفید محمد قمیحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤٠٣ / هـ١٩٨٣ .

* * *

**الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها
في التنمية المهنية لمعلمي اللغة**

د. صالح بن ناصر الشويرخ
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الصحيفة التدريسية: أهميتها ووظيفتها

في التنمية المهنية لمعلمي اللغة

د. صالح بن ناصر الشويرخ

معهد تعليم اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

موضوع هذه الدراسة الصحيفة التدريسية **Teaching Journal** التي تعتبر من أدوات التنمية المهنية المستدامه. وهي عبارة عن سجل بالأحداث الصحفية، يأخذ صفة الاستمرارية، وتتكون من عمليتين أساسيتين: تسجيل الأحداث وتحليل محتوى الصحفية، وتزداد فائدتها إذا كانت الكتابة منتظمة غير عشوائية. والصحيفة التدريسية نوعان: الصحفة الشخصية والصحفة الحوارية، ويعتمد اختيار أحدهما على عدة عوامل تتصل بصاحب الصحيفة نفسه وبالبيئة الذي يعمل فيه. وتعد أهمية الصحيفة التدريسية في ميدان إعداد معلمي اللغة إلى ارتباطها بمفهومي تعلم التدريس والتعلم التأملي. وهناك عدد من الإجراءات والخطوات والاحترازات التي ينبغي لصاحب الصحيفة أن يأخذ بها عند رغبته في الاحتفاظ بصحيفة تدريسية بعرض تحقيق التنمية المهنية.

مقدمة الدراسة وأهدافها:

موضوع هذه الدراسة الصحفية التدريسية Teaching Journal التي بدأ المتخصصون يستعملونها وسيلة من وسائل إعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها. وأصبحت آداة من أدوات التنمية المهنية المستدامه. وهدف هذه الدراسة تحديد معنى الصحيفة التدريسية ومناقشة فوائدها واستعمالاتها ومشكلاتها وأنواعها وكيفية تدوينها وطرق تحليل محتوياتها. وبناء عليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما ماهية الصحيفة التدريسية؟
٢. ما أهمية الصحيفة التدريسية؟
٣. ما أنواع الصحيفة التدريسية؟
٤. ما إجراءات تدوين الصحيفة التدريسية وتحليل محتواها؟

وتتحقق هذه الدراسة من المباحث التالية: استعمالات الصحيفة التدريسية. وتعريف الصحيفة التدريسية. وأهمية الصحيفة التدريسية ومنافعها. وأنواع الصحيفة التدريسية. وكيفية تدوين الصحيفة التدريسية وطرق تحليل محتوياتها. على أن نختتم الدراسة بعرض صحيفتين من الصحف التدريسية التي قام اثنان من معلمي اللغة العربية بتدوينهما. مع مناقشة انطباعات هذين المعلمين تجاه الصحيفة التدريسية.

استعمالات الصحيفة :

قبل الخوض في الإجابة عن أسئلة الدراسة. لعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن للصحيفة أربعة استعمالات رئيسية في حقل تعليم اللغة:

١. اعتبار الصحيفة وسيلة تعلمية. حيث يكلف المعلم بعض المتعلمين بالاحتفاظ بصحف يسجلون فيها خبراتهم التعليمية واستراتيجيات التعلم التي يستعملونها. إلى جانب توثيق استجاباتهم وردود أفعالهم تجاه المهام والأنشطة التعليمية المختلفة. ويطلق على هذا النوع من الصحف صحفة تعلمية Learning Journal.
٢. استعمال الصحيفة آداة بحثية. حيث يسجل فيها المبحوث (سواء أكان معلماً أو متعلماً) الطرق والأساليب التي يستعملها في ممارساته التدريسية أو محاولاته التعليمية. وقد قام عدد من الباحثين بالاحتفاظ بصحف من هذا النوع

دونوا فيها خبراتهم في تعلم اللغة، ولعل أشهر هؤلاء الباحثة الكندية (Bailey, 1983).

على هذا النوع من الصحف اسم المذكرات .Diary

٢. الاستعمال الثالث للصحف يتمثل في توظيفها أداة لتدريب المعلمين

وتطويرهم، حيث يقوم المعلم بتدوين ممارساته وخبراته التدريسية، ويطلق

على هذا النوع من الصحف صحيفة تدريسية Teaching Journal . وهي

موضوع هذه الدراسة.

٤. تستعمل الصحيفة كذلك في برامج إعداد المعلمين وتدريسيهم، ويطلق عليها

اسم مذكرة تعلمية Learning Diary أو سجل تعليمي Learning

Record (الشويرخ، ١٩٩٢م، Jarvis, ١٩٩٢). على اعتبار أن المعلم المتدرب

يدون في هذه المذكرة ما يلتلقه ويتعلمها أثناء الدورة التدريبية، وهي بذلك

شبيهة بالصحيفة التعليمية من جهة، وبالصحيفة التدريسية من جهة أخرى.

إن الصحيفة التدريسية موضوع هذه الدراسة يستعملها المعلم بهدف التنمية

المهنية والتطوير الذاتي، حيث يدون فيها ممارساته التدريسية بغرض تحليلها والتأمل

فيها، علماً بأن هناك مصطلحات أخرى تستعمل للإشارة إلى الصحيفة التدريسية، مثل

المذكرة الشخصية المهنية Personal-Professional Diary (McDonough, 1994).

والذكرة التدريسية Teaching Diary (Elliott, 1991). والمدونات Logs.

رغم وجود بعض الفروق بين هذه المفاهيم والصحيفة التدريسية، كما سنبين ذلك في

مباحث هذه الدراسة.

تعريف الصحيفة التدريسية:

هدف هذا البحث الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة: ما ماهية الصحيفة

التدريسية؟ إن كلمة صحيفة هي أنسنة ترجمة وجدتها الكلمة الإنجليزية journal.

التي ترتبط في أصولها بالكلمة الفرنسية jour التي تعني يوم، كما أن كلمة journal

ترتبط في اشتقاتها بكلمة journey التي تعني رحلة، وعلى هذا الأساس يصبح معنى

كلمة صحيفة الكتابة اليومية عن رحلة الحياة التي يخوضها الإنسان (Schiwy,

1996). والصحيفة مذكرة أو مدونة يسجل فيها المرء الحوادث التي تقع يومياً أو

أسبوعياً أو سنوياً. ورغم هذا التعريف البسيط للصحيفة، فليس هناك على ما يبدو تعريف متفق عليه للصحيفة التدريسية. موضوع هذه الدراسة، وقد يكون مرد ذلك تعدد استعمالات الصحيفة وتطبيقاتها. ولعل التعريف الذي قدمه (Gebhard, 1999: 79) من أكثر التعريفات دقة وأكثرها التصاقاً بـمجال التنمية المهنية للمعلمين. حيث يعرف الصحيفة التدريسية بأنها عبارة عن:

وصف للخبرات التدريسية باستخدام لغة المتكلم. حيث يقوم صاحب الصحيفة بالكتابة حول الخبرات التدريسية على نحو منظم قدر الاستطاعة خلال مدة زمنية معينة. ومن ثم، يقوم بتحليل مداخل الصحيفة لتحديد الأحداث والظواهر البارزة والمثيرة للاهتمام.

اما (Richards & Farrell, 2005: 68) فيعرّفان الصحيفة التدريسية بأنها: وصف مكتوب لللاحظات والتأملات والرؤى المتعلقة بالعملية التدريسية. يأخذ صفة الاستمرارية. وهي إما أن تكون على شكل ورقي أو الكتروني. وتستعمل وسيلة للنقاش والتأمل والتقييم.

وعند التدقيق في هذين التعريفين يمكننا أن نستخلص أربع خصائص للصحيفة التدريسية. الخاصية الأولى أن الصحيفة التدريسية عبارة عن وصف للدرس اللغوي. وكلما كان الوصف دقيقاً ومفصلاً زادت الفائد منه من الصحيفة. الخاصية الثانية صفة الاستمرارية. إذ إن الاستفادة منها الاستفادة القصوى تعتمد على قدرة المعلم على تدوين مجموعة من الصحف التدريسية خلال فترة زمنية طويلة. ومع أننا نتفق مع ذلك، إلا أن المعلم إذا لم يتمكّن من تدوين الصحيفة التدريسية إلا خلال مدد زمنية قصيرة فإن ذلك لا يلغي فائدتها. أما الخاصية الثالثة فهي قضية الكتابة بطريقة منتظمة غير عشوائية. والخاصية الرابعة أن الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية يتّالّف من عمليتين أساسيتين: تسجيل الأحداث. وتحليل المحتوى. مما يعني أن الصحيفة التدريسية ليست مجرد سجل مكتوب. وإنما عملية الكتابة أحدى مكوناتها. وعليه فعملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية تبدأ بكتابته النص، وتنتهي بقراءته (Hobson, 1996).

وبناء على ذلك، فالصحيفة التدريسية سجل بالأحداث الصافية. بل هي سجل شخصي بالأفكار والمشاعر وردود الأفعال الشخصية تجاه العملية التعليمية والهموم التدريسية

اليومية. بدونه لا يمكن للمعلم الحصول على معلومات ذات قيمة لما يحصل أثناء الدرس. فعملية كتابة الأحداث التدريسية يؤدي غالباً إلى رؤى جديدة حول تلك الأحداث. فالصحيفة التدريسية تساعد المعلم على اكتشاف أشياء لم يكتشفها من قبل. وهي تختلف عن المذكرة diary، التي تضم سجلاً يومياً بالخبرات والمشاهدات الشخصية. وتختلف عن المدونة log، التي تشتمل على وصف للأحداث وسردها على شكل حقائق مفروضة (Gillis, 2001). لكنها في الوقت نفسه تجمع بين خصائص كل من المذكرة والمدونة. فالصحيفة تضم بيانات موضوعية كما في المدونة، ورؤى شخصية كما في المذكرة. وسوف تزداد ماهية الصحيفة التدريسية ووضوحاً عندما نتحدث عن أهميتها وتدوينها وتحليل محتوياتها في بقية مباحث هذه الدراسة.

أهمية الصحيفة التدريسية ومنافعها:

هدف هذا البحث الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة: ما أهمية الصحيفة التدريسية؟ إن هناك اهتماماً متزايداً بالصحف التعليمية على اختلاف أنواعها في قطاع التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة، خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت إحدى الوسائل الرئيسية لتقدير المعلمين الطلاب، ومن مستلزمات الحصول على الشهادات المهنية في بعض برامج إعداد المعلمين (Boud, 2001)^(١). بل إنها من أدوات التعلم المقبولة عالمياً في برامج الكفايات المستمرة، التي تهدف إلى تعزيز الممارسات الجيدة. من خلال تحسين الجودة المستمرة، وذلك في دول مثل كندا وأستراليا وأمريكا وبريطانيا (Gillis, 2001).

ويشير (Morrison, 1996: 320) في هذا الصدد إلى أن جامعة درم البريطانية قامت منذ عام ١٩٩٠م بإلزام طلبائها بالاحتفاظ بصحيفة تعلمية طوال مدة دراستهم بالجامعة، حيث يُطلب من كل طالب تسجيل بعض البيانات المتعلقة بما يقرؤه من كتب ومراجع. وما يتصل بعاداته الدراسية وتوجهاته وقناعاته، ومن ثم استخلاص بعض

(١) هناك خلاف حول فائدة تقييم الصحف التعليمية في برامج إعداد المعلمين. فهناك من يؤيد عملية التقييم ويقترح عدة وسائل لتنفيذ هذه العملية (Moon, 1999). بالمقابل هناك نفر من لا يؤيد ذلك. ويعتقدون أن عملية التقييم ربما تعكس القدرة الكتابية لا التأملية عند الأفراد. كما أن التقييم قد يؤثر سلباً في الموضوعات التي يختارها أصحاب الصحف (Norton, 1997).

المعلومات والبيانات المسجلة في صحفيته، والتأمل فيها بهدف متابعة تطوره ونموه الشخصي. حيث يدون الطالب بعض المعلومات حول معارفه التي تزداد وقدراته التي تتتطور.

وتجدر الإشارة إلى أننا نطلق على الصحيفة التي يستعملها المعلمون بالصحيفة التدريسية تمييزاً لها عن الصحيفة التعليمية التي يستعملها الأفراد الملتحقون ببرنامج دراسي أو دورة تدريبية. رغم أن الوظيفة الأساسية للصحيفة التدريسية تحقيق مزيد من التعلم من طرف المعلم صاحب الصحيفة *journalist*. كما سنوضح ذلك بعد قليل.

وقد أجريت بعض الدراسات التي هدفت إلى استطلاع آراء المعلمين حول فائدة الصحيفة التدريسية. حيث قام (Ho & Richards, 1993) بدراسة شملت ٣٢ معلماً قاماً بتدوين صحيفة تدريسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن ٧١٪ من المعلمين يرون أن الصحيفة التدريسية مفيدة. في حين يعتقد ٢٥٪ من هؤلاء المعلمين أنها مفيدة إلى حد ما. ومن بين الدنافع التي ذكرها هؤلاء المعلمون أن الصحيفة تدفع المرء إلى التأمل في بعض القضايا ووضعها تحت المجهر. وتمكنه من اكتشاف أهمية ربط خبرته التعليمية بخبرات طلاب. كما تجعله يدرك الطريقة التي يدرس بها والطريقة التي يتعلم بها الطلاب. بالمقابل لم تتجاوز نسبة المعلمين الذين لم تعجبهم الصحيفة ٤٪ من مجموع عينة الدراسة.

وفي دراسة أخرى قام ثلاثة معلمين من معلمي اللغة الإنجليزية في هونج كونج (Brock, Yu & Wong, 1992) بالاحتفاظ بصحف تدريسية حوارية لمدة عشرة أسابيع. حيث شارك المعلمون الثلاثة بتبادل هذه الصحف. مع قيام كل معلم بالتعليق على صحيفة زميله. وقد تبين لهؤلاء المعلمين أن تدوين الصحيفة التدريسية خبرة قيمة بسبب الرفوى المستفادة من هذه العملية. لكنهم من ناحية أخرى شعروا أن تدوين الصحيفة يتطلب التزاماً وانضباطاً. إذ تحول تدوين الصحيفة إلى عبء عليهم. ومع ذلك فقد كان انطباعاتهم العام ايجابياً وشعروا بالفائدة الكبيرة التي حصلوا عليها من هذه العملية.^(١)

(١) قمت بتسجيل انطباعات اثنين من معلمي اللغة العربية تجاه الصحيفة التدريسية. وسوف تتحدث عن ذلك في المبحث الأخير من هذه الدراسة.

من ناحية أخرى، يشير (Bush, 1999: 26) إلى أنه احتفظ بصحيفة أثناء تدريسه طلاباً يدرسون في قسم التمريض بالجامعة. وقد تبين له من مداخل الصحيفة الصراع الذي كان يخوضه في تدريس المادة وفي التعامل مع الطلاب، ويقول في هذا الصدد: إن الاحتفاظ بالصحيفة يمنع المعلم فرصة لإيجاد الروابط بين الأفكار والمشاعر والأفعال، وربط كل ذلك بما يحدث.. فهي تشجع صاحبها على تتبع نمو الاهتمامات الجديدة، وتقدم وصفاً شخصياً لأي تطور يحدث ذي صلة بالحقائق، التي يتم فحصها على نحو متكرر من أجل استخلاص بعض المعاني الشخصية.

إن تزايد الاهتمام بالصحيفة التدريسية في أدبيات إعداد المعلمين وبرامج التنمية المهنية يعود إلى ارتباطها بعدد من النظريات والرؤى الحديثة في علم التدريس، خاصة مفهوم تعلم التدريس، ومفهوم التعلم التأملي^(١).

مفهوم تعلم التدريس:

شهد حقل إعداد المعلمين منذ السبعينيات الميلادية تحولاً من الاهتمام بالمهارات التدريسية إلى دراسة ظاهرة أكثر تعقيداً. وهي قضية كيفية تعلم التدريس. ويعتبر (Berliner, 1986) من رواد هذا التوجه، حيث انشغل في كتاباته ودراساته بالبحث عن إجابات للسؤالين المحوريين التاليين: ما الذي يعرفه المعلمون ذوو الخبرة؟ وكيف يكتسبون هذه المعارف؟ فالتركيز على المعارف الأساسية التي تشكل الأساس المعرفي للمعلمين شهد انحساراً، في مقابل زيادة الاهتمام بعمليات التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرارات التي ينخرط فيها الإنسان أثناء تعلمه للتدرис (Freeman, 1996 & Richards, 1996). حتى أصبح مصطلح تعلم التدريس Learning to Teach من المصطلحات الشائعة في أدبيات إعداد المعلمين. رغم أن هذا المصطلح يشوبه شيء من الغموض والتعقيد، إذ ليس هناك نظريات علمية دقيقة تصف هذا المفهوم وتحدد أركانه وعناصره (Nemser, 1995).

ويتعرض مفهوم تعلم التدريس مع فكرة حصر تطوير المعلم في الدورات التدريبية، فتعلم التدريس عملية مستمرة لا تتوقف. وتستغرق وقتاً. وليس مجرد حدث يبدأ

(١) تستعمل الصحيفة بشكل واسع في تدريس التمريض والتخصصات الصحية في كثير من الجامعات الغربية.

بدورة وينتهي ب نهايتها (Richards & Farrell, 2005). إن المشكلة التي تعاني منها المذاهب التقنية في تطوير المعلمين أنها تعطي انطباعاً بأن التدريس مهنة مباشرة واضحة المعالم، فالمعلم يضع خطة الدرس وينظم الصنف ويقدم الموضوع ومن ثم يتعلم الطلاب المحتوى المقدم. فالتدريس يظهر وكأنه شكل من أشكال حل المشكلات، بحيث يطبق المعلم وسائل مألوفة لديه للوصول إلى غايات محددة مسبقاً (Schon, 1983).

إن التدريس مسألة مختلفة تماماً من منظور مفهوم تعلم التدريس. ويصف (Jackson, 1968: 18) الفصل الدراسي بأنه بيضة معقدة متعددة الأبعاد، لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيها. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات التي انصب اهتمامها على المعارف الصحفية (Doyle, 1990, Elbaz, 1983) التعقيبات والمجاهيل التي تكتنف التدريس التفاعلي، وال الحاجة إلى التفكير أثناء تأدية الدرس thinking-in-action (Schon, 1987). فالمعلم لا يحل مشكلات. بل هو يبحر بين عدة أهداف متضاربة أثناء محاولته اتخاذ بعض القرارات لحظة بلحظة حول ما يجب أن يفعله في سياقات تدريسية معينة.

وقد قام (Carter, 1990) بإجراء مسح على أدبيات تعلم التدريس. منتهياً إلى نتيجة مفادها أن نظرية تعلم التدريس تربط المعارف التدريسية بالممارسة الصحفية. وأن المادة العلمية والقواعد الإجرائية التي يدرسها المعلم في برامج إعداد المعلمين لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من المعارف المهنية Professional Knowledge التي تقود المعلم في ممارسته التدريسية، فالمعلم يكتسب المعارف المهنية وهو يجاهد ويكافح ويبحث عن نفسه أثناء العملية التدريسية. فالمعلم يحصل على مهاراته التدريسية من خلال معالجة الأحداث الصحفية، فيتعلم كيف يصوغ الخطط ويتخذ القرارات ويفهم الأساليب الإجرائية التي يلجا إليها.

وفي مراجعة شاملة للمعايير التدريسية المطبقة في الولايات المتحدة، تبين (Nemser, 1995: 20) أن ما يحتاج المعلم إلى تعلمها أكثر بكثير مما يعتقد الناس. ويفوق كثيراً ما يمكن لأي دورة أو برنامج تعليمي أو تدريسي أن يشمله، فما يحتاجه المعلم لا يقتصر على المعارف والمهارات التدريسية فحسب. بل يشمل طرق اكتساب

المعرفة والتفكير والتطبيق والعناية بالآخرين، وأكثر هذه المعارف والمهارات تقع خارج الحدود التقليدية لبرامج إعداد المعلمين، بل إن معظمها لم يصنف بعد. وبناء على ذلك بدأ المتخصصون في إعداد المعلمين ينظرون للمعلم على أنه متعلم، وللتدرис على أنه ممارسة يتم تعلمها، ولتعلم التدرис على أنه عملية اجتماعية/نفسية معقدة تتحقق مع مرور الزمن في سياقات مختلفة.

وقد أدى هذا الربط الوثيق بين تعلم التدرис والممارسة الصافية إلى تغيير النظرة نحو البرامج الإعدادية والدورات التدريبية التي ينخرط فيها المعلمون سواء أكانوا من المبتدئين أو من ذوي الخبرة. ويشدد (Borg, 2003: 81) في هذا الصدد على أن التدرис نشاط معرفي معقد، ومهارة يتم تعلمها لا تلقينها، فالدورات التدريبية التقليدية التي تعتمد على تقديم بعض المعلومات النظرية وعدد من التطبيقات العملية فائدة لها محدودة، لأنها توحى بأن المهارات التدريسية تكتسب من خلال التدريب عليها، والواقع أن المهارات التدريسية تكتسب بالممارسة الواقعية. فيغض النظر عن حجم ما يتعلم المعلم أثناء البرامج الإعدادية التي تسبق الخدمة، فتعلم التدرис يحدث أثناء العمل.

إن الصحفة التدريسية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق مفهوم تعلم التدرис دون الارتباط بدوره تدريسيّاً^(١) لأنها تمثل سجلاً بالأحداث الصافية والمشاهدات وردود الأفعال، ويتحقق فيها أربع سمات رئيسية من سمات التعلم الفعال. وهي التعلم السياقي، والتعلم التلقائي، والتعلم بالكتابة، والتعلم المستمر.

إن التعلم لا يتحقق مفصولاً عن السياق، وتؤكد نظريات علم النفس المعرفي (Resnick, 1989) أن المعرفة كائنة في السياق الذي تستعمل فيه. ولعل هذا يفسر ضعف التعلم الذي يجيئه المعلمون من البرامج الإعدادية التي تفترض أن المرء يتعلم أولاً المفاهيم والمهارات الأساسية، ثم يطبقها في المواقف الحقيقة. وهي بذلك تفصل بين المعرف والمهارات من جهة، والسياسات التي يفترض أن تكون البيئة التي تكتسب فيها هذه المعارف والمهارات من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق يتحقق من خلال

(١) هناك أخرى غير الصحفة التدريسية تستعمل لهذا الغرض منها: الحقيقة التدريسية Action Research، والتدريس الجماعي Team Teaching، و Portfolio، والبحث الإجرائي Peer Coaching، والتدريب بالزماء Research.

الصحيفة التدريسية ما يسمى اكتساب المعرفة المرتبط بالسياق Situated (Brown, Collins & Duguid, 1989) Cognition. فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على ربط التعلم بسياقه وتجنب الفصل بينهما.

إضافة إلى ذلك تعتبر الصحيفة التدريسية وسيلة فعالة لتحقيق التعلم التلقائي- Non-formal Learning. وتشير نتائج البحوث في هذا المجال (Eraut, 2000) إلى أن نسبة كبيرة من التعلم الذي يتحقق للإنسان هو تعلم تلقائي يحدث عرضاً أثناء الحدث. فهو تعلم مقصود رغم أنه عرضي. ويؤكد (Mintzberg, 2004: 203) أن المديرين يرون أن الخبرات العملية هي المصدر الرئيسي للتعلم. كما يشير (Becher, 1999: 65) في هذا الصدد إلى أن ما يتعلمه أصحاب المهن المحترفون تعلمًا تلقائياً يفوق بستة أضعاف ما يتعلمونه بالوسائل الرسمية. إن الصحيفة التدريسية وسيلة مناسبة لتفعيل التعلم التلقائي وتقنيه وتوثيقه.

ولعل أهمية الصحيفة التدريسية في تعلم التدريس مرده ارتباط التعلم بالكتابة، والدور الذي تلعبه الكتابة في بناء معارف الإنسان وتطوير أفكاره (Barnett, 1997). فالكتابة شكل من أشكال التعلم ووسيلة من وسائله (Richardson, 1994). فالإنسان عند ما يكتب لغرض التعلم يحاول أن يفهم الخبرات التي يمر بها فهماً شخصياً. وأن يبني روابط بين ما يعرفه، والأفكار الجديدة التي يواجهها. فالصحيفة ترغمه صاحبها على انتوقف والتکفیر من أجل أن يكتب. ومثل هذا الوقت المخصص للكتابة قد يكون من الصعب الحصول عليه بالوسائل الأخرى.

من ناحية أخرى تختلف الكتابة الصحافية Journaling عن أشكال الكتابة الرسمية. فهي تعطي حرية أكبر للكاتب ومساحة أوسع لاستعمال ما ي يريد من العبارات والجمل. ولعل أهم خصائص الكتابة الصحافية طبيعتها التلقائية غير الرسمية. فصاحب الصحيفة يتحدث أكثر من كونه يكتب. والتعلم الناتج من هذا النوع من الكتابة يختلف عن التعلم الناتج من الكتابة الرسمية. ويشير (Parker & Goodkin, 1987: 14) إلى أن الكتابة التلقائية كتابة مريحة سهلة المنال. والإنسان يلجأ إليها بشكل آلي عندما يصادف مواقف، جديدة أو محيرة. أو عندما يسعى إلى الاستكشاف والتفكير عبر الكتابة. بحيث يحاول تكوين علاقة مع القضية التي يكتب عنها. ويؤكد (Selfe,

(Petersen & Nahrgang, 1986: 201) على أن الكتابة الصحفية ساعدت عدداً

كبيراً من الطلاب على فهم بعض المفاهيم الرياضية وترسيخها في أذهانهم.

أما (Britton, 1972: 17) فيستعمل مصطلح الكتابة التعبيرية للإشارة إلى هذا

النوع من الكتابة في محاولته تصنيف أشكال الكتابة في المدارس البريطانية. مبيناً أن

نسبة الكتابة التعبيرية في المدارس لا تتجاوز 5% من جميع أنواع الكتابة التي يمارسها

الطلاب. رغم أن أنواع الكتابة الأخرى تتطور بسبب الكتابة التعبيرية، والكتابة التعبيرية

تظهر على شكل ملحوظات وتعليقات وشخبطات.

أخيراً تعتبر الصحفية التدريسية من وسائل التعلم المستمر، فهي سجل بالتعلم الذي

يتحقق من خلال تطبيق مفهوم التأمل على الممارسات التدريسية. فكلما قام صاحب

الصحفية بالتأمل في ممارساته دون ملاحظاته في مداخل الصحفية وقام بمراجعة ما

سجله من أحداث وتعليقات، تمكن من معرفة مواطن القوة والضعف لديه، واكتشف

المشكلات والصعوبات التي يواجهها، وبذلك يدرك أنه يتعلم من خبراته، ويلاحظ

أنماط سلوكه التي تتغير أو تلك التي تبقى على حالها مع مرور الوقت. بل هي وسيلة فعالة

لتوثيق الخبرات التدريسية الناجحة والمحاولات الابتكارية والتجددية المميزة. فكثير

من المعلمين يدخل تحسينات وتعديلات وتغييرات على طريقته التدريسية بشكل

مستمر، لكن هذه المحاولات تمر دون أن تؤتّم، ومن هنا فإن الصحفية التدريسية أداة

توثيق. ولذا يصر (Gillis, 2001: 55) على أن الصحفية التدريسية أجدى نفعاً في تحديد

نواحي القوة والقصور عند صاحبها من النشاطات التطويرية المتفرقة مثل ورش العمل

والدورات التدريبية.

مفهوم التعلم التأملي:

إن ظهور مفهوم الصحفية التدريسية أو الصحفية التعليمية بشكل عام مرتبط

بظهور نظرية التأمل وتطبيقاتها. بل إن التعلم التأملي Reflective Learning هو أكثر

أنواع التعلم ارتباطاً بالصحفية. حتى إن البعض يطلق عليها اسم صحيفة التعلم التأملي

Reflective Learning Journal. وهناك أربعة علماء تعتبر أعمالهم ذات صلة

كبيرة بنظرية التأمل. ولعل أبرز هؤلاء (Dewey, 1933) الذي يعتبر التأمل طريقة حادة

في التفكير والملاحظة تتضمن إعمال الذهن بطريقة نشطة ودقيقة ومتواصلة في أي

قناعة أو أي شكل من أشكال المعرفة. في حين يرى (Habermas, 1971) أن التأمل أداة من أدوات تطور المعرفة الإنسانية. أما (Schon, 1983) فقد جاء بمصطلح الممارس المتأمل Reflective Practitioner. وهو من المفاهيم التي كان لها تأثير كبير في مجال التنمية المهنية في التعليم. وهو يرى أن الممارس المتأمل هو الشخص قادر على التأمل في خبراته الشخصية والتعلم منها أيًا كان المجال الذي يعمل فيه.^{١)} بالمقابل تعتبر نظرية (Kolb, 1984) في التعلم الخبري Experiential Learning أحد أبرز مصادر نظرية التأمل وتطبيقاتها. فالتأمل أحد مراحل التعلم في النموذج التعليمي الذي صممه Kolb.

وعلى الرغد من شيوع مصطلح التأمل في أدبيات كثير من العلوم، خاصة الإنسانية منها، فليس هناك تعريف متفق عليه لهذا المصطلح. حيث يرى (Boyd & Fales, 1983: 100) أن التأمل مفهوم معقد يصعب ضبطه. ويقرران أن التأمل عملية فحص خبرة شخصية واستكشافها. ينتج عنها تغير في الرؤى والمفاهيم. بالمقابل تعرف (Pierson, 1998: 169) التأمل بأنه عملية ذاتية ذات مغزى تتطلب توظيف طرق التفكير الاستقرائية. أما (Daudelin, 1996: 42) فيحدد علاقة التأمل بالتعلم. فالتأمل في نظره عملية الوقوف بعيداً عن الخبرة الشخصية للتفكير ملياً في معناها المرتبط بالذات. وهو بذلك يكمل عملية التعلم ويثيرها. على اعتبار أن التعلم عبارة عن فهم الخبرات الماضية في سبيل توجيه الخبرات المستقبلية. وبهذا المعنى، فالتأمل عملية تحويل الخبرة إلى تعلم. أي استكشاف الخبرة بغض تعلم أشياء جديدة منها. ويصف (Boud, Keogh & Walker, 1985: 19) التأمل بأنه تلك الأنشطة العقلية والعاطفية التي ينهمك فيها الأفراد لاستكشاف خبراتهم بغض الوصول إلى أفهام ومدارك جديدة فهي عملية تتضمن استخلاص الخبرات الخام التي لم تخضع للمعالجة.

(١) لقد دخل مصطلح الممارسة التأملية Reflective Practice الميدان التعليمي وأصبح من مصطلحاته الأساسية مع ظهور كتاب Reflective Practitioner لـ Schon عام ١٩٨٣م. وقد أسهم هذا الكتاب في تغيير الطريقة التي يفكرون بها الناس تجاه ممارساتهم. وادى إلى حثيث من الابتكارات في مجال التدريس بالبحث العلمي.

ومن ثم فحصها فحصاً دقيقاً لفهم ما يجري^(١). ومع أن التأمل يمكن تحقيقه بعدة وسائل غير الصحيفة التدريسية، إلا أن عملية الكتابة، خاصة الكتابة الصحفية وما تتسم به من عفوية وتلقائية وحرية وتدفق شعوري من أكثر الوسائل فاعلية في إثارة التأمل.

وقد حاول بعض العلماء تطوير نماذج للتعلم التأملي. لعل أبرزها النموذج الذي طوره Scanlon & Chernomas, 1997) ويتألف من ثلاث مراحل: الوعي، والتحليل الناقد، والرؤى الجديدة. فالتأمل في نظرهما يبدأ من مرحلة الوعي عندما يعترف المرء بنقص في معلوماته أو خلل في أدائه أو عندما يكون لديه الرغبة في تعلم شيء جديد. فالوعي حجر الزاوية في عملية التأمل، وبدونه لن يتحقق التأمل. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن الصحفة التدريسية وسيلة فعالة لتحقيق الوعي الذاتي Self-awareness. فهي سجل شخصي، يدون فيها صاحبها رどود أفعاله تجاه خبراته الشخصية، ووسيلة لتشجيع الحوار الذاتي، حيث يحاور المرء نفسه. فأفكار الإنسان عادة ما تكون حبيسة عقله، وعندها يسجلها تصبح محسوسة ومشاهدة. كما أنها، أي الصحفة التدريسية، وسيلة لممارسة التفكير الجهري.

وتتضمن المرحلة الثانية في نموذج التعلم التأملي عند (Scanlon & Chernomas, 1997) تحليل الموقف أو الحدث تحليلًا ناقدًا. مع الأخذ بالحسبان المعارف الحالية للفرد وتطبيق المعرفة الجديدة. ونود أن نؤكد أن تنمية الخبرة المتخصصة Expertise في أي مجال تتطلب أن يكون المرء متخصصاً بالتأنى والاحتراس والإدراك الشعوري للعملية برمتها. ويكون على وعي بالقرارات الشخصية المختلفة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا خضعت هذه القرارات لفحص الدقيق، بحيث تكتشف المنطلقات التي تقف خلفها. ومن ثم يتم اتخاذ قرار واع باللجوء إلى إجراء جديد من زاوية جديدة. أما المرحلة الثالثة في نموذج التعلم التأملي عند (Scanlon & Chernomas, 1997) فهي مرحلة المنتج المتمثل في تطبيق المعرفة الجديدة، أو التغير المعرفي أو العاطفي أو السلوكى.

(١) التأمل نشاط شخصي يمارسه المعلم. ويمكن أن يكون جزءاً من دورة أو برنامج تدريسي.

ومن نماذج التعلم التأملي التي ذاع صيتها أيضًا النموذج الذي صممه (Boud, 2001). وتكون فيه العملية التأملية من ثلاثة مكونات: العودة إلى الخبرة الشخصية، والتتبه للمشاعر والأحساس المصاحبة للخبرة، وإعادة تقييم الخبرة. والصحيفة التدريسية أداة مناسبة لتنفيذ المكون الأول. فالمرء يمكنه من خلال الصحيفة وصف ما حدث. محاولاً استعادة جوهر الأحداث وجزئياتها وتفاصيلها. فالهدف هو استحضار الحدث وتدوينه بصيغة يمكن إعادة النظر فيه دون عناء كبير. والصحيفة التدريسية، كما يؤكد ذلك (Ho & Richards, 1993: 8)، تعطي المعلم فرصة للابتعاد قليلاً عن الخبرة التدريسية حتى يتمكن من مشاهدة تلك الخبرة التدريسية عن بعد. فيستطيع الكشف عن ملابساتها وعناصرها ومكوناتها المتداخلة، وبدون الصحيفة التدريسية قد لا يتمكن المعلم من رؤية الحدث التدريسي بهذه الصورة الواضحة.

ويشدد Boud على أهمية وصف المشاعر المصاحبة للحدث. وهو المكون الثاني في هذا النموذج. حيث يرى أن المشاعر المصاحبة إما أن تساعد المرء في ممارسة مزيد من التأمل والتعلم، أو أن تعيق هذه العملية. ومما لا شك فيه أن الصحيفة التدريسية وسيلة فعالة لوصف المشاعر والأحساس. والتركيز على الجانب الوجداني العاطفي من عملية التعلم كما يؤكد ذلك (Gebhard, 1999: 79). فالمعلم يواجه لحظات مختلفة تداخل فيها المشاعر والعواطف. فهو أحياناً يشعر بالإحباط واليأس والغضب، وفي أحيان أخرى يشعر بالنشوة والفرح والسعادة. وهناك عوامل متعددة قد تحفز المعلم وتزيد دافعيته وتلهّمه. وعوامل أخرى تتبيّطه وتقلّل من دافعيته. كل هذه العوامل والقضايا قد لا يتمكن المعلم من اكتشافها بسهولة والوقوف عندها وتمحیصها والتعامل معها. يُعلّم الصحيفة التدريسية وسيلة تمكّن المعلم من تسجيل بعض هذه اللحظات الوجدانية المهمة مما يساعد المعلم في تلمس أسبابها وأثارها في ممارساته التدريسية^(١). من ناحية أخرى، يشدد Boud على أهمية التخلص من المشاعر السلبية أو تحويلها إلى مشاعر إيجابية. وإنما سوف تشهو جميع المدارك وتنزع الفهم. بالمقابل ينبغي الاحتفال بالمشاعر الإيجابية لأنها تعزز الرغبة في مواصلة التعلم.

(١) يرى بعض المتخصصين أن الصحيفة تساعد في تنمية الجوانب الروحانية عند من يستعملها Vogel, 2000. بل هناك من يؤكد على أنها تساهم في تحسين الصحة الشخصية (Bruce, 1998).

والصحيفة التدريسية مكان مناسب للاحتفال بالاكتشافات والنجاحات التي يحققها المعلم.

أما المكون الثالث في نموذج Boud وهو إعادة تقييم الخبرة فيتضمن ربط المعلومات الجديدة بالقديمة، والسعى لإيجاد روابط وعلاقات بين الأفكار الجديدة والقديمة، وتحديد أصالة الأفكار والمشاعر الناتجة من العملية التأملية. وكذلك تحويل المعارف المكتسبة إلى معارف شخصية. ونحن نؤكد على أن التعلم يعتمد على الخبرات السابقة، فأي محاولة لتعلم شيء جديد يجب أن يأخذ بالحسبان تلك الخبرات السابقة. فالتعلم يبنى على التصورات والأفهام القائمة. ونحن نؤمن بأن الصحيفة التدريسية قادرة على القيام بدور الجسر الرابط بين الخبرات السابقة والمعرفات الجديدة، إذاً ما أحسن استعمالها.

من ناحية أخرى، يعتبر (Schon, 1983, 1987) أكثر من ربط التأمل بالعمليات الإجرائية. فبدلاً من محاولة تطبيق النظريات العلمية والمفاهيم النظرية على المواقف العملية، يرى أن أصحاب المهن ينبغي أن يتعلموا كيفية تفكير المشكلات المعقّدة التي يواجهونها وإعادة تأطيرها، واختبار مختلف التفسيرات. ومن ثم تعديل إجراءاتهم بناء على ذلك. ومن هذا المنطلق يستعمل Schon مصطلحين، الأول التأمل في الإجراءات reflection-on-action أي التأمل في الحدث بعد وقوعه، والثاني التأمل أثناء الإجراءات reflection-in-action أي التأمل في الحدث أثناء وقوعه ومن ثم تعديله إذا لزم الأمر. فهذا المصطلح يوحي بالتفكير الشعوري والتعديل أثناء أداء العمل. بمعنى أن يقوم المرء بالتأمل والعمل في الوقت نفسه. على أساس أن صاحب المهنة بما يحدث وتعديل ما يقوم به بطريقة تزامنية. ويبدو أن الصحيفة التدريسية أداة مناسبة لتطبيق المفهوم الأول لا الثاني. على اعتبار أن صاحب الصحيفة يقوم بتدوين الحدث بعد وقوعه، ثم يعيد النظر فيه ويتأمله. ليتخذ بعض الإجراءات التي يمكن تطبيقها في المستقبل، علماً بأن استعمال الصحيفة فترة طويلة وممارسة التأمل في محتوياتها قد ينمي قدرة المعلم على تطبيق التأمل أثناء العمل الإجرائي.

أخيراً هنا ← علاقة بين التأمل والاستكشاف، الذي أصبح جزءاً أساسياً في الخبرات التدريسية (Tsui, 2003). إذ لا يمكن للمعلم أن يستكشف دون أن يتأمل فيما قام به. ولذا فهناك بعض صور التأمل (Smith & Lovat, 1991) التي يصر أصحابها على إعطاء صاحب المهنة فترة من الوقت للتأمل في الحدث بعد وقوعه بهدف استكشاف البدائل التي يمكن تطبيقها في المستقبل. ويربط بعض المتخصصين في اعداد المعلمين، وعلى رأسهم (Gebhard, 1999: 87)، الصحيفة التدريسية بوظيفة الاستكشاف، ربطاً دقيقاً. حيث يرى أن الصحيفة مكان مناسب لتطبيق الأسلوب الاستكشافي، في التدريس، علمًا بأن العملية الاستكشافية عند Gebhard تتمثل في الكشف عن القاعات والاعتقادات من جهة، والممارسات من جهة أخرى. ومن ثم تجريب بعض البدائل. وتشير نتائج بعض الدراسات (Hahnemann, 1986) إلى أن الصحيفة تشجع على الاستكشاف والمجازفة. فصاحب الصحيفة يعبر عن مشاعره أياً كانت على الورق، قبل أن يجرب على أرض الواقع الحلول المقترنة لل المشكلات التي حددها. ويرى (Holmes, 1997: 490) أيضًا أن الإنسان عندما يسجل خبراته ومشاعره وأحكاره ويصفها، يستطيع أن يعيد صياغتها وبناءها لتحقيق مزيد من الاستكشاف.

أنواع الصحيفة التدريسية:

هدف هذا البحث الاجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة: ما أنواع الصحيفة التدريسية؟ فـ الصحيفة التدريسية تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الصحيفة الشخصية Intrapersonal Journal والصحيفة الحوارية Dialogue Journal (Gebhard, 1999). والصحيفة الشخصية يكتبها المعلم لنفسه، بحيث لا يطلع عليها أحد، أما الصحيفة الحوارية فهي صحيفة يكتبها المعلم ويطلع عليها شخص آخر، أو بعبارة أدق يشترك شخص آخر مع صاحب الصحيفة في الاطلاع على محتواها. ولكل من الصحيفة الشخصية والصحيفة الحوارية ايجابياتها وسلبياتها. فالمعلم يشعر في الصحيفة الشخصية بالحرية الكاملة ليكتب دون قيود ما يريد دون حرج أو خجل أو وجع. ويستطيع المعلم أن يمارس في الصحيفة الشخصية الكتابة الحرة التي هي نوع من التدفق الشعيري Stream-of-consciousness بحيث لا يغير صاحب الصحيفة

Journalist القواعد اللغوية أو الأسلوب أو التنظيم أي اهتمام، بل ينصب الاهتمام على المحتوى، لأن المطلوب هو سجل بالتدريس والمشاعر والأفكار التي تحيط بالعملية التدريسية. ويؤيد (Gebhard, 1999: 80) هذا النوع من الصحف لأن الكتابة الحرة غير المقيدة حول ما يعن في ذهن صاحب الصحيفة هو نوع من الاستكشاف في نظره، الذي يمكن من خلاله توليد عدد كبير من الأفكار، والوعي بالذات من طرف المعلم وبطريقته في التدريس.

بالمقابل فإن الصحيفة الحوارية وسيلة لتبادل الأفكار حول القناعات والممارسات التدريسية، حيث يمكن للمعلم من خلال الصحيفة الحوارية تكوين علاقة مهنية مع أحد المتخصصين في إعداد المعلمين أو مع أحد المعلمين. يستطيع من خلال هذه العلاقة طرح الأسئلة على محاوره، والرد على استفساراته وتسجيل ردة فعله تجاه تعليقات محاوره. ويشير (Brinton, Holten & Goodwin, 1993: 16) إلى أن هناك تشابهاً بين الصحيفة الحوارية والرسائل الشخصية. ويشددون على أن عملية الكتابة التفاعلية (الأخذ والرد، الكتابة ثم الحصول على تعليق ثم الرد وهكذا) قد تؤدي إلى تعميق وشخصنة العلاقة بين كتاب الصحف التدريسية بطريقة إيجابية تعزز الثقة فيما بينهم، ويؤكدون على أن هذه العملية لو تمت بنجاح فإن المعلم سوف يجد أن الصحيفة الحوارية مكان آمن لطرح الأسئلة والتعبير عمما يقلقه وتوثيق نجاحاته وتتبع إخفاقاته.

ويرى (Gebhard, 1999: 82) أن من إيجابيات الصحيفة الحوارية أنها تحتوي على عامل تحفيزي على اعتبار أن شخصاً ما سوف يقرأها، مما يجعل صاحب الصحيفة يندفع ويتحمس لكتابتهاعكس الصحيفة الشخصية التي تفتقر لهذه السمة. فكتابه المرء لنفسه قد لا تكون محفزة. ومن إيجابيات الصحيفة الحوارية في رأي Gebhard كذلك أنها تمثل مصدراً للحصول على تغذية راجعة، ونحن نوافقه الرأي فالالتغذية الراجعة تعتبر نقطة قوة في الصحيفة الحوارية، وغيابها يعتبر نقطة ضعف واضحة في الصحيفة الشخصية. ويشير (Brinton, Holten & Goodwin, 1993: 18) إلى ميزة في الصحيفة الحوارية خاصة عندما يكون المحاور أحد المتخصصين في إعداد المعلمين، وهذه الميزة هي الدور الكبير الذي يلعبه المحاور في تحويل أفكار ورؤى المعلم التي

تتسم بالعزلة الى سياق هادف من خلال أنواع الردود والاستجابات تجاه الأسئلة والتعليقات التي يسجلها المعلم في الصحفة. ولا شك أن هذه الميزة تعتمد على قدرة المحاور على الوعي بأنواع الاستجابات التي يمكن أن تعزز التفاعل الهادف والتأمل المفيد، والتي تتشكل فرضاً للمعلم ليتمكن من تجميع خبراته وتركيبها بطريقة ذات معنى.

ومن الاختلافات الجوهرية بين الصحفة الحوارية والصحفة الشخصية التي ركز عليها (Gebhard, 1999: 82) أن المعلم قد يكون أكثر حذراً فيما يتعلق بما يكتبه في الصحفة الحوارية، لأن هناك من سوف يطلع عليها، وهذه المسألة في غاية الأهمية، وقد تؤثر سلباً في فوائد الصحفة التدريسية، التي من أهم خصائصها التي يجب تتضمن بها الشعور بالحرية الكاملة لكتابته أي شيء يخطر على بال صاحب الصحفة، لكن إمكانية اطلاع شخص آخر على محتوى الصحفة قد يحد كثيراً من هذه الحرية مما يقلل من درجة الفائدة من الصحفة. إضافة إلى ذلك فالإنسان أثناء الكتابة قد يواجه ذاته ويحاول تعلم أشياء تتعلق بشخصيته، يجد صعوبة في فهمها أو قبولها، وليس مستعداً لإفصاحها للآخرين. فالكتابة من هذا النوع هي شكل من أشكال الاعتراف كما تشير إلى ذلك (Jarvis, 1992: 141)، ومن هنا فالمعلم قد يجد نفسه قد انحرف فجأة عن الخط المحدد محدثاً عن قضايا شخصية بحثة، فإذا كانت الصحفة صحيفة شخصية فلن يقلق بشأنها بسبب سريتها إذ لن يطلع عليها أي أحد، بينما لو كانت الصحفة حوارية سوف يطلع عليها شخص آخر ويعلق على محتواها فإن المعلم سوف يقع في حرج كبير، وقد يكون لذلك عواقب وخيمة، حيث قد يتوقف المعلم عن الاحتفاظ بالصحفة، أو أن يتلوى الحذر في المرات القادمة، وهذا سوف يحد من الاستفادة من الصحفة.

وتقدم (Bailey, 1990: 221) اقتراحًا لتجنب مثل هذه المواقف المحرجة مع عدم التخلص عن الحرية في الكتابة، فهي تقترح أن يقوم صاحب الصحفة قبل تسليمها للشخص الآخر بمراجعة مداخل الصحفة من أجل بناء صيغة أخرى مخصصة لأن تقرأ من قبل الآخرين، ويشير (Gebhard, 1999: 83) إلى أنه طبق هذه الطريقة مع بعض المعلمين وكانت ردود فعلهم إيجابية، مع أن بعضهم أشار إلى أن إعادة كتابة الصحفة

سبب لهم عبئاً كبيراً لم يكونوا يتوقعونه. من جهة أخرى ذكر بعضهم أن صياغة نسخة أخرى أعطتهم فرصة إضافية للتأمل مرة أخرى على نحونا قد في قناعاتهم وممارساتهم التدريسية، وهي خبرة إيجابية لغالبيتهم.

ويبدو أن اعتبار الكتابة الموجهة للشخص آخر ميزة أو عيب تعتمد على شخصية صاحب الصحيفة، فإذا كان صاحب الصحيفة من النوع المتحفظ الذي لا يحب أن يطلع الآخرون على آرائه وممارساته التدريسية. ويعتبر ذلك من الخصوصيات التي لا يقبل أن يطلع عليها الآخرون، فالصحيفة الشخصية ستكون هي المناسبة في هذه الحالة. أما إذا كان صاحب الصحيفة من النوع المنفتح الذي لا يخشى مواجهة الآخرين ويرغب في الاستماع إلى آرائهم وانتقاداتهم فالصحيفة الحوارية ستكون هنا هي الأنسب.

والاختيار بين الصحيفة الشخصية والصحيفة الحوارية يعتمد كذلك على البيئة التي يعمل فيها المعلم، فإذا كانت البيئة تقليدية لا يتم فيها استخدام مثل هذه الأدوات التطويرية، وأن استعمالها قد يسبب بعض الحرج. يفضل استخدام الصحيفة الشخصية. كما يتوقف تطبيق الصحيفة الحوارية على توفر عنصر القفة المتبادلة بين المعلم صاحب الصحيفة وزملائه الذين يعملون معه في المدرسة. رغم أنه ليس بالضرورة تطبيق استراتيجية الصحيفة الحوارية مع معلم في المدرسة نفسها. فقد يتفق المعلم مع زملائه الذين يعملون في مدارس أخرى. وعلى أية حال يمكن الجمع بين النوعين بطريقة أو بأخرى، بحيث يطبع صحيفتين صحيفة حوارية يسجل فيها كل ما يريد، وعندما يشعر أنه يريد أن يسجل أشياء شخصية بحثة ولا يريد من أحد أن يطلع عليها يمكنه التحول إلى الصحيفة الشخصية.

وهناك نوع ثالث من الصحف التدريسية يسمى الصحيفة الحوارية التعاونية حيث يشترك في تدوينها مجموعة من المعلمين. ويرى (Gebhard, 1999: 83) أن الصحيفة الحوارية التعاونية تعطي المعلمين فرصة للتعاون في تنفيذ المشاريع التدريسية، حيث يتعلمون من بعضهم بعضاً، ويدعمون بعضهم بعضاً. ويؤكد ذلك (Brock, Yu & Wong, 1992: 304) الذين يشددون على أن الصحيفة التعاونية تساعد المعلمين على تشكيل شبكة حوارية تعاونية، حيث قام الباحثون الثلاثة بعملية استكشافية من خلال تبادل الصحف مع تسجيل ملحوظات وصفية حول تدريسهم، وطرح الأسئلة

وتوجيه النصائح فيما بينهم، كما أنهم كانوا يلتقطون أسبوعياً لمناقشة مداخل صحيفتهم التعاونية وتحليل محتوياتها وتجميع القضايا والمشكلات المتكررة، ومن ثم صياغة نسخة النشر.

تدوين الصحيفة وتحليل محتواها:

إن الهدف من هذا المبحث الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، فالهدف استعراض الخطوات والإجراءات التي يمكن لأي معلم من معلمي اللغة أن يسلكها عند رغبته في الاحتفاظ بصحيفة تدريسية بغرض تحقيق التنمية المهنية، وذلك من خلال مناقشة القضايا التالية: شكل الصحيفة، وخصائص الكتابة الصحفية، ومحتوى الصحيفة، والكتابة التأملية، وطرق تحليل محتوى الصحيفة.

شكل الصحيفة:

ليس هناك طريقة محددة لاستعمال الصحيفة التدريسية، فتنوع صور الصحف التدريسية وأشكالها يتبع الفرصة للكل معلم بأن يختار الصورة التي تناسبه وتحقق أهدافه وتناسب، السياق الذي يعمل فيه، ويمكن أن يكتب المعلم الصحيفة التدريسية على الحاسوب الآلي في ملف خاص بها، وبذلك تكون صحيفة شخصية، ويمكن استخدام البريد الإلكتروني (فتقون بذلك صحيفة حوارية جماعية)، ويمكن أن تكون شفهية بحيث يسجل المعلم كلامه في جهاز تسجيل وتسنم في هذه الحالة صحيفة شفهية، ويمكن فيما بعد تفريغ الأشرطة كلها أو أجزاء منها حسب الحاجة، ومن فوائد الصحيفة الإلكترونية إمكانية إرسالها إلى الزملاء والمشرفين بسهولة للحصول على تعذية راجعة وتعليقات فورية، إضافة على ذلك يمكن أن يتعاون معلمان في كتابة مداخل الصحيفة، وبذلك تصبح صحيفة تفاعلية حقيقية، وقد يكون من الأفضل عمل نسخ ورقية للصحف الإلكترونية من أجل الاحتفاظ بسجل ورقي مكتوب، ولعل أكثر أشكال الصحيفة التدريسية شيوعاً واستعمالاً الصحيفة الورقية، بحيث يعد المعلم صاحب الصحيفة ملفاً خاصاً يحتوي على عدد كبير من الأوراق، ليسجل فيها مشاهداته وملحوظاته وتعليقاته، ومن إيجابيات الأوراق المحفوظة في ملف سهلة إعادة ترتيب الأوراق داخل الملف وإضافة أوراق جديدة، رغم أن إمكانية فقدان الأوراق من الملف تتطلب قائمنة.

وصاحب الصحيفة مخير بين نوعين من الصحف، هما الصحيفة الموجهة أو المقيدة Boyd & Boyd, (free-form journal guided journal 2003). ويركز المعلم في الصحيفة الموجهة على قضايا محددة مسبقاً، بحيث تقتصر الصحيفة على مسائل ومواضيعات بعينها، أو أن يطرح عدداً من الأسئلة لتساعده في تسجيل ملاحظاته وتعليقاته. أما الصحيفة المطلقة فليس هناك تحديد مسبق للمواضيعات، فلصاحب الصحيفة حرية مطلقة ليكتب ما يشاء دون أي تقييد، دون استعمال الأسئلة أو الاقتصار على موضوعات معينة. وقد تكون الصحيفة المقيدة مناسبة للمعلمين المبتدئين أو للمعلمين الذين لم يسبق لهم استعمال الصحيفة التدريسية، فتحديد موضوعات بعينها يسهل على المعلم عملية التدوين، ويساعده في التركيز على ما يلاحظه ويسجله، ويمكن للمعلم أن ينتقل فيما بعد إلى استعمال الصحيفة المطلقة بعد أن يتمرس على الكتابة الصحافية. إن الصحيفة المقيدة تناسب المعلم المبتدئ لأنها بحاجة إلى أن يتعلم مهارات الكتابة التأملية أولاً قبل أن يقبل بالكتابة باعتبارها استراتيجية تعلم ذات ميزات متعددة. أما المعلم المتمرس فيفضل أن يختار الصحيفة المطلقة، لأن الالتزام الصارم بالقواعد والإرشادات الصحافية قد يؤدي بصاحب الصحيفة إلى التركيز على النشاط الكتابي أكثر من التركيز على بيئة التعلم. ومن هنا فالصحيفة ينبغي أن تعمق مستوى التأمل والتحليل لأن تقييد التفكير من خلال التتبع الدقيق لقواعد الكتابة الصحافية (Gillis, 2001). بمعنى أن الصور المقيدة للصحيفة التدريسية مناسبة للمعلم الذي لم يسبق له أن تمرس على الكتابة الصحافية. أما المعلم الخبر فإنه الصحيفة المقيدة قد تعوقه عن ممارسة الكتابة التأملية.

ومن الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها لتنظيم عملية الكتابة تقسيم كل مدخل من مداخل الصحيفة إلى صفحتين، بحيث تخصص الصفحة الأولى لتسجيل المشاهدات والأوصاف، أي وصف الحدث فقط. في حين تستعمل الصفحة المقابلة لتدوين التعليقات والتعقيبات والتأملات. ويطلق على هذا النوع من الصحف اسم الصحيفة المزدوجة المداخل (Boyd & Boyd, 2003) double-entry journal).

خصائص الكتابة الصحفية:

ت تكون الصحيفة عادة من مجموعة من المداخل entries. بحيث يشكل كل مدخل موضوعاً مستقلاً ومنفصلأً عما يسبقه أو يتبعه من مداخل، ويفضل تثبيت تاريخ كل مدخل. على أن يعطي المدخل الواحد يوماً كاملاً أو درساً واحداً. ويستحسن أن يستمر صاحب الصحيفة في الكتابة دون توقف لمدة ست إلى عشر دقائق. يحاول فيها تدوين أكبر قدر ممكن من المشاهدات والأحداث دون العناية بالتنظيم والترتيب.

والكتابه المنتظمه من أهم خصائص الصحيفة التدريسيه. فالاستفاده القصوى من الصحيفة يستوجب من صاحب الصحيفة أن يكتب بشكل منتظم يومياً أو أسبوعياً. أما الكتابه المتقطعة والعشوائيه فلن تتحقق الفائده من الصحيفة بالشكل الذي قد يشعر به صاحب الصحيفة. فكلما كانت الكتابه غير منتظمه. قلت الفائده من الصحيفة. وهذا بدوره ينعكس على معنويات صاحب الصحيفة. فهو إذا لم يشعر بالفائده التي يجنيها من تدوين الصحيفة. فإن حماسته ستقل. إضافة إلى ذلك فالكتابه المنتظمه تنعكس إيجاباً على قدرة صاحب الصحيفة على الكتابه التعبيرية.

ومن خصائص الكتابة الصحفية وضوح الهدف. وتحديد الجمهور المتألق. إذ يشدد (Richards & Farrell, 2005: 75) على أهمية وضوح هدف المعلم من الاحتفاظ بالصحيفة التدريسيه. فليس الهدف أن يشغل المعلم نفسه بالكتابه، أو يوهם ذاته بأنه يكتب ويحفظ بصحيفة تدريسيه. فصاحب الصحيفة يجب أن يحدد منذ البدايه الهدف أو الأهداف الأساسية من تدوين الصحيفة التدريسيه. كما ينبغي أن يحدد الجمهور المتألق للصحيفة. فهل الصحيفة التي يرغب في الاحتفاظ بها وتدوينها صحيفه شخصية ذاتية لن يطلع عليها أحد. أم أن صاحب الصحيفة ينوي أن يطلع الآخرين على ما يدونه سواء أكالوا من رملاته المعلمين أم من المشرفين أم من المختصين؟ علماءً بأن صاحب الصحيفه هو المتألق الأساسي لها. فهو المعنى الأول بها.

ومن القرارات التي ينبغي أن يتخذها المعلم الراغب في الاحتفاظ بصحيفة تدريسيه أن يحدد مكان ورمان تدوين الصحيفة. وينبغي أن ندرك أن عامل الوقت من العوامل الأساسية التي قد تمنع أي معلم من استعمال الصحيفة التدريسيه (Peterson & Jones, 2001) فكثير من المعلمين قد لا يستعملها بحجة عدم توفر الوقت الكافي.

وعليه يجب على المعلم عند اتخاذه قراراً بتطبيق استراتيجية الصحيفة التدريسية أن يدرك متطلبات هذه الاستراتيجية وتباعاتها وبعد العدة لذلك، وأن يخصص وقتاً كافياً لتنفيذ هذه المهمة ويتخلص من أي عمل قد يشغله عن إتمام هذه المهمة. وإذا لم يكن المعلم مقتناً بالصحيفة التدريسية، أو إذا لم يستمتع بها بعد تجربتها، فعليه أن يبحث عن وسيلة أخرى للتطوير الذاتي والمهني مثل البحث الإجرائي أو الحقيقة التدريسية. ولعل أفضل وقت للكتابة الفترة التي تلي الحدث مباشرة، ويمكن للمعلم أن يسجل بعض المعلومات أثناء الدرس كإجراء تذكيري، وبعد انتهاء الدرس يستطيع أن يسجل بقية المعلومات بكل تفاصيلها وجزئياتها، والمشاعر المصاحبة لها مما يستطيع تذكره. ويمكن كذلك أن يسرد صاحب الصحيفة الأحداث الصحفية سرداً موجزاً عبر قائمة تضم أبرز ما حصل في الدرس، ومن ثم يسهب في ذكر التفصيلات لكل حدث على حدة عندما يجد الوقت المناسب، مع إمكانية التركيز على حدث أو حدثين مهمين ووصفها بالتفصيل مع تحليلهما وتفسيرهما (Posner, 1996).

إضافة إلى ذلك ينبغي لصاحب الصحيفة عدم الاقتصار على الكتابة النثرية، إذ يمكن استعمال الشعر والصور والرسومات والأشكال البيانية والألوان وغيرها من وسائل التعبير عن الخبرات الشخصية. فالهدف هو ممارسة التدفق الشعوري أيًّا كانت الوسيلة المحققة لذلك^(١). علاوة على ذلك، ينبغي لا ينشغل صاحب الصحيفة كثيراً بالمسائل اللغوية عند الكتابة والتدقيق في القضايا النحوية والصرفية والإملائية. فالهدف هو تسجيل أكبر قدر ممكن من المشاهدات والأحداث والتأمل فيها دون الاهتمام بالصحة والسلامة اللغوية لما يكتب. فالكتابة الصحفية هي ممارسة تأملية لا تمريناً لغويًا.

محظى الصحيفة :

ليس هناك حدود معينة بخصوص الموضوعات والقضايا التي يمكن أن يكتب عنها صاحب الصحيفة، أيًّا كان نوع الصحيفة المستعملة. وقد حاول (Richards & Ho, 1998: 159) حصر القضايا والموضوعات التي يمكن أن يكتب عنها صاحب الصحيفة وتشكل محتواها في أربعة مجالات رئيسية، وهي نظريات التدريس، وطرق التدريس،

(١) انظر Rainer, 1980 فهو يحتوي على أمثلة متعددة لأنواع وصيغ الكتابة التعبيرية.

وتقييم التدريس، والوعي الذاتي. كما هو مبين في الجدول ذي الرقم ١. رغم أن التركيز على عدد محدود من القضايا والكتابة حولها بشيء من العمق أفضل على ما يدور من محاولة استكشاف عدد كبير من المسائل. كما تؤكد ذلك نتائج بعض الدراسات (انظر مثلاً Brock, Yu & Wong, 1992).

والصحيفة التدريسية هي المكان المناسب لصياغة الفلسفة أو النظرية التدريسية التي يؤمن بها المعلم وتوجه ممارساته التدريسية وتصبّع علاقاته مع زملائه المعلمين. ويعرف (Brookfield, 1990: 15) النظرية التدريسية بأنها الرؤية الشخصية في التدريس. والأسس العقلاني الناقد للعملية التدريسية. ونوع من تحديد أغراض التدريس. فهي تعكس القيم الشخصية في التدريس التي تمثل الأفكار والمنطقات والقناعات المهمة والثابتة التي تؤثر في سلوك المعلم وأدائه. إن الصحيفة التدريسية وسيلة لتوثيق النظرية التدريسية التي يؤمن بها المعلم. وتتبع نموذجه النظري والتغيير الذي يطرأ عليها. وينبغي أن يرتكز صاحب الصحيفة فيما يكتبه على ما يتعلمه وكيفية تعلمه والمشاعر المصاحبة لعملية التعلم. محاولاً ربط كل ذلك بما يتعلمه طلابه. أي أن يجري مقارنة مستمرة بين عملية التعلم لديه وعملية التعلم عند طلابه. فنظراً لأن الصحيفة التدريسية أداة تعلم بالدرجة الأولى. فهي تساعده على اكتشاف أهمية الربط بين خبرته التعليمية بخبرات الطلاب التعليمية. كما تجعله يدرك صعوبة التعلم وحساسية عملية التعلم. وقدر المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في عملية التعلم.

* * *

طرق التدريس	نظريات التدريس
<p>طرق تدريس اللغة</p> <p>-وصف طريقة تدريسية معينة أو إجراء صفي، كأن يصف مثلاً طريقته في تدريس مهارات الكتابة أو القراءة.</p> <p>محتوى الدرس، كأن يصف محتوى درس القواعد أو القراءة.</p>	<p>نظريات وقناعات حول تعليم اللغة وتعلمها:</p> <p>-قناعة راسخة حول مسألة معينة، مثل مكونات تدريس اللغة الفعال.</p> <p>-إشارة إلى نظرية معينة أو رأي عالم من العلماء مثل نظرية Krashen بخصوص الدخل اللغوي.</p> <p>-تعليق عمل ما أو توسيع إجراء معين، كأن يصف صاحب الصحيفة نظرية في تعليم اللغة لتعليل استعمال إجراء معين.</p>
<p>معارف المعلم</p> <p>-المعارف التدريسية، كأن يصف صاحب الصحيفة معلوماته حول متطلبات المهام التعليمية.</p> <p>-المعارف والخبرة، كأن يصف مثلاً كيف أصبح تدريس صاحب الصحيفة متمركزاً حول المتعلم. معلومات حول الطلاب، كأن يشير مثلاً إلى قلة الفرص التي يجدها الطلاب لممارسة اللغة خارج الفصل.</p>	<p>يصف صاحب الصحيفة نظرية في تعليم اللغة لتعليل استعمال إجراء معين.</p> <p>رأي شخصي في قضية معينة.</p> <p>تطبيق نظريات تعليم اللغة وتعلمها على الممارسات الصحفية</p> <p>-كيفية تطبيق نظرية من نظريات تعليم اللغة وتعلمها.</p> <p>-الفرق بين النظرية والتطبيق، كأن يصف سبب عدم تطبيق نظرية ما في حدث تدريسي معين.</p>
<p>سياق المدرسة</p> <p>-العلاقة بين التدريس وسياق المدرسة، كأن يصف مثلاً التأثير السلبي أو الإيجابي للقيود الإدارية أو السياسات المدرسية في التدريس.</p>	<p>-وصف كيفية تغيير النظريات، كأن يصف مثلاً كيف تغير الخبرة الصحفية نظريات المعلم وقناعاته الشخصية.</p>
<p>الوعي بدوره كمعلم لغة</p> <p>-أسلوبه التدريسي، كأن يصف أسلوب التدريس الذي يرتاح إليه.</p> <p>-التعليق حول كفايته اللغوية.</p>	<p>تقييم الدروس</p> <p>-التقييم الإيجابي للدروس.</p> <p>-التقييم السلبي للدروس.</p> <p>تشخيص المشكلات</p>

<p>الوعي بالنمو الشخصي</p> <p>-كيفية نمو ثقته بنفسه</p> <p>وضع أهداف شخصية</p> <p>-النمو الذاتي. كأن يحدد جوانب من تدريسه ليعمل على تطويرها في المستقبل.</p>	<p>-مشكلات الطلاب</p> <p>-التفاعل الصفي</p> <p>-مشكلات المعلمين</p> <p>حلول المشكلات</p> <p>-طرق بديلة لتقديم درس معين</p> <p>-اتخاذ قرار حول خطة إجرائية</p> <p>-طلب المساعدة من الزملاء.</p>
--	--

جدول ١: القضايا التي يمكن أن تشكل محتوى الصحيفة التدريسية (Richards & Ho, 1998) علاوة على ذاك يعد طرح الأسئلة أحد الاستراتيجيات الفعالة عند تدوين الصحيفة. لأنها تساعد صاحب الصحيفة على تركيز انتباذه على قضايا محددة. ويمكن طرح الأسئلة قبل الدرس أو بعده. ومن الأمثلة على ذلك الأسئلة التي طرحتها أحد معلمي اللغة الإنجليزية (مذكور في Richards & Farrell, 2005). وهي تتعلق بالطلاب وما تعلموه على النحو التالي: ماذا تعلم طلابي اليوم؟ ما الذي ساعدتهم على تعلم ما تعلموه؟ ما الذي اعترض طريق تعلمهم؟ ما الأدلة التي أملكها لدعم مزاعمي؟ وقد حدد (Richards & Lockhart, 1994: 16-17) عدداً من الأسئلة التي يمكن طرحها في الصحيفة. وهي تتشكل ثلاثة محاور رئيسية. أسئلة تتعلق بالعملية التدريسية. وأسئلة تتعلق بالطلاب. وأسئلة تتعلق بصاحب الصحيفة باعتباره معلماً. كما هي مبينة في الجدول ذي الرقم ٢.

الكتابة التأملية :

تشدد (Moon, 1999: 22) على أن هدف الصحيفة التعليمية حدوث التعلم. وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت الطريقة التي يكتب بها صاحب الصحيفة تأملية. رغم أن الكتابة التأملية ليست أمراً هيناً، بل إن السواد الأعظم من معلمي اللغة لن يتمكنوا من الكتابة بطريقية تأملية منذ أول وهلة. ويرى (Luk. 2008: 626) أن الكتابة التأملية ينبغي أن تكون حوارية نافذة لا وصفية بحثة. إذ يجب أن تعكس انهمماك صاحب الصحيفة في تفاعلات ناقدة متعددة الرؤى. والتفكير العميق في السياقات التي يعمل فيها صاحب الصحيفة. بالمقابل فالكتابة التي تظهر التطبيقات العملية للمهارات التي سبق تعلمها. أو تلك التي تعتبر محاولات لتفسير أو حل القضايا الخلافية من رؤية واحدة ليست كتابة تأملية عالية المستوى.

أسئلة تتعلق بالعملية التدريسية

-ما الأهداف التي حدرتهاتحققها في الدرس؟

-هل تمكنت من تحقيقها؟

-ما المواد التعليمية التي استعملتها؟

-ما مدى فاعليتها؟

-ما الأساليب التي استعملتها؟

-ما الطريقة التي استعملتها في تقسيم الطلاب إلى مجموعات؟

-هل كان الدرس متمركزاً حول المعلم؟

-ما نوع التفاعل الذي حدث بين المعلم والطلاب؟

-هل حدث في الدرس أي شيء غريب أو غير معتاد؟

-هل واجهت أي مشكلة في الدرس؟

-هل قمت بأي عمل مختلف عما تقوم به عادة؟

-ما نوع صناعة القرار الذي قمت بتوظيفه؟

-هل خرجمت عن خطة الدرس؟ إذا كان جوابك نعم، فلماذا؟

-هل التغيير الذي أحدثته في خطة الدرس كان مفيداً أم ضاراً؟

-ما الإنجاز الأساسي الذي تحقق في الدرس؟

-ما الأجزاء الأكثر نجاحاً في الدرس؟

-ما الأجزاء الأقل نجاحاً في الدرس؟

-هل ستقوم بتدريس الدرس بشكل مختلف لو قمت بتدريسه مرة أخرى؟

-هل عكس الدرس الفلسفية التدريسية الخاصة بك؟

-هل اكتشفت أي شيء جديد يتعلق بطريقتك التدريسية؟

-ما التغييرات التي تعتقد أنه ينبغي عليك أن تقوم بها في تدريسك؟

أسئلة تتعلق بالطلاب

أسئلة تتعلق بصاحب الصحيفة

<p>-ما المصدر الذي أستقى منه أفكاره حول تدريس اللغة؟</p> <p>-ما مدى التطور الذي أحرزه باعتباري معلم لغة؟</p>	<p>-هل ركزت على جميع الطلاب اليوم؟</p> <p>أم أنك ركزت على عدد محدود منهم؟</p>
--	---

<p>-ما مواطن القوة لدى باعتباري معلم لغة؟</p> <p>-ما مواطن القصور لدى باعتباري معلم لغة؟</p> <p>-هل هناك أي تناقضات في طريقي التدريسية؟</p> <p>-كيف يمكن أن أحسن تدريسي للغة؟</p> <p>-كيف يمكن أن أساعد طلابي؟</p> <p>-ما الرضا الذي أحصل عليه من تدريس اللغة؟</p>	<p>-هل كان للدللاب إسهام واضح في الدرس؟</p> <p>-كيف استجاب الطلاب لاحتاجات زملائهم الآخرين؟</p> <p>-هل واجه الطلاب بعض التحديات في الدرس؟</p> <p>-ما الشيء الذي تعلمته الطلاب من الدرس؟</p> <p>-ما أكثر الأشياء التي أعجبتهم في الدرس؟</p> <p>-ما الأشياء التي لم يستجيبوا لها بشكل جيد في الدرس؟</p>
--	---

جدول ٢: الأسئلة التي يمكن طرحها في الصحيفة التدريسية (Richards & Lockhart, 1994) وتعتبر المرحلة الوصفية التي يتم فيها سرد الأحداث دون أي شروحات أو تفسيرات من أهم المراحل في الكتابة الصحفية، لأنها تضمن أن يسجل صاحب الصحيفة جميع الأحداث دون أن يتجاوز أيًّا منها. كما أنها خطوة تمهدية تسبق الكتابة التأملية. رغم أن كثيًراً من ستعلموا الصحيفة التدريسية عجزوا عن تجاوز المرحلة الوصفية (Hatton & Smith, 1992). ولتسهيل عملية الكتابة التأملية. يقسم (Jarvis, 1995: 38) العملية التأملية إلى ثلات مراحل: التأمل الوصفي، والتأمل الحواري، والتأمل الناقد. ولعل أهمية هذا التقسيم تكمن في أنه يساعد المعلم، الذي لم يسبق له ممارسة الكتابة التأملية، في أن يكتب بأسلوب تأملي بطريقة تدريجية. والمطلوب في المرحلة الأولى أن يقوم صاحب الصحيفة بوصف الأحداث مع تقديم بعض الشروحات، والتفكير في بعض الإجراءات البديلة التي يمكن اللجوء إليها، وهو مختلف عن الوصف الممحض الحالي من أي شروحات أو تعليقات. وينبع على صاحب الصحيفة في المرحلة الثانية الابتعاد قليلاً عن الأحداث المدونة، بهدف تحليلها والغوص في مسبباتها والتفكير في مختلف البديلات الإجرائية. أما المرحلة الأخيرة فتتضمن الوعي بالمؤثرات التاريخية

والسياقية التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في الأحداث. وتحتطلب الكتابة التأملية ربط الحدث أو القضية الموصوفة في مدخل الصحيفة لمعلومات ومواد إضافية (Moon, 1999)، كأن يدرج صاحب الصحيفة بعض الأفكار والمعلومات والخبرات والمشاعر التي لم يسبق أن ربطت بالقضية، أو بعض الاقتراحات المقدمة من الآخرين، أو معلومات مستقاة من بعض الكتب، أو بعض النظريات العلمية.

من ناحية أخرى، ينبه (Gillis, 2001: 50) إلى عملية في غاية الدقة والأهمية تسبّب عملية التأمل، لا وهي عملية الاستبطان *introspection*. التي تعني القدرة على التركيز على ما يدور داخل الإنسان، وفحص المنطّقات والقناعات والقيم الشخصية. فالاستبطان يتّبع للإنسان الاستماع إلى رؤاه الشخصية من خلال التفكير الهادئ والبحث في العقل الباطن. إن مهارة الاستبطان من أهم المهارات التي يحتاج إليها معلمون اللغة الراغبون في ممارسة التفكير الناقد والفحص التفصيلي للأفكار والرؤى. ويبدو أن الوقت المناسب لعملية الاستبطان هو بعد أن ينهي صاحب الصحيفة الكتابة الوصفية، وقبل أن يشرع في الكتابة التأملية، بحيث يمكن صاحب الصحيفة من فحص المنطّقات والقناعات التي اكتشفها في مرحلة الاستبطان، وتحديد مدى ارتباطها بخبراته التدريسية الحالية والسابقة، وبهذا يبدأ صاحب الصحيفة في تكوين معارف أصلية. وهناك بعض المتطلبات التي ينبغي توافرها لدى صاحب الصحيفة حتى يتمكن من تطبيق عمليتي الاستبطان والتأمل، أهمها المجازفة والاستقلالية والتفكير الإبداعي والوعي الذاتي. وذلك حتى يستطيع التعبير عن صوته الأصيل في مداخل الصحيفة. وتستكمل العملية التأملية بما يسمى التكبير التأملي (*Moon, 1999*)، وهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الذهنية كالربط والتجريب والاستكشاف والتنظير، وربط النظرية بالتطبيق، التي يشعر الإنسان من خلالها بإحراجاً تقدم في فهم القضية ذات الصلة على نحو أكثر عمقاً.

وهناك بعض الأسئلة التي يمكن أن تساعد صاحب الصحيفة في تطبيق الكتابة التأملية. كالأسئلة التالية (Klug, 2002: 54): ما أكثر الأحداث أهمية في درس اليوم؟ ما الشيء الذي ميّز هذا الدرس وجعله مختلفاً عن بقية الدرس؟ هل كان هناك محادّث ومداولات مفيدة؟ كيف كان شعوري العام خلال الدرس؟ ما اللحظات

المشبعة عاطفياً؟ لماذا كان شعوري بهذا الشكل؟ هل كنت أشعر بالقلق تجاه شيء معين؟ ما اللحظات السعيدة في الدرس؟ ما الذي حققته؟ هل فشلت في أي شيء؟ كيف يمكن أن أتعلم من هذا الفشل؟ ما الذي تعلمته في هذا الدرس؟ ما اللحظات التي كنت أشعر فيها بالحيوية والانتعاش؟

وتشير نتائج كثيرة من الدراسات (انظر مثلاً Berliner, 1986, Numrich, 1996) إلى أن القدرة على الكتابة التأملية تعتمد إلى حد بعيد على خبرة المعلم. فهناك تفاوت واضح بين المعامين المبتدئين والمعلمين أصحاب الخبرة في القضايا التي يكتبون عنها أثناء احتفاظهم بالصحيفة التدريسية والطريقة التي يكتبون بها. فالمعلمون المبتدئون يركزون على أساليب التدريس. وطرق حل المشكلات التدريسية. وما يتعلق بالقلق حول الاحتفاظ بهويتهم كمعلمين، فهم يرغبون في معرفة كيف يدرسون وكثير منهم يبحث عن نصائح وإرشادات تتعلق بأفضل طرق التدريس مثل طرق تصحيح أخطاء الطلاب اللغوية. واستخدام السبورة ونحو ذلك. كما أنهما يطرحون أسئلة قضايا تتعلق بمشاعرهم تجاه التدريس. ويؤكد ذلك (Richards & Ho, 1998: 167) -الذان وجدا في دراسة قاما بها حول برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في مرحلة الماجستير في هونج كونج- أن ٦٢٪ فقط من الأسئلة التي طرحاها المبحوثون (وعددهم ٢٢ معلماً) في صحفهم التدريسية يمكن أن تعتبر تأملية.

ورغم ذلك، فمن الصعب الجزم بأن المعلم صاحب الخبرة أكثر قدرة على ممارسة التأمل عند تدوين الصحيفة التدريسية من المعلم المبتدئ. وقد قام (Farrell, 1996) في هذا الصدد بتحليل الصحف التدريسية لأربعة معلمين من ذوي الخبرة في كوريا وقد توصل على نتيجة مفادها أن اثنين من المعلمين الثلاثة كانوا يسلكون مذهبًا تأملياً وطرحوا قضايا حساسة حول تدريسيهم. إن الخبرة وحدها لا تكفي ولا تضمن أن يسلك المعلم مذهبًا تأملياً عند تحليل ممارساته التدريسية. ويبدو أن كثيراً من المعلمين يحتاجون إلى دورات تدريبية على الكتابة التأملية.

ومع أن الصحيفة تستعمل أساساً بعد الحدث. إلا أن ذلك لا يعني من استعمالها قبل الحدث لتحقيق التأمل المستقبلي. بحيث تكون وسيلة للتوقع والتبؤ (Boud, 2001). فصاحب الصحيفة في هذه الحالة يستيقظ الأحداث ويدون فيها ما يتوقعه قبل الدرس

استعداداً للحدث، ومن الأسئلة التي يمكن الانطلاق منها ما يلي: ما الأهداف التي أرحب في تحقيقها في الدرس؟ ما توقعاتي للدرس ونتائجها؟ ما مدى تمسكـي بمقاصدي إلى درجة قد تعوقني عن رؤية الاحتمالات الأخرى التي لم أتوقعها؟ ويمكن أن يسجل صاحب الصحيفة في صحفته المـهارات والاستراتيجيات التي قد يحتاجـها لأداء مهام معينة في الدرس. حتى يجهـز نفسه للدرس بشكل يجعلـه يستفيد من الفرص التي قد تـسـنـحـ أثناء الدرس.

تحليل محتوى الصحيفة :

إن من أهم المراحل في عملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية أن يقوم صاحب الصحيفة بعد مضي فترة من الزمن بمراجعة محتوى الصحيفة وتحليل المواقف التدريسية وتسجيل الأحداث البارزة، والبحث عن الأنماط المتكررة في سلوكـه التدريسي. ويشدد كثيرـ من الباحثـين، وعلى رأسهم (Bailey, 1990) على أهمية هذه الخطوة ويرـون ضرورة أن يحاـول صاحـبـ الصحـيفـةـ فـهمـ مشـاعـرهـ المـتـعلـقـةـ بـالأـحداثـ. وقراءـةـ المـداـخـلـ أـكـثـرـ مـرـةـ معـ تسـجـيلـ الأـفـكارـ الـتـيـ تـرـدـ إـلـىـ الـذـهـنـ أـثـنـاءـ قـرـاءـةـ المـداـخـلـ. إـلـىـ جـانـبـ قـيـامـ صـاحـبـ الصـحـيفـةـ بـتـفـسـيرـ الـأـنـمـاطـ وـالـأـحـدـاثـ الصـفـيـةـ مـنـ خـلـالـ تـطـبـيقـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـعـايـرـ الـعـلـمـيـةـ مـثـلـ الـمـعـرـفـةـ الـمـقـبـسـةـ مـنـ الـبـحـوثـ الصـفـيـةـ وـنـظـريـاتـ التـعـلـمـ. وـالـخـبـرـةـ الصـفـيـةـ. بـمـعـنىـ أـنـ فـائـدةـ الصـحـيفـةـ التـدـريـسـيـةـ لـاـ تـكـتمـلـ إـلـاـ إـذـاـ تـمـ تـحـلـيلـ مـحـتـوىـ الصـحـيفـةـ. وـمـنـ ثـمـ تـفـسـيرـ مـاـ يـتـمـ تـحـلـيلـهـ. فـهـيـ عـلـمـيـةـ أـشـبـهـ بـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ الـذـيـ يـتـطـلـبـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ وـتـحـلـيلـهـاـ وـمـنـ ثـمـ تـفـسـيرـهـاـ. وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ الصـحـيفـةـ وـسـيـلـةـ مـمـتـازـةـ لـرـيـطـ النـظـرـيـةـ بـالـتـطـبـيقـ. وـأـدـاـةـ فـعـالـةـ لـتـعـمـيقـ الـمـعـرـفـةـ التـخـصـصـيـةـ الـتـيـ بـحـوزـةـ الـمـعـلـمـ حـوـلـ الـتـعـلـمـ وـالـتـعـلـيمـ. إـنـ قـرـاءـةـ الصـحـيفـةـ التـدـريـسـيـةـ عـدـةـ مـرـاتـ. وـالـتـمـعـنـ فـيـ مـحـتـوىـهـاـ وـالـتـدـقـيقـ فـيـ مـادـاـخـلـهـاـ يـسـمـحـ لـلـظـواـهـرـ الـمـطـرـدـةـ الـمـتـكـرـرـةـ. أـيـ الـتـيـ تـتـكـرـرـ بـشـكـلـ مـنـظـمـ فـيـ الـدـرـسـ. بـالـظـهـورـ عـلـىـ السـطـحـ.

ونظراً لأن الصحيفة غنية بالبيانات data-rich. فإن استيعاب محتوى الصحيفة والتعلم مما سُجل ودون يحتاج بعض الوقت، وهي من أصعب وأدق المراحل (Plummer, 2001). فهذه المرحلة تقتضي التأمل وإطالة التفكير في ركامـ من البيانات والمعلومات لمدد طويلة حتى يدرك صاحـبـ الصحـيفـةـ خـفاـيـاـ هـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ.

ويصبح استنباط الأفكار والموضوعات الأساسية من هذا الركام ممكناً، ولعل الطريقة المعيارية لتحقيق ذلك أن يقوم صاحب الصحيفة بقراءة مداخل الصحيفة ويسجل بعض الملحوظات، ثم يتركها فترة من الزمن. ثم يعيد قراءتها دون تسجيل أي ملحوظات، ثم يعيد الكرة ويدون ملحوظات جديدة. ويستمر في هذه العملية حتى يبدأ في فك رموز محتوى الصحيفة.

نماذج من الصحف التدريسية :

سوق تسلط الضوء في هذا البحث على صحفيتين من الصحف التدريسية التي قام اثنان من معلمي اللغة العربية بتدوينها. المعلم الأول يدرس اللغة العربية بوصفها اللغة أولى في المرحلة الابتدائية. أما المعلم الثاني فيدرس اللغة العربية بوصفها اللغة ثانية. حيث سينعرض، مدخلاً واحداً من كل صحيفة دون أي تغيير. ثم نحاول بعد ذلك الوقوف عند بعض المسائل المتعلقة بمحتوى الصحيفة وانتicipations هدين المعلمين تجاه عملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية وتدوينها.

الصحيفة الأولى :

راحت خمس دقائق دخلت الفصل والطلاب ماشاء الله ملقيف استاذ علينا واجب محمد ما حل والثاني خالد كاتب الواجب في الفصل تم إسكاتات الطلاب طلبنا منهم إخراج الكتب وفتحها على الواح وطالب اللي ما كتب بطلع على السبورة تم تصحيح الواجب وهو عبارة عن تمررين طبع سبعة طلاب وقفت بتصحيح الواجب وكل شوي اسكت لا أسمع صوت استغرق الوقت "التصحيح" ١٠ دقائق ثم التفت للطلاب اللي واقفين على السبورة وطلبت منهم إحضار الكتاب من الماصة وقفت بتسجيل ملاحظة على الكتاب وهي أين الواجب ٢/١٢ وقلت لهم ترى ما في يده من أقلام ويعتمد صالح وجهه قداماً أحمد انتبه معي خالد لا تلفت ورئي... بعد ذلك طرحت عليهم بعض الأسئلة وهي استرجاع لما سبق دراسته في الفصل الأول: ينقسم الكلام إلى ماذارفع بعض الطلاب ايديهم وبعض لا سالت أحد الطلاب الذي لم يرفع يده فأجاب اجاية خاطئة وكان واحد جنبه رافع يده قلت له لا تقول الإجابة ايجاكم تروح لحمد وهو الطالب الذي لم يعرف الإجابة وقلت له علمه في إدنه عن الجواب وخليته يجواب طبعاً قال الإجابة صحيحة (كلام مفيد وكلام غير مفيد) ثم سؤال ثاني تنقسم الكلمة إلى ثلاثة

أقسام ما هي رفع الجميع أيديهم وأجاب أحدهم إجابة صحيحة "اسم- فعل- حرف" فقلت ممتاز وطرحت مجموعة من الكلمات على أكثر من عشرين طالب وأسأله هل هو اسم "وإلا فعل وإلا حرف" بدأت: مكة: اسم فعل حرف عبدالله: صقر، قرآن، قال، كتب، في، و، ذهب فكانت الإجابة جميعها صحيحة إلا واحد أخطأ في ذهب قال اسم فسألت كيف نعرف الاسم من الفعل يا شباب فقال: أحدهم الطريقة: التنوين ودخول ال فالاسم يقبل التنوين ويقبل دخول (ال) عليه أما الفعل: فقلت للطالب الذي أخطأ (ذهب) أدخل عليها (ال) الذهب هل تصلح قال لا قلت أدخل التنوين عليها الذهب فقال إيه قلبت التنوين "ورطت" قلت ممتاز ولكن الذهب هذا فعل وهو راج، مشي أما الذهب وهو المعدن الغالي هذا اسم وقلت له مثال آخر (قرأ) أدخل ال وأدخل التنوين ومشت معه صح بعدها عرفت أن أغلب الطلاب فرق بين الاسم والفعل كتبت أمثلة الدرس:

ب

أ

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| ١. القرآن كلام الله | ٢. الأسد ملك الغابة |
| ٣. يفتح الولد النافذة | ٤. محمد طالب مجتهد |
| ٥. جلس مكانك يا سالم | |

وطلبت الفرق بين المجموعة الأولى والثانية رفع ٥ طلاب أيديهم من بين ٣٠ طالب واخترت أحدهم فقال الأولى مبدوعة بأسماء والثانية مبدوعة بأفعال فشجعته ممتاز يا بطل نلاحظ أن الكلمات المبدوعة في المجموعة الأولى كلها أسماء لذلك نسميها جملة اسمية والمجموعة الثانية كلها مبدوعة بأفعال لذلك نسميها جملة فعلية ثم سألتهم سؤال ذكاء قلت إن ما عندنا إلا نوعين يا جملة اسمية أو جملة فعلية فقط ولكن لو بدأت الجملة بحرف مثل (في المدرسة طلب) هل نسميها جملة حرفية قالوا (لا) قالت ها وش نسميها فرفع أحدهم يده وقال جملة اسمية قلت ممتاز ممتاز صفقوا له وقال أروح الكلمة إلى بعد الحرف وإلي بعد الحرف اسم ممتاز ممتاز صفقوا له وكتبت جملة (لم يحضر خالد) فسألت هل هي جملة اسمية أم فعلية فأجاب طالب آخر بعم ما سمع إجابة خوبه الأولى وقال هذه جملة فعلية لأن جاء بعد الحرف فعل وطلبت من كل طالب يعطينا من عنده جملة اسمية والقسم الآخر جملة فعلية بعد ذلك

فتحت الكتاب حول الموضوع وطلبت من أحد الطلاب أن يقرأ الأمثلة الموجودة في الكتاب والشرح حقها... وتم تحديد الواجب صفحة ١٢ سؤال ٤-٥
فلم يبقى إلا ٣ دقائق على نهاية الحصة وكان بعد الحصة فسحة يالله يا شباب كل واحد يدخل كتابه وينزل وخلصت الحصة والحمد لله.

قمت بعد استلام الصحيفة من المعلم بإجراء مقابلة سريعة هدفها معرفة انطباعات المعلم حول خبرة تدوين الصحيفة التدريسية والمشكلات والصعوبات التي واجهها. وقد أشار المعلم إلى أن الصحيفة تحتاج إلى جهد، وتطلب مهارة كبيرة في تذكر التفصيات. أما الفائدة التي جناها من تدوين الصحيفة فقد ذكر أنها ساعدته على اكتشاف مشكلة حديثة في الصحف لم يعرها اهتماماً. ولكنه أثناء تدوين الصحيفة اكتشفها وركز عليها وحاول تلافيها في الحصة القادمة. فهو يرى أن الصحيفة ساعدته في إدراك المشكلة ومن ثم في وضع إستراتيجية للتخلص منها. وهذه إحدى إيجابيات الصحيفة التدريسية.

بعد ذلك حاولت الدخول في تفصيات الصحيفة وتحليلها بالمشاركة مع المعلم بهدف مساعدته على استخدام الصحيفة التدريسية في تطبيق الأسلوب التأملي في التدريس. وتوقشت عند بعض القضايا التي قد تكون مهملة أو أن المعلم لم يعرها اهتماماً. وقد ركزت في حواري مع المعلم على قضيتين أستطيع أن أصنفهم ضمن القضايا المهمللة، الأولى قضية "اللقافة" التي وردت في السطر الأول من الصحيفة. وقد ذكر المعلم أنها ظاهرة منتشرة بين طلاب المرحلة الابتدائية. فسألته عن أسبابها من وجهة نظره، فذكر لي أن سببها البراءة. وهي على ما يبدو تمثل أحدى قناعاته، ومن ثم فهو لم يحاول على ما يبدو أن يركز عليها أو يبحثها. ويظهر لي أن البراءة قد لا تكون السبب الوحيد لهذه الظاهرة، وهي في رأي الشخص قضية تستحق الوقوف عنها. ويمكن للمعلم إذا كان يرغب في تتبع القضية أن يخصص الصحيفة التدريسية في مدة زمنية معينة لهذه المسألة، وبإمكانه أن يتبرك معه المرشد الطلابي في دراستها ومناقشتها. أما القضية الثانية فهي مسألة إسكات الطلاب أثناء الدرس التي وردت في السطر الثاني من الصحيفة. وهي إستراتيجية من استراتيجيات إدارة الصحف. وعندما سألت المعلم عن الطريقة التي يسلكها لإسكات الطلاب، ذكر لي أنه يستخدم أسلوب الصراخ وهو يرى

أنها إستراتيجية فعالة لإسكات الطلاب. وهذا أيضًا يمثل قناعة من القناعات التي يؤمن بها هذا المعلم. وهذه إحدى أهم فوائد الصحيفة التدريسية والمحاورات التي تصاحبها فهي وسيلة فعالة في كشف القناعات التدريسية التي يؤمن بها المعلمون. وقد طرحت عليه سؤالاً آخر، حيث سأله حول الكيفية التي توصل بها إلى هذه القناعة. فذكر لي أنه قام بتجربة عدة طرق لإسكات الطلاب. منها أن يطلب منهم بدون صراخ التزام الصمت والهدوء والنظر في كتبهم. أو أن يتلزم المعلم بالصمت بعد دخوله الفصل مع التحديق في الطلاب الذين يتكلمون. وهو يرى أن هاتين الإستراتيجيتين لم تؤديا إلى النتيجة المطلوبة. وهذه أيضًا تمثل قناعة عند هذا المعلم. ومصدر هذه القناعة التجربة العملية. واسترسل المعلم في الكلام وأضاف بأن بعض الفصول لا تعاني من هذه المشكلة ويعزو ذلك إلى وجود قائد من الطلاب وهو ما يعرف باسم "العريف". حيث يؤكد هذا المعلم إن العريف إذا كان ذا شخصية قوية يستطيع أن يسيطر على زملائه وينجح في جعل بقية الطلاب يتزمون الصمت.

الصحيفة الثانية :

"سلمت ثم جلست وكان الحاضرون ٣ فقط

فحثت الموجدين على ألا يتاخروا وأن يحثوا زملاءهم على ذلك
بأيهمانبدأ (نحو أو قراءة)؟ بالقراءة لأن العدد قليل ودخل طالبان في هذه الأثناء دون
أن يصدر مني أي فعل أو التفاتة إليهما.. بعد ذلك وقفت (قمت من الكرسي) وأوصيهم
بالقراءة. أقرؤا كل ما يقع في أيديكم، وأخذت (مرأة الجامعة)؛ أقرؤوها. أقرؤوا الجرائد
فمادتها سهلة ومفرداتها مفيدة.

ولجذب انتباهم سألتهم ما الجديد في المرأة؟ وما الجديد في الجامعة؟

إجابات عدة وردت منهم دون أن يتوصلا على ما أريد فأخبرتهم عن تعيين مدير جديد
للجامعة.

ودخل في هذا الوقت (بعد مرور ربع ساعة) طالبان لم ألتقط لهم الكنى نظرت إلى
 ساعتي.

ثم فتحنا جميعاً كتاب القراءة: من يقرأ؟
اقرأ يا "حبيب".

يقرأ النص. وفي أثناء قراءته أصحح له ويصحح له زملاؤه أحياناً (بشكل فوري). دخل علينا طالب جديد. فأشرت إليه بالدخول (أهلاً وسهلاً) ولم أتعرف عليه حتى انتهينا من الدرس.

جتنا للتمارين وهي على العادة تمر بشكل متسلسل على الطلاب. كل طالب يقرأ فقرة ويجيب عليها

أحياناً يجيب بسرعة وأحياناً يتوقف وانتظر معه ثوانٍ وقد تصدر من زملائه إجابات ولا التفت لهم إنما أركز على المجيب الأساسي الذي أنتظر منه الإجابة حتى يجيب حين تكون إجابته صحيحة أعززها بالتصويب وبنظرة حادة تجاهه (تفاعلًا معه) وإن أخطأ فأغمض عيني أن الإجابة غير صحيحة فيعيدها. إن أعادها سريعاً وإلا عممت السؤال وأسمع الإجابة لصحيحة من طالب آخر.

طالب آخر توقف قليلاً مع السؤال ثم أجاب إجابة خاطئة فقلت له بصوت مرتفع: خطأ (على سبيل الضحك والمباسطة) فيوضحك ويوضحك معه زملاؤه معه. ثم أعادها صحيحة.

السبورة: استخدمناها بشكل فعال في الشرح.. وأما في حل التمارين فأستخدمها عند التمارين المشكّلة أو عندما يطلب مني طالب أن أكتب الإجابة. ودائماً ما أبهّهم إلى أخباري والطلب (مني بكتابة ما يشكل عليهم)..

سؤال خارج درس: ومثل هذا الموقف يتكرر في كل محاضرة تقريباً فقد يسألني طالب عن معنى بيت من الشعر أو قد يعلق عليه ويربطه بالواقع الاجتماعي. أو قد يسألني عن الجادعة أو المعهد أو عن مدينة الرياض ونحو ذلك.. وأجيب على مثل ذلك. مما يستقطع دقة أو دقيقتين حتى إذا امتد النقاش أو تعدد السؤال. أطّب منه أن نكمل بعد المحاضرة بيني وبينك.

(عوده إلى سير الدرس)

جتنا للتمارين لآخر فطلبت منهم في ٢ دقائق أن نحله في الفصل بشكل فردي.. مرت ٦ دقائق ثم استمعت إلى إجاباتهم بشكل عشوائي.. ما حل الفقرة الأولى؟
الجواب (ب) : الثانية (د) : الثالثة (ه)... الخ

المعلم الثاني كان أقل حماسة واندفعاً من المعلم الأول تجاه الصحيفة التدريسية. وقد ذكر أثناء المقابلة السريعة التي أجريتها معه أنه غير مقتنع كثيراً بالصحيفة التدريسية، وأنها تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى نوع من التركيز، ولذلك فهو يرى أن الفائدة التي قد يجنيها المعلم من الصحيفة قد لا توازي الجهد الذي سيصرفه في تدوينها. من ناحية أخرى يرى أن أهم إيجابية فيها أنها تجعل التدريس عملية واعية. فالمعلم يبدأ يراقب نفسه، ويلاحظ توزيع الوقت ما بين الشرح والتدرييات ونسبة كلامه وكلام الطلاب. كما يرى أنها تساعد في التركيز على ردود الأفعال ومحاولة التحكم فيها لتحقيق أهداف المعلم التربوية.

حاولت بعد ذلك مناقشة محتوى الصحيفة وتحليلها بالمشاركة مع المعلم بهدف مساعدته على تحقيق الوظيفة الأساسية من الصحيفة التدريسية ألا وهي التأمل في الممارسات التدريسية والقناعات الشخصية. بداية توقفت عند استراتيجية تخدير الطلاب التي تعتبر من استراتيجيات التعليم المتمرّكز حول المتعلم، وسألته عن مدى استعماله لهذه الاستراتيجية. ومتى يستعملها؟ فذكر أنه يستعملها بطريقة عشوائية، وأن ما يمنعه من استعمالها بطريقة منتظمة عندما اقترحت عليه ذلك، صعوبة تطبيق ذلك لأنه ملزم بالمقرر. فقدمت له اقتراحًا بأن يضع عدداً محدوداً من الخيارات التي يختار من بينها الطلاب. فرد قائلاً بأن هناك عائقين: الأول اقتناع الطلاب بضرورة الالتزام بالكتاب المقرر، والثاني الجهد الذي يتطلبه تطبيق هذه الاستراتيجية. وقد كان من بين القضايا التي تحدثنا عنها قضية تأخر الطلاب عن الدرس. حيث سأله عن شعوره تجاه هذه المشكلة، وعن رأيه فيها. وعن الاستراتيجية التي يتبعها للتعامل معها. وقد أجاب بأنه يعتقد بأن التأخر عن الدرس ظاهرة، حيث يعتقد بعض الطلاب بأن البرنامج اختياري لا يترتب عليه شيء، كما يرى بأن هناك مجموعات معينة من الطلاب يتعمدون التأخر لتقليل وقت الدرس لاعتقادهم بعدم حاجتهم للدرس. كما ذكر بأنه لجأ في الفصل الماضي إلى استراتيجية يرى أن فيها نوعاً من الحيلة، حيث يبدأ الدرس قبل ربع ساعة من البداية الفعلية. حيث يخبر الطلاب بأنه سوف يبدأ الدرس الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مع أن الدرس يبدأ رسمياً الساعة السادسة. وقد أكد نجاح هذه الاستراتيجية بنسبة ٨٠٪، وقد توقف عن استعمالها في هذا الفصل. حيث يكتفي

بحث الطلاب على الحضور المبكر. إلى جانب النظر إلى الساعة عند دخول أحد الطلاب المتأخرین وذلك لفت انتباھه، مع أنه يتجاهل في كثير من الحالات الطلاب المتأخرین رغبة منه في عدم قطع الدرس والتشویش على الطلاب الآخرين. إضافة على عدم رغبته في إرجاع الطلاب المتأخرین. ومن المسائل التي تحدثت فيها معه استراتيجيات التغذية الراجعة. حيث يعتقد أنها قضية مهمة. وقد استمع إلى آراء الطلاب حولها. وتبين له أن الطلاب يرغبون في أن يصحح المعلم أخطاءهم. كما ذكر بأنه يركز على الأخطاء النحوية التركيبية دون الاهتمام بضبط آخر الكلمات. وأنه يحاول ألا يكثّر من عملية التصحيح حتى لا يؤثّر سلباً على العلاقة اللغوية عند الطلاب بكثرة إيقافهم.

وبعد التعرّف على انتطاع هذين المعلمين من معلمي اللغة العربية. ينبغي أن نذكر أن تدوين الصحيفة التدريسية والتأمل في محتوياتها قد لا يكون بالضرورة نشاطاً مناسباً لكل معلم. رغم أن كثيراً من المعلمين سوف يشعرون بفائدة هذه الوسيلة وقيمتها إذا ما وجوهوا لها بعض الاهتمام. وأخذوها مأخذ الجد وتحملوا أعباءها وأجادوا طريقة تدوينها وتحليل محتوياتها ووظفووا كل ذلك لغرض التأمل الناقد في ممارساتهم التدريسية. ورغم ذلك. فهناك عينة من المعلمين الذين يعتقدون أن أفضل وسيلة لتحقيق التطور المهني هي حضور الدورات التدريسية والاستماع إلى نصائح الخبراء وتوجيهاتهم^{١٠}. ولذا فهم لا يؤمنون بمفهوم تعلم التدريس أو التعلم التأملي أو الوعي الذاتي وغيرها من النظريات التي تستند إليها الصحيفة التدريسية. ومثل هؤلاء يبغى إلا يستعملوا الصحيفة التدريسية لأنهم لن ينفعوا بها. إلا إذا حدث تغير جذري في قناعتهم الشخصية. التي تعتبر أكبر عائق في سبيل تطبيق استراتيجية الصحيفة التدريسية.

من ناحية أخرى قد لا يدرك المعلم في بداية الأمر أهمية الصحيفة التدريسية وفوائدها المتعددة كما حدث مع المعلم الثاني. وكما تؤكد ذلك (McDonough, 1994: 58) التي تشير إلى تجربتها الشخصية عندما بدأت بتدوين صحفتها التدريسية دون هدف

(١٠) ليست أقلّ من فائدة الدورات التدريسية التي يقدمها الخبراء والمتخصصون. فهم مقيمة وذات قيمة إذا أحسن الاعداد لها، لكن الصحيفة التدريسية تتطلّق من منطلقات مختلفة وتستند إلى نظرية التأمل التي لا تنفع وطبّعه كثيرة من البرامج التدريسية.

محدد أو حماسة كبيرة، سواء الرغبة في التعبير عن الإحباط الذي كانت تشعر به تجاه بعض الطلاب في المجموعة التي كانت تقوم بتدريسيها، ولكن مع مرور الوقت وتطور قدرتها في تدوين الصحفة التدريسية، بدأت تشعر بفائدة الصحفة، حتى أصبحت نشاطاً روتينياً مهماً لديها، حيث ساعدتها الصحفة باعتبارها أداة تأملية في تحقيق التنمية المهنية والاستكشاف في عدد من القضايا التدريسية، وهذا يعني أن الصحفة التدريسية تحتاج إلى شيء من المثابرة خاصة في بداية الأمر، فالتعلم قد لا يتمكن من الاستفادة منها الاستفادة القصوى حتى تتطور قدرته على تدوينها وتحليلها وتصبح نشاطاً روتينياً.

* * *

خاتمة الدراسة:

كان هدف هذه الدراسة مناقشة معنى الصحيفة التدريسية وأهميتها ومتناعها واستعمالاتها في مجال التنمية المهنية لمعلمي اللغة، التي بدأت تزداد أهميتها وانتشارها واستعمالاتها، إذ أصبحت من الوسائل الرئيسية في تطبيق مفهومي تعلم التدريس والتعلم التأملي. إن الصحيفة التدريسية سجل شخصي بالأحداث والمشاهدات الصحفية، يتحقق فيها التعلم السياقي والتلقائي والوعي الذاتي، وتدفع صاحبها إلى التأمل في عمليات التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرارات التي ينخرط فيها أثناء العملية التدريسية، فهي إداة تعطي صاحبها مساحة واسعة لممارسة التدفق الشعوري والكتابة الحر، بشكل قد لا يتحقق باستعمال أي وسيلة تطويرية أخرى، إضافة إلى ذلك، فهي إداة سهلة الاستعمال، وغير مكلفة، ولا تحتاج إلى تقنيات، ويمكن التنقل بها، ورغم ذلك، فالصحيفة التدريسية لا تخلو من بعض العيوب والمشكلات، ولعل أبرزها أنها نشاط مصطنع، إلا إذا كان المرء كاتب صحيفي منتظم، يستمتع بهذا النوع من التواصل الذي، كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً، وهي أيضاً نشاط ممتع ومثير في بدايته، ممل في نهايته، إلى جانب صعوبة تحليل محتواها وتفسيره، علاوة على ذلك قد لا تناسب الوظيف التأملي للصحيفة التدريسية كثيراً من المعلمين والطلاب المعلمين ولا تنسجم مع تدarerهم لمهنة التدريس، فالتدريس في نظر كثير من المعلمين عبارة عن إجراء عمل فوري واستجابة وافعية عاجلة، في حين أن التأمل ما هو إلا مهنة أكاديمية، لا يناسب الأفنه محدودة من الناس، بل قد يشعر بعضهم بأن عملية التأمل قد تعوقهم عن اتقان المهارات التدريسية والمحتوى المعرفي، الذي يشكل جوهر اهتمامهم.

* * *

المراجع:

- الشويرخ، صالح ناصر. ٢٠٠٦م. خطة مقترنة لإعداد معلمي اللغة العربية كلغة أجنبية. مجلة التربية وعلم النفس، جامعة عين شمس، العدد الثلاثون، الجزء الأول، ص ٣١٩-٣٨٥.

- Bailey, K. 1983. Competitiveness and anxiety in adult second language learning: looking at and through the diary studies. In H. Seliger & M. Long (eds.), *Classroom Oriented Research in Second Language Acquisition*. Rowley, Mass: Newbury House.
- Bailey, K. 1990. The use of diary studies in teacher education programmes. In J. Richards & D. Nunan (eds.), *Second Language Teacher Education*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Barnett, R. 1997. Higher Education: A Critical Business. Buckingham: Open University Press.
- Becher, T. 1999. Professional Practice: Commitment and Capability in a Changing Environment. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
- Berliner, D. 1986. In pursuit of the expert pedagogue. *Educational Researcher*, 15 (7): 5-13.
- Borg, S. 2003. Teacher cognition in language teaching: a review of research on what language teachers think, know, believe, and do. *Language Teaching*, 36 (2): 81-109.
- Boud, D. 2001. Using journal writing to enhance reflective practice. In L. English & M. Gillen (eds.), *Promoting Journal Writing in Adult Education*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Boud, D., Keogh, R. & Walker, D. 1985. *Reflection: Turning Experience into Learning*. London: Kogan Page.

- Boyd, E. & Fales, A. 1983. Reflective learning: key to learning from experience. *Journal of Humanistic Psychology*, 23: 99-117.
- Boyd, J. & Boyd, S. 2003. Reflect and improve: instructional development through a teaching journal. *College Teaching*, 53 (3): 110-114.
- Brinton, D., Holten, C. & Goodwin, J. 1993. Responding to dialogue journals in teacher preparation: what's effective? *TESOL Journal*, 2 (4): 15-19.
- Britton, J. 1972. Writing to learn and learning to write. In *The Humanity of English*. Urbana, IL: National Council of Teachers of English.
- Brock, M., Yu, B. & Wong, M. 1992. "Journalling" together: collaborative diary-keeping and teacher development. In J. Flowerdew, M. Brock & S. Hsia (eds.), *Perspectives on Second Language Teacher Development*. Hong Kong: City University of Hong Kong.
- Brookfield, S. 1990. *The Skillful Teacher*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Brown, J., Collins, A. & Duguid. 1989. Situated cognition and the culture of learning. *Educational Researcher*, 18 (1): 32-43.
- Bruce, R. 1998. Strange but true: improve your health through journaling. [\[www.shpm.com/articles/health/journal.html\]](http://www.shpm.com/articles/health/journal.html)
- Bush, T. 1999. Journalling and the teaching of spirituality. *Nurse Education Today*, 19: 20-28.

- Carter, K. 1990. Teachers' knowledge and learning to teach. In W. Houston (ed.), *Handbook of Research on Teacher Education*. New York: Macmillan.
- Daudelin, M. 1996. Learning from experience through reflection. *Organizational Dynamics*, 24 (3): 36-48.
- Dewey, J. 1933. *How We Think: a Restatement of the Relation of Reflective Thinking to the Educative Process*. Lexington, MA: Heath.

- Doyle, W. 1990. Classroom knowledge as a foundation for teaching. Teachers College Press, 91 (3): 247-261.
- Elbaz, F. 1983. Teacher Thinking: A Study of Practical Knowledge. London: Croom Helm.
- Elliott, J. 1991. Action Research for Educational Change. Milton Keynes and Philadelphia: Open University Press.
- Eraut, M. 2000. Non-formal learning and tacit knowledge in professional work. British Journal of Educational Psychology, 70: 113-136.
- Farrell, T. 1996. A qualitative study of four experienced EFL teachers as they reflect on their work. Unpublished doctoral dissertation, Indiana University of Pennsylvania.
- Freeman, D. & Richards, J. 1996. Teacher Learning in Language Teaching. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gebhard, J. 1999. Reflecting through a teaching journal. In J. Gebhard & R. Oprandy (eds.), Language Teaching Awareness: A Guide to Exploring Beliefs and Practices. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gillis, A. 2001. Journal writing in health education. New Directions for Adult and Continuing Education, 90: 49-58.
- Habermas, J. 1971. Knowledge and Human Interests. London: Heinemann.
- Hahnemann, B. 1986. Journal writing: a key to promoting critical thinking in nursing students. Journal of Nurse Education, 25: 213-215.
- Hatton, N. & Smith, D. 1995. Reflection in teacher education: towards definition and implementation. Teaching and Teacher Education, 11 (1): 33-49.
- Hobson, D. 1996. Beginning with the self: using autobiography and journal writing in teacher research. In G. Burnaford, J. Fischer & D. Hobson (eds.),

Teachers Doing Research: Practical Possibilities. Manwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

- Ho, B. & Richards, J. 1993. Reflective thinking through teacher journal writing: myths and realities. *Prospect: A Journal of Australian TESOL*, 8: 7-24.
- Holmes, V. 1997. Grading journals in clinical practice: a delicate issue. *Journal of Nurse Education*, 36: 489-492.
- Jackson, P. 1968. Life in Classrooms. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- Jarvis, J. 1992. Using diaries for teaching reflection on in-service courses. *ELT Journal*, 46 (2): 133-143.
- Klug, R. 2002. How to Keep a Spiritual Journal: a Guide to Journal Keeping for Inner Growth and Personal Discovery. Minneapolis: Augsburg.
- Kolb, D. 1984. Experiential Learning as the Science of Learning and Development. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Luk, J. 2008. Assessing teaching practicum reflections: distinguishing discourse features of the "high" and "low" grade reports. *System*, 36: 624-641.
- McDonough, J. 1994. A teacher looks at teachers' diaries. *ELT Journal*, 48 (1): 57-65.
- Mintzberg, H. 2004. Managers not MBAs. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
- Moon, J. 1999. Learning Journals: A Handbook for Academics Students and Professional Development. London: Kogan Page.
- Morrison, K. 1996. Developing reflective practice in higher degree students through a learning journal. *Studies in Higher Education*, 31: 317-332.
- Nemser, S. 1995. Perspectives on learning to teach. In L. Shulman & G. Sykes (eds.), *Handbook of Teaching and Policy*. New York: Longman

- Norton, J. 1997. Locus of control and reflective thinking in perspective teachers. *Education*, 117: 401-410.
- Numrich, C. 1996. On becoming a language teacher: insights from diary studies. *TESOL Quarterly*, 30 (1): 131-153.
- Parker, R. & Goodkin, V. 1987. *The Consequences of Writing: Enhancing Learning in the Disciplines*. Upper Montclair, NJ: Boynton/Cook.
- Peterson, E. & Jones, A. 2001. Women, journal writing, and the reflective process. *New Directions for Adult and Continuing Education*, 90: 59-67.
- Pierson, W. 1998. Reflection and nursing education. *Journal of Advanced Nursing*, 27: 165-170.
- Posner, G. 1996. *Field Experience: A Guide to Reflective Teaching*. (4th edition). New York: Longman.
- Plummer, K. 2001. *Documents of Life 2: An Invitation to a Critical Humanism*. London: Sage.
- Rainer, T. 1980. *The New Diary*. London: Angus and Robertson.
- Resnick, L. 1989. Introduction. In L. Resnick (ed.), *Knowing, Learning and Instruction*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Richards, J. & Farrell, T. 2005. *Professional Development for Language Teachers: Strategies for Teacher Learning*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Richards, J. & Ho, B. 1998. Reflective thinking through journal writing. In J. Richards (ed.), *Beyond Training*. New York: Cambridge University Press.
- Richards, J. & Lockhart, C. 1994. *Reflective Teaching in Second Language Classrooms*. New York: Cambridge University Press.
- Richardson, L. 1994. Writing: a method of inquiry. In N. Denzil & Y. Lincoln (eds.), *Handbook of Qualitative Research*. London: Sage.

- Scantle, J. & Chernomas, W. 1997. Developing the reflective teacher. *Journal of Advanced Nursing*, 25 (5): 1138-1143.
- Schiwyr, M. 1996. *A Voice of Her Own: Women and the Journal Writing Journey*. New York: Fireside.
- Schon, D. 1983. *The Reflective Practitioner*. New York: Basic Books.
- Schon, D. 1987. *Educating the Reflective Practitioner: Toward a New Design for Teaching and Learning in the Professions*. San Francisco: Jossey Bass.
- Selfe, C., Petersen, B. & Nahrgang, C. 1986. Journal writing in mathematics. In A. Young & T. Fulwiler (eds.), *Writing Across the Disciplines*. Upper Montclair, NJ: Boynton/Cook.
- Smith, D. & Lovat, T. 1991. *Curriculum: Action on Reflection*. Wentworth Falls: Social Science Press.
- Tsui, A. 2005. Expertise in teaching: perspectives and practice. In K. Johnson (ed.), *Expertise in Second Language Learning and Teaching*. UK: Palgrave.
- Vogel, L. 2000. Reckoning with the spiritual lives of adult educators. In L. English & M. Gillen (eds.), *Addressing the Spiritual Dimensions of Adult Learning*. San Francisco: Jossey Bass.